

کتابخانه تصفیہ سرکار عالی حمید آباد دکن
۱۸۵۲۹

الف ۱۹

فہرست جلد ۲۰۴۳۹

تاج جہند ۲۲ آبان ۱۳۳۰

نام کتاب محلہ ابن حزم جلد شامی
فن کتاب فقہ شافعی

بہر کتاب فن مذکور

۱۹۲

4436
SIA

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجج ، صاحب التصانيف
المتعة فى المنقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الاندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٥٤٥٦ هـ

الجزء الثالث

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ

إدارة الطباعة النيرة

لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقى

بتحقيق الاستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر القاضى الشرعى

حقوق الطبع محفوظة الى

إدارة الطباعة النيرة بتصر بشارع الكحكين رقم ٩

يطلب من شرف الدين وأولاده هندی ماوارى عتبة

٢٠٣٩
فقرش
١٩٢

فَتَائِيهِ

قال عليّ: هلا قالوا: إن ابن عمر لم يكن ليخالف أباه لولا فضل علم كان عنده أثبت^(١) من فعل أبيه؟

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أن عائشة وأم سلمة أمي المؤمنين كانتا تركعان^(٢) ركعتين بعد العصر. وروينا عن حماد بن سلمة وهشام بن عروة، قال حماد: عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير قال: كانت عائشة أم المؤمنين تصلي ركعتين بعد العصر وهي قائمة، وكانت ميمونة^(٣) أم المؤمنين تصلي أربعاً وهي قاعدة، فسئلت عن ذلك، فقالت عن عائشة: إنها شابة وأنا عجوز فأصلي أربعاً بدل ركعتيها^(٤).

قال عليّ هذا يبطل رواية من روى عن أم سلمة: «أنقضها نحن؟ قال: لا».

وقال هشام عن أبيه: كان الزبير وعبد الله بن الزبير يصليان بعد العصر ركعتين.

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة: كنا نصلي مع ابن الزبير العصر في المسجد الحرام^(٥) فكان يصلي بعد العصر

(١) في نسخة: أثبت، وما هذا أصح (٢) في اليمية «كانت اركعات» وهو سحط (٣) في اليمية محذوف اسم «ميمونة» وهو خطأ (٤) في اليمية «فأصلي أربعاً» كفت، (٥) هذه زيادة من المصنف.

ركعتين ، وكنا نصليهما معه ، نقوم صفا خلفه ،
وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قال
سبح المنكدر بعد العصر فضر به عمر .
قال علي : المنكدر والسائب صاحبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم .
وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه : أن أبا أيوب
الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف
عمر تركهما ، فلما توفي عمر تركهما ، فقليل له : ما هذا ؟ فقال : ان عمر ان
يضرب الناس عليهما .

قال علي : في هذا الحديث بيان واضح أن أبا بكر الصديق وعثمان
رضي الله عنهما كانا يجيزان الركوع بعد العصر .

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي . ثنا شعبة وسفيان جميعا قالا : ثنا
أبو إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة : أن علي بن أبي طالب كان في سفر
فصلى العصر ، ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين .

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال : سألت
أبا جحيفة عن الركعتين بعد العصر فقال : إن لم ينفعاك ^(١) لم يضرك .

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة : ثنا يزيد بن خير ^(٢) عن عبد الله
ابن يزيد عن جبير بن نفير قال : كتب عمر إلى عمر بن سعد ^(٣) ينهاه عن

(١) في اليمية « يتعاك » وهو خطأ (٢) خير بالخاء المعجمة . مصر و يريد هداية
(٣) عمر مصغر وسعد ناسك العين . وفي النص « عمر بن سعيد » واكتفا
رحمهما الله « عمر بن سعد » لأن عمر بن سعيد متأخر عن ادراك عمر . وأما عمر
ابن سعد الأنصاري الأوسي فإنه صحابي وشهد فتوح الشام واستعمله عمر على
محض . وكان معجبا به وكان من عجبه به يسميه بسبح وحده كما روى ابن سيرين
وقال : ان عمر هل لأصحابه : تموا ، فتمى كل رحيل أمية ، فقال عمر : لكى
أتمى أن يكون لي رحيل مثل عمر أستعين بهم على أمور المسلمين اه

الركعتين بعد العصر، فقال أبو الدرداء: أما أنا فلا أتركهما، فمن شاء أن ينحضر فليحضرن^(١).

وعن حماد بن زيد: ثنا أنس بن سيرين قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه يندق ^(٢) سيرين، وهي خمسة فراسخ، ^(٢) فحضرت صلاة العصر، فأمنّا قاعدًا على بساط في السفينة، فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بنا ركعتين.

وعن يزيد بن هرون عن عمار بن أبي معاوية الذهني عن أبي شعبة التميمي قال: رأيت الحسن بن علي بن أبي طالب يطوف بعد العصر ويصلي.
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لم ينه عن الصلاة إلا عند غروب الشمس .

وعن عبدالرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص
عن ابن مسعود في حديث: سيأتي عليكم زمان كثير خطبائه؛ قليل علمائه،
يطيلون^١ الخطبة ويؤخرون الصلاة: حتى يقال: هذا شرق الموتى؛

(١) بَدْءُ التَّهْمَلَةِ وَالضَّادُ الْمُعْجَمَةُ وَآخِرُهُ جِيمٌ . وَحَضِجُ النَّارِ — مِنْ بَابِ قُلْ أَوْقَدِهِ . وَحَضِجٌ — بِكَسْرِ الْحَاءِ وَاسْكَانِ الضَّادِ — كُلُّ مَا لَزِقَ بِالْأَرْضِ ، وَانْحَضِجُ لِرَجُلٍ لَتَبَ غَضَبُهُو تَقَدَّ مِنَ الْغَيْظِ فَلَزِقَ بِالْأَرْضِ ، وَأَيضًا انْحَضِجُ ضَرَبَ بِنَفْسِهِ لَأَرْضٍ غَيْظًا . فَذُنُفَعْتُ بِهِ أَنْتَ ذَلِكَ قُلْتَ : حَضِجَتِ ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ : ثَمِنْ شَاءَ أَنْ نَحْضِجَ فَلَيْنَ حَضِجُ . أَيْ يَتَقَدُّ مِنَ الْغَيْظِ وَيَنْشَقُّ . أَهْ مِنْ اللِّسَانِ وَغَيْرِهِ . وَكُلُّ هَذِهِ لِمَعْنَى مُتَقَدِّبَةً مَأْخُوذَةً مِنَ الْمَعْنَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . وَنَسَخَ الْحَلِي هُنَا مَصْحُفَةً فَقِي مُعْصَرِيَةً بِمَنْزِلَةِ الْحَاءِ فِي الِثْمِينَةِ « يَنْخَضِعُ » (٢) كَذَا رَسَمَهَا نَاسَخَ هَذِهِ النُّسخَةَ . وَرَسَمَهَا آخِرُ « بَدْءُ » وَفِي الِثْمِينَةِ « سَدَفُ » بِدُونِ اعْجَامٍ وَقَدْ أَعْجَزَنِي أَنْ أَعْرِفَ هَذَا مَوْضِعَ أَوْصَحَةِ اسْمِهِ فَيَرِاجِعُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٣) فِي الِثْمِينَةِ « وَهِيَ رَأْسُ خَمْسَةِ فَرَسِينَ » (٤) فِي الِثْمِينَةِ « بِمُخْطَبُونُ » وَهُوَ خَطَاؤٌ

قلت: وما شرق^(١) الموق؟ قال: إذا صفت الشمس جدا؛ فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها؛ فإن احتبس فليصل معهم؛ وليجعل صلاته وحده الفريضة؛ وصلاته معهم تطوعا^(٢).

قال علي: فهؤلاء أكابر الصحابة رضى الله عنهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين، وابن الزبير، ومن بحضرته من الصحابة، وتميم الدارى، والمنكدر، وزيد ابن خالد الجهنى، وابن عباس، وابن عمر، وأبو أيوب الانصارى، وأبو جحيفة، وأبو الذرداء، وأنس^(٣)، والحسن بن علي، وبلال، وطارق بن شهاب، وابن مسعود، وروى أيضا عن النعمان بن بشير وغيرهم، فمن بقى؟

وما نعلم لهم متعلقا بأحد من الصحابة رضى الله عنهم الا رواية عن أبى سعيد الخدرى، جعلها خاصة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. وإذا قال صاحب: هي خاصة، وقال آخرون منهم: هي عامة، فالسير^(٤) على العموم حتى يأتى نص صحيح بأنها خصوص، ولا سبيل الى وجوده، وأخرى عن معاوية ليس، فيها نهى عنها، بل فيها: ان الناس كانوا يصلونها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وأخرى مرسل لا تصح عن ابن

(١) بالشين المعجمة والقاف وفي اليمنية «سرف» بالمهمله فى الاولى و«شرف» بالمعجمة فى الثانية مع الفاء فيهما وهو تصحيف. وشرق الموق هو أن يشرق الانسان يريقه عند الموت، يقال: شرقت الشمس شرقا — من باب فرح — اذا ضعف ضوءها. وسئل محمد بن الحنفية عنه فقال: «ألم تر الى الشمس اذا ارتفعت عن الحيطان فصارت بين القبور كأنها لجة: فذلك شرق الموق» اهـ من اللسان (٢) روى بعضه مسلم بإسناد آخر (ج ١: ص ١٥٠) (٣) حذف اسم «أنس» من اليمنية وهو خطأ فقد سبق حديثه قبل أسطر (٤) فى اليمنية «فالسفن» وهو خطأ

مسعود؛ ليس فيها أيضاً إلا: وأنا أكره ما كره عمر؛ وقد صح عن عمرو عن ابن مسعود بإباحة ذلك؛ وعن أبي بكر المنع من الصلاة جملة من حين صفرة الشمس. والخفيون والمالكيون مخالفون له في ذلك، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما التابعون فكثير: منهم: هشام بن عروة؛ وأنس بن سيرين؛ كما ذكرنا آنفاً.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس قال: كان أبي لا يدعهما يعني الركعتين بعد العصر.

وعن حماد بن سامة عن يعلى بن عطاء عن يزيد بن طلق: أن عبد الرحمن ابن أبي سلمة^(١) كان يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن طاوساً صلى بحضرته ركعتين بعد العصر، ثم قال له: أتصلي بعد العصر؟ قلت نعم، قال: أكرمت والله.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء^(٢) هو أشعث بن سلم قال: سافرت مع أبي وعمرو بن ميمون والأسود ومسروق وأبي وائل فكانوا يصلون بعد الظهر ركعتين، وبعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن جعفر غندر: ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال: رأيت شريحاً القاضى يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن المثني عن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي عن قتادة قال: كان سعيد بن المسيب يصلي بعد العصر ركعتين.

(١) يفتح الباء الموحدة واللام بينهما ياء متناة ساكنة، وفي المصرية «السلاماني» وهو خطأ وتصحيف (٢) في المصرية «عن أسعث عن أبي الشعثاء» وهو خطأ*

وعن محمد بن المثني ثنا أبو عاصم النبيل^(١) عن عمر بن سعيد^(٢) قال: رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر يطوف بعد العصر ويصلي ركعتين. وكذلك أيضاً عن الحسن.

فهؤلاء هشام بن عروة، وأنس بن سيرين، وطاوس وعبد الرحمن ابن اليلمانى^(٣) وإبراهيم بن ميسرة، وأبو الشعثاء، وأشعث ابنه، وعمر بن ابن ميمون، ومسروق، والأسود، وأبو وائل، وشريح القاضي، وسعيد ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم، كعبد الله بن أبي الهذيل، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن^(٤) بن الأسود والأخف بن قيس وبهما يقول أبو خيثمة، وأبو أيوب الهاشمي^(٥)؛ وبه نأخذ إن شاء الله تعالى.

٢٨٦ — مسألة ولا يجوز تعمد تأخير مانس^(٦) أو نيم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها؛ وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال؛ ولا بعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفو الشمس وتبيض، ويقضى في هذه الاوقات كل ما لم يذكر الا فيها؛ من صلاة منسية أو نيم عنها؛ من فرض^(٧) أو تطوع، وصلاة الجنائزة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد؛ ومن توجهاً للصلاة في أحد هذه الاوقات فله أن يتطوع حيثنذ ما لم^(٨) يتعمد المترك

(١) أبو عاصم هو الضحاك بن غلد (٢) هو عمر بن سعيد بن أبي حسين التوفلي المكي، وفي التمنية «عمرو بن سعيد» وهو خطأ (٣) في المصرية «السلماني» وهو خطأ (٤) في التمنية بتكرار اسم «عبد الرحمن» مرتين وهو خطأ (٥) أبو أيوب الهاشمي هو سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس روى عن محمد بن إدريس الساسي وسفيان بن عيينة، وروى عنه البخاري والامام احمد وغيرهم. وقد سئل أن كي المؤلف قوله في بعض اختلافات (٦) في التمنية «تأخير قضاء ما نذر» وبادة كلمة «قضاء» لا أثر له لها (٧) كلمة «من فرض» سقطت من أصل المصرية وزادها استخفافه غلباً. وهو الصواب الذي في التمنية (٨) في المصرية «حيثنذ عندما لم» الحوز يادة «عند» لا موضع لها

كل ذلك وهو ذاكر له حتى تدخل^(١) الأوقات المذكورة. فمن فعل هذا فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً.

وهذا نص نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن تحرى الصلاة في هذه الأوقات.

وأما بعد الفجر مالم يصل الصبح فالتطوع حينئذ جائز حسن ما أحب المرء. ولذلك أثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب.

وبنحو هذا يقول داود في كل ما ذكرنا: حاشا التطوع بعد العصر، فانه عنده جائز الى بعد غروب الشمس؛ ورأى النهى عن ذلك منسوخاً.

وقال أبو حنيفة: ثلاثة أوقات لا يصلى فيها فرض فائت أو غير فائت، ولا نقل^(٢) بوجه من الوجوه؛ وهى: عند أول طلوع قرص الشمس^(٣)

الا أن تبيض وتصفو؛ أو عند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال، حاشا يوم الجمعة خاصة؛ فانها^(٤) يصلى فيها من جاء الى الجامع^(٥) وقت استواء

الشمس؛ وعند أخذ أول الشمس في الغروب حتى يتم غروبها؛ حاشا عصر يومه خاصة فانه يصلى عند الغروب وقبله وبعده، وتكره الصلاة على

الجنائز^(٦) في هذه الأوقات؛ فان صلى عليها فيهن أجزأ ذلك.

وثلاثة أوقات يصلى فيهن الفروض كلها؛ وعلى الجنائز؛ ويسجد

بمجمود التلاوة ولا يصلى فيها التطوع؛ ولا الركعتان إثر الطواف؛ ولا

الصلاة المنذورة؛ وهى: إثر طلوع الفجر الثانى حتى يصلى الصبح؛ الا

رلقتي الفجر فقط؛ وبعد صلاة العصر حتى تأخذ الشمس في الغروب؛

الا أنه كره الصلاة على الجنائز اذا اصفرت الشمس،^(٧) وكذلك بمجمود

(١) فى مدركة محل وهو خطأ (٢) فى اليمينى «ولا يقبل» وهو خطأ (٣) فى

نبيه «منوع» «شمس» (٤) فى اليمينى «فنه» (٥) فى اليمينى «من جاء الجامع»

(٦) فى خمسة الحدة (٧) فى اليمينى «حتى تأخذ الشمس فى الغروب وبعد صلاة

الجدرة اذا اصفرت الشمس» وهو خطأ *

التلاوة؛ وبعد تمام غروبها حتى يصلي المغرب؛ ومن جاء عنده يوم الجمعة والامام يخطب وقت رابع لهذه الثلاثة التي ذكرنا آخراً^(١).

قال أبو حنيفة: فمن دخل في صلاة الصبح فطلعت له الشمس وقد صلى أقلها أو أكثرها بطلت صلاته تلك، ولو أنه قعد مقدار التشهد وتشهد ثم طلع أول قرص الشمس إثر ذلك كله^(٢) وقبل أن يسلم فقد بطلت صلاته؛ ولو فقهه حينئذ لا ينقض وضوؤه؛ ولو أنه أحدث عمداً أو نسياناً أو تكلم عمداً أو نسياناً بعد أن قعد مقدار التشهد وقبل أن يسلم: فصلاته تامة كاملة؛ ولو فقهه حينئذ لم ينقض وضوؤه.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قعد مقدار التشهد قبل طلوع أول الشمس فصلاته تامة، فلو دخل في صلاة العصر فصلي أولها ولو تكبيرة أو أكثرها فغربت له الشمس كلها أو بعضها فليتأد في صلاته، ولا يضرها ذلك شيئاً عند أبي حنيفة وأصحابه.

قالوا: فإن صلى في منزله ركعتي الفجر ثم جاء إلى المسجد فليجلس ولا يركع.

قال أبو حنيفة: فإن جاء إلى المسجد بعد تمام غروب الشمس فليقف حتى تقام الصلاة، ولا يركع، قال أبو يوسف: يجلس^(٣) ولا يركع.

وقال مالك: يصلي الفروض كلها المنسية وغيرها في جميع هذه الأوقات، ولا يتطوع بعد صلاة الصبح^(٤) حتى تبيض الشمس وتصفو، ولا^(٥) بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد غروبها حتى تصلي المغرب،

(١) في البيهقي «اجزا» وهو خطأ (٢) في البيهقي «أركله» وهو خطأ (٣) في البيهقي «ولا يجلس» وهو خطأ (٤) في البيهقي «بعد صلاة الصبح» وهو خطأ (٥) في البيهقي «أولا» وهو خطأ.

ومن دخل المسجد حينئذ^(١) قعد ولا يركع، ولا يتطوع بعد طلوع الفجر
 إلا بركعتي الفجر، حاشا من غلبته عينه فقام عن حزبه، فانه لا بأس بأن
 يصليه بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح ومن ركع ركعتي الفجر في
 منزله ثم أتى المسجد فان شاء ركع ركعتين، وان شاء جلس ولم يركع، وقد
 روى عنه: ان كان^(٢) مصباحاً فليجلس ولا يركع. والتطوع عنده جائز
 على كل حال عند استواء الشمس، ولم يكره ذلك، وأجاز الصلاة على
 الجنازة بعد صلاة الصبح ما لم يسفر جداً، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس،
 وعنه في سجود التلاوة قولان: أحدهما: لا يسجد لها بعد صلاة الصبح
 حتى تصفو^(٣) الشمس، ولا بعد صلاة العصر ما لم تغرب الشمس، والآخر:
 أنه لا بأس بالسجود لها ما لم يسفر وما لم تصفر الشمس، وقال: من قراها
 في الوقت المنهى فيه عن السجود فليسقط الآية التي فيها السجدة، ويصل^(٤)
 التي قبلها بالتي بعدها.

وقال الشافعي: يقضى الفائتات من الفروض ويصل كل تطوع مأمور
 به في هذه الأوقات، وإنما المنوع هو ابتداء التطوع فيها فقط إلا يوم الجمعة
 وبمكة، فانه يتطوع في جميع هذه الأوقات وغيرها *
 قال علي: أما تقاسيم أبي حنيفة فدعاو فاسدة متناقضة، لا دليل على شيء
 منها، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول
 صاحب، ولا من قيس ولا رأى سديد.

وأقول مالك لا دليل على تقسيمها، لا سيما قوله باسقاط الآية في التلاوة
 بين الآيتين، فهو إفساد^(٥) نظم القرآن، وقول ما سبقه إليه أحد، وكذلك
 إسقاطه وقت استواء الشمس من جملة الأوقات المنهى عن الصلاة فيها،

(١) في النسخة بخط «حينئذ» (٢) في النسخة «انه كان» وهو خطأ (٣) في النسخة
 «تصفر» وهو تصحيف (٤) في النسخة «ويصل» وهو خطأ غريب (٥) في النسخة
 «فساد» وهو خطأ.

فهو خلاف الثابت ^(١) في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا ^(٢) معارض له .
وأما تفریق الشافعي بين مكة وغيرها وبين يوم الجمعة وغيره : فلا أثرين
ساقطين رويناها ، في أحدهما النهي عن الصلاة في هذه الاوقات إلا بمكة ^(٣)
وفي الآخر : « يوم الجمعة صلاة كله » ^(٤) وليس كما يشتغل به ، ولا أه ، رده أحد من
أئمة أهل الحديث ، فوجب الاضراب عن هذه الاقوال جملة ، والاقبال
على السنن الواردة في هذا الباب ، والنظر في استعمالها كلها ، وفي تغليب ^(٥)
أحد الحكمين على الآخر ، على ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ،
وعن التابعين رحمهم الله .

قال علي : حدثنا حماد ثنا عباس بن إصبع ثنا محمد بن عبد الملك بن ايعن
ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى ثنا
قنادة حدثنا ^(٦) أبو العالية عن ابن عباس قال : شهد عندي ، جال مرضيون ،
وأرضاهم عندي عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة بعد
صلاتين : بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، و بعد العصر حتى تغرب الشمس ،

(١) في الميمنية « خلاف الثابت » (٢) في الميمنية « فلا » وهو خطأ (٣) الحديث رواه
البيهقي (ج ٢ : ص ٤٦١) من طريق الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عذراء عن
قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر . ثم رواه ايضا من طريق ابراهيم بن طهمان عن حميد .
وعبد الله بن المؤمل ضعيف من قبل حفظه ومتابعة ابن طهمان تقويه ووضعه البيهقي الحديث
بمحمد الاعرج لانه ليس بالقوى . واستدرك عليه ابن الترمذي بن حميدا قيل فيه انه منكر
الحديث وزعم بوضع الحديث . وهذا خطأ فاحش . فان الترمذي . بهذا هو حميد الاعرج
الكوفي القاص وأما الذي في الاسناد فهو حميد بن قيس الاعرج السكي ابرص عوان مولى
عفراء وهو ثقة روى له الشيخان . وانما علة الحديث انه مرسل . لأن مجاهد لا يثبت له سماع
من أبي ذر كما قال البيهقي : ثم رواه من وجه آخر عن مجاهد : « بأننا أن أبانذر » الخ وهو يدل
على ارساله (٤) هذا اللفظ أجده مرفوعا وانما هو كلمة الحسن رواه البيهقي (ج ٢ : ص ٤٦٥)
وروى أيضا أحاديث أخرى استثناء يوم الجمعة (ج ٢ : ص ٤٦٤ و ٤٦٥) وكما هو ضعيفة . حدث
الأول منها وليس فيه دلالة على ما أراد (٥) في الميمنية « أو في تغليب » (٦) في الميمنية « حدثني »

ورواه هكذا من طرق، اكتفينا بهذا الصحة^(١)، وكلها صحاح .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله ابن وهب عن موسى بن علي بن رباح^(٢) عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: «ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا^(٣) أن نصلي فيهن^(٤)» أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضعف الشمس^(٥) للغروب حتى تغرب^(٦)، وروينا أيضا في هذه الأوقات عن الصنابحي^(٧) وغيره. حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا الربيع بن نافع هو أبو توبة - ثنا محمد بن المهاجر عن العباس بن سالم عن أبي سلام^(٨) عن أبي أمامة الباهلي عن عمرو بن عبسة^(٩) السلمي أنه قال: «قلت يا رسول الله، أي الليل أسمع^(١٠)؟» قال: جوف الليل الآخر، فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة، حتى تصلي الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترفع قيس ربح^(١١) أو ربحين، فإنها تطلع بين قرني شيطان ويصلي لها الكفا، ثم صل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٢) «علي» بضم العين بالتصغير. و «رباح» بفتح الزاء (٣) في الأصلين «ينهى» وصحاحه من مسلم (ج ١: ص ٢٢٨) (٤) في الأصل «فيها»، والتصحيح من مسلم (٥) كلمة «الشمس» زدها من صحيح مسلم. وتضعيف أصلها تضعيف خذفت التاء الأولى، ومعناها تميل للغروب ومنه سمي الضيف ضيف من ضاف عنه يضيف (٦) رواه الجماعة إلا البخاري، ورواه أيضا البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤) (٧) ساقى بعد الحديث التالي أن شاء الله (٨) قوله «عن أبي سلام» حذف من الأئمة وهو خطأ (٩) عبسة بالعين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة وكذا «مفتوح». وفي العربية عبسة «وفي الأئمة» عمر بن عبسة «وكلاهما خطأ» (١٠) يعني: أي أوفت ليل أرحى لمعوزة أو لا للاستجابة. ذله الخطابي (١١) قيس ربح: بكسر الفاء أي فخر ربح في رأي العين. وفي الأئمة «في» بدون نقط وهو خطأ لا معنى له *

مكتوبة، حتى يعدل الرمح ظله، وأقصر^(١) فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا زادت فصل ما شئت، فإن الصلاة شهيرة مكتوبة، حتى تصلي العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار،^(٢) وذكر الحديث.

وروينا من طرق عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات،

قال علي: والعجب من مخالفة المالكين لهذا الخبر، وهو من رواية شيخهم.

قال علي: فذهب إلى هذه الآثار قوم، فلم يروا الصلاة أصلاً في هذه الأوقات.

كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم بن سليمان الأحمول عن بكر بن عبد الله المزني قال: كان أبو بكر في بستان له فنام عن العصر، فلم يستيقظ حتى اصفرت الشمس، فلم يصل حتى غربت الشمس، ثم قام فصلى.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين: أن أبا بكر أتاها في بستان لهم فنام عن العصر فقام^(٣) فتوضأ، ثم لم يصل حتى غابت الشمس.

(١) في أبي داود (ج ١: ص ٤٩٣) «ثم أقصر» (٢) إلى هنا ما رواه أبو داود. ثم قال «وقص حديثا طويلا» وهو بطوله في صحيح مسلم (ج ١: ص ٢٢٨ و ٢٢٩) وسنن البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤ و ٤٥٥) من طريق شدا بن عبد الله ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة (٣) كلمة «فقام» حذف من البنية.

وبه ، إلى سفيان الثوري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن رجل من ولد كعب بن عجرة : أنه نام عن الفجر حتى طلعت الشمس ، قال : فقامت أصلي فدعاني كعب بن عجرة فأجلسني حتى ارتفعت الشمس وايبضت ، ثم قال بقم فصل .

ورويانا عن محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي كلاهما عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير عن أبي البختری قال : كان عمر بن الخطاب ، يضرب على الصلاة بنصف النهار . أبو البختری ^(١) هذا هو صاحب ابن مسعود وعلى .

وذهب آخرون إلى قضاء الصلوات الفائتات في هذه الأوقات ، وإلى التماضي في صلاة الصبح إذا طلعت الشمس وهو فيها ، أو إذا غربت له وهو فيها ، وإلى تأدية كل صلاة تطوع جاء بها أمر .

واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا حميد بن مسعدة عن يزيد بن زريع حدثني حجاج الأحول ^(٢) عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها ؟ فقال : كفارتها أن يصلها إذا ذكرها » .

(١) أبو البختری — بفتح الباء واسكان الخاء المعجمة وفتح التاء — اسمه سعيد بن فبروز وهو تميمي روى عن بعض الصحابة . ولم يسمع من كثير منهم بل روى عنهم مراسلا كذلك . ابن سعد في الطبقات (ج ٦ : ص ٢٠٤) وقال ابن حجر في التهذيب « أرسل عن عمر وعلى وحذيفة وسلمان وابن مسعود » وقال ابن معين « لم يسمع من علي شيئا » وكذلك قال ابن المديني وأبو زرعة وشعبة وانظر مراسيل ابن أبي حاتم (ص ٢٧ و ٢٨) ولعل المؤلف رأى بعض الروايات له عن علي وابن مسعود فظنه من أصحابهما . وهو ظن خطأ (٢) في التسمية « يزيد بن زريع بن حجاج الأحول » وهو خطأ . وفي المصرية « حدثني حجاج حدثنا الأحول » وهو خطأ . حجاج هو ابن حجاج الباهلي البصري الأحول ، وصحبه من سنن النسائي (ج ١ : ص ١٠٠) .

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَاذَانِى أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(١).

وهذا عموم^(٢) لكل صلاة فرض أو نافلة، وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلاة الكسوف وبالركعتين عند دخول المسجد وبالصلاة على الجنائز وسائر ما أمر به من التطوع عليه السلام.

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن المسور بن مخرمة دخل على ابن عباس فحدثه، فقام ابن عباس وانسل المسور، فلم يستيقظ حتى أصبح، فقال لغلامه: أترانى أستطيع أن أصلى قبل أن تخرج الشمس أربعاً — يعنى العشاء — وثلاثاً — يعنى الوتر — ور كعتين — يعنى ركعتي الفجر — وواحدة — يعنى ركعة من الصبح —؟ قال: نعم، فصلاهن.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاه بن أبي رباح عن عطاه ابن يحنس^(٣) أنه سمع بأهريرة يقول: إن خشيت من الصبح فوأتا فبادر^(٤) بالركعة الأولى الشمس، فإن سبقت بها الشمس فلا تعجل بالآخرة أن تكملها.

وبه إلى عبد الرزاق: أنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك قال: صليت

(١) رواه النسائي (ج: ١ ص: ١٠٠ و١٠١) وقد رواه هكذا اختصاراً وهو جزء من حديث أبي قتادة الطويل في سيرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس. وسيأتى بأسانيد مختلفة (٢) في البيئية «وعوم» وهو خطأ (٣) كذا في الأصلين. ولم أجده ذكر العطاه بن يحنس هذا. ويوجد في الصحابة اثنين اسم كل منهما «يحنس» فهل هو ابن أحدهما. لا أدري. ثم عطاه بن أبي رباح من أصحاب أبي هريرة فهل يعد أن يكون الصواب حذف «عن عطاه بن يحنس» أظنه الأقرب للصواب. ولم أجده هذا الأثر في غير هذا الكتاب (٤) في المصرية «فبادرت» وما هنا أحسن وأصح *

خلف ابى بكر الفجر فاستفتح البقرة فقرأها فى ركعتين؛ فقال عمر حين فرغ^(١)
 يغفر الله لك! لقد كادت الشمس أن تطلع قبل أن تسلم، قال: لو طلعت
 لألقينا غير غافلين^(٢).

وبه الى معمر عن عاصم بن سليمان^(٣) عن ابى عثمان النهدي^(٤) قال: صلى
 بنا عمر صلاة الغداة فما انصرف حتى عرف كل ذى بال أن الشمس قد طلعت
 فقيل له: ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطالع؟ فقال: لو طلعت لألقينا
 غير غافلين^(٥).

قال على: فهذا نص جلى بأصح إسناد يكون أن أبى بكر وعمر رضى الله
 عنهما وكل من معهما^(٦) من الصحابة رضى الله عنهم لا يرون طلوع الشمس
 يقطع صلاة من طلعت عليه وهو يصلى الصبح.

والعجب من الخنفين الذين يرون انكار عمر على عثمان بمحضرة
 الصحابة ترك غسل الجمعة حجة فى سقوط وجوب الغسل لها - وهذا
 ضد ما يدل عليه انكار عمر - ثم لا يرون تجوز أبى بكر وعمر صلاة
 الصبح وان طلعت الشمس حجة فى ذلك! بل خالفوا جميع ما جاء عن
 الصحابة فى ذلك^(٧) من مبيح ومانع الموقوفوا أبى بكر فى تأخير صلاة العصر
 حتى غابت الشمس، وقد ذكرنا من قال من الصحابة بالتطوع بعد العصر،
 ومن أمر بالاعادة مع الجماعة، والى صفة الشمس فى المسألة التى قبل هذه،
 فأغنى عن أعادته.

(١) هنا فى نسخة زائدة دل، وحذفها أحسن (٢) رواه البيهقى (ج ١: ص ٣١٩)
 من طريق هشام عن ثمة عن أنس. وفيه أن أبى بكر قرأ آل عمران (٣) فى الجنية «عن
 عاصم» بخلاف ما فيه (٤) فى الجنية «الهدلى» وهو خطأ (٥) رواه أيضا البيهقى
 (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق أبى معاوية عن عاصم الأحول - هو ابن سليمان - بإسناده
 ومعناه وفيه «فأنه حتى شن الرجال ذو والعقول أن الشمس قد طلعت» (٦) فى المصرية
 «م» وما هنا أصح (٧) قوله «فى ذلك» حذف من الجنية *

وروينا عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم^(١) عن ابراهيم النخعي في الصلاة التي تنسى ، قال : يصليها حين يذكرها وان كان في وقت تكره فيه الصلاة . ومثله أيضا عن عطاء وطاوس وغيرهم .

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان : ثنا شعبة عن موسى بن عقبة قال : سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول : إن أباه كان يطوف بعد العصر وبعد الغداة ثم يصلي الركعتين قبل طلوع الشمس ، قال موسى : وكان نافع يكره ذلك فحدثه عن سالم فقال لي نافع^(٢) : سالم أقدم مني وأعلم .

قال علي : هذا يدل على رجوع نافع الى القول بهذا ، وعلى أنه قول موسى ابن عقبة .

قال علي : فغلب هؤلاء أحاديث الأوامر على أحاديث النهي ، وقالوا : إن معنى النهي عن الصلاة في هذه الاوقات أي إلا أن تكون صلاة أمرتم بها ، فصلوها فيها وفي غيرها ، وقال الآخرون^(٣) : معنى الأمر بهذه الصلوات أي إلا أن تكون وقتانهي فيه عن الصلاة فلا تصلوها فيه .

قال علي : فلما كان لدى العاملين^(٤) ممكنا ، لم يكن واحد منهما أولى من الآخر إلا ابرهان ، فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى : قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وبسر^(٥) بن سعيد بن عبد الرحمن الأعرج حدثوه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) مقسم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح السين المهملة (٢) في اليمين « فقال : نافع »

وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمين « وفي الآخرون » (٤) كلّي العمالين « واعراب كلا وكنا اعراب المتى لغة بعض العرب . وقد اعتاد المؤلف الجري عليها هنا وفي الأحكام كفي (ج ٧ ص ٣٢) منه وفي مواضع آخر (٥) بسر — بضم الباء واسكان السين المهملة .

وفي النصرة بالمعجمة . وهو صحيح . وفي الموطأ (ص ٣ و ٣) ومسلم (ج ١ ص ١٦٩)

« وعن بسر بن سعيد عن الأعرج » .

صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، فكان هذا مبينا غاية البيان أن قضاء الصلوات في هذه الأوقات فرض، وإن الأمر مستثنى من النهى بلا شك.

فإن قيل: فلم قلتم: إن من أدرك أقل من ركعة من العصر ومن الصبح قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فإنه يصليهما؟ قلنا: لما نذكره - إن شاء الله عز وجل في أوقات الصلوات - من قوله عليه السلام: وقت صلاة الصبح ما لم يطلع قرن الشمس، ووقت صلاة العصر ما لم تغرب الشمس، فكان هذا اللفظ منه عليه السلام ممكنا أن يريد به وقت الخروج من هاتين الصلاتين، ويمكن أن يريد به وقت الدخول فيها، فنظرنا في ذلك فكان هذا الخبر مبينا أن بعد طلوع الشمس وبعد غروبها وقت لبعض صلاة الصبح وبعض صلاة العصر يقيين، فصح أنه عليه السلام إنما أراد وقت الدخول فيهما، وكان هذا الخبر هو الرائد على الحديث الذي فيه من أدرك ركعة، والزيادة واجب قبولها، فوضح أن الأمر مغلب^(١) على النهى.

فوجدنا^(٢) الآخرين قد احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي^(٣) ثنا محمد بن اسمعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد^(٤) المقرئ حدثنا الأسود بن شيبان ثنا خالد بن سمير^(٥) قال قدم علينا عبد الله بن رباح من المدينة وكانت الأنصار تفقهه، فحدثنا قال حدثنا أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في نسخة: تغلب (٢) كذا في الأصلين - والأحسن «ووجدنا» (٣) في النسخة: محمد بن الأعرابي وهو خطأ لأنه أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد (٤) في النسخة: عبد الله بن زيد وهو خطأ (٥) في النسخة: «غير» بالنون وهو خطأ وصوابه «سمير» بضم السين المهملة كمنبسطه ذهبي في نسبه والزيادة في شرح القاء وس ونقله شارح أبي داود عن أبيه وهو صحيح معتمد - وضبطه في الخلاصة بالمعجمة وهو خطأ

جيش الأمراء^(١)، فلم يوقظنا إلا الشمس طالعة فقمنا وهلين^(٢) لصلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: زيداً وريداً، حتى تعالت الشمس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان منكم يركع ركعتي الفجر فإيركعهما، فقام من كان يركعهما ومن لم يكن يركعهما، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينادي بالصلاة فيؤذن بها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا، فلما انصرف قال: إنا بحمد الله لم نكن في شيء من أمر الدنيا شغلنا عن صلاتنا، وذكر الحديث^(٣).

(١) قال ابن حجر في ترجمة خالد بن سمير: ذكره ابن جرير الطبري وابن عبد البر والبيهقي حديثاً خطأ في لفظة منه وهو قوله في الحديث: كنا في جيش الأمراء، يعني مؤتة. والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحضرها، وهذه اللفظة أيضاً رواها أبو داود في هذا الحديث (ج ١ ص ١٦٨ و ١٦٩) وأما الطبري فأضافه قصة غزوة مؤتة من طريق خالد بن الوليد وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حضرها (انظر الطبري ج ٣ ص ١٠٩) وكذلك رواها أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥ ص ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١) وليس فيه حضوره. فأظن خالد وهم في هذا الحديث، وأما جرح أنه روى القسطين قصة مؤتة وقصة النوم وقت الصلاة في حكاية واحدة فلما اختصرها الرواة اختلطتا فظهر كأن قصة النوم وقت في غزوة مؤتة وليس كذلك بل إنما وقعت في غزوة خيبر على الصحيح في الرجوع منها. ويؤيد هذا لفظ أبي داود: فلما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء بهذه القصة قال فلم توقظنا إلا الشمس طالعة» (٢) أي فزعين (٣) باقي الحديث كما في أبي داود: «ولكن أرواحنا كانت بيد الله فأرسلها أنى شاء. فمن أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً نلقضها ما ملأها» وكذلك في سنن البيهقي (ج ٢ ص ٢١٦ و ٢١٧) وفي نسخة من البيهقي بدل قوله «من غد صالحاً» لفظ: «من غد صالها». وهذه الجملة الأخيرة في الحديث غير آتية. فقد صح من حديث عمران بن الحصين أنهم قالوا بعد الصلاة: «يا رسول الله ألا نقضي لوقتكم من الغد؟ فقال: لا، إنما لكم ربكم عن الزباو يقبله منكم» كما سند كره في الحديث الذي بعده. وقد روى القصة أربعة عشر صاحباً: رواها كثير من عن أبي قتادة فلم يذكرها فيها الأمر بصلاتهم من الغد. وهذا دليل على خطأ التفرّد بهذه الجملة. ثم وجدت في سنن النسائي (ج ١ ص ١٠١) من طريق ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ناء، وعن الصلاة حتى طلعت الشمس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فليصلها أحدكم من الغد لوقتها» وكذلك في صحيح مسلم: «فمن فعل ذلك فليصلها حين ينبت لها فإذا كان الغد فليصلها

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمران بن الحصين قال: «أسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عرس بنا من آخر الليل، فاستيقظنا وقد طلعت الشمس، فجعل الرجل منا يثور إلى طهوره دهشا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ارتحلوا، قال: فارتحلنا، حتى إذا ارتفعت الشمس نزلنا، فقضينا من حوائجنا، ثم توضأنا، ثم أمر بلالا فأذن فصلي ركعتين، ثم أقام بلال فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث^(١)».

حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم أخبرنا حصين ثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة أيه قال: «سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) ونحن في سفر ذات

عند وقتها» (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) وكذلك في سنن أبي داود «ومن الغد للوقت» وهو ظاهر في الأمر بالحرص على أدائها في اليوم الثاني لو نمتها، فقل خالد بن سبيرة ما سمع هذا فهم أن معناه يبعد الصلاة في يوم مع صلاة الوقت فروى الحديث بالمعنى الذي فهم فأخفاه. وهو قريب جداً (١) الحديث سيره المؤلف قريبا من طريق أبي داود مختصراً. وقد رواه البيهقي (ج ٢: ص ٢١٧) من طريق مكى بن إبراهيم عن هشام، والدارقطني (ص ١٤٨) من طريقين عن روح بن عبادة عن هشام، ومن طريق ثالثة عن الأعشى عن إسماعيل عن الحسن. ورواه ابن حزم في الأحكام (ج ٧: ص ١٠٨) من طريق ابن المدني عن عبد الأعلى عن هشام وعندهم كهم في آخره، فقال: يا رسول الله ألا تقضيها لوقم من الغد؟ قال: لا، إنما كم الله عن الربا وقبله منك هذا لفظ الأحكام. وقد ضعف المؤلف هذا الحديث هناك بالاختلاف في سماع الحسن من عمر بن قيس وقد رجح البزار أنه سمع منه. وكذلك رجح الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٧٤) حيث: «وإلى الحديث مختصراً» صحيح على ما قدمنا ذكره من صحة سماع الحسن عن عمر بن قيس، ووافقه انتهى في مختصره. ويؤيده أن ابن حزم نفسه سيحتاج بعد صحف قليلة برواية يونس عن الحسن عن عمر بن قيس رجح ما على غيرها. فقل لنا أن نقول له كما يقول لخصومه أنه لا ينظر إلا إلى نصر المسئلة الحاضرة فقط، وإن ناقض كلامه في ذات البحث في مسألة أخرى !! اللهم غفرا (٢) في التيمية «سرنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم» *

ليلة، قلنا: يا رسول الله، لو عرست بنا؟ قال: إني أخاف أن تتألموا عن الصلاة، فمن يوقظنا بالصلاة؟ قال بلال: أنا يا رسول الله، فحرس القوم، واستند^(١) بلال إلى راحلته، فغابته عيناه، واستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بدا حاجب الشمس، فقال: يا بلال، أين ما قلت؟ فقال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، ما أقيت على نومة مثلها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله قبض أرواحكم حين شاء، ثم أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتشروا الحاجاتهم^(٢)، وتوضؤوا، وارتفعت الشمس، فصلى بهم الفجر^(٣).

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر أنا اسمعيل — هو ابن جعفر — ثنا العلاء بن عبد الرحمن: أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر، قال: وداره بحنب المسجد، فلما دخلنا عليه قال: صليتم^(١) العصر؟ قلنا: لا، إنما انصرفنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر، فقمنا فصلينا فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «تلك صلاة المنافقين»^(٢)، جلس يرقب العصر حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً، لا يذكرك الله فيها إلا قليلاً.

وروي عنه من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «تلك صلاة المنافقين»^(٦)، يجلس أحدهم^(٧)

(١) في البيهقي «فاستند» (٢) في البيهقي «لحاجتهم» (٣) رواه البخاري في الواقيت (ج ١: ص ٨٧) وفي التوحيد (ج ٣: ص ٣٩٦) بإسنادين عن حصين غثعرا. ورواه البيهقي أيضاً مختصراً (ج ١: ص ٤٠٣ و ٤٠٤) ورواه غيره (٤) في النسائي (ج ١: ص ٨٩) «أصليته» بإثبات حمزة الاستفهام (٥) في النسائي «تلك صلاة المنافق» وهو أجود (٦) في المودائي (ص ٧٦) بـ «تلك صلاة المنافقين» ثلاث مرات (٧) في الاصلين «أحدكم» وصححه من المودائي

حتى اذا اصفرت الشمس فكانت بين قرني الشيطان ^(١) او على قرني الشيطان
قام فقتر أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً ^(٢) .

وبما ذكرناه ^(٣) قبل في مسألة الركعتين بعد العصر من قول ابن مسعود :
يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى ، فقيل لابن
مسعود : وما شرق الموتى ؟ قال : اذا اصفرت الشمس جدداً ، فمن أدرك
ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها ، فان احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته
وحده الفريضة ، وصلاته معهم تطوعاً .

والحديث الذي ذكرناه من طريق أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « كيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو
يميتون الصلاة عن وقتها ؟ » اقلت فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فان
أدركتها معهم فصل ، فانها لك نافذة .

وقالوا : صح نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة جملة في الاوقات
المذكورة ، ونهى عليه السلام عن الصيام جملة ^(٤) في يوم الفطر ويوم الاضحى
وأيام التشريق ، وصح أمره بقضاء الصلوات من نام عنها أو نسيها ، وبالندر ،
وبما ذكرتم من النوافل ، وبقضاء الصوم للحائض والمريض والمسافر ،

(١) في «الصرمة» «شيطان» وهو خطأ (٢) هكذا ورد في هذا الحديث وفي أحاديث
أخرى أن الشمس تطلع وتغرب بين قرني الشيطان . فظن بعض السارحين انها على ظاهرها ،
واعترض كبير من الناس على هذه الأحاديث بمن أشرب : «أنفسهم الجراء على تكذيب كل
حديث لا يوافق آراءهم» أي أهواءهم أو ذواقهم . وهم خايون إلا من الأهواء . وبديه أن
الشمس في كل لحظة تشرق على قوم وتغرب عن آخرين . فالرادم من الحديث ومن الأحاديث
لآخرى انتمني أي ان السبعين قد مر عبدة الشمس فبسول لهم أن يسجدوا لها عند الشروق
وعند استواء وعند الغروب . فكأنهم اذ يسجدون لها يسجدون لوجه الشيطان الذي
يزين لهم ذلك في موبهم . والحديث رواه أيضا مسلم وابوداود والترمذي والنسائي (٣) في
الجميعة «ولما ذكرناه» وما هنا : «صح» (٤) في الجميعة «جملة واحدة» وهذه الزيادة لا معنى لها

والنذر والكفارات - : فلم تختلفوا معنا في أن لا يصام شيء ^(١) من ذلك في الأيام المنهى ^(٢) عن صيامها ، وغلبتم النهي على الأمر ، فوجب أن يكون كذلك في نفيه عن الصلاة في الأوقات المذكورة ، مع أمره عليه السلام بما أمر به من الصلوات وقضائها ، وإلا فلم فرقم بين النهيين والأمرين ؟ فغلبتم في الصوم النهي على الأمر ، وغلبتم في الصلاة الأمر على النهي ؟ وهذا تحكم لا يجوز .

وقالوا : يمكن أن يكون قوله عليه السلام فيمن أدرك ركعة من صلاة الصبح ومن العصر قبل طلوع الشمس ^(٣) وقبل غروبها فقد أدرك الصبح : قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة .

قال علي : هذا كل ما اعترضوا به ، ملهم اعتراض غيره أصلا ، ولسنا نغني أصحاب أبي حنيفة ، فانهم لا متعلق لهم بشيء مما ذكرنا ، إذ ليس منها خبر إلا وقد خالفوه ، وتحكموا فيه بالآراء الفاسدة ، وانما نغني من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب النهي جملة فقط .

قال علي : وكذلك أيضا لا متعلق للبالكيين بشيء مما ذكرنا من الآثار ، لأنه ليس منها شيء إلا وقد خالفوه ، وتحكموا فيه ، وحلوا بعضهم على الفرض وبعضه على التطوع بلا برهان ، وانما نغني من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب الأمر جملة : والكلام تمامه بين هاتين الطائفتين فقط .

قال علي : كل هذا لا حجة لهم فيه .

أما حديثنا ^(٤) أبي قتادة وعمران بن الحصين فانهما قد جاءا ببيان زائد ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن

(١) في اليمينية « بشيء » وهو خطأ (٢) في اليمينية « النهي » وهو خطأ (٣) كلمة « الشمس » محذوفة هنا في اليمينية وهو خطأ (٤) في الأصاين « حديث » بالافراد . وهو خطأ *

رباح عن أبي قتادة - فقد ذكر الحديث وفيه - «مال^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم وملت معه، فقال: انظر، فقلت: هذا راكب^(٢)، هذان راكبان^(٣)، هؤلاء ثلاثة حتى صرنا سبعة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: احفظوا علينا صلواتنا، يعني صلاة الفجر، فضرب على آذانهم، فما أيقظهم إلا حر الشمس؛ فقاموا فساروا هنيهة ثم نزلوا فتوضوا^(٤)؛ وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر وركبوا، فقال بعضهم لبعض: لقد فرطنا في صلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنه لا تغريط في النوم، إنما التغريط في اليقظة، فمن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها^(٥) إذا ذكرها، وذكري باقي الخبر^(٦)».

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية عن خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسيره، فناموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحر الشمس، فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر^(٧)». فهذا يونس عن الحسن وثابت البناني عن عبد الله بن رباح^(٨) وهما أحفظ

(١) في الأصلين «مال»، وهو خطأ ظاهر (٢) في التيمية «هذا راكب» وهو خطأ (٣) في نسخة «هذان راكب» وهو خطأ (٤) في التيمية «فتبادروا» وهو خطأ (٥) في التيمية، فليصلها «وهو خطأ» (٦) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن سلمة عن ثابت بن مطول، ورواه مسلم مطولا أيضا (ج ٥: ص ٢٩٨) عن يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن ثابت بن مطول، ورواه مسلم مطولا أيضا (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) عن طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت بن مطول، وكذلك البيهقي (ج ٢: ص ٢١٦) (٧) في التيمية بخط كذا: «الفجر» وهو خطأ، والحديث في أبي داود (ج ١: ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضا، ثم أرفعهني (ص ١٤٧) عن طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن يونس، وكذلك رواه البيهقي (ج ١: ص ٤٠٤) عن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن يونس، وقد سبق قرينا بأسناد آخر وتكلمت عليه (٨) راجع بنتج ز، والباء الموحدة. وفي التيمية «رياح» بالياء المثناة وهو تصحيف.

من خالد بن سمير ومن هشام بن حسان يذكران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ إلا بجر الشمس، وبضرورة الحس والمشاهدة يدرى كل أحد أن حر الشمس لا يوقظ النائم إلا بعد صفوها وايضا ضهاها وارتفاعها، وأما قبل ذلك فلا. وليس في حديث عبد الله بن أبي قتادة أنه عليه السلام أمرهم بالانتظار أصلا، وإنما أمرهم بالانتشار للحاجة ثم الوضوء ثم الصلاة فقط.

وإذ ذلك كذلك فقد وجب أن ننظر ما الذي من أجله أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في ذلك اليوم؟ وحتى لو لم يذكر حر الشمس في شيء من هذا الخبر لما كان فيه حجة لمن زعم أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة من أجل أن الشمس لم تكن صفت ولا ابيضت: لأنه ليس في شيء من الأخبار أصلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما أخرت الصلاة من أجل أن الشمس لم تبيض ولا ارتفعت بعد، ولا أنه عليه السلام قال: امهلوا حتى ترتفع الشمس وتبيض، وإنما ذلك ظن من بعض الرواة وقد قال الله تعالى: (إن الظن لا يغني من الحق شيئا).

على أنه لم يقل قط أبو قتادة ولا عمر أن رضي الله عنهما: أن تأخيره عليه السلام الصلاة إنما كان لأن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت، وإنما ذكروا صفة فعله عليه السلام فقط، فحصل من قطع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخر الصلاة يومئذ من أجل أن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت: على قفو ما ليس له به علم، وعلى الحكم بالظن، وكلاهما محرم بنص القرآن: وعلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا عظيم جدا.

فوجب أن نطلب السبب الذي من أجله أخر عليه السلام الصلاة في

ذلك اليوم: ففعلنا، فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج: حدثني محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد هو القطان ثنا يزيد بن كيسان ثنا أبو حازم هو سليمان^(١) الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنافيه الشيطان، ففعلنا، ثم دعا بالماله فترواً ثم سجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة^(٢)».

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان هو ابن يزيد العطار^(٣) ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - في هذا الخبر - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى^(٤)».

قال علي: فارتفع الاشكال جملة والحمد لله، وصح يقيناً أنه عليه السلام إنما أقرأ الصلاة ليزولوا عن المكان الذي أصابتهم فيه الغفلة، وحضرهم فيه الشيطان فقط، لا لأن الشمس لم تكن ارتفعت. *

(١) في النصية «سيمان» وهو خطأ (٢) صحيح مسلم (ج ١: ص ١٨٩) (٣) بالعين وآخيه «وفي نسخة القطن» وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٦ و ١٦٧) وقال عقبه «وهذا وسفي بن عينة والأوزاعي وعبد الرزاق عن معمر وابن اسحق لم يذكر أحدهم» إلا أن في حديث الزهري هذا ولم يستند بهم أحد إلا الأوزاعي وأبان المطاعر عن معمر. ولا يس عليه، من ذلك. فنهأز يادة ثقة وهي مقبولة. وقد تأيدت برواية هشام و بنو عن الحسن عن عمر بن زبير وإيت حديث أبي قتادة وفيها كما أنه أمر بالأذان *

وقد قال ^(١) بعضهم أنها حيث بين قرني الشيطان فالعلة موجودة * قال علي: وهذا تخديش في الرخام ^(٢)، ولم يقل عليه السلام: إن تأخير الصلاة من أجل كون الشمس بين قرني الشيطان، وإنما قال: «منزل حضرنا فيه الشيطان» وحضور الشيطان في منزل لقوم هو — بلا شك من كل ذي فهم — غير كون الشمس بين قرني الشيطان: فظهر كذب هذا القائل يقينا. وبالله تعالى التوفيق * ووجه رابع هو: أنه حتى لو صح لهم أن تردده عليه السلام كان من أجل أن الشمس لم تكن ابضت بعد — وهذا لا يصح أبداً — لكن قوله في ذلك الحديث نفسه بعد صلاتهم: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، وفي بعض الفاظ الرواة «فليصلها حين يذكرها»، — ناسخاً لفعله في تأخير الصلاة لأنه بعده *

فان قيل ^(٣): فلا جعلتموه ناسخاً لتحولهم عن المكان؟ قلنا: لا يجوز ذلك، لأن قوله عليه السلام: «إذا ذكرها» حين يذكرها، قصد منه إلى زمان تأديتها، وليس فيه حكم لمكان ^(٤) تأديتها، فلا يكون ما ليس فيه خلاف بحكمه أصلاً، وهذا غاية الحقيقة والبيان. والله الحمد * وأما حديث انس «تلك صلاة المنافقين»، — فلا حجة لهم فيه أصلاً. لوجوه *

أحدها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذم في ذلك الحديث تأخير الصلاة فقط وحده، وإنما ذم التأخير مع كونه ينقرها أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا: وهذا بلا شك مذموم، أخر الصلاة أولم يؤثرها. وهذا مثل

(١) في المصرية «وفل» (٢) هكذا في المصرية بالخاء المعجمة . فن كان صوابا فعناه أن المعتز بهذا كمن يحاول خدس الرخام الصلب بأطقاره . فلن يؤثر عمله في الرخام الصلب بأطقاره . فلن يؤثر عمله في الرخام «نهمه» والله أعلم بالصواب (٣) في اليمنية «فان لهوا» (٤) في اليمنية «لزمان» وهو خطأ *

قوله تعالى: (واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً) *

وأيضاً فإنه قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بأن من أدرك من الصبح ركعة ومن العصر ركعة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقد أدرك الصلاتين ، فمن الباطل المحال أن يكون المدرك للصلاة عاصياً بها ومصلياً صلاة المنافقين ، ولا يختلف اثنان في أن من أدرك الصلاة في وقتها فقد أدى ما أمر ، وليس عاصياً ، وان كان قد ترك الأفضل *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري أنا اسمعيل بن أبي خالد ثنا قيس بن أبي حازم سمعت جرير بن عبد الله يقول : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لاتضامون في رؤيته ، فان استطعتم أن لاتغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى العصر والفجر ^(١) *

وبه الى مسلم : حدثنا أبو كريب واسحاق بن ابراهيم وأبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ومسعر بن كدام أنهما سمعا أبا بكر بن عمار بن ربيعة ^(٢) عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لمن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى الفجر والعصر ، هكذا في الحديث نصاً *

قال علي : فاذ هذا كذلك فظاهر الخبر ^(٣) أنه عليه السلام عني من آخر صلاة لا يحل تأخيرها الى ذلك الوقت ، وهذا في غير العصر بلا شك ، لكن

(١) هو في جميع مسند (ج ١ - ص ١٧٥) (٢) دعه الرأى مصر. وفي اليمية «دودة» الدال

وهو حذو. حديث في مسند (ج ١ - ص ١٧٥) (٣) في اليمية «قطر الحديث» *

فى الظهر المتعين تحريم تأخيرها الى ذلك الوقت ^(١)، كما أخبر عليه السلام أن التفريط فى اليقظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى*
فإن قالوا ^(٢) فى خبر أنس: «جلس يرقب» ^(٣) وقت العصر، قلنا: نعم، وإذا أحر الظهر الى وقت العصر راقباً للعصر فقد عصى الله تعالى، فبطل تعلقهم بهذا أيضاً. والحمد لله رب العالمين *

وأما حديث ابن مسعود فحجة لنا عليهم ظاهرة، لأنه لم يعين يقين إلا صلاة الجمعة تؤخر الى ذلك الوقت، بقوله «يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة»، وأيضاً فإنه رضى الله عنه أجاز التطوع معهم إذا اصفرت الشمس، فى ذلك الخبر نفسه، فصح أن ابن مسعود موافق لنا فى هذا *

وأما حديث أبى ذر فكذلك أيضاً، وهو خبر موافق لنا، والله الحمد، لأن نصه ^(٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يؤخرون الصلاة عن وقتها»، وقد صح أن مالم تغرب الشمس فهو وقت للدخول فى صلاة العصر، ومالم تطلع الشمس فهو وقت للدخول فى صلاة الصبح. فبطل تعلقهم بجميع الآثار. والله الحمد *

وأما قولهم: لعل قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك من صلاة الصبح رة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح»، كان قبل النهى عن الصلاة فى الأوقات المذكورة -: خطأ، لأن لعل لاحكم لها، وإنما هى ظن. وأيضاً فالبرهان قد صح أن ^(٥) قوله عليه السلام: «من أدرك ركة»، متأخر عن أخبار النهى أن أباهريرة هو روى «من أدرك ركة»، وهو متأخر الصحة

(١) قوله: «الكن فى الطار» الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ (٢) فى المعركة: واد قالوا، (٣) فى الميم: «على كلى يرب» وهو خطأ (٤) فى ليمية: «لارصه» وهو خطأ لا معنى له. (٥) فى ليمية: «وأبصار البرهان قد صح» أى *

وروى أخبار النبي عمر بن الخطاب وعمر بن عبسة^(١)، وإسلامهما قديم . وبالجملة فلا يقدح^(٢) في أحد الخبرين تأخره^(٣) ولا تقدمه ، إذا أمكن استعمالهما وضم أحدهما إلى الآخر ، فالواجب الأخذ بجميعهما كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولهم : إننا قد أجمعنا^(٤) على تغليب خبر النبي عن صوم يومى^(٥) الفطر والنحر وأيام التشريق على أحاديث الأمر بقضاء رمضان والنذر والكفارات ، فكذلك يجب أن تغلب^(٦) أخبار النبي عن الصلاة في الأوقات المذكورة على أحاديث الأمر بقضاء الصلاة المنسية والمنوم عنها^(٧) والنذر وسائر ما أمر به من التطوع :- فهذا قياس ، والقياس كله باطل * ولعل هذا يلزم من قال بالقياس من المالكيين والشافعيين ، إلا أنهم أيضا يعارضون الحنفيين في هذا القياس ، بأن يقولوا لهم : أتم أول من نقض هذا القياس ولم يطرده ، فأجزتم^(٨) صلاة عصر اليوم في الوقت المنهى عن الصلاة فيه ، ولم تقيسوا عليه الصبح ، ولا قستموها على الصبح ، ثم زدم ابطالا لهذا القياس . فجعلتم بعض الوقت المنهى عن الصلاة فيه جملة يقضى فيه الفرض^(٩) ويسجد فيه للتلاوة ويصلى فيه على الجنابة ولا يصلى فيه صلاة مننورة . وجعلتم بعضه لا يصلى فيه شيء من ذلك كله ، فلم تقيسوا صلاة في بعض الوقت على صلاة في سائر ، وكان هذا أصح في القياس ،

(١) عبسة - بفتح العين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة - وفي الأصلين «عبسة بن زيادة نون وهو خمدان ونحر» (٢) في النصر به «ولا يقدح» وفي التنية «فلا دلا» بدون نقط ولا معنى ليمتية . والنصرة أصح الآن الواو لا و وضع لها في سياق الكلام فجمعنا بينهما وأرأينا الصواب أن يكون فلا يقدح (٣) في «عصرية» «آخيره» وما هنا أصح . (٤) في التنية ، وأما قولهم : ذم أجمع . وما هنا أصح (٥) في «عصرية» «يوم» وهو خطأ (٦) في «عصرية» قلب (٧) في «تنية» وانومه . وهو خطأ (٨) في «انصرية» «ذخرتم» وهو نصحيح (٩) في «تنية» نقض فيه الفروض :-

وأولى من قياس حكم صلاة على صوم ،

وأما قولهم لنا : لم فرقم بين الأمرين والتهيين ؟ فجوابنا وبالله تعالى التوفيق :
 اننا فعلنا ذلك لأن النصوص جاءت مثبتة ^(١) لتغليب أحاديث الأمر بالصلوات
 جملة على أحاديث النهي عن الصلاة في تلك الأوقات ، وبعضها متأخر ناسخ
 للتقدم ، ولم يأت نص أصلاً بتغليب الأمر بالصوم على أحاديث النهي ،
 بل صح الإجماع المتيقن على وجوب تغليب النهي عن صيام يوم الفطر ^(٢)
 والنحر ^(٣) على أحاديث إيجاب القضاء والتذور والكفارات ، وكان قوله عليه
 السلام في أيام التشريق إنها ^(٤) « أيام أكل وشرب » موجباً للأكل والشرب
 فيها ، فلم يجوز أن تصام بغير نص جلي فيها بخلاف ما جاء في الصلاة . وبالله
 تعالى التوفيق . فسقط كل ما شغبوا به والله الحمد .

وأما جواز ابتداء التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس ، وجواز التطوع
 بعد الفجر ما لم تصل صلاة الفجر على كل حال : فلما حدثناه عبدالله بن ربيع
 ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن
 ابن مهدي ثنا شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال
 ابن يساف ^(٥) عن وهب بن الاعدع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس
 مرتفعة » .

وهب بن الاعدع تابع ثقة مشهور . وسائر الرواة أشهر من أن يسأل
 عنهم . وهذه زيادة عدل لا يجوز تركها .

(١) من أول قوله « فجوابنا » إلى هنا سقط من المنيمة وهو خطأ (٢) في المنيمة : تغليب النهي على
 صيام الفطر « وهو خطأ (٣) في المنيمة : وعلى « وزيادة أو أو خطأ . (٤) في المنيمة : بخلاف
 « إنها » (٥) يساف - بكسر الياء المثناة وتخفيف السين لمبجلة . وقال « اسف » بالهمزة
 بدل الياء وهكذا هو في المنيمة « سار » بالراء في آخره وهو خطأ .

وأما من طلوع الفجر الى صلاة الصبح فلحديث عمرو بن عبسة ^(١) الذى ذكرنا فى صدر هذه المسألة ، الذى فيه : «فصل ^(٢) ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح ، ثم أقصر حتى تطلع الشمس» .

وبما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أنا ابن وهب عن يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبراه ^(٣) عن عبد الرحمن بن عبد القارى ^(٤) قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأه ما بين ^(٥) صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل» . قال على : والرواية فى أن «لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر ، ساقطة مطرحة ^(٦) مكذوبة كلها ، لم يروها أحد إلا من طريق عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم ^(٧) : وهو هالك ، أو من طريق أبى بكر بن محمد ، وهو مجهول

(١) فى المصر «عبسة» وهو خطأ (٢) فى الميمنية «فصل» بابات الياء وهو لحن (٣) فى الميمنية «وأخبراه» وهو خطأ (٤) «عبد» بالتثنية . و «القارى» بتشديد الباء نسبة الى أحد أجداده وهو الذرة ابن الدبى (٥) فى مسلم (ج ١ : ص ٢٠٧) «فيا بن» (٦) فى لسان الميزان نقلا عن المحلى «مطروحة» وما هنا أحسن . (٧) أنهم - بمنح الهمة واسكان النون وضم العين المهملة . وعبد الرحمن هذا هو الآخر بقى الآخر باقى بقية مات سنة ١٥٦ وقد جاوز المائة ، وليس بها لك كيزم ابن حزم . وهو ثقة عدل أنكروا عليه أحاديث ، وهذا ما لا يخلو منه أكثر الرواة . قال أبو داود : «دقات لأحمد بن صالح : يحتج بحديث الآخر بقى ؟ قل : نعم ، قلت : صحيح الكتاب ؟ قل : نعم» . وقال الترمذى : «رأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره» . ويقول : هو «مقارب الحديث» . وقال أحمد بن صالح أيضا : «من تكلم فى ابن أنعم فليس بمقبول» . ابن أنعم من الثقات . وقال أبو العرب القيروانى : «كان ابن أنعم من أجله الأباين ، عدلا فى قضائه صلبا . أنكروا عليه أحاديث» . ووثقه سحر بن أيضا . وقال أبو بكر بن أبى داود : «انما تكلم الناس فى الآخر بقى وضعفه لانه روى عن مسلم بن يسار فقييل له : أين رأيته؟ فقال :

لا يدري من هو، وليس هو ابن حزم، أو من طريق أبي هرون العبدى، وهو ساقط، أو من طريق يسار مولى ابن عمر، وهو مجهول ومذلس، عن كعب بن مرة عن لا يدري من هو^(١).

بافر يقية. فقالوا ما دخل مسلم بن يسار افر يقية قط. يعنون البصرى. وليعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان العائذى وكان الافر بقرجلا صالحا، وهذه الاقوال نقلناها من التهذيب؛ إلا أن كلمة أبي بكر بن أبي داود الأخيرة ففيها اسقط من الطبع في التهذيب من حيثناه من نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤١)

(١) قوله «عن كعب بن مرة» هكذا هو في الاصلين «عن» وكذلك نقله ابن حجر في لسان الميزان عن المؤلف. وهو خطأ في أصل الكتاب صوابه «وعن كعب بن مرة» بزيادة الواو أى انها استنادان في أحدهما يسار مولى ابن عمر، وفي الآخر كعب، والدليل على هذا أن يسارا انما روى الحديث عن مولاه عبد الله بن عمر. كما سترى.

أما الحديث المذكور فإن ابن حزم شط جدا في الحكم بكذبه. قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة المؤلف (ج ٤ : ص ٢٠١) : «ذكر بنده من أغلاطه في وصف الرواة: قال في الكلام على حديثه - لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر - الرواية في هذا الباب ساقطة مطروحة مكذوبة. فذكره بطريق يسار مولى ابن عمر عن كعب بن مرة قل: ويسار مجهول ومذلس وكعب لا يدري من هو. قل القطب: يسار قال أبو زرعة ثقة». وأيضاً فقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقل الشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣: ص ١١١) من الطبعة المتيرة «وقد أفرط ابن حزم فقال» الخوذ كركلام المؤلف.

وحديث يسار هذا رواه أبو داود (ج ١: ص ٤٩٤) والدارقطنى من طريقه (ص ١٦١) والبيهقى (ج ٢: ص ٤٦٥) من طريق وهيب عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحارث عن أبي علقمة مولى ابن عباس عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر. ورواه البيهقى أيضا (ج ٢: ص ٤٦٥) من طريق سليمان بن بلال عن قدامة عن أيوب بهذا. ورواه الترمذى (ج ١: ص ٨٥) ومحمد بن نصر النوروزى في قيام الليل (ص ٧٩) والبيهقى أيضا (ج ٢: ص ٤٦٥) من طريق الدراودى عن قدامة بهذا الاستناد إلا أنه سعى شيخ قدامة «محمد بن الحصين» والفاظهم متقاربة.

وأطولها لفظ البيهقى من طريق سليمان بن بلال. قل يسار: «قت أصلى بعد الفجر فصليت صلاة كثيرة، فحسبني عبد الله بن عمر، وقال: يا يسار كم صليت؟ قل قلت: لا أدري. فقال عبد الله:

وقد قال هذا جماعة من السلف، يا رونا من طريق وكيع عن أفلح ابن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كنا نأتى عائشة أم المؤمنين قبل

لأدريت! إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلى هذه الصلاة فتعيط علينا تنيفا شديدا. ثم قال: ليلغ شأهكم غائبكم. لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» وكذلك هذه القصة في رواية الروزي والدارقطني، وفي رواية أبي داود أن ابن عمر رأى يسارا يصلى فأخبره بالحديث. فلا أدري بمد هذا كيف يضمفه المؤلف بأن يسارا أم لس!! وما وصفه بهذا أحد، ولو كان مدلسا لقصة صريحة في أن سمعه من ابن عمر فالخوف التذليل.

واسناد الحديث كلهم ثقات، وإنما اختلفوا في محمد بن الحصين فقال الدارقطني مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، واختلفوا في اسمه هل هو محمد أو أيوب قليل الأثر، فقد رجح أبو حاتم أنه «محمد» وكذلك ابن حجر قال: «أما أبوه فهو حصين وكنيته أبو أيوب قلل من إمام أيوب وقعه له غير مسمى فسماه بكنية أبيه» وهو قريب جدا. فالضعف في هذه الاسناد محتمل، وقد جبر رواية من طرق أخرى.

فإن الحديث إذا روى من طريقين فيهما ضعف قليل وكان الضعف من قبل سوء الحفظ أو الخلق أو الرواية أيدت إحدى الروايتين الأخرى. أما إذا كان الضعف من قبل عدم الوثوق بالرواية تهمت في المد الفلأولا كرامة بل لا أثر يده ذلك الاضعاف.

وأما طريق عبد الرحمن بن أنعم الأفرقي فقد روى الروزي في قيام الليل (ص ٧٩) من طريق عيسى بن يونس والدارقطني (ص ١٦١) والبيهقي (ج ٢: ص ٦٥؛ ٤٦٦) من طريق مفيان الثوري والبيهقي أيضا (ج ٢: ص ٦٥) من طريق ابن وهب كلهم عن الأفرقي عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحلي عن عبد الله بن عمرو بن الماس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» وهذا اسناد صحيح على ما رجحناه في الأفرقي أنه ثقة وقد تأيد بحديث ابن عمر.

وأما طريق أبو بكر بن محمد فقد ذكرها ابن حجر في التلخيص (ص ٧١) نقلا عن الطبراني عن حديث عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: «وينظر في سنده» وقله أثر يلح في نصب الراية (ج ١ ص ١٣٤) عن الطبراني باسناداه، ولغظه كلف حديث الأفرقي. وأبو بكر هذا الذي في الاسناد ظن ابن حجر في مختصر نصب الراية أنه ابن أبي سبرة وأنا أرجح هذا لأنه معروف بالرواية عن موسى بن عقبة ومن شيوخ عبد الرزاق، وهو «أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة» وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف جدا.

وأما طريق أبي هرون العبدى وكعب بن مرة فلم أجدهما بمد طول التبع فإله أعلم بهما.

صلاة الفجر ، فأثيناها يومافاذا هي تصلى ، فقلنا : ماهذه الصلاة ؟ قالت : إني نمت عن حزبي فلم أكن لادعه *

ورويانا من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري والمعتز بن سليمان التيمي كلاهما عن ليث عن مجاهد قال : مر ابن مسعود برجلين يتكلمان بعد طلوع الفجر ، فقال : يا هذان إما ان تصليا وإما أن تسكنا *

وعن عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي ، نجيح ^(١) : أن طلوسا قال لمجاهد : أتعقل ؟ إذا طالع الفجر نصل ماشئت *

وعن عبدالرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال : صل بعد الفجر ماشئت *

ومن طريق شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه ^(٢) أنه كان لا يرى بأسا بأن يصلي بعد الفجر أكثر من ركعتين *

ورويانا ذلك أيضا عن عطاء بن أبي رباح وغيره *

قال علي : والعجب كله من تعلق هؤلاء القوم بحديث عقبة بن عامر الجهني ، وفيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يقبر فيهن موتى المسلمين وهي : حين تطلع ^(٣) الشمس بازغة ^(٤) حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب ، ولم يأت قط خبر يعارض ^(٥) هذا انتهى أصلا ، ثم لا يبالون باطراحه ، فيجيزون أن يقبر الموتى في هذه الأوقات ، دون أن يكرهوا ذلك ، ثم يحرمون قضاء التطوع ، وبعضهم قضاء الفرض ، وقد جاءت النصوص معارضة لهذا النهي ^(٦) !! *

قال علي : ولا يحل دفن الموتى في هذه الساعات البتة . وأما الصلاة عليهم فمأثرة بها ، للامر بذلك عموما *

(١) في التيمية «عن أبي نجيح» وهو خطأ (٢) كلمة «عن أبيه» سقطت من النص «وزدناه» من التيمية (٣) في التيمية «حتى تطلع» وهو خطأ (٤) في التيمية بجنف «بازغة» (٥) في التيمية «معارض» (٦) حديث عقبة بن عامر رواه الجماعة إلا البخاري

ولما حدثنا حمام بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا سفيان هو ابن عيينة قال سمعت عبيد الله بن عمر كرم مرة يقول: سمعت نافعا يقول: سمعت ابن عمر يقول: لست أنهى أحداً صلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار، ولكنى أفعل كما رأيت أصحابي يفعلون. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» ^(١) *

قال على: فأنما نهى عليه السلام عن تحيى الصلاة والقصد اليها في هذين الوقتين وفي وقت الاستواء فقط. وصح بهذا أن التطوع المأمور به والمندوب اليه يصلى في هذه الأوقات هو عمل الصحابة رضى الله عنهم، لأن ابن عمر أخبر أنه ^(٢) إنما يفعل كما رأى أصحابه يفعلون، وهو كما ذكرنا عنه أنفاً - يصلى إثر الطواف بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس، وبعد العصر قبل غروب الشمس ^(٣) *

وأما من رأى من أصحابنا النهى عن الصلاة بعد صلاة العصر ^(٤) منسوخاً بصلاته ^(٥) عليه السلام الركعتين -: فكان يصح هذا لولا حديث وهب بن الاجدع الذى ذكرنا، من إباحته عليه السلام الصلاة بعد العصر مادامت الشمس مرتفعة. فبطل النسخ فى ذلك، وصح أن النهى ليس إلا عن القصد بالصلاة إذا اصفرت الشمس وضافت للغروب ^(٦) فقط. وبالله

(١) فى الموطأ (ص ٧٦) «مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لا تحروا أحداًكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» ورواه الشيخان من طريق مالك. وفى البخارى من طريق حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «أصلى كما رأيت أصحابي يفعلون» لأنهم أحداً يصلى بالليل ولأنهار ما ساء، غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها، انظر العيني (ج ٥: ص ٨٣) والفتح (ج ٢: ص ٤١ و ٤٢) والاستاد الذى روى به المؤلف اسناد صحيح (٢) كلمة، انه «زدناها من الجنة» (٣) قوله «وبعد العصر» الخ سقط من الجنة (٤) الجنة بعد العصر «(٥) فى الجنة» (٦) ضافت الشمس: ماتت للغروب

تعالی التوفیق *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة قال سمعت من أبي الزبير قال: سمعت عبد الله ابن باباه^(١) يحدث عن جبير بن مطعم أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية^(٢) ساعة شأه من ليل أو نهار».

قال علي: واسلام جبير متأخر جدا، إنه أسلم يوم الفتح. وهذا بلا شك بعد نهييه عليه السلام عن الصلاة في الاوقات المذكورة فوجب استثناء كل ذلك من النهي. وبالله تعالی التوفیق *

٢٨٧ — مسألة: لا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي * لما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا حسين^(٣) الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تحتصوا^(٤) ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي»، وذكر باقي الحديث.

٢٨٨ — مسألة: وخير الاعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله ومادووم عليه وان قل، وذلك أحب الينامن الزيادة عليه *
برهان ذلك قول الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وما كان عليه السلام ليدع الأفضل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

(١) باباه — بموحدين بينهما الف. ويقال: باباه بفتح الباء. وبفتح الهمزة. وفي نسخة: بن بابي بخف الهاء (٢) في الاصل «اي» ومحتناه من السأئي (ج: ١ ص: ٩٨) والحدث: رواه الجماعة لا الشيخان ورواه ايضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني كفي السوكانى (ج: ٣ ص: ١١٥) ورواه ايضا البيهقي (ج: ٢ ص: ٤٦١) (٣) في انصرية «حسن» وهو خطأ (٤) في الاصاب «لا تحتصوا» ومحتناه من مسلم (ج: ١ ص: ٣١٤ و٣١٥) ولانورى ووجهه هكذا في زيادة الت.

حمد ثنا محمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى - ثنا عبيد الله هو ابن عمر - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا أيها الناس، عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تموا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل»^(١) *

٢٨٩ - مسألة صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها مفرداً، وكل تطوع، فهو في البيوت أفضل منه في المساجد إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل^(٢) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر^(٣) بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وسوقه»^(٤) خمساً وعشرين^(٥) درجة، وذكري باقي الحديث^(٦) *

وهذا عموم لكل صلاة فرض أو تطوع *
وقد روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس: «أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه، ثم قال: قوموا فلا صلى^(٧) لكم، فقام رسول الله ﷺ، ووصفت^(٨)

(١) في مسلم (ج ١: ص ٢١٧) (٢) ما بنحاشية اليمين ما نصه «قال ابن حزم ما كان عليه السلام ليدع الأفضل. وهذا في هذه الوجوه. ثم قال ما: الجماعة أفضل للتطوع وقد علم كل عالم أن عامة تنفل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان متفرداً. فعلى ما اصل ابن حزم كيف كان يدع الافضل!! فقلنا بهذا ان صلاة الجماعة تفضل بخمسة وعشرين درجة اذا كانت فريضة لا تطوعاً» وهو نقد وجيه، وهو الحق (٣) في اليمين «ثامعاوية» وهو خطأ *

(٤) في أبي داود (ج ١: ص ٢١٩) «وصلاته في سوق» (٥) في اليمين «خمسة وعشرين» وهو خطأ (٦) نسبة المنذرى أيضاً إلى البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه (٧) هكذا هو في البخارى (ج ١: ص ٦٠) من طريق مالك بإثبات الباب وكذلك في مسلم من طريق أخرى (ج ١: ص ١٨٣) وانظر توجيهه في شرح العيني على البخارى (ج ٤: ص ١٠٩ و ١١٢). وفي اليمين «فلا صل» بخذف الباب وما هنا أصح (٧) في اليمين «وصفت» بقاء واحدة وهو خطأ. والحديث رواه أيضاً أبو داود

أنا واليتيم وراعه والعجوز من ورائنا: فصل في لنا رسول الله ﷺ ركعتين وانصرفه
وقد صلى عليه السلام بالناس في المسجد تطوعا إذا مهم على المنبر وفي بيت
عتبان بن مالك *

وقد صلى ابن الزبير بالناس في المسجد الحرام ركعتين بعد العصر جماعة ^(١).
وكذلك أنس أيضا *

وبه إلى أبي داود: ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن
ابراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال: صلاة للمرفق بيته أفضل من صلاته في مسجد ^(٢) إلا المكتوبة *
وروي نافع عن عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر
والنعمان بن قيس قال منصور: عن مجاهد قال أبو معمر: إذا صليت المكتوبة
فا، جمع إلى بيتك. وقال النعمان بن قيس ما رأيت عبيدة ^(٣) السلمي، متطوعا في
مسجد الحى قط *

وروي نافع عن ابن المنذر: ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا سفيان الثوري عن

والترمذي والنسائي كافي شرح العيني (١) في البيهية «في جماعة» (٢) في البيهية «في مسجدى»
وهذا الحديث لم أجده في أبي داود بهذا الاسناد واللفظ. ولكنه فيه (ج ١: ص ٥٤٢) من طريق
عبد الله بن سعيد عن أبي النضر، وفي النسائي (ج ١: ص ٢٣٧) من طريق موسى بن عقبة عن أبي
النضر، وفي مسلم (ج ١: ص ٢١٦) من الطريقين. ولفظ مسلم وأبي داود: «فمن خير صلاة امرء
في بيته إلا المكتوبة» ولفظ النسائي: «ثامها إلا أنه قال: أفضل أو خير. والرواية التي
هنا نسبها للشوكاني أيضا إلى إحدى روايتي أبي داود باللفظ: «سلاة امرء في بيته أفضل من صلاته
في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم نقل عن العراقي تصحيح اسناده (ج ٣: ص ٩٥) ورواه
المروزي في قيام رمضان (ص ٩٥) «حدثنا محمد بن يحيى تمامي بن منصور عن سليمان بن بلال عن
ابراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: أنه قال: قال رسول الله ﷺ في
بيوتكم أفضل من صلاتكم في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم وجدته في أبي داود (ج ١: ص ٤٠٨)
كأرواه المؤلف إلا أن فيه «في مسجدى هذا» (٣) عبيدة: بفتح العين المهملة وكسر الهمزة الواحدة

منصور عن هلال بن يساف^(١) عن ضمركين حبيب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: تطوع الرجل في بيته يز يد على تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاح الرجل وحده^(٢) *

وبه الى ابن المثنى: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسرا ئيل عن عمران بن مسلم^(٣) قال كان سويد بن غفلة لا يتطوع في المسجد *

وروي ناعن وكيع قال قال سفيان الثوري قال يسير بن ذعلوق^(٤) ما رايت الربيع بن خثيم^(٥) متطوعا في مسجد الحلى قط *

وعن وسيع عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال سئل حذيفة بن اليمان عن

(١) في التلمية «هلال بن يساف» وهو خطأ (٢) هكذا هو موقوف هنا. وذكره المنذرى في الترغيب (ج ١: ص ١٥٩) ونظفه «وعن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد رفعه قال: فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع. رواه البيهقي واسناده جيد ان شاء الله تعالى». وذكره ابن حجر في الاصابة (ج ٣: ص ٢٥٥) بلفظ قريب من هذا مرفوعا من حديث صحابي اسمه صهيب بن النعمان «ونسبه الى الطبراني والمعمري في اليوم والليلة. وكذلك نسبة الشوكاني (ج ٣: ص ٩٤) الى الطبراني في الكبير عن هذا الصحابي، ورواه ابن الاثير في اسد الغابة من طريق الطبراني عن المعمري عن ايوب الوزان عن محمد بن مصعب الترقساني عن قيس بن الربيع عن منصور عن هلال بن يساف عن صهيب بن النعمان مرفوعا (ج ٣: ص ٣٣) فقد رجع الحديث الى منصور عن هلال، فرواية سفيان الثوري عن منصور - التي ذكرها المؤلف - راجع جدا من رواية قيس لأن قياسا ضعيفا من قبل حفظه، قال يعقوب بن ابي شيبة هو عند جميع اصحابنا صدوق وكاتبه صالح وهو ردىء الحفظ جدا مضطربه كثير الخطأ ضعيف في روايته» وقال اوى عن قيس هو محمد بن مصعب وهو اضعف منه، قال يحيى بن معين: «ليس بشيء» لم يكن من اصحاب الحديث كان مغفلا واما الثوري فانه امام حافظ كبير وبعدها في ارجح ان الصحابي الذي سماه محمد بن مصعب وشيخه قيس «صهيب بن النعمان» لا وجود له، وانما هو خطأ لها الذي بين في هذا الحديث اهم وجوده، ولم يذكره الذين ترجموا الصحابة الا بهذا الحديث والاسناد وقد ظهر الوهم فيه. والله اعلم (٣) هو الجمع في الكوفي الاعمى (٤) يسير - يضم النون وفتح السين المهملة وذعلوق - يضم النال المعجمة واسكان العين المهملة وضم اللام وآخره كاف (٥) يضم الخاء المعجمة وفتح التاء الثالثة وفي التلمية «خثيم» وهو تصحيف *

التطوع في المسجد بعد الفريضة؟ فقال: إني لا كرهه بينهم جميعا إذا اختلفوا*
وعن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العباس بن سعد^(١) قال: أدركت
الناس زمان عثمان بن عفان وهم يصلون الركعتين بعد المغرب في بيوتهم*
والتطوع بعد الجمعة وبعد سائر الصلوات سوا فيما ذكرنا. وكل ذلك جائز
في المسجد أيضا*

وقال أبو حنيفة وأصحابه: كل ذلك في المسجد أفضل*
وقال مالك كل ذلك في المسجد أفضل إلا بعد الجمعة فإنه كره التطوع في المسجد
بعد الجمعة. واحتج بغض أصحابه بأن هذا خوف الزريعة في أن يقضيها أهل البدع
الذين لا يعتدون بالصلاة مع الأئمة*
قال علي: وهذا غاية في الفساد من القول لأن المبتدع يفعل مثل ذلك أيضا في
مساجد الجماعات بسائر الصلوات ولا فرق وأيضا فهم قادرون على أن ينصرفوا
إلى بيوتهم فيقضونها هناك*

روينا من طريق أبي داود ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج
أخبرني عطاء: أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة، فينماز^(٢) عن مصلاه الذي صلى فيه
الجمعة قليلا غير كثير، فيركع ركعتين ثم يمشي أنفس^(٣) من ذلك فيصلي أربع
ركعات^(٤) برأيته يصنع ذلك مرارا*

وعن محمد بن المنثري: ثنا المعتمر بن سليمان التيمي قال سمعت عطاء بن السائب
يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان ابن مسعود يعلمنا أن نصلي بعد الجمعة

(١) في المصربة «عن ابن العباس بن سعد»، وأظنه خطأ وأنه هو العباس بن سهل بن سعد.
لأنه أدرك زمن عثمان ويروى عنه محمد بن إسحاق (٢) «اننوت» وأبوه وإثره: انفعال من انيز
وهو الفصل: ومعنى ينماز عن مصلاه: يتحول عن وقته الذي صلى فيه (٣) «أفصح» وادد
قليلا (٤) في أبي داود (ج ١ ص ٤٤٠) فيركع أربع ركعات *

أربعاً فكان يصلي بعدها أربعاً، حتى جاء علي بن أبي طالب فأمرنا أن نصلي بعدها ستاً، فنحن نصلي بعدها ستاً *

وقد حدثنا حماد بن عمار بن أبي أسيد عن ثناء محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ثنا الحيدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا عمرو بن دينار قبل أن نلقى الزهري عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال بهر أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الجمعة ركعتين^(١) *

٢٩٠ - مسألة وأفضل الوتر من آخر الليل يؤتجزى ركعة واحدة^(٢) والوتر وتهجد الليل ينقسم على^(٣) ثلاثة عشر وجهاً، أيها فعل أجزأه، وأحبها إلينا وأفضلها: أن يصلي ثنتي عشرة ركعة، نسلم من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ونسلم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القعنبى ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثلاث عشرة^(٤) ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين^(٥)، والوجه الثانى: أن يصلي ثمانى ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلي خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا فى آخرهن .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق ابن إبراهيم ثنا عبدة بن سليمان ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

(١) رواه الزهري عن ابن أبي عمير عن سفيان بن عيينة (ج ١: ص ٢٤٠) عن ابن أبي شيبة ووزهير بن حمير جميعاً عن سفيان. ورواه أبو داود (ج ١: ص ٤٤٠) من طريق معمر عن الزهري وأبي بخري (ج ١: ص ١٣٢) من طريق دفع عن ابن عمر. ونسبه المنذرى أيضاً للشافعى وابن ماجه. وفي أبي داود وفى آخره زيادة فى بيته « (٢) فى التيمية » وتجزى واحدة « (٣) فى التيمية بخلف، على (٤) فى التيمية لالة عشرة » وهو خطأ (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥١٢)

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر منهن بخمس ركعات ، لا يجلس في شيء من الخمس إلا في آخرهن ، ثم يجلس ويسلم» *

والثالث : أن يصلي عشر ركعات ، يسلم من آخر كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين ^(١) قالت : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ ^(٢) من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس ^(٣) العتمة - إلى الفجر إحدى عشرة ^(٤) ركعة ، يسلم من كل ركعتين ^(٥) ، ثم يوتر ^(٦) بواحدة» *

والرابع : أن يصلي ثمان ركعات ، يسلم من كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة * لما رويناه من طريق مسلم : حدثنا محمد بن عباد ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : «أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل ؟ فقال : مثي مثي فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة» ^(٧) *

والخامس : أن يصلي ثمان ركعات ، لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد إلا في آخرها ، فإذا جلس في آخرهن وتشهد ، قام دون أن يسلم ، فأتى بركعة

(١) في صحيح مسلم «عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم» (ج ١ : ص ٢٠٤) (٢) في المنصورية «يصلي من أن يفرغ» وفي التلميزة «بصل بين أن يفرغ» وصححه من مسلم (٣) في الاصلين «يدعونه ، الناس» وصححه من مسلم (٤) في المنصورية «احد عشرة» (٥) في الاصلين ، يسلم بين كل ركعتين «وصححه من مسلم (٦) في مسلم ، ويوتر» (٧) في مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) :

واحدة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم .

لما روينا عن مسلم : حدثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي عن سعيد ابن أبي عروبة ^(١) عن قتادة عن زارة بن أوفى ^(٢) أن سعد بن هشام بن عامر أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال له ابن عباس : ألا أدلك على أعلم أهل الارض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : من ؟ قال : عائشة فذكر سعد : أنه دخل على عائشة أم المؤمنين فسألها عن وتر رسول الله ﷺ ؟ وأنها قالت له : إنه ^(٣) كان « يصلي تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . فلما أسن رسول الله ﷺ واخذه اللحم ^(٤) أو ترسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول ^(٥) » .

حدثنا عبد الله بن ربيع ^(٦) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عثمان بن عبد الله ثنا عبيد الله بن محمد ثنا حماد عن أبي حرة ^(٧) عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة : « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات ، يقعد في الثامنة : ثم يقوم فيركع ركعة » .

والسادس : أن يصلي ست ركعات ، يسلم في آخر كل ركعتين ^(٨) منها : ويوتر

(١) في التيمية « شعيب بن أبي عروبة » وهو خطأ (٢) في التيمية « زارة بن أبي أوفى » وهو خطأ (٣) في التيمية بخلافه « (٤) في الأصلين « واخذه اللحم » وصححه من مسلم (٥) في الأصلين : مثل صنيعه في الأولى » وهو خطأ صححه من مسلم . والحديث في صحيح مسلم مطول وقد اختصره مؤلف جداموا نظاره هناك (ج ١ : ص ٢٠٦ و ٢٠٧) في المصرية ح - عبد الله بن ربيع : يسلم ، وهو خطأ . وقد سبق هذا الإسناد إلى النسائي مرارا (٧) بخرية - يعني : أحياه من بعد الموت - اسمه وأصل بن عبد الرحمن البصري . وفي نسخة : بن حرة . وهو خطأ (٨) في المصرية : أن يصلي ست ركعات ويسلم في آخر كل ركعة منها . وهو خطأ .

بسابعة. لقوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى ، فاذا خشيت الصبح فاوتر
بواحدة* :

والسابع: أن يصلى سبع ركعات: لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخر السادسة
منهن، ثم يقوم دون تسليم فيأتي بالسابعة: ثم يجلس ويتشهد ويسلم*
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني زكرياء
ابن يحيى^(١) ثنا اسحاق أنا معاذ بن هشام الدستوائي^(٢) ثنا أبي عن قتادة عن زرارة
ابن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله^(٣)
ﷺ لما كبر وضعف أوتر بسبع ركعات ، لا يقعد إلا في السادسة ، ثم ينهض
ولا يسلم فيصلى السابعة ، ثم يسلم تسليمه ، وذكر الحديث*^(٤)

والثامن: أن يصلى سبع ركعات ، لا يجلس جلوس تشهد إلا في آخرهن ،
فاذا كان في آخرهن جلس وتشهد وسلم*

لما روينا بالسند المذكور الى أحمد بن شعيب: أنا اسماعيل بن مسعود
الجحدري^(٥) أنا خالد بن الحارث ثنا سعيد بن أبي عروبة^(٦) ثنا قتادة عن
زرارة بن أوفى^(٧) عن سعد بن هشام بن عامر أن عائشة أم المؤمنين قالت: لما

(١) في الاصلين «ذكر يابن اسحق» وهو خطأ صححناه من النسائي (ج ٢: ص ٢٥٠) ومن كتب
الرجال فإنه يئس في رجال الكتب الستة من اسمه «ذكر يابن اسحق» إلا المكي وهذا أقدم من
شيوخ عبد الرزاق وابن المبارك. وأما ذكر يابن يحيى الذي هنا فهو المعروف بخياط السنة. روى
عن اسحق بن إبراهيم بن راهويه ، وروى عنه النسائي وهو من أقرانه وتوفى ذكره بإسنة ٢٨٩
(٢) في اليمينية «أنا معاذ بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين» وهو خطأ في اسم معاذ. جعل جده
عمرو وليس كذلك. وخطأ في حذف باقي الاسناد الى عائشة (٣) في اليمينية «ان النبي» (٤) الحديث
في النسائي مطول واختصره المؤلف (٥) ينتج الجيم واسكان الحاء المهملة (٦) في النسائي
في هذا الحديث (ج ١: ص ٢٥٠) «حدثنا خالد ثنا شعبة عن قتادة» وخالد روى عن شعبة
وسعيد بن أبي عروبة وكلاهما روى عن قتادة. وكلاهما روى هذا الحديث عن قتادة. انفا لا حكم
بترجيح ما هنا على ما في النسائي ولا بترجيح ما هناك على ما هنا. والله اعلم (٧) في اليمينية
«زرارة بن أبي أوفى» وهو خطأ*

اسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم^(١) صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ثم صلى ركعتين بعد أن يسلم، *

والتاسع: أن يصلى أربع ركعات: يشهد ويسلم من كل ركعتين؛ ثم يوتر بواحدة. لقوله عليه السلام: « صلاة الليل مثنى مثنى؛ فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة. » *

والعاشر: أن يصلى خمس ركعات متصلات؛ لا يجلس ولا يشهد إلا في آخرهن. *

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا اسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس، لا يجلس^(٢) إلا في آخرهن. » قال علي: وقد قال بهذا بعض السلف، كما، وينامن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء: أنه رأى عروة بن الزبير أوتر بخمس أو سبع^(٣) ما جلس لمثنى. *

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كذلك يوتر أهل البيت بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن. *

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: الوتر كصلاة المغرب، إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة^(٤). * قال علي: قول ابن عباس هذا لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا نقول به إذ لا حجة إلا في رسول الله ﷺ، قوله أو عمله أو إقراره فقط. *

(١) هكذا هو هنا موافقا للذي في النسائي « وأخذ اللحم » بحذف الضمير وهو صحيح جائز للمنى

(٢) في النسائي (ج ١: ص ٢٥٠) « ولا يجلس » (٣) في اليمينية « أو يسبح » (٤) في اليمينية « عن ابن عباس أنه قال: إلا أنه لا يفعل إلا في الثالثة » وهذا كلام مختل ليس له معنى وما هنا هو الصواب. *

قال: سألت ابن عباس وابن عمر عن الوتر؟ فكل واحد منهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ركعة من آخر الليل»^(١) *
وروي نافع بن سعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وغيرهم الوتر بواحدة فقط، لا يزداد عليها شيء، وكذلك أيضا عن عثمان أمير المؤمنين وحذيفة وابن مسعود وابن عمر *

قال علي: هذا كل ما صح عندنا ولو صح عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة على هذا القلنا به، وبالله تعالى التوفيق *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء^(٢) ولا في الحديث - على سقوطه - بيان ماهي البتراء^(٣)؟ وقد روي نافع بن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «الثلاث بتراء، يعني في الوتر، فعادت البتراء على المحتج بالخبر الكاذب فيها»^(٤) *

فإن قيل: قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صلاة المغرب»^(٥) وتر النهار، فاوتروا صلاة الليل،

قيل لهم: ليس في هذا الخبر أن يكون وتر الليل ثلاثا كوتر النهار. وهذا كذب ممن ينسبه إلى أراقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن قطعتم بذلك كذبكم وكنتم أيضا قد خالفتم ما قلتم، لأنه يلزمكم أن تجهروا في الأولين وتسروا في الثالثة كالمغرب: وأن تقتلوا^(٦) في المغرب كما تقتلون في الوتر، وأن لا تقتلوا^(٧)

(١) زو. ٥ - (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) وأبو رزى (ص ١١٨) والطحاوى (ج ١ ص ١٦٣) كلهم من يرويهم بن يحيى عن فائدة بسوسة وشعبة عن قدوة رواها مسلم والطحاوى ولكن قهقهة من حديث بن عمر ففعلوه بذلك فيه ابن عباس (٢) في اليمينية «الدهان» بدون نقط وهو خطأ مني (٣) ملوّن كلام عن حديث البتراء - وهو ضعيف - فنظره في نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) و... ين (ج ٢ ص ١٥٢) (٤) في اليمينية «ونهم» وزيادة الواو خطأ (٥) في اليمينية فنزل... صح عليه السلام قل: إن صلاة المغرب «الح (٦) في اليمينية وأن مقتول وهو خطأ. «وغة (٧) في اليمينية «أن لا تقتلوا» تحذف الهمزة وما هنا أحسن.

في الوتر كما لا تقتنون في المغرب. وللقياس كله باطل. وبالله تعالى التوفيق.*
٢٩١ — مسألة والوتر آخر الليل افضل. ومن أوتر في أوله فحسن.

والصلاة بعد الوتر جائزة. ولا يعيد وتر^(١) آخر. ولا يشفع بركة.*
حدثنا عبد الله بن ربيع^(٢) ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا ابن أبي خلف^(٣) ثنا أبو زكرياء السيلحني ثنا حماد بن سبله عن ثابت البناني عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة: «أن النبي ﷺ قال لا يكره متى وتر؟ قال أول الليل^(٤) وقال لعمر متى وتر؟ قال: آخر الليل^(٥). فقال عليه السلام لا يكره: أخذ هذا بالخدر^(٦). وقال لعمر: اخذ هذا بالقوة.*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هشام بن عمار عن يحيى - هو ابن حمزة قاضي دمشق - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سبله بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عائشة أم المؤمنين، أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العشاء الآخرة ثمان ركعات ثم يوتر؛ ثم يصلي ركعتين؛ يقرأ فيهما وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع؛ ثم ركع^(٧) بعد ذلك ركعتي الفجر.*

قال علي: وأما قوله عليه السلام «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا^(٨)»، و«بادروا الصبح بالوتر^(٩)» فغذب لما قدينا من أن الوتر ليس^(١٠) فرضاً، ومن

(١) في اليمنية «ولا يعيد وتراً» وهو خطأ (٢) في المصرية «حدثنا محمد بن عبد الله بن ربيع» وهو خطأ. فان شيخ ابن حزم هو عبد الله بن ربيع. كما مضى مراراً وتكراراً أيضاً في الأحكام (٣) في المصرية «ابن أبي خلف» وهو خطأ واسمه محمد بن أحمد بن أبي خلف (٤) في أبي داود (ج ١: ص ٥٣٩) «أوتر من أول الليل» (٥) في أبي داود «أوتر آخر الليل» (٦) هكذا في بعض نسخ أبي داود. وفي بعضها «بالحزم» والحديث سكت عنه أبو داود ولا ننذكره واستدحه صحيح (٧) في اليمنية «ثم يركع» (٨) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٢٠) وكذلك رواه البخاري ومسلم (٩) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) وقال «حسن صحيح» (١٠) في اليمنية «من أن الوتر غير ركعتي الفجر» وسقط منها ما بين قوله «الوتر» وقوله «غير»

فعله عليه السلام إذ صلى ركعتين بعد الوتر غير ركعتي الفجر ولقوله عليه السلام لا تفرقة أن لا ينأى إلا على وتر، فلا يجوز ترك بعض كلامه لبعض، وليس هذا مكان نسخ لكنه أباح كله. وبالله تعالى تأييد.

حدثنا عبد الله بن بيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن (١) بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا ملازم عمر وثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق (٢) قال: زارنا طلق بن علي في رمضان، وأمسى عندنا فطار (٣) ثم قام بنا تلك الليلة ووتر (٤) بنا ثم انحدر إلى مسجد مفصلي بأصحابه، حتى إذا بقي الوتر قدم رجلا، فقال وتر بأصحابك فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة (٥) وقد روى عن عثمان رضي الله عنه وغيره شفع الوتر بركعة، إذا أراد أن يصلي بعدما يوتر. ولا حجة إلا في رسول الله ﷺ.

٢٩٢ - مسألتونيقرأ في الوتر (٦) بما تيسر من القرآن مع أم القرآن، وإن قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فحسن، وإن اقتصر على أم القرآن فحسن، (٧) وإن قرأ في ركعة الوتر مع أم القرآن بمائة آية من النساء فحسن قال تعالى (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)

ركعتي الفجر « وهو سقط يختل به نغني ويضطرب وما هنا هو الصواب (١) في اليمينية ثنا عبد الله ابن بيع ثنا عبد الملك بن بكر وهو خطأ وخط (٢) في اليمينية عن قيس بن طلق بن علي في رمضان وهو خطأ وسقط (٣) وفي أبي داود (ج ١: ص ٥٤٠) «في يوم من رمضان وأمسى عندنا وأفطر» (٤) في اليمينية «أوتر» بخفف حرف المعطف وهو خطأ. (٥) هذا على لغة بني الحارث كقراءة من قرأ (إن هذا لاسحران) فله السيوطي والحديث رواه أيضا النسائي (ج ١: ص ٢٤٧) عن هناد بن السرى عن ملازم بن عمرو وكهنا. وروى الترمذي الرفوع منه فقط (ج ١: ص ٩٤) عن هناد عن الملازم. وفي حديث حسن غريب. وروى الطيالسي الرفوع أيضا (ص ١٧٤ رقم ١٠٩٥) عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق ورواه المروزي (ص ١٢٨) عن محمد بن يحيى عن الطيالسي (٦) في اليمينية «ولا يقرأ في الوتر» الجوز يادة «لا» خطأ غريب (٧) قوله وإن اقتصر الخ بخفف من اليمينية.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهال ثنا احمد بن سلمة عن عاصم الا حول عن أبي مجاز «أن أبا موسى الأشعري^(١) كان بين مكة والمدينة، فصلى العشاء ركعتين، ثم قام فصلى ركعة أو ترها، وقرأ فيها بمائة آية من النساء، وقال: ما ألوت^(٢) أن وضعت قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ، وأن أقرأ ما قرأ رسول الله ﷺ^(٣)»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا الحسين بن عيسى^(٤) ثنا أبو أسامة ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٥) قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر ثلاث، يقرأ فيهن^(٦) في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد^(٧)» *

٢٩٣ — مسألة^(١) ويوتر المرء قائمًا وقاعدًا لغية عذر إن شاء، وعلى دابته *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري^(١) ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن أبي اويس ثنا مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار قال^(١٠): كنت أسير مع

(١) كلمة «الأشعري» محذوفة من اليمينه (٢) أي ما قصرت ولا أبطلت. ووقعت هذه الكلمة في قيام الليل المفروزي «ما ألوت» وتكف به صححه تكفا غريبا في تأويلها فإني بما يفهمه (٣) الحديث رواه أبو داود الطيالسي (ص ٦٩ رقم ٥١٢) عن ثابت أبي زيد عن عاصم الا حول ورواه احمد بن حنبل في مسنده (ج ١ ص ٤١٩) عن عبد الصمد عن ثابت عن عاصم. وهذه أسانيد صحيحة. ورواه النسائي (ج ١ ص ٢٥١) عن ابراهيم بن يعقوب عن أبي النعمان عن حماد بن سلمة عن عاصم. ورواه المفروزي في قيام الليل (ص ١٢٧) وحذف المفريزي اسمه إذا اختصر الكتاب (٤) في المصرية «الحسن» وهو خطأ (٥) حذفه ابن عباس «من اليمينه» وهو خطأ (٦) كلمة فيهن ليس في يمينه النسائي (٧) الحديث في النسائي (ج ١ ص ٢٤٩) ورواه ايضا ابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبة (٨) في اليمينه بدل «مسألة» ، فنحن «وما نحن أحسن» (٩) في ثنية ثنا ابراهيم بن احمد الفربري وهو خطأ (١٠) في البخاري (ج ١ ص ١٤٠ و ١٤١) أنه قال،

ابن عمر ^(١) بطريق مكة فخشيت الصبح فنزلت ^(٢) فأوترت، ثم لحقته، فقال ابن عمر: أين كنت؟ فقلت: خشيت الصبح فنزلت فأوترت، فقال ابن عمر: أليس لك في رسول الله ^(٣) أسوة حسنة؟ قلت: بلى والله قال: فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على راحلته ^(٤) *

وعن جرير بن حازم سألت نافعاً مولى ابن عمر: أكان ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضل على سائر التطوع؟! *
وعن سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة ^(٥) عن أبيه: أن علي بن أبي طالب كان يوتر على راحلته *

وعن ابن جريج قلت لعطاء: أيوتر الرجل وهو جالس؟ قال: نعم *
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي: الوتر لا يقضى ولا ينبغي تركه، وهو تطوع، وهو أشرف التطوع *
وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: الوتر والأضحى تطوع *
قال علي: لا خلاف في أن التطوع يصلية المرء جالساً إن شاء. كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي ^(٦) عن حفصة أم المؤمنين قالت: «مارأيت رسول الله ﷺ صلى في سبحة ^(٧) قاعد أقط ^(٨) حتى كان قبل موته بعام، فكان يصلي في سبحة قاعداً» ^(٩) وبالله تعالى التوفيق *

(١) في البخاري مع عبد الله بن عمر (٢) في البخاري «قال سعيد: فلما خشيت الصبح نزلت» (٣) في انصارية زيادة «صلى الله عليه وسلم» (٤) في البخاري «على البعير» وليس في شيء من نسخها، فلعلها رواية للمؤلف (٥) ثوير بالتصغير وأبوه أبو فاختة اسمه «سعيد ابن علفة المدسي». وفي اليمينية «ثوير عن أبي فاختة» وهو خطأ، وثوير هذا ضعيف (٦) في اليمينية المدسي وهو خطأ (٧) في اليمينية سبحة «وهو خطأ» (٨) كلمة «قط» زائدة من «وس» (ص ٢٨) (٩) نسبه زروني (ج ١: ص ٢٥٢ و ٢٥٣) إلى مسلم والبرمذني من «...»

٢٩٤ — مسالفة ويستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر، فإن ختمه في أقل فحسن^(١). ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فإن فعل فقي ثلاثة أيام^(٢)، لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك. ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن: يوم وليلة *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني القاسم بن زكرياء ثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة^(٣) عن أبي سلبه بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر»^(٤)، قلت إني أجد قوة قال: فقرأ في عشرين ليلة، قلت إني أجد قوة قال: فقرأه في سبع، لا تزد^(٥) على ذلك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث ثنا همام بن يحيى ثنا قتادة عن يزيد بن عبد الله هو ابن الشخير - عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: «أنه قال لرسول الله ﷺ: في كم أقرأ القرآن؟ قال: في شهر» ثم ذكر الحديث، وفيه أنه عليه السلام قال له: «أقرأ في سبع، قال: إني أقوى من^(٦) ذلك، قال عليه السلام: لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث^(٧)» *

فان قيل: قد كان عثمان يختم القرآن في ليلة. قلنا: قد ذكره ذلك ابن مسعود. وقال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله

(١) كلمة فحسن سقطت من اليمنية وهو خطأ (٢) في اليمنية: «فمن فعل في ثلاثة أيام» وما هنا أصح

(٣) في اليمنية: «مولى بني زهير» وهو خطأ (٤) في مسند (ج ١: ص ٣١٩ و ٣٢٠) في كل شهر

(٥) في مسند ولا تزد (٦) في أبي داود: «أنه قال لرسول الله» (ج ١: ص ٥٢٧) كلمة ذلك

سقطت من اليمنية وهو خطأ (٨) في أبي داود لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث والحد بـ سكت

واليوم الآخر) وسنة رسول الله ﷺ كما ذكرنا *

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة وسفيان كلاهما عن علي بن بزيمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز^(١) *

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى ثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن في ركعة، وكان ابن مسعود يكره ذلك *

فانذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطية بن السائب عن أبيه عن عبد الله^(٢) بن عمرو بن العاصي: «أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: كيف أقرأ القرآن؟ قال: اقرأه في يوم وليلة لا تزيد^(٣) على ذلك»، فان رواية عطية لهذا الخبر مضطربة معلولة^(٤)، وعطية قد اختلط بآخرة *

ورينا هذا الخبر^(٥) نفسه من طريق حماد بن سلمة عن عطية بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: «أن رسول الله ﷺ قال له: اقرأ القرآن في شهر، قال: فناقضني وناقضته^(٦)»، قال عطية: فاختلفنا عن أبي، فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا خمسة^(٧) *

قال علي: فعطية يعترف باختلافهم على أبيه، وأنه لم يحقق ما قال أبووه.

عنه أبوداود والمنذرى^(٨) من الرجز أي كأنه يقرأ الشعر: فلا يتفقه في معاني القرآن؛ وفي المصرية «زاجر» بتقديم الزاي وهو تصحيف. وهذا الأمر منقطع: فقد سبق أن قلنا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود شيئا. (٢) في اليمنية «عن أبيه عبد الله بن عمرو» وهو خطأ واضح (٣) هكذا في الاصلين وهو صحيح عربية (٤) في اليمنية «معلومة» وهو خطأ (٥) في اليمنية «ذلك الخبر» (٦) من المناقصة بالصاد المهملة، وفي المصرية «فناقضني وناقضته» بالمعجمة فيهما وهو تصحيف وفي اليمنية بالمهملة في الأولى والمعجمة في الثانية والأولى صواب والثانية خطأ (٧) رواه أبوداود (ج ١: ص ٥٢٦) من طريق حماد عن عطية *

فان ذكروا ان داود عليه السلام كان يختم القرآن في ساعة . قلنا: قرآن داود هو الزبور لا هذا القرآن، وشريعته غير شريعتنا . وداود عليه السلام لم يبعث إلا الى قومه خاصة، لا الينا، ومحمد عليه السلام هو النبي بعث الينا، صح ذلك عن رسول الله ﷺ . وقال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) * وأما قيام الليل فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقم ليلة قط ^(١) حتى الصباح *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله ﷺ: «وأحب الصلاة الى الله تعالى ^(٢) صلاة داود: كان يرقد شطر الليل، ثم يقوم، ثم يرقد آخره، ثم يقوم ^(٣)» ثلث الليل بعد شطره، ^(٤)

قال علي: فاذ هذا أحب الصلاة الى الله تعالى فاز ادع على هذا فهو دون هذا بلا شك؛ فاذا كان دون هذا فهو عمل ضائع لا أجر فيه، فهو تكلف، وقد نهينا عن التكلف . وقد منع من قيام الليل كله سلمان ومعاذ وغيرهما *

٢٩٥ — مسألة . والجهر والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهاراً مباح للرجال والنساء . إذ لم يأت منع من شيء من ذلك ، ولا إيجاب لشيء من ذلك في قرآن ولا سنة ، *

(١) في اليمينية «لم يقم قط ليلة» (٢) قوله «وأحب الصلاة الى الله تعالى» حذف من اليمينية وهو خطأ (٣) في اليمينية «ثم يقوم» وهو خطأ (٤) اختلط على المؤلف حديثان باسنادين في مسلم فحديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار لفظه (ج ١: ٣٢٠) . وأحب الصلاة الى الله صلاة داود عليه السلام: كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينم سدسه «ولفظ حديث ابن جرير عن عمرو بن دينار «وأحب الصلاة الى الله صلاة داود عليه السلام: كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثم يرقد آخره يقوم ثلث الليل بعد شطره» فدخل عليه حديث في حديث ج' باسناد الأول فجعله لفظ

فان قيل: تخفض^(١) النساء قلنا ولم؟ ولم يختلف مسلمان في أن^(٢) سماع الناس كلام نساء رسول الله ﷺ مباح للرجال^(٣) ولا جاء نص في كراهة ذلك من سائر النساء.^(٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٩٦ — مسألة والجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً حسن وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً حسن^(٥) للامام والفد *

برهان ذلك قول الله تعالى: (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)، وقد ذكرنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قراءتهما البقرة في صلاة الفجر في الركعتين وآل عمران كذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم *

٢٩٧ — مسألة وجائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عنبر الى القبلة وراكباً حيث توجهت به دابته الى القبلة وغيرها؛ الحضر^(٦) والسفر سواء^(٧) في كل ذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد^(٨) ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن منصور ثنا روح بن عباد ثنا حسين^(٩) هو المعلم عن عبد الله بن يزيد عن عمران بن الحصين: أنه سأل نبي الله ﷺ عن صلاة الرجل

الحديث الثاني (١) في اليمنى «تخفض» وما هنا أحسن (٢) في اليمنى «قلنا: ولم يختلف في أن» الخ: بحذف لم وحذف «مسلمان» وهو خطأ (٣) «للرجال» حذف من اليمنى (٤) هنا بماشية اليمنى مانعة «قال الذهبي رحمه الله: نسأله عليه السلام أمهاتنا بخلاف غيرهن» وهو تعقب غير جيد، فمنهن رضي الله عنهن أمهاتنا ولكن في التعظيم والأكرام وحرمة زواجهن فلا يباح لأحد أن يرى منهن ما يرى من أمه وأخته، وكما قال ابن حزم لا نجد دليلاً على أن صوت المرأة عورة كيزعم الفقه، رحمه الله (٥) قوله: وكذلك «الى هنا سقط من اليمنى وهو خطأ» (٦) في المصرية في الحضر الخ وزينة في برجيدة هنا (٧) في اليمنى «تخفض» سواء وهو خطأ (٨) في اليمنى ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن حماد يعو خطأ (٩) في المصرية «الحسين» وما هنا هو الموافق البخاري

قاعدًا^(١)؟ فقال عليه السلام: إن صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد.*

قال علي: لا يخرج من هذه الإباحة إلا مصلى الفرض القادر على القيام أو على القعود فقط.*

وروينا من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سبله ابن عبد الرحمن عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالسا؛ فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع ثم سجد؛ ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك»^(٢).*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاذ بن معاذ العنبري عن حميد الطويل عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت: كان يصلي ليلا طويلا قائما، وليلا طويلا قاعدا فإذا قرأ قائما^(٣) ركع قائما؛ وإذا قرأ قاعدا ركع قاعدا.*

قال علي: كل هذا سنة ومباح لكل ذلك قد فعله رسول الله ﷺ.*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري حدثنا البخاري ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا شيبان^(٤) هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن جابر بن عبد الله حدثه: «أن رسول الله ﷺ^(٥) كان يصلي التطوع وهو راكبا في غير القبلة».*

(١) كلمة «قاعدًا» زيادة من البخاري (ج ١: ص ١٥٦) (٢) لفظ الموطأ (ص ٤٨) «فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك» (٣) في مسلم (ج ١: ص ٢٠٣) «وكان إذا قرأ قائما» (٤) بفتح الشين المعجمة واسكان الياء. وفي المصرية «منان» وفي اليمينية «شيرا» وكلاهما خطأ (٥) في البخاري (ج ١: ص ١٥٤) «أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم».*

وبه إلى البخارى: ثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام الدستوائى عن يحيى هو ابن
أبى كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثنى جابر قال: كان النبى ﷺ
يصلى ^(١) على راحته نحو المشرق، فإذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل
القبلة *.

قال على: فهذا عموم الراكب أى شئ ركب، وفى كل حال من سفر أو حضر.
وهذا العموم زائد على كل خبر ورد فى هذا الباب، ولا يجوز تركه. وهو قول
أبى يوسف وغيره *.

ولم يأت فى الراجل نص أن يتطوع ماشيا، والقياس باطل فلا يجوز ذلك
لغير الراكب *.

وقد روينا عن وكيع عن سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم
النخعى قال: كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حيثما توجهت بهم. وهذه حكاية
عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما فى السف، والحضر. وبالله تعالى
التوفيق *.

٢٩٨ - مسألة ويكون سجود الراكب وركوه اذا صلى ايماء *.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا
موسى بن اسماعيل ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن دينار قال: «كان عبد الله بن
عمر يصلى ^(٢) فى السفر على راحلته أينما توجهت به، يومى ايماء، ثم ذكر ابن عمر عن
رسول الله ﷺ أنه كان يفعلها، ^(٣)»

٢٩٩ - مسألة وأما صلاة الفرض فلا يحل لأحد أن يصلها إلا واقفا؛

(١) فى البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: حدثنى جابر بن
عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى الخ (٢) فى اليمنية «عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله
ابن عمر يصلى» وهو خطأ وسقط (٣) فى البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «على راحلته أينما توجهت
يومى وذكر عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفعلها» *.

إلا لعذر: من مرض، أو خوف من عدو ظالم؛ أو من حيوان؛ أو نحو ذلك؛ أو ضعف عن القيام، كان في سفينة؛ أو من صلى مؤتماً بامام مريض أو معذور فصلي قاعداً فإن هؤلاء يصلون قعوداً، فإن لم يقدر الامام على القعود ولا القيام صلى مضطجعا، وصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد، وإن كان في كلي^(١) الوجهين مذكر - يسمع الناس تكبير الامام - صلى إن شاق تماماً الى جنب الامام، وإن شاء صلى بما يصلی امامه *

فاما الخائف والمريض فلقول الله تعالى: (لا يكاتب الله نفساً إلا و سحها) ولقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ولقوله تعالى: (وقوموا لله قانتين) فأوجب الله تعالى القيام إلا عمن أسقطه عنه بالنص؛ وهذا في الخائف والمريض اجماع، مع أنه عليه السلام قد صلى الفريضة قاعداً المرض كان به ولو شه برجله^(٢).

وأما^(٣) من صلى خلف امام يصلی قاعداً لعذر، فإن الناس اختلفوا فيه. فقال مالك ومن قلده: لا يجوز أن يؤم المريض قاعداً الاصحاء، إلا رواية رواها عن الوليد بن مسلم موافقة لقول أبي حنيفة والشافعي.

وقال أبو حنيفة والشافعي يؤم المريض قاعداً الاصحاء، إلا أنهم يصلون وراءه قياماً ولا بد. قال أبو حنيفة: ولا يؤم المصلی مضطجعا لعذر الاصحاء أصلاً *

وقال أبو سليمان واصحابنا: يؤم المريض قاعداً الاصحاء، ولا يصلون وراءه الا قعوداً كلهم ولا بد *

قال علي: وبهذا نأخذ إلا فيمن صلى الى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم

(١) في المصرية كلا وكل صحيح نأخذ كـ (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣

تكبير الامام؛ فانه يخير بين أن يصلي قاعدا وبين أن يصلي قائما *

قال علي: فنظرنا هل جاء في هذا عن رسول الله ﷺ بيان؟

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل الامام ليؤتم به» وذكر كلامه عليه السلام، وفيه ^(١)؛ وإذا صلى جالسا فصلوا اجلوسا أجمعون ^(٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا المغيرة الحزامي ^(٣) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل ^(٤) الامام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمد فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالسا فصلوا اجلوسا أجمعون ^(٥)» *

وبه إلى مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو الريح الزهراني وأبو كريب هو محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن نمير، قال أبو بكر ^(٦) واللفظ له: ثنا عبدة بن سليمان، وقال أبو الريح: ثنا حماد بن زيد، وقال أبو كريب: ثنا عبد الله بن نمير، وقال محمد بن عبد الله: ثنا أبي، ثم اتفقوا كلهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصرى رسول الله ﷺ جالسا فصلوا بصلاته قياما، فأشار إليهم ^(٧): «إن اجلسوا، فجلسوا، فلما انصرف قال:

(١) في اليمينة «ووه» (٢) الحديث في البخاري (ج ١ ص ١٠٠) والموطأ (٤٧) ومسلم (ج ١ ص ١٢١) (٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الراء نسبة إلى «حرام» حديثه (٤) كلمة «حمل» مخبوءة في الأصول خطأ. وردنا هاهنا من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٢) (٥) رواه أيضا ابوداودا سناد آخر واهبط أطول من هذا (ج ١ ص ٢٣٤ و٢٣٥) (٦) في اليمينة «وعل علي» وهو مشهور. وانما هو «أبو بكر» يعني ابن أبي معة (٧) في الأصول «سارعيهم» وسوخطا في رواية روى استعمال صحاحه من مسلم (ج ١ ص ١٢١) *

ورينا أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر :
 « أَشَدَّ ، سَوَّلَ اللَّهُ رَجُلًا ، فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَأَبُوبَكْرٍ يَسْمَعُ النَّاسَ
 تَكْبِيرَهُ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا فَرَأَانَا قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا ، فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قَعُودًا
 فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ : إِنْ كُنْتُمْ أَنْفَاتُفْعَلُونَ فَعَلَ فَارِسٌ وَالرُّومُ ، يَقُومُونَ عَلَى
 مَلُوكِهِمْ وَهُمْ قَعُودٌ ، فَلَا تَفْعَلُوا وَاتَّمُوا بِأَمْرِكُمْ ^(١) ، إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا
 قِيَامًا ، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا ^(٢) » .

ورويناه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه. وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس وعائشة. ومن طريق الاسود عنها. فصار نقل تواتر فرجب للعلم. فلم يحجز^(٢) لاحد خلاف ذلك.

قال علي: وهذا لا شيء. أما قولهم: إن هذا خصوص لرسول الله ﷺ فباطل، لأن نص الحديث يكذب هذا القول، لأنه عليه السلام قال فيه: «أنا جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا صلي جالساً فصلوا جالساً»

(۱) کہتی ہیں کہ یہ سب سے پہلے جو ہوا (۲) وہ سب سے پہلے (۱۲۱) عین وہ سب سے پہلے (۳) فی السببہ وہ سب سے پہلے

فصح أنه عليه السلام عم بذلك كل إمام بعده بلا إشكال. وقوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) تكذيب^(١) لكل من ادعى الخصوص في شيء من سنته وأفعاله عليه السلام، إلا أن يأتي على دعواه بنص صحيح أو أجماع متيقن.

وأما حديث الشعبي فباطل، لأنه رواية جابر الجعفي الكذاب المشهور بالقول^(٢) برجمة على رضى الله عنه، ومجالد وهو ضعيف، وهو مرسل مع ذلك.^(٣)

ومن العجب^(٤) أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير^(٥) لها، ولا يجلبون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً، فما نعلم^(٦) لأهل المدينة أصح من رواية سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وابن مسعود: ثم لا يبالون هنا بتغليب آقن^(٧) رواية لأهل^(٨) الكوفة وأخبرنا على أصح رواية لأهل المدينة، كالزهري عن أنس، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن عبد الله عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كلهم عن النبي ﷺ، وما بعد هذا عجب!! وأعجب^(٩) من ذلك أنهم يقولون: إن أفعاله عليه السلام كأوامره، ثم لم يبالوا هنا بخلاف آخر فعل فعله عليه السلام فإن آخر صلاة صلاها عليه السلام بالناس

(١) في اليمنية «فكذب» وهو لا معنى له (٢) في اليمنية «جابر الجعفي اللذان المسود بالقول» الخ وهو خطط من الناسخ (٣) حديث الشعبي رواه الدارقطني (ص ١٥٣) ثم قال: «لا يرويه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متروك» والحديث لا تقوم به حجة (٤) في اليمنية «ومن العجائب» (٥) من الترائب أن ناسخ اليمنية أهل الظاء في «نظير» ووضع تحتها نقطة دلالة على تأكيد أنها طاء مملدة: ولم أر — في إشارات — مثل هذا التصحيف المؤكد (٦) في اليمنية «فما أعلم» (٧) في اليمنية «تغايب آقن» بدون نقط (٨) في المصرية «أهل» (٩) كلمة «واعجب» ساقطة من اليمنية *

قاعداً، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

فإن قالوا إن صلاة القاعد ناقصة الفضل عن صلاة القائم، فكيف يؤم الصحيح؟ *

قلنا: إنما يكون ناقص الفضل إذا لم يقدر على القيام أو قدر عليه ففسح له في القعود، وأما إذا افترض عليه القعود فلا نقصان لفضل صلاته حيثئذ، ثم ما في هذا مما يمنع أن يؤم الانقص فضلاً من هو أتم فضلاً في صلاته منه؟ وقد علمنا أن لا صلاة^(١) لأحد أفضل من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أتم بأبي بكر وعبد الرحمن بن عوف وهما أنقص صلاة منه بلا شك. وقد يؤم عندكم المسافر - وصلاته ركعتان - هذا^(٢) المقيم - وفرضه أربع، فلم أجز تم ذلك ومنعتم هذا؟ لولا التحكم بلايرهان فسقط هذا القول. والله تعالى الحمد *

ثم رجعنا إلى قول الشافعي وأبي حنيفة، فوجدناهم يدعون أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة جلوساً خلف الإمام الجالس لعذر أو مرض منسوخ، فسألناهم: بماذا؟

فذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا زائدة ثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة قال: دخلت على عائشة أم المؤمنين فسألتها^(٣) عن مرض رسول الله ﷺ؟ فذكرت الخبر: وفيه: عهد رسول الله ﷺ إلى أبي بكر بالصلاة، وأن أبا بكر^(٤) صلى بالناس تلك الأيام، ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة فخرج بين رجليه، أحدهما العباس،

(١) في المعرية «لا صلاة» بخذف «أن» (٢) كلمة «هذا» سقطت من المعرية

(٣) في اليمنية «فسألناها» وفي صحيح مسلم «فقلت لها اتخذيني عن مرض رسول الله

صلى الله عليه وسلم» والجديد فيه معطول (ج ١: ص ١٢٢ و ١٢٣) (٤) في اليمنية، عمره صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر «التي هو خلعاً»

لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأوما إليه النبي صلى الله عليه وسلم: أن لا يتأخر، وقال لهما: أجلساني إلى جنبه، فأجلساه إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون^(١) بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد^(٢)، فذكر عبيد الله بن عبد الله أنه عرض هذا الحديث على ابن عباس فلم ينكر منه شيئا *

وبه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: لما نزل رسول الله ﷺ قال: مروا أبابكر فليصل بالناس، فذكرت الحديث - وفيه: «فلما دخل أبو بكر^(٣) في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فقام يهادى^(٤) بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه فذهب^(٥) يتأخر فأوما إليه رسول الله ﷺ: أقم^(٦) مكانك فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر» *

وبه إلى مسلم: حدثنا عجاج بن الحارث التميمي أنا ابن مسهر - هو على - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه: «كان رسول الله ﷺ يصلي بالناس، وأبو بكر يسمعهم التكبير»^(٧) قال على: فظنرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لائضا^(٨) ولا دليلا على ما دعوه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصحاء قعودا خلف الإمام المصلي قاعدا لعذر،

(١) كلمة «يعلمون» زيادة من مسلم (٢) في اليمينة سقط من لفظ الحديث ما أضافه المنى (٣) لفظ «أبو بكر» ليس في صحيح مسلم (٤) في الأصلين «يتهادى» وصححه من مسلم (٥) في الأصلين «ذهب» وصححه من مسلم (٦) في الأصلين «قم» (٧) في مسلم (٨) في اليمينة «فلم نجد فيه لائضا» *

إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن^(١) الناس صلوا خلفه عليه السلام قياماً حاشاً،
أبا بكر المسمع الناس^(٢) تكبيره فقط. فلم تجز مخالفة يقين أمره عليه السلام
بالنقل المتواتر بأن يصلي الناس جلوساً — : لظن كاذب لا يصح أبداً، بل
لا يحل البتة أن يظن بالصحابة رضي الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام *.

فكيف وفي نص لفظ الحديث دليل بين على أنهم لم يصلوا إلا قعوداً!
وذلك لأن فيه : أن الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ، وبالضرورة ندري
أنهم لو كانوا قياماً وأبو بكر قائم لما اقتدى بصلاته إلا الصف الأول فقط ،
وأما سائر الصفوف فلا ، لأنهم كانوا لا يرونه ، لأن الصف الأول
يحجبهم عنه ، والصفوف خلفه عليه السلام كانت مرصوفة ، لا متباعدة
ولا متقطعة . فاذن نص الخبر ولفظه : أنهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ،
فهذا خبر عن جميعهم ، فصح أنهم كانوا في حال يرونه كلهم ، فيصح لهم
الاعتداء بصلاته . ولا يكون ذلك البتة إلا في حال قعودهم ، ولا يجوز تخصيص
لفظ الخبر ولا حمله على المجاز إلا بالنص جلي^(٣) .

ثم لو كان في الحديث نصاً^(٤) : أنهم صلوا قياماً — وهذا لا يوجد أبداً —
لما كان فيه^(٥) دليل على النسخ البتة ، بل كان^(٦) يكون حينئذ إباحة فقط ،
وبيان أن ذلك الأمر المتقدم مذنب ولا مزيد كما قلنا في المذكر إنه جائز له أن

(١) في اليمينية ، ذنب ، وهو خطأ (٢) في اليمينية « المسمع للناس » (٣) في هذا الكلام
« مذنب » وكف غير ذنب . ثم ما ذاق قول ابن حزم في كل الصلوات التي أمر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فيها ، « أس » وكان ذنباً ، وكانوا قياماً يزعم أنه لا يمكن يقتدى به إلا الصف الأول فقط
(٤) في اليمينية « ثم لو كان الحديث نصاً » (٥) في اليمينية « فب كان في ذلك » (٦) في انصرية
« بل لو كان » « وذيادة » « لو » خطأ

يصلى قاعدا أو قائما ، وفي الصف إن شاء أو إلى جنب الإمام ^(١) *
فبطل ما تعلقوا به جملة ، وظهر تنقض أبي حنيفة في إجازته أن يصل

(١) ذهب كثير من علماء الحديث إلى أن صلاة التأموم قعدة أمسوخة منهم البخاري في صحيحه (١٠٠ من ١٠٠) قال به - حدثت أنس : « قال أبو عبد الله قل الحمدى : قوله : إذا صلى جالسا فاصلوا جوسا عوفى مرضه القديم ثم لم يلبث بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالقعود ، وإنما يؤخذ بالآخرة لآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم » وأدعى ابن حبان الإجماع على صلاة التامة وجلسا أثناءها . فقال فيما نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٤٨) : « وفي هذا الخبر بين واضح أن الإمام إذا صلى قعدة كان على المؤمنين أن يصلوا قعودا ، وأتى به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأبي سعيد بن حنبل وقيس بن قهدة ، ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا ، يستند متصل ولا منقطع . فكان إجماعا . والإجماع عندنا إجماع الصحابة ، وقد أتى به من أتباع جابر بن زيد ، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافة ، باستناد صحيح ولا واه ، فكان إجماعا من أتباع جابر بن زيد ، وأول من أبطل ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم ، وأخذته حماد بن أبي سليمان ثم أخذته عن حماد أبو حنيفة ثم عنه أصحابه . وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال عليه السلام : « لا يؤمن أحدكم حتى يجلس » . وهذا الوصح أسنده لكان مرسلا . والمرسل عندنا مؤيد ومسيان . لأننا لو قبلنا إرسال تابعي وإن كان ثقة لزمنا نقول مثله عن اتباع التابعين . وإذا قلنا لمناقبه من اتباع التابعين ، أو يؤدي ذلك إلى أن يقبل من كل أحد إذا قل : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم » وفي هذا نقض الشريعة . والعجب أن أبا حنيفة يبرح جابر الجعفي ويكذب به ثم يخطئه الأمر جعل يحتج بحديثه » ثم كلام ابن حبان ودعوى النسخ يرددها سابقا . حدث الأمر بالقعود والفاظها ، فإن تأكد الأمر بالقعود بأعلى الفاظ التأكيد مع الانكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم : - يعمد معهما النسخ إلا أن ورد نص صريح يدعى على اغفائهم من الأمر السابق وإن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت ، وهما باتان يوجدهما النص . بل كل مزعمه للنسخ هو حديث عائشة ولا يدل على شيء مما أرادوا . ثم أن في الأحاديث النصريح بوجوب صلاة التأموم قعدة مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به . ولا يزال الإمام أماما والمؤمن ملزما بالإنمام به في كل أفعال صلاته ، وأمرنا بعده الاختلاف عليه لأنه جنة للمصلين ، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتها في أركان الصلاة . ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس - إذا صلى جالسا - من طاعة الأئمة الواجبة أبدا - إذ هي من طاعة الله . فقد روى الطيالسي (ص ٣٣٦ رقم ٢٥٧٧)

المرضى ^(١) قاعدا بالاصحاء قياماً — ومنعه أن يصلي المريض مضطجعا
الاصحاء، ولا فرق في ذلك أصلاً *

وقد اعترض بعض الناس في هذا الخبر بأنه قد روى: أن أبا بكر هو كان
لإمام. وذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب
أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل ثنا حميد عن أنس قال: أخر صلاة صلاه رسول الله
ﷺ مع القوم صلى في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر، *

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا محمد بن المثني حدثني بكر بن عيسى قال سمعت شعبة
يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة: أن أبا بكر صلى
بالناس ورسول الله ﷺ في الصف، *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن
عبد السلام الحشني ثنا محمد بن بشار ^(٢) ثابديل بن المحبر ^(٣) ثنا شعبة عن موسى بن
أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة: أن أبا بكر صلى
بالناس ورسول الله ﷺ خلفه، *

قال علي: ولا متعلق لهم بهذا، لانهما صلاتان متغايرتان بلا شك أحدهما:
التي رواها الأسود عن عائشة، وعبيد الله عنها وعن ابن عباس، صفها: أنه
عليه السلام إمام الناس، والناس خلفه، وأبو بكر رضي الله عنه عن يمينه

والطحاوي من طريقه (ج ١: ص ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال: «سمعت أبا عقبة
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أطاعني فقد أطاع الله. ومن عصاني فقد
عصى الله. ومن أطاع الأمير فقد أطاعني. ومن عصى الأمير فقد عصاني. فإن صلى قاعداً فصلوا
قعوداً» الحديث وهذا استناد صحيح على شرط مسلم وقد أخرج الشيخان وأوله. وهذا قوي
في رد دعوى التسخ. والحمد لله على توفيقه (١) كلمة «المرضى» سقطت من اليمانية
(٢) في اليمانية «ثنا أحمد بن عون الله ثنا محمد بن بشار» وحذف من بينهما. وهو
خطاً ظاهر (٣) بدل باباء والبدل المهمة المفتوحين. والمحبر بضم الميم وفتح الحاء المهمة
وفتح الباء الموحدة المشددة. واستند هذا الحديث صحيح.

عليه السلام ، في موقف المأموم ، يسمع الناس تكبير النبي ﷺ . والصلاة الثانية : التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة ، وحيد عن أنس صفتها : أنه عليه السلام كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس فارتفع الاشكال جملة ، ^(١) * وليست صلاة واحدة في الدهر فيحمل ذلك على التعارض ، بل في كل يوم خمس صلوات ، ومرضه عليه السلام كان مدته اثني عشر يوماً مرت فيها ستون صلاة أو نحو ذلك . *

وقد اعترض قوم في هذا الخبر برواية ساقطة واهية ، انفرد بها اسرا ئيل - وهو ضعيف عن أبي اسحاق عن أرقم بن شرحبيل - وليس بمشهور الحال فيها : « أن رسول الله ﷺ استسم من حيث انتهى ابو بكر من القراءة ، قال : وانتم لا تقولون بهذا » *

قال علي : والجواب ^(٢) وبالله تعالى التوفيق : أن هذه الرواية المطرحة لا يعارض بها ما رواه مثل ابراهيم عن الاسود عن عائشة وعبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ^(٣) *

وأيضاً : فلو صح هذا الفعل لقلنا به ولحملناه على أنه عليه السلام قرأ ام القرآن التي لا بد منها والتي لا صلاة لمن لم يقرأ بها ، وإن لم يذكُر أنه قرأها ، ^(٤) كما لا بد من الطهارة وإن لم يذكُر في الحديث ، ومن القبلة ومن التكبير وإن لم

(١) قال ابن حبان في بحريه - فيما نقله عنه الزبيري في نصب الراية (ج ١ : ص ٢٤٧ و ٢٤٨) : « أقول وبالله التوفيق : أن هذه الاخبار كلها صحيحة ليس فيها تعارض فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الثنيتين فيه صلاتين في المسجد في أحدهما كان اماماً وفي الأخرى كان مأموماً . والدليل على ذلك أن في خبر عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أنه عليه السلام خرج بين رجائين : العباس وعلي وفي خبر مسروق عنها أنه عليه السلام خرج بين بريرة ونوبة » وهذا واضح ودهين (٢) في اليمينية « فالجواب » (٣) في المصرية ، وعبيد الله بن عبد الله بن عباس « وهو خطأ (٤) قوله « وإن لم يذكُر » الخ محذوف من اليمينية .

يذكر في الحديث ، ثم بدأ عليه السلام بالقراءة في السورة من حيث وقف أبو بكر ، وهذا حسن جدا مباح جيد ، وأيضا ثمان عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها كانت عملاة الظهر . وهي سر ، فبطل ما رواه اسرائيل ^(١) .

وأينما : فلو بطل هذا الخبر من صلواته عليه السلام في مرضه الذي مات فيه ، لخلف أمره عليه السلام المصلين خلفه في مرضه ^(٢) . إذ سقط من فرس فوثقت ^(٣) رجله الطاهرة بالقعود ، وبالصلاة خلف الامام الجالس جلوسا ، الذي رويناه من طريق أنس وأبي هريرة وجابر وعائشة وابن عمر

(١) حديث اسرائيل رواه المدارق لفظي (ص ١٥٣) من طريق يحيى بن آدم عن قيس بن الربيع عن عبد الله بن أبي السفر عن عبد الله بن الأرقم بن شرحبيل — كذا في المدارق لفظي وهو خطأ صوابه : الأرقم بن شرحبيل — عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب . وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ من امكان انى انتهى أبو بكر من السجدة ، وفي اسنده قيس بن الربيع وهو ضعيف . ورواه الزائر من هذا الطريق وهل لانظم هذا الكلام يروى الا من هذا الوجه بهذا الاسناد ، نقله عنه راجع (١ : ص ٢٤٩) وتعقبه ابن ماجه وابو اسد آخر . وهو في ابن ماجه (١ : ص ١٩٣) عن علي بن محمد عن وكيع عن اسرائيل عن أبي اسحق عن الأرقم بن شرحبيل عن ابن عباس معلولا وفي آخره « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من القراءة من حيث كان باغ أبو بكر . قال وكيع : وكذا السنة » . ونقل شارحه عن البخاري انه قال « لاندكر لأبي اسحق سمعا من أرقم بن شرحبيل » وقد ضعف المؤلف هذا الاسناد باسرائيل بن يونس بن أبي اسحق . وأخطأ في ذلك جدا فان اسرائيل ثقة روى له الشيخان . وهو أوثق من روى عن جده أبي اسحق . قال ابن مهدي « اسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة والثوري » . ولذلك قال ابن حجر في التهذيب . « وأطلق ابن حزم ضعف اسرائيل ورده حديثا من حديثه فما منع شذبا » . وأما أرقم فهو ثقة معروف من أشراف الناس وحديثه صحيح . وتعليل البخاري ليس مما يتبع عليه لانه يشترط شرطاً معروفاً خالفه فيه عامة العلماء بالحديث . (٢) في اليمينة « في موضعه » بدل « في مرضه » وهو سخط (٣) في الاصلين « فوثبت » وهو خطأ

بأقيا لامعارض له، ولا معترض فيه لاحد^(١)، والله تعالى الحمد *

قال علي: وبمثل قولنا يقول جمهور السلف رضى الله عنهم. كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة أنه قال: الامام أمين، فان صلى قائما فصلوا قياماً، وإن صلى قاعدا فصلوا قعوداً * ومن طريق حماد بن سلمة ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبي الزبير قال: ان جابر بن عبد الله كان به وجع ففصل^(٢) بأصحابه قاعدا وأصحابه قعوداً^(٣) * وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه: أن أسيد بن الحضير اشتكى فكان يؤم قومه جالسا *

قال ابن عيينة: وأخبرني اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أخبرني قيس بن قهد^(٤) الأنصارى: أن إماما لهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ فكان يؤمنا جالسا ونحن جلوس * *

قال علي: فهؤلاء أبو هريرة وجابر وأسيد وكل من معهم من الصحابة، وعلى عهد رسول الله ﷺ في غير مسجده، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا، كلهم يرى إمامة الجالس للاصحاح، ولم يرو عن أحد منهم خلاف لابي هريرة وغيره في أن يصلى الاصحاح وراه جلوساً *

(١) في اليمينية بخذف « فيه لاحد » (٢) في اليمينية « كان وجعا يصلى » (٣) قال ابن حجر في الفتح (ج ٢: ص ١٢٠) « روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن جبراله المنذكى خضرت الصلاة فعلى به جالسا وصلوا معه جلوسا. وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك. واسنده صحيح أيضا » (٤) قهد بالقاف. وفي اليمينية بدون نقط. وفي نصرية بالقاف وهو خطأ (٥) أثر ابن قهدرواه عبد الرزاق كما ذكر ابن حجر في الفتح والنوكتي في نيل الاوضار (ج ٣: ص ٢١١) ونقل عن العراقي انه قال « اسنده صحيح، وقد ابن حجر أبند (ج ٢: ص ١١٩) «وقد أم قاعدا جماعة من الصحابة به - صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك ولا سنده عنهم بذلك صحيحة. أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم»

وروينا عن عطلة: أنه ^(١) أمر الأصحاء بالصلاة خلف القاعد *
وعن عبدالرزاق: ما رأيت الناس إلا على أن الإمام إذا صلى قاعدا صلى من
خلفه قعوداً؛ قال، وهي السنة عن غير واحد ^(٢) *

وروينا عن عباس بن عبد العظيم العنبري قال: سمعت عفان بن مسلم قال
أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح، فقال إنا أحيينا اليوم سنة من سنن
رسول الله ﷺ، قلنا نعم، يا أبا اسماعيل؟ قال: كان إمامنا مريضاً، فصلى بنا
جالساً، فصلينا خلفه جلوساً *

وبإمامة الجالس للأصحاء يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي والشافعي
وأبو ثور وأحمد بن حنبل ^(٣) وإسحاق بن راهويه وداود ^(٤) وجماهير أصحاب
الحديث. وما نعلم أحداً من التابعين منع من جواز صلاة المريض قاعداً
بالأصحاء، إلا شيئاً ^(٥) روى عن المغيرة بن مقسم ^(٦) أنه قال: أكره ذلك، وليس هذا
منعاً من جوازها ^(٧) *

قال علي: وقال زفر بن الهذيل: يصلي المريض الذي لا يقدر على القيام
ولا على القعود بالأصحاء مضطجعاً، إلا أنه رأى أن يصلوا وراءه قياماً.
قال علي: وهذا خطأ، بل لا يصلون وراءه إلا مضطجعين موثين، لقول
رسول الله ﷺ: «أما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». وهذا عموم
مانع للاختلاف على الإمام جملة، وليس في قوله عليه السلام: «إذا كبر فكبروا»
وإذا رفع فارفعوا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا

(١) في اليمينية بخذف، أنه، (٢) في اليمينية: عن واحد «بخذف» غير
وهو خطأ، (٣) في اليمينية «وأحمد، بخذف، ابن حنبل» (٤) لم يذكر داود
في اليمينية (٥) في اليمينية «الاشياء» (٦) مقسم — بكسر الميم واسكن القاف وفتح
السين المهملة. والمغيرة لبس من التابعين — كما يفهم من كلام ابن حزم — ولكنه من
أتباعهم مات بعد سنة ١٣٢ (٧) سبى أن نقلنا من كلام ابن حزم أن المغيرة أول من
منع من الجلوس خلف الإمام الجالس.

ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالساً فجلوساً - :بمانع من أن ياتموا به في غير هذه الوجوه فوجب الاستماع به في كل حال، إلا حالاً خصها نص أو إجماع فقط .

وأما المريض خلف الصحيح، فإن الصحيح يصلي قائماً، والمريض يأتي به ^(١) جالساً أو مضطجعا، لأن رسول الله ﷺ في آخر صلاة صلاها مع الناس في ^(٢) جماعة صلى قاعداً خلف أبي بكر، وأبو بكر قائم، وذلك بعد أمره عليه السلام بأن لا يختلف على الإمام. ولقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . وبالله تعالى التوفيق .

٣٠٠ — مسألة. ولا يحل لأحد أن يصلي الفرض راكباً ولا ماشياً إلا في حال الخوف فقط، وسواء خاف طالباً له بحق أو بغير حق، أو خاف ناراً أو سيلاً أو حيواناً عادياً أو مطراً أو فوت رفقة أو تأخرأ عن بلوغ محله أو غير ذلك .

لقول الله تعالى : (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا فإذا اطمأنتم فأقيموا الصلاة) . فلن يفسح تعالى في الصلاة راكباً أو راجلاً ماشياً إلا لمن خاف، ولم يخص عز وجل خوفاً من خوف، فلا يجوز تخصيصه أصلاً .

والمعجب أن المالكين منعوا من الصلاة كذلك إلا لمن خاف طالباً، ^(٣) وهم يقولون في قطاع الطريق المفسدين في الأرض : أن مباحلهم أكل الميتة والمحرمات في حال تماديهم على قطع الطريق وقتل المسلمين فيها ^(٤) فخصوا ماعن الله تعالى بلادليل ، وأتوا إلى قول الله تعالى : (فمن اضطر في مخبئة غير

(١) في اليمينة « والمريض يصلي يأتي به » وزيادة « يصلي » لاداعي لها
(٢) في اليمينة بخلف « في » (٣) في اليمينة « الامن خاف ظالمًا » (٤) في اليمينة « وقتل المسلمين فماتوا » وهو خطأ لسره معنى

متجانف لاثم) والى قوله تعالى: (فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه). فقالوا: نعم، ومن اضطر متجانفا لاثم و باغيا وعاديا. وهذا عظيم جدا * وأما أبو حنيفة فانه أجاز القصر للمسافر في معصية فيلزمه أن يكون هذا مثله. إذ هو من أصحاب القياس وأمانحن فما اتبعنا الا النص فقط ^(١). وبالله تعالى التوفيق.

٣٠١ — مسألة. وما عمله المرمي في صلاته مما يبيح له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز. ولا تبطل صلاته بذلك وكذلك المحارب للظالم واطفاء النار العادية واتباع المسلم، وفتح الباب، قل ذلك العمل أم كثر * ^(٢) وكل ما تعد المراء عمله في صلاته مما يبيح له عمله فيها بطلت صلاته بذلك قل ذلك العمل أم كثر ^(٣). وكل ما فعله المراء ناسيا في صلاته مما يبيح له فعله فصلاته تامة بوليس عليه الاسجود السهو فقط، قل ذلك العمل أم كثر * وقال أبو حنيفة: لا يجوز لاحد أن يصلي وهو يقاتل، لكن يدعون الصلاة وان خرج وقتها. وان ذهب صلاتان أو أكثر فاذهب ^(٤) القتال فوضوها. ورأى أن الكلام ناسيا يبطل الصلاة، كما يبطلها العمد، ^(٥) ورأى السلام من الصلاة ^(٦) عمدا يبطلها قبل وقت وجوبه، فان كان بالنسيان ^(٧) لم تبطل به الصلاة. قال: ^(٨) فلو أراد مريد أن يمر بين يدي المصلي فقال المصلي سبحان الله أو أشار يده ليرده كرهت ذلك، ولا تبطل صلاته بذلك. فلو قال له قائل كلاما فقال له المصلي: سبحان الله تبطلت صلاته. فلو عطس المصلي

(١) في النونية، وأمانحن، فتا اتبعنا النصوص فقط « (٢) في المصرية، أو كثر « (٣) في المصرية، قل العمل أو كثر « (٤) في النونية، ما، وهو خطأ « (٥) في المصرية، أو كثر « (٦) في اليمينية، ون ذهب « (٧) في المصرية، كما يبطلها بالعمد، وزيادة الباء خطأ « (٨) قوله من الصلاة « محدوف في اليمينية « (٩) في اليمينية، نسيان، « (١٠) في اليمينية، فلوا « وما هنا أحسن «

قال: الحمد لله، وحرك بذلك لسانه بطلت صلاته. ومن دعا لأتسان أو عليه فسماه بطلت صلاته *

ورأى الحدث بالغلبة - من الغائط والبول - لا تبطل به الصلاة^(١) ولكن تبطل به الطهارة فقط *

ورأى من أخرج من بين أسنانه طعاما بلسانه فابتاعه عامدا: أن صلاته تامة، وحد بعض أصحابه ذلك بمقدار الحصة. *

قال: وإن بدأ الصلاة راكبا ثم أمن فزل بنى، فإن بدأها نازلا ثم خاف فركب بطلت صلاته *

ورأى قتل القملة والبرغوث في الصلاة لا تبطل به الصلاة *

ورأى النفخ في الصلاة يبطل الصلاة *

ورأى سائر الأعمال التي تبطل الصلاة بالعمد تبطلها بالنسيان *

ورأى مالك الكلام والسلام والعمل: كل ذلك يبطل الصلاة بالعمد، بعض ذلك يحذفه بطلان الصلاة بالكثير من ذلك دون القليل، وبعضه بالقليل والكثير *

ورأى أيضا الكلام والعمل والسلام بالنسيان لا يبطل شيء منه الصلاة، فإن كثرت النسيان بطلت به الصلاة. واختاف عنه في النفخ،^(٢) هل تبطل به الصلاة أم لا؟ *

ورأى أن المصلي إذا بلغ في صلاته بما بين أسنانه الحبوة ونحوها عمدا فصلاته تامة فإن كان أكثر من ذلك بطلت صلاته *

ولم ير التسييح للعارض يعرض يبطل الصلاة^(٣). وكره قول المصلي إذا عطس: الحمد لله ولم تبطل صلاته بذلك *

(١) كلمة «الصلاة» محذوفة من المصرية (٢) في اليمينية «فاختلف عنه بالنفخ» وهو

خطأ (٣) في اليمينية «ولم أرى النسخ للعارض يكون يبطل الصلاة» وهذا خطأ وخط من النسخ *

وكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة، ولم يرها تبطل وإن تعمد ذلك ^(١) وأجاز للصلي رمي العصفور في الصلاة، ولم يرها تبطل بذلك *
وأمر المحارب أن يصلي إيماء، فإن ابتدأ الصلاة راكباً خوفاً ثم أمن فزّل، أو ابتدأها نازلاً ^(٢) ثم خاف فركب -: بنى في كل ذلك ثلث صلواته تامة *
وقال الشافعي : إن اضطرب المحارب إلى القتال، فله أن يضرب الضربة ويطعن الطعنة، فإن تابع الضرب والطعن بطلت صلاته. فإن صلى مبتدئاً للصلاة وهو راكب ثم أمن فزّل بنى على صلاته، إلا أن يحول وجهه عن القبلة فتبطل صلاته. فإن بدأ الصلاة نازلاً ثم حدث خوف فركب بطلت صلاته وابتدأها *

قال: ومن خرج من بين أسنانه طعام يجري يجري الريق فابتلعه ولم يملك غير ذلك فصلاته تامة، فإن مضغه بطلت صلاته ولم يهر التسييح ولا التصفيق ينقصان الصلاة. ورأى قتل الحية والعقرب في الصلاة مباحاً، وكل عمل خفيف جاء بمثله أثر لم يقطعها. ورأى العمل الكثير والمشى الكثير بالنسيان يبطل الصلاة *
قال على: وهذه كلها أقوال ^(٣) متناقضة متخالفة بلا برهان *
وأعجب ذلك ^(٤) الفرق بين العمل القليل والكثير بلا دليل. ثم ما هو القليل وما هو الكثير؟ لو قد علمنا أنه لا قليل إلا وهو كثير بالإضافة إلى ما هو أقل منه، ولا كثير إلا وهو قليل بالإضافة إلى ما هو أكثر منه. وكل ذلك رأى فاسد بلا برهان، لا من قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا احتياط ولا رأى يصح له *
فمن الأشيئ المباحة في الصلاة الالتفات لمن أحس بشيء *

(١) في اليمينية «ولم يرها تبطل بذلك» (٢) في اليمينية «وأما المحارب أن يصلي إيماء كان ابتداء الصلاة راكباً خوفاً ثم أمن فزّل أراه نازلاً» وهو كلام لا معنى له (٣) في اليمينية كل هذه أقوال (٤) في المصرية «وأعجب من ذلك وهو خطأ»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال: ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، وحانت (١) الصلاة، فجاء (٢) المؤذن إلى أبي بكر وقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ قال: نعم، فصلى أبو بكر فقام رسول الله (٣) صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة (٤)، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن أمكت مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك (٥)، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف (٦) وتقدم رسول الله ﷺ فصلى، فلما انصرف قال: يا أبا بكر، ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟ قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: مالي أيتكم أكثرتم من التصفيح؟ (٧) من نابه شيء في صلاته فليسبح، فانه إذا سبح التفت إليه *

وبه إلى أبي داود: حدثنا عمرو بن عون أنا حماد بن زيد عن أبي حازم (١) ابن دينار عن سهل بن سعد - فذكر هذا الحديث نفسه، وفي آخره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا نابكم شيء في الصلاة» (١) فليسبح الرجال

(١) في الأصلين «وجاءت» وصححه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٤ و ٣٥٥) (٢) في الأصلين «وجاء» (٣) في اليمينية «النبى» (٤) من قوله «فصفق الناس» إلى هنا حذف من اليمينية (٥) هذه زيادة من أبي داود (٦) في اليمينية «حتى استوى الصف» وهو خطأ (٧) في المصرية «أكثرتم التصفيح» بخفف «من» وفي اليمينية بخفف «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفيها أيضا «مالي أراكم» وكل ذلك خطأ. والتصفيح هو التصفيق (٨) في اليمينية «عن أبي حازب» وهو خطأ (٩) في الأصلين «شيء من الصلاة» وصححه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٥ و ٣٥٦) وحديث سهل بن سعد رواه البخاري وسلم والنسائي وروى ابن ماجه عنه «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» (ج ١: ص ١٦٦) وهو في النسائي (ج ١: ص ١٢٧ و ١٢٦) *

وليصفح النساء»

ففي هذا الحديث إباحة النسيح على كل حال ، وإباحة حمد الله تعالى على كل حال ، وبطلان قول من منع من ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أبا بكر وراعه يحمد الله تعالى رافعا يديه على مامن به عليه ، فلم تبطل بذلك صلاته

وفيه أن التصفيق نهى عنه الرجال ، وأمر به النساء فيما ناهين في الصلاة ، فان صفق الرجل في صلاته عالما بالنهاى بطلت صلاته ، لأنه فعل في صلاته ما نهى عنه ، فلم يصل كما أمر ، وان سبحت المرأة فلم تنه عن النسيح ، بل هو ذكر لله تعالى حسن ، وان صفحت فحسن ، فان كان ذلك عبثا لغير نائب فهو عمل في الصلاة نهينا عنه ، ومن فعل في صلاته ما لم يبح له فلم يصل كما أمر .

وفيه إباحة الالتفات للنائب ينوب في الصلاة ، فمن التفت عبثا لغير نائب بطلت صلاته ، لأنه فعل ما لم يبح له .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن وهب الميموني عن يونس بن وهب عن الزهري قال : سمعت أبا الأحوص يحدثنا في مجلس سعيد بن المسيب ، وابن المسيب جالس : أنه سمع أبا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه انصرف عنه »^(١) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زائدة^(٢) عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في

(١) هذا الحديث رواه أحمد ، الحاكم في المستدرج (ج ١ : ص ٢٣٦) من طريق أبي ذر

عن يونس بن وهب وهو الميموني (٢) في اليمينية « زبد » وهو صحيح .

الصلاة ؟ فقال: اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة ^(١) *
 قال على : من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة فقد تركه ولم يرض عمله ،
 وإذا لم يرض عمله فهو غير مقبول بلا شك ، وقد أيقنا ^(٢) أن الالتفات الذي
 نهى الله تعالى عنه وسخطه هو ^(٣) غير الالتفات الذي أم به ، وعلينا أن من
 اختلس الشيطان بعض صلاته فلم يتمها ، وإذا لم يتمها فلم يصل *
 وروينا عن وكيع عن المعلي بن عرفان ^(٤) عن أبي وائل عن ابن مسعود :
 لا يقطع الصلاة الالتفات *

وعن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود : لا يزال
 الله تعالى مقبلا على العبد بوجهه ما لم يلتفت أو يحدث يعني في الصلاة *
 ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر : يدعى
 قوم يوم القيامة المنقوصين ، الذي ينقص أحدهم صلاته ووضوؤه والتفاتاته *
 وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : أربع من لم
 تكن في صلاته تمت صلاته ، فذكر منها : الالتفات ، والإشارة باليد وبالرأس
 للحاجة ، والاستماع إلى ما يأتيه وهو في صلاته لحاجة في دينه أو دنياه . فكل هذا
 مباح في الصلاة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) الحديث في النسائي (ج ١ : ص ١٧٧) وحديث أبي ذر نسبة ابن تيمية في المتقى إلى أحمد
 وأبي داود . وحديث عائشة نسبة أيضا إلى ما إلى البخاري ، انظر الشوكاني (ج ٢ : ص ٣٧٨)
 (٢) في اليمينية « وقد اتفقنا » وما هنا أصح وأحسن (٣) في المصرية « فهو » ولا موضع لفاء هنا
 (٤) في المصرية « الملا بن غزوان » وفي اليمينية « الملق بن غزوان » وكلاهما خطأ ، صححناه
 من التاريخ الصغير للبخاري (ص ١٧٤) واليزان (ج ٣ : ص ١٨٦) ولسان الميزان (ج ٦ :
 ص ٦٤) والمعلي هذا أسدى كوفي . وهو ابن أخي أبي وائل . قال البخاري : « روى عنه
 وكيع منكر الحديث . ويقال انه روى عن شقيق عن عبد الله أنه شهد صفين ، وهذا
 لأصل له . لأن عبد الله مات قبل عثمان وقبل صفين » وقال ابن معين ليس بشيء ، وقال
 النسائي : متروك الحديث . وهل انتهى : « كان من غلاة الشيعة » *

أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرمة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو - هو ابن الحارث - عن بكير - هو ابن الأشج - عن كريب - هو مولى ابن عباس - أن أم سلمة أخبرته قالت: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما - يعني الركعتين بعد العصر^(١) ثم رأيته يصليهما، فأرسلت إليه الجارية^(٢) فقلت: قومي بحجبه فقولي: تقول أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك^(٣) تنهى عن هاتين الركعتين، واركأ تصليهما، فإن أشار يده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية، فأشار يده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال: يا بنت^(٤) أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وذكرت الحديث^(٥)»

وقد ذكرنا قبل اشارته عليه السلام يده إذ صلى وهو جالس إلى المصلين وراه قياماً ينههم عن القيام. والاشارة برد السلام باليد والرأس في الصلاة جائزة^(٦)»

كما حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك^(١) أن رسول الله ﷺ كان يشير في الصلاة^(٢). وهذا عموم في كل ما ناب:

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتية ثنا الليث هو ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر: «أنه أدرك رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فأشار إلى، فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت على

(١) في اليمينية «يعني عن اركعتين بعد العصر»، وهو على النسختين تفسير من المؤلف لبس من أصل الحديث (٢) في اليمينية «فرسلات الجارية» ومعنى هو موافق لمسلم (ج ١: ص ٢٢٩) (٣) في مسلم «ان اسمك» (٤) في المصرية «يا بنت»، وما هنا هو موافق لمسلم (٥) الحديث في مسلم معلول، واختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٦) في اليمينية «والاشارة برد السلام أو اليد في الصلاة جائزة» وهو سقط وخطأ (٧) في اليمينية بخنف «ابن مالك» (٨) رواه ابوداود (ج ١: ص ٣٥٦) من طريق عبد الرزاق وصحح الشوكاني

أنفا وأنا أصلى^(١)»

حدثنا حماد ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا زيد بن أسلم قال قال ابن عمر: «ذهب رسول الله ﷺ الى مسجد بنى عمرو بن عوف بقباء ليصلى فيه ، فدخل عليه رجال من الانصار يسألون عليه؛ فسألت صبياً وكان معه : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم؟ قال: «ان يشير اليهم»^(٢)»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا قتيبة أن^(٣) الليث بن سعد حدثهم عن بكير عن نابل صاحب العلاء عن ابن عمر عن صهيب قال «مرت برسول الله ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه^(٤) فرد إشارة»

استاده (ج ٢ : ص ٣٧٧) وهو صحيح كما هل (١) اختصره المؤلف ، وهو فى النسائى (ج ١ : ص ١٧٧) واستاده صحيح . ورواه ابوداود باستاد آخر عن أبى الزبير (ج ١ : ص ٣٤٨) ونسبه اننثرى لمسلم والترمذى وابن ماجه أيضا (٢) الحديث ورواه النسائى عن محمد بن منصور السكى (ج ١ : ص ١٧٧) وابن ماجه عن علي بن محمد العنناضى (ج ١ : ص ١٦٥) والدارمى عن يحيى بن حسان (ص ١١٩) كلهم عن سفيان بن عيينة ، ورواه ابوداود (ج ١ : ص ٣٤٨) والترمذى (ج ١ : ص ٧٤ و ٧٥) كلاهما من طريق نافع عن ابن عمر . الآن عندهما أن ابن عمر سأل بلالا بدلا من صهيب ، وزعم الترمذى وتبعه السوكافى (ج ٢ : ص ٣٧٨) أنهما فستان مختلفتان ، ولادليل يؤيده ، بل الظاهر أنها قصة واحدة . ففى الدعوة (ج ١ : ص ١٠٠) «ابن وهب عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بقاء فسمعت به الانصار فجأوا يسلمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فقات بلال أولصهيب : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلمون عليه ؟ وهو يصلى قال : يشير يديه» والترمذى وأبوداود أخرجه من طريق هشام بن سعد عن نافع ، فظهر أن القصة واحدة وإنما النسك من ابن عمر . ثم بار الرواة بذكر بعضهم صهييا وبعضهم بلالا (٣) فى المصرية «وأن ، وزيادة الواو خطأ لا معنى لها (٤) زيادة من أبى داود (ج ١ : ص ٣٤٧ و ٣٤٨) والحديث ورواه أيضا الترمذى (ج ١ : ص ٧٤) والنسائى (ج ١ : ص ١٧٧) وحسنه الترمذى

قال على : قال بعض الناس : لعل هذه الاشارة نهي لهم *
 قال على : هذا الكذب ، اذ لو كان كذلك ^(١) لتهام إثر فراغه *
 وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أبي رافع قال
 رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وإن أحدهم ليشهد ^(٢) على الشهادة وهو
 قائم يصلي *

وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة العدوية : أن عائشة أم المؤمنين
 كانت تأمر خادمها أن تقسم المرقعة ، فتمربها وهي في الصلاة فتشير إليها :
 أن يزيدى ، وتأمر بالشئ للسكين تومى به وهي في الصلاة *
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن خيشمة بن
 عبد الرحمن قال : رأيت ابن عمر يشير الى أول رجل في الصف - ورأى خلا
 أن تقدم *

وعن وكيع عن أبيه عن عاصم الاحول عن معاذة العدوية : أن عائشة
 أم المؤمنين أوامأت وهي في الصلاة الى نسوة : أن كن *
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن أبي ليلى عن الحكم
 ابن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : اني لأعدها للرجل عندي يدا أن
 يعدلنى في الصلاة *

وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : يمر بي انسان فأقول :
 سبحان الله سبحان الله ثلاثا فيقبل ، فأقول له يدي : أين تذهب ؟
 فيقول : الى كذا وكذا ، وأنا في المكتوبة ، هل انقطعت صلاتي ؟ قال : لا ،
 ولكن أكرهه ، قلت : فأبجد للسهو ؟ قال : لا *

وعن حماد بن سلمة عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة أم المؤمنين :

(١) في اليمينة « اذ لو كان ذلك » (٢) في المصرية « يشهد »

انها قامت الى الصلاة في درع وخمار، فأشارت الى الملحفة فنأولتها^(١)، وكان عندها نسوة فأومأت اليهن بشيء من طعام يدها، تغنى وهى تصلى*
وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع قال: كان يحجى الرجلان الى الرجل من اصحاب رسول الله ﷺ وهو فى الصلاة، فيشهد انه على الشهادة، فيصنى لها سمعه، فإذا فرغ يؤمى برأسه اى: نعم*
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قال: اذا كان احدكم فى الصلاة فسلم عليه فلا يتكلمن، وليشراشارة، فان ذلك رده*
فان ذكر ذاكر قوله عليه السلام «لا غرار فى صلاة ولا تسليم»^(٢)،

(١) فى الأصلين «فأولتها» ولكن لم تنقط التاء الاولى فى اليمينية وكلاهما خطأ، وهذا الاثر لم أجده فى كتاب آخر، وأرجح أن صوابه «فأولتها» وأن يكون أصل رسمه «فأولتها» على قاعدة رسم المصحف فى حذف الالف من مواضع كثيرة، نحو «قاتل . يقتلوكم . كتاب» رسمت فى المصحف «قتل . يقتلوكم . كتب» وهو كثير جدا.
(٢) رواه احمد بن حنبل فى المسند (ج ٢: ص ٤٦١) عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن أبى مالك الأشجعي عن أبى حازم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا غرار فى صلاة ولا تسليم» - ووقع فى المسند «لا غرار» وهو خطأ مطبعى - ورواه ابو داود (ج ١: ص ٣٤٨) عن احمد ورواه الحاكم فى المستدرک (ج ١: ص ٢٦٤) والبيهقى فى السنن (ج ٢: ص ٢٦٠) عن الحاكم من طريق احمد . قال الحاكم «صحيح على شرط مسلم» وواقفه الذهبى، وهو كما قال، ويظهر لى أن سبب عدم اخراج الشيخين له مع صحة استناده شك بمض الرواة فى رفضه، فقد رواه ابو داود (ج ١: ص ٣٤٩) من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن أبى مالك عن أبى حازم عن أبى هريرة قال أراه رفضه قل: «لا غرار فى تسليم ولا صلاة»، قال ابو داود: «ورواه ابن فضيل على لفظ ابن مهدى ولم يرفضه» وهذه حلة غير قاذحة فى صحته فالرفع زيادة مقبولة من الثقة، ومن أوثق من عبد الرحمن بن مهدى ١٤ وشك معاوية فى الرفع لا يؤثر، فالوائق مقدم على الشاك، خصوصا اذا كان حافظا غير واهم . ووقع فى نسخة أبى داود «لا غرار فى الصلاة ولا تسليم» وأنا

قيل: ليس هذا نهياً عن رد السلام في الصلاة بالاشارة، ولا يفهم هذا

أرجح جداً أن زيادة «أل» هذه خطأ من النساخ لأنها لا توجد في المسند ولا في المستدرک ولا في البيهقي وقد روياه عن المسند: بل ولا في البيهقي اذ رواه عن سنن أبي داود. وقد اختلف في معناه. فنقل أبو داود عن أحمد قل: «بني فيما أرى أن لا تسلم ولا يسلم عليك ويقرر الرجل بصلاته فيتعرف وهو فيها شاك» وهذا المعنى يصلح على الرواية التي فيها زيادة «أل»: «وَمَ أَجْدَ مَا يُؤَيِّدُهَا» وعلى الرواية الأخرى انا كان «ولا تسلم» بفتح الهمزة. أما اذا كان بجرها فلا. لأنه يكون عطفاً على «صلاة». قل في اللسان: «قل أبو عبيد: الفرار في الصلاة التقصان في ركوعها وسجودها وطهورها وهو أن لا يتم ركوعها وسجودها. قل أبو عبيد: فبني الحديث: لا غرار في صلاة: أي لا ينقص من ركوعها ولا من سجودها ولا من أركانها. كقول سلمان: الصلاة مكيال فن وفي وفي له ومن طفف فقد علمتم ما قل الله في العطفين. قل: وأما الفرار في التسليم فتراه أن يقول له: السلام عليكم. فبدر عليه الآخر وعليكم ولا يقول: وعليكم السلام. هذا من التهذيب. قل ابن سيده: وأما الفرار في التسليم فتراه أن يقول: سلام عليك. أو يرد فيقول عليك. ولا يقول: وعليكم. وقيل: لا غرار في الصلاة ولا تسليم فيه. أي لا قليل من النوم في الصلاة ولا تسليم أي لا يسلم المصلي ولا يسلم عليه. قل ابن الأثير: ويروى بالنصب والجر فن جره كان معطوفاً على الصلاة ومن نصب كان معطوفاً على الفرار ويكون المعنى: لا تقص ولا تسلم في صلاة. لأن السكاه في الصلاة بمنزلة كراهة لا يجوز» اه كلام اللسان. وقال ابن التركماني في الجوهر النقي «لا يلزم من نفي الفرار عن الصلاة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضاً للأخبار المبيحة للتسليم والرد بالاشارة وحتى يحتاج الى الترجيح. بل الفرار التقصان. والفرار في الصلاة تقصان سجودها وركوعها وجميع أركانها. والفرار في التسليم أن يقول المجيب عليك ولا يقول وعليكم السلام.

قال أبو الاشبال عفا الله عنه: انما أطأت ثقل كلامهم في معناه لأنني لم أجد أحداً من السراخ وفي الكلام فيه. والراجح عندي أن المراد نفي الفرار عن الصلاة وعن التسليم. وتكون الرواية الراجحة بجر تسليم لأن الرواية الأخرى بنعبيها — ان صحت يلزم منها التقديم والتأخير وأن الأصل «لا غرار ولا تسليم في صلاة» وهو مخالف لفقه السكاه فلا ينحى نحوه الا لضرورة أو قربة. ثم ان الرواية الأخرى التي

من هذا اللفظ، والدعوى مردودة ^(١) إلا ببران *
 «والترويح لمن آذاه الحر بقول الله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فلو تروح عبثاً بطلت صلاته *

وروينا عن محمد بن المنثري عن محمد بن أبي عدي عن أشعث هو ابن عبد الملك الحماني ^(٢) - قال: كان الحسن لا يرى بأساً بالترويح في الصلاة * وعن مجاهد: أنه كان يتروح في الصلاة ويمسح العرق * ومن ذلك إمامته عن كل ما يؤذيه ويشغله عن توفية ^(٣) صلاته حقاً؛ لما ذكرنا *

وكذلك سقوط ثوب، أو حك بدن، أو قلع بثرة، أو مس ريق، أو وضع دواء، أو رباط منحل: إذا كان كل ذلك يؤذيه فواجب عليه إصلاح شأنه ليتفرغ لصلاته *

روينا عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: إذا رأى الإنسان في ثوبه دماً وهو في الصلاة فأنصرف يغسله أتم صلى ^(٤) مابقى على ماضى ما لم يتكلم * قال علي: وما لم ينحرف عن القبلة عامداً *

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يتحرك في صلاته إلا أن

رواه معاوية بن هشام بالسك في رفع الحديث انقلها عند أبي داود والحاكم والبيهقي «لأغرار في تسليم ولا صلاة» فهي تؤيد أن التسليم مطوف على الصلاة وأن الغرار منفي عنه كاهو منفي عنها؛ وهذا ينصر قول ابن حزم في أنه ليس نهياً عن رد السلام في الصلاة بالاشارة. والحمد لله رب العالمين (١) في المصرية «مردود» وهو خطأ (٢) في المصرية «هو أبو عبد الملك» وهو خطأ. والحماني بضم الحاء المهملة واسكان الميم وفتح الراء نسبة الى حمزان، اسم شخص (٣) في المصرية «توفيته» (٤) كذا في الإصاين ويحتمل أن يكون صحيحاً بجمل «صلى» الحيفاناً لغنى «أتم» وتصور آله *

يصلح ثوباً أو يحك جلدًا *

وأما من استرخى ثوبه حتى مس كعبه ففرض عليه أن يرفعه ، لئلا يصلي مسبلاً عامداً فيبطل صلاته .

وحث النخامة من حائط المسجد الذي في قبلته ، لما حدثناه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر قال : « رأى النبي ﷺ نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس ، فحتها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحدكم قبل وجهه في الصلاة . » (١) *

وقتل الحية والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور والفار والوزغ - صغارها وكبارها - : مباح في الصلاة *

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير عن ضمضم بن جوس (٢) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب » (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو عوانة عن زيد بن جبیر قال : سأل رجل ابن عمر : ما يقتل المحرم من الدواب ؟ (٤) فقال ابن عمر : « ذئب واحد ونسرة النبي عليه السلام أنه ﷺ : » (٥) :

(١) في البخاري (ج ١ : ص ١٠٦) (٢) جوس — بالجيم المفتوحة والواو الساكنة وآخره سين مهملة . وفي التيمية « حرس » وهو خطأ (٣) في أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦) ونسبه المنذري للبرمدي والنسائي وابن ماجه . وهـ البرمدي « حدث حسن صحيح » (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٣٣٥) « ما مثل الرجل من الدواب وهو محرم » (٥) في التيمية « إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان » الخ *

« كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحديا ^(١) والغراب والحية » قال: وفي الصلاة أيضا *

قال على: كل نساء النبي ﷺ ثقات فواضل عند الله عز وجل، مقدسات يقيّن، ولا يمكن البتة أن يغيب على ابن عمر ^(٢) علمهن ولا علم واحدة منهن ^(٣) *

فإن تأذى بوزغة أو برغوث أو قملة فواجب عليه دفعهن عن نفسه. فإن كان في دفعه ^(٤) قتلهن دون تكلف عمل شاغل عن الصلاة فلا حرج في ذلك، لا تناقض رويناه عنه ﷺ الأمر بقتل الوزغ من طريق أبي هريرة وسعد ابن أبي وقاص وأم شريك. ولا يجوز له التفلّ في الصلاة، ولا أن يشتغل بربط برغوث أو قملة في ثوبه، إذ لا ضرورة إلى ذلك، ولا جاء النص باباحته، ولا طلب قتل من لم يؤمر بقتله فيها، لقوله ﷺ: « إن في الصلاة لشغلا » * ومن خطر ^(٥) عليه مسكين نخشى فوته فله أن يناوله صدقة وهو يصلي. ولو خشى على نعليه أو خفيه مطرا أو أذى أو سرقه فله أن يحصنهما ^(٦) ويربهما عن مكان الخوف، لأن رسول الله ﷺ نهى عن إضاعة المال. ولو كان بحضرته أو عنده شيء فطلبه صاحبه فليشره إليه، أو ليناوله إياه، لأنها أمانة تؤدي إلى أهلها، قال عز وجل: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). وإنما هذا إذا خشى

(١) بضم الحاء وفتح الدال وتنديد الباء وبدها الف: هي الحداة، وزعم أبو حاتم أن أهل الحجاز يخطئون فيقولون لهذا الطائر الحديا وهو خطأ ويجمعونه الحداى وهو خطأ. هكذا نقله عنه في اللسان. وفي الكلمة لثلاث كبيرة. انظر اللسان ومشارك الأنوار للقاضي عياض (٢) في الميمنية «عن ابن عمر» (٣) الزوجة التي حدثت ابن عمر بهذا هي حفصة كما صرح بذلك في رواية ابنه سالم عنه عند مسلم (ج ١: ص ٣٣٥) وفي رواية أخرى فيه أيضا التصريح من ابن عمر بسامعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فاعلمه سمعه منه ثم نسيه فحدث به عن حفصة (٤) في الميمنية «رقعة» وهو تصحيف (٥) في الميمنية «حضر» (٦) في الميمنية «يحصنهما» وهو تصحيف *

ضياح الشئ أو فوت صاحبه ، فاذا لم ينش ذلك فلا يفعل ، إلا ^(١) حتى يتم الصلاة ۞

ومن صف قديمه أوراوح بينهما فذلك جائز ، لأنه كله قيام . ومن أن فى صلاته ، فان كان من شدة مرض غالب ^(٢) لا يقدر منه على أكثر ؛ فلا شئ عليه . لقوله تعالى : (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) فان تعمده لغير ضرورة بطلت صلاته ، لأنه لم يأت النص بإباحته ۞

ومن صلى وفى فيه دينار أو درهم أو ثلثة أو فى كفه حرير أو ذهب أو غير ذلك بماعليه حفظه - فذلك جائز له ۞

ودفع المار بين يدى المصلى وسترته ومقاتلته إن أبى - : حق واجب على المصلى ، فان وافق ذلك موت المار دون تعمد من المصلى لقتله فهو هدر ، ولادية فيه ولا قدود ولا كفارة ۞

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ ^(٣) ثنا سليمان ابن المغيرة ثنا ابن هلال - يعنى حميدا - قال : قال لى أبو صالح السمان : بينما أنا مع أنى سعيد الخدرى يصلى ^(٤) يوم الجمعة الى شئ يستره من الناس إذ جاء رجل ^(٥) شاب من بنى أبى معيط أراد أن يجتاز بين يديه فدفع فى نحره ، فنظر فلم يجد مساعا إلا بين يدى أبى سعيد ، فعاد فدفع فى نحره أشد من الدفعة الاولى ، فثقل قائما فقال من أبى سعيد ، ثم زاحم الناس فخرج ، فدخل على مروان فشكا اليه مالى ، ودخل أبو سعيد على مروان ، فقال له مروان : مالك ولابن أخيك ؟ جاء يشكوك ! فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله ﷺ

(١) فى البنية بخلف « إلا » (٢) فى البنية « غايب » وهو خطأ (٣) فى البنية « شيان بن كروح » وهو خطأ غريب (٤) فى المصرية « نصلى » وهو تصحيف (٥) كلمة « رجل » زيادة من مسلم (ج ١ : ص ١٤٣ و ١٤٤) ۞

يقول: ما ذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز ^(١) بين يديه فليدفع في نحرة، فان أبي فليقاتله فإمما هو شيطان»

فان ذكرنا قول مالك: بلغني أن رجلا جاء الى عثمان بن عفان برجل كسر أنفه، فقال نمر بين يدي في الصلاة، وقد بلغني ما سمعت في المارين يدي المصلي، فقال له عثمان: فما صنعت أشد يا ابن أخي! ضيعت ^(٢) الصلاة وكسرت أنفه!! ^(٣)

قال علي: هذا بلاغ لا يصح، ولو صح لما كان إلا على المخالف، لانه ليس فيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أقامه من كسر أنفه، وحتى لو كان ذلك فيه لما كان في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ. وقد رأى مقاتله وضربه أبو سعيد الخدري وغيره»

وحمل المصلي صغيرا على عنقه أو المشي ^(٤) به الى حمله حاجة جائز»
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن أبي عمر ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان سمعا عامر بن عبد الله ابن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصاري قال: «رأيت رسول الله ﷺ يوم الناس وأمامة بنت أبي العاصي — وهي بنت زينب ابنة ^(٥) رسول الله ﷺ — على عاتقه، فاذا ركع وضعها، واذا رفع من السجود أعادها»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود

(١) في الأصلين «فأراد أحد يجتاز» بحذف «أن» وصححه من مسلم (٢) في النسخة «صنعت» وهو تصحيف (٣) هذا البلاغ لم أجده في الموطأ ولا في الدونة (٤) في الأصلين «أو السريه» ولم نفهم معناه فظننا أن كلمة «الشيء» أقرب. ثم لانزال الجملة مضطربة ومناها غير مفهوم، ولعل صوابها «أو المشي» به ان كانت بالمصلي الى حمله حاجة — : جائز» والله أعلم (٥) في مسلم (ج ١ : ص ١٥٢) «وهي ابنة زينب بنت»

ثنا يحيى بن خلف ثنا عبد الله بن علي ثنا محمد بن يحيى بن اسحاق^(١) - عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرق عن ابي قتادة صاحب رسول الله ﷺ قال: «بينما نحن ننتظر رسول الله ﷺ في الظهر او العصر، وقد دعاه^(٢) بلال للصلاة^(٣) اذ خرج علينا^(٤) وامامة بنت ابي العاص - بنت ابنة رسول الله ﷺ - على عاتقه^(٥)، فقام رسول الله ﷺ في مصلاه، فقمنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى اذا اراد رسول الله ﷺ ان يركع اخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى اذا فرغ من سجوده ثم قام^(٦) اخذها فردها في مكانها، فزال رسول الله ﷺ يفعل^(٧) ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته».

وهذا يقول الشافعي وابوسليمان. وهذان الحديثان يثبتان كذب من خالفهما، وادعى انه كان في نافلة، وكل ما فعله عليه السلام فهو غاية الخشوع وكل ما خالفه فهو الباطل، وان ظنه المخطئ خشوعا.

وهذا الخبر بلا شك كان بعد قول رسول الله ﷺ لابن مسعود: «ان في الصلاة، لشغلا»، لان هذا القول منه عليه السلام كان قبل بدر، اثر مجيء ابن مسعود من بلاد الحبشة، ولم ترز ينب المدينة وابتها إلا بعد بدر، بالاخبار الثابتة في ذلك.

ومن ركب على ظهره صغير وهو يصلي فتوقف لذلك فحسن.

ومن استراب بتطويل الامام في سجوده فليرفع رأسه ليستعلم هل خفي عنه تكبير الامام اولاً؟ لانه مأمور باتباع الامام، فان رآه لم يرفع فليعد الى السجود، ولا شيء عليه لانه فعل ما امر به من مراعاة حال الامام.

(١) في التمنية «ثنا عبد الله بن محمد يعني ابن اسحق» وهو خطأ (٢) في المصرية «دعا» بنصف الصغير وهو خطأ لأنه مثبت في التمنية وفي ابي داود (ج ١: ص ٣٤٥ و ٣٤٦) (٣) في الاصابين «بالصلاة» وصحناه من ابي داود (٤) في ابي داود «الينا» (٥) في ابي داود، بنت ابنته على عاتقه (٦) في الاصابين «وقم» (٧) في ابي داود «بصنع»

(١٢م - ج ٣ المحلى)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أبو القاسم^(١)
عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي ثنا يزيد بن هرون أنا جرير
ابن حازم ثنا محمد بن أبي يعقوب البصري عن^(٢) عبد الله بن شداد عن أبيه^(٣)
قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء^(٤) وهو حامل
حسنا أو حسينا^(٥) فوضعه^(٦) ثم كبر للصلاة فصلى ، فسجد بين ظهرائي^(٧)
صلاته سجدة أطالها ، فرفعت رأسي ، فإذا الصبي على ظهره عليه السلام وهو
ساجد ، فرجعت إلى سجودي ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال أناس^(٨)
يا رسول الله أنك سجدت بين ظهرائي^(٩) صلاتك سجدة أطالها ، حتى ظننا أنه
قد حدث أمر أو أنه يوحى إليك ؟ فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن ، ولكن
ابني ارتحلني فكرهت أن أعجله حتى يقضى حاجته » *

وتحريك من خشي المصلي نومه وإدارة من كان^(١٠) على اليسار إلى اليمين
مباح^(١١) كل ذلك في الصلاة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك^(١٢)
أنا الضحاك - هو ابن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس
عن ابن عباس قال : « بت ليلة عند خالتي ميمونة بنت الحارث ، فقلت لها : إذا قام

-
- (١) هي كنية عبد الرحمن ، ذكرت في اليمينه فقط ، وليست مذكورة في النساء
(٢) في اليمينه « ثنا » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ : ص ١٧١ و ١٧٢)
(٣) في اليمينه بخفف « عن أبيه » وهو خطأ (٤) في اليمينه « صلاة العشي » وهو
خطأ واضح (٥) في اليمينه « حسينا أو حسنا » (٦) في النسائي « فتقدم النبي صلى
الله عليه وسلم فوضعه » (٧) أي في أثنائها ، وفي الأصلين « ظهري » وهو خطأ
(٨) في النسائي « فلما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلاة قال الناس »
(٩) في الأصلين « ظهري » (١٠) في اليمينه « من مكان » وهو خطأ (١١) كلمة « مباح »
زيادة من اليمينه (١٢) في اليمينه « محمد بن أبي فديك » وهو هو *

رسول الله ﷺ فأيقظني، فقام رسول الله ﷺ فقامت الى جنبه الايسر، فاخذ يدي (١) فجعلني من شقه الايمن، فجعلت اذا أغفيت اخذ (٢) بشحمة اذني، وذكر باقي الحديث *

ويدعو المصلي في صلاته في سجوده وقيامه وجلسه بما أحب، مما ليس معصية، ويسمى في دعائه من أحب. وقد دعا رسول الله ﷺ على عصية ورعل وذكوان، ودعا للوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسلبة بن هشام، يسميهم بأسمائهم، وما نهى عليه السلام قط عن هذا ولا نهى هو عنه، وقال عليه السلام في السجود: «أخلصوا فيه الدعاء»، أو نحو هذا، وقال: «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء (٣) أعجبه إليه»، وسند كرها بأسانيدها ان شاء الله تعالى في صفة أعمال الصلاة *

وكل منكر رآه المرء في الصلاة ففرض عليه انكاره، ولا تنقطع بذلك صلاته، لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق، موافق الحق محسن، مالم يمنع من شيء منه نص أو إجماع. وقال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) *

ومن جملة ذلك اطفاء النار المشتعلة، وانقاذ الصغير والمجنون والمقعد والنائم من نار أو من حنش أو سبع أو انسان عاد، أو من سيل (٤)، والمخاربة لمن أراد المصلي أو أراد مسلماً بظلم، وشدا لاسير الكافر أو الظالم إلا أن يمنع من شيء من ذلك نص أو إجماع. ومن فرق بين شيء من ذلك فقد أخطأ، وقال بلا برهان *

ورويان من طريق البخاري: حدثنا آدم ثنا شعبه ثنا الازرق بن قيس قال

(١) في الأصابع «بيده» وهو خطأ صححه من مسلم (ج ١ : ص ٢١٢) (٢) في الأصلين «ياخذ» وما هنا هو الذي في مسلم (٣) في المصرية «في الدعاء». والذي في البخاري (ج ١ : ص ١١٩) «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو» (٤) في اليمنية «أو انسان عدى أو من سيل» وهو خطأ *

كنا بالاهواز نقاتل الحرورية، فبينما^(١) أنا على جرف^(٢) نهر إذا رجل يصلى ولجام^(٣) دابته في يده، فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها، قال شعبة وهو أبو برزة الاسلى، فجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، فلما انصرف الشيخ قال اني سمعت قولكم^(٤)، واني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات او سبع غزوات^(٥) وشهدت تيسيره، واني كنت أراجع مع دابتي^(٦) أحب الى من أن أدعها ترجع الى ما لفها فيشق على^(٧) *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(١) عن الأزرق بن قيس^(٢) ان أبا برزة الاسلى خاف على دابته الاسد فشئى اليها، وهو في الصلاة *
وبه الى معمر عن قتادة سأله رجل قال: تدخل الشاة بيتي وأنا أصلي فأطأني رأسي فأخذ القصبة^(٣) فاضربها بها؟ قال قتادة: لا بأس به *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سليمان التيمي عن الحسن البصري في القملة يقتلها الرجل في الصلاة^(١) *

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٦٨) و (ج ٢: ص ١٤٤ متبرية) «فبينما» (٢) بفهم الجهم والراء. وفي الأصلين بالخاء، وهو تصحيف (٣) في البخارى «وإذا لجام» (٤) في المصرية «فلما انصرف الشيخ قال اى قولكم» وهو خطأ لا معنى له، وفي اليمنية «فلما انصرف فل الشيخ انى سمعت قولكم» وما هنا هو الموافق للبخارى (٥) في البخارى زيادة «أو ثمان» (٦) في البخارى «واني ان كنت ان اراجع مع دابتي» (٧) رواه ايضا الطيالسي (ص ١٢٥ نمرة ٩٢٧) عن شعبة. والبيهقى (ج ٢: ص ٢٦٦) من طريق آدم عن شعبة، ورواه البخارى (ج ٣: ص ١٤٤) في الأدب عن ابى النعمان عن حماد بن زيد عن الأزرق بن قيس (٨) قوله «عن الزهري» زيادة من اليمنية (٩) في اليمنية «عن الأزرق وابن قيس» وهو خطأ واضح (١٠) في اليمنية «العصية» (١١) اين باقى الأثر ١؟ ولم أجده فى شيء من الكتب، ووجدت فى المفتى لابن قدامة — وهو صنو الحلى — «فان قاتلها — يعنى القملة — فلا بأس، لأن انساناً كان يقتل القمل والبراغيث فى الصلاة. وكان الحسن يقتل القمل. وفل الاوزاعى: تركه احب الى. وكان عمر يقتل القمل فى الصلاة» (ج ١: ص ٦٦٧) *

قال علی: وكذلك من خاف علی ماله أو سرق نعله أو خفه أو غیر ذلك فله ان یتبع السارق فینزع منه متاعه*
 ولا یضرب فی کل ما ذکرنا ما اضطر من استدبار القبلة وکثرة العمل وقتله، ما لم

یتکلم، فان کان إماماً أو مأموماً فطمع بشئ من ادراك الصلاة بعد تمام حاجته، أو بانتظار الناس له - زجع ولا بد، كما فعل رسول الله ﷺ، إذ کبر ناسیا وهو جنب فذکر فخرج فاغتسل ورجع فأتیم الصلاة، وكما فعل يوم ذی الیدین*
 فان لم یرج بادراك شئ^(١) من الصلاة، أو أیقن أن الناس لا ینتظرونه، أتم

صلاته^(٢) حين تمام حاجته فی أول مکان تجوز له فيه الصلاة، ولا یحیل له أن یخطو خطوة واحدة لغير رجوع الی الصلاة، أو لزوال عن مکان لا تجوز فيه الصلاة*
 فلو رجا بصلاته فی جماعة أخرى أقرب منها فلیدخل فیها، فأخّر صلاته

صلاها أهل الاسلام^(٣) مع رسول الله ﷺ فإمامین: بدأ أبو بکر وأتم رسول الله ﷺ ومن رغب عن سنة رسول الله ﷺ التي أجمع علیها جمیع الصحابة رضی الله عنهم، أولهم عن آخرهم، معه علیه السلام وقلدرأى من

(١) فی الیمینة «فان لم یرج تارك شئ*» الخ وهو خطأ سخیف، و«رجا» فعل متعد بنفسه وقد عداه المؤلف هنا وبعد أسطر بالحرف. ولا أعرف وجهه. ولم أجد نصاً يؤید هذا الاستعمال (٢) فی الأصلین «أو أیقن أن الناس لا ینتظرونه أو كان قد أتم صلاته» الخ وهو خطأ. إما بالزيادة وإما بالتقص، ولذلك حذفنا قوله «أو كان قد» لأن قوله «أتم صلاته» الخ جواب الشرط فی قوله «فان لم یرج» الخ والمعنی المراد ظاهر، وهو أن هذا المصلی واجب علیه إتمام صلاته بعد ما أتم ماعمله علی قدر الضرورة، فان كان لديه رجاء ان یدرك الصلاة مع الجماعة التي كان فيها عاد إليها وان یأس من ادراكها أتم صلاته حيث انتهى عمله الضروري الی آخر ما زعمه المؤلف. ویمتثل أن یکون سقط من النسخ شئ بعد قوله «أو كان قد» فیکون صورة نائلة. ثم أتى بعده قوله «أتم صلاته» الخ وهو جواب الشرط (٣) فی الیمینة «فلو رجا بصلاته صلاها أهل الاسلام» وسقط ما فی نایاه. وهو خطأ ضاع معه المعنی المراد.

يخطئ^(١) مرقوي يصيب أخرى - فماخير لعق ذلك . ونسأل الله العافية والتوفيق لمايرضيه . آمين *

قال أبو محمد : وكل من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له^(٢) الى دليل على ذلك ، ولا بد له ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما : إما أن يحذف في ذلك براهين حدافاسد ليس هو أولى به من غير مغير ذلك التحديد ، فيحصل على التحكم بالباطل ، وأن يشرع في الدين ماأذن به الله . وإما أن لا يحذف في ذلك حدا ، فيحصل على اقبح الخير فيهم اعمال دينه ، وعلى أن لا يدري ما تبطل به صلاته مما لا تبطل به . وهذا هو الجهل المتعوز بالله منه *

ونسأله عن عمل عمل : أهذا مما ابيح في الصلاة^(٣) ؟ أو عالم يبيح فيها ؟ ولا سبيل الى وجه ثالث . فان قال : هو مما ابيح فيها ، لزمه ان قليله وكثيره مباح ، وهو قولنا فيما^(٤) جاء البرهان باباحتها فيها ، وان قال : هو عالم يبيح فيها ، لزمه ان قليله وكثيره غير مباح فيها ، وهو قولنا^(٥) فيما لم يأت البرهان باباحتها فيها . فان قالوا : ابيح قليله ولم يبيح كثيره . قلنا : هذه دعوى كاذبة مفتقرة الى دليل ، فها توارهانكم على صحة هذه الدعوى اولاً ، ثم على بيان حد القليل المباح من الكثير المحذور ، ولا سبيل الى شيء من ذلك *

قال على : ومشى المصلى الى فتح الباب للمستفتح حسن لا يضر الصلاة شيئاً * حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن محمد البرقي القاضي ثنا ابو معمر ثنا عبد الوارث^(٦) ثنا برد ابو العلام هو ابن سنان -

(١) في اليمينية » ومن رغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأى من يخطئ * » وهو خطأ وسقط (٢) في اليمينية بحذف « له » (٣) في المصرية » ونسأله عن عمل هذا مما ابيح له في الصلاة » وما هنا احسن (٤) في اليمينية » فنا » وهو خطأ (٥) في اليمينية » وهذا قولنا » (٦) في اليمينية » ثنا ابو معمر عبد الوارث » وهو خطأ لأن ابا معمر هو عبد الله بن عمرو بن ابي الحجاج المنقرى المقعد ، وعبد الوارث هو ابن سعيد العبدي التنوري ، و ابو معمر تلميذه وراويته *

عن الزهرى عن عروة قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلى، فاستفتح الباب، والباب في القبلة، فيجىء، فيفتح الباب ثم يعود في صلاته» *
قال ابن أئمن: وحدثناه أبو بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا برد
ابن سنان عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلى
وعليه باب مغلق فحُت، فاستفتحته فمشى ففتح لي ثم رجع الى مصلاه» ^(١) *
قال علي: ورواه يزيد بن زريع قال ثنا برد ثنا الزهرى، يذكره *
قال علي: فالمشى لما ذكرنا ^(٢) مباح، ولم يوقف عليه السلام على مشى
من مشى *

ومسح الحصى في الصلاة مرة واحدة جائز ونكرهه، فان زاد عامدا
بطلت صلاته *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا
مسدد ثنا سفيان عن الزهرى عن أبي الاحوص أنه سمع أبا ذر يرويه عن
رسول الله ﷺ قال اذا قام أحدكم الى الصلاة فلن الرحمة تواجهه، فلا يمسح
الحصى ^(٣) *
وبه الى أبي داود: ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام - هو المستوثني - عن يحيى هو

(١) في البيهقي «الى صلاته» وما هنا صحيح. والحديث رواه أبو داود (ج ١: ص ٣٤٦)
والترمذى (ج ١: ص ١١٧) والنسائى (ج ١: ص ١٧٨) — وفيه ان الصلاة كانت
تطوعا — والبيهقي (ج ٢: ص ٢٦٥ و ٢٦٦) وفل الترمذى «حسن غريب» وما ذاك
الا لانفراد برد بن سنان به فيما روى - لأنى لم أجده من غير روايته وبرد ثقة صدوق
في الحديث - ومن تكلم فيه فتماراه بأنه كان يرى القدر، وما هذا بسبب لضعف حديثه،
وفي قولى ان الحديث صحيح (٢) في المصرية «فالشى لما ذكرنا كما ذكرنا» ولا داعى لهذه
الزيادة (٣) نسبة المنذرى ايضا الترمذى والنسائى وابن ماجه، ونسبه ابن حجر في التهذيب
(ج ١٢: ص ٦) الى ابن خزيمة وابن جبان في صحيحهما *

ابن ابي كثير - عن ابي سلمة عن معيقب^(١) أن النبي ﷺ قال: «لا تمسح - يعنى الحصى - وأنت تصلى، فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة»^(٢)»

قال على: فإن احتجوا بهذا فى الفرق بين القليل والكثير، قلنا هذا فى مسح الحصى المنهى عنه جملة، المستثنى منه الواحدة فقط، فقولوا لنا: ماذا تقيسون على هذا الخبر؟ الأعمال المباحة جملة بالنصرص؟ أم الأعمال المنهى عنها جملة؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا: بل الأعمال المباحة جملة، قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل *

أول ذلك: أنه قياس المباح على المحذور، وهذا باطل عند صاحب كل قياس، لأنه قياس الشيء على ضده؛ وإنما القياس عند القائلين به: قياس الشيء على نظيره جملة، أو على نظيره فى العلة التى هى علامة الحكم بزعمهم *

وأىضا: فأنتم تبيحون الخطوتين والثلاث فى الصلاة، والضربة والضربتين، وأخذ الماء بقاء من الجاية لمن عليه الحدث فى الصلاة، وهذا أكثر من المرة الواحدة، فظهر بطلان قياسكم^(٣)، وتحرمون ما زاد على ما ذكرنا، واستقاء الماء من البئر لمن عليه الحدث فى الصلاة. فلاح أنكم لم تتعلقوا بقياس أصلا *

فان قالوا: بل قسنا الأعمال المنهى عنها^(٤) على هذا الخبر. قلنا لهم:

(١) فى المصرية «عن ابي سلمة هو معيقب» وهو خطأ فاحش، فان اباسلمة هو ابن عبد الرحمن ابن عوف وهو من التابعين ومعيقب — بضم الميم وفتح العين المهملة واسكان الياء وكسر القاف وبعدها ياء مثناة ثم باء موحدة صحابى قديم من السابقين الاولين، هاجر المجرىتين وشهد بدرًا وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله ابو بكر وعمر على بيت المال (٢) فى آخره عند ابي داود زيادة «تسوية الحصى» أى لأجل تسوية الحصى او بدل من واحدة، والحديث نسبة المنذرى للكتب الستة، وهذا الذى قبله فى ابي داود (ج ١ : ص ٣٥٦ و ٣٥٧) (٣) فى اليمينية «قياسهم» وما هنا اصح واجود (٤) فى الأصلين «المنهى عليها» وهو خطأ *

فأيقنوا ادخال الابرة في خياطة الثوب مرة واحدة؛ وقدر النار بالزند بضربة واحدة، وأيقنوا الطمة واحدة للخادم، ورد مرمى الحائك^(١) مرة واحدة، وقد لاديم بضربة واحدة، والتذدية بجرة واحدة، كل ذلك في الصلاة، وهم لا يقولون بهذا. فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: فان ذكروا^(٢) ماروينا من طريق يعقوب بن عتبة بن الاخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «التسبيح للرجال، يعني في الصلاة. والتصفيق للنساء من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعدها، يعني في الصلاة»^(٣).

قال أبو داود: هذا الحديث وهم، ولو صح لوجب ضمه الى الأخبار الثابتة^(٤) التي ذكرنا قبل؛ من إشارة النبي ﷺ في الصلاة بأن يرد السلام وإلى الخادم في أن تستأخر عنه؛ وكل ما بالمرء إلى الإشارة به وإليه ضرورة، فتخرج تلك

(١) في اليمينية «مرمى الحائط»، وضمن ان مهنه هو الصراب (٢) في اليمينية «مسألة» فن ذكروا^(١) الخ ومهنه اصبح. فالكلام تابع الكلام السابق ولا يسلح ان يكون مسألة مستقلة (٣) في أبي داود (ج ١: ص ٣٥٦) فليعد لها يعني الصلاة. وهذا الحديث رواه ايضاً الدارقطني بإسنادين (١٩٥ و ١٩٦) والطحاوي (ج ١: ٢٦٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٢٦٢) ونسبه السوكاني (ج ٢ ص ٣٧٧) إلى زيار أيضاً دل الدارقطني «فلنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول. وآخر الحديث زيادة في الحديث ولعله من قول ابن أسحق. والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يسير في الصلاة رواه أنس وجابر وغيرهما، ودعوى أبي بكر بن أبي داود أن أباعطفان مجهول دعوى مردودة فنه نقه معروف وبه النسائي وابن معين وروى له مسلم في صحيحه. ولعل في الحديث وهم كما قال أبو داود. دل السوكاني» وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الاسارة المذكورة في الحديث على الاسارة لغير رد السلام والحاجة جمعاً بين الأدلة وهذا أعدل وأقرب. وإليه يسير صنيع النواف (٤) كلمة «الناطقة» محذوفة من اليمينية.

الاشارات ^(١) بالنصوص التى فيها ، وتبقى كل إشارة لم يأت باباحتها نص على التحريم ؛ كالإشارة بالبيع وبالمساومة ، وبما ذا عملت ، والاستخبار وغير ذلك ، فهذا هو العمل الذى لا يجوز غيره لو صح هذا الخبر - وهو قولنا والله الحمد - لأن الاشارات أنواع مختلفة ، فما أبيض منها بالنص كان مباحاً ، وما لم يبيح منها بالنص كان محرماً ، فكيف والحديث لا يصح أو بالله تعالى التوفيق *

٣٠٢ — مسألة ومن خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها فكل عمل عمله من بيع أو ابتياع أو هبة أو طلاق أو نكاح أو غير ذلك فهو باطل مردود ، لأنه فى حكم الصلاة ، ولو ذكر لعاد إليها ، ولا خلاف فى أن هذه الأفعال كلها محرمة فى الصلاة ^(٢) . فكل ما وقع منها ^(٣) فى هذه الحال فهو غير الفعل الجائز اللازم المأمور به أو المباح بلا شك . وإذا هو غير الجائز فهو غير جائز بلا شك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وهذا عمل ليس عليه أمره عليه السلام ، فهو مردود بلا شك * فلو ذكر أنه لم يتم صلاته ففعل شيئاً من ذلك لزمه ، لأنه بذكره وقصده الى عمل ما ذكرنا خرج عن الصلاة ، وإذا خرج عن الصلاة فقد حصل فى حال تنفذ فيها هذه الأفعال كلها ، وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته فهى أيضاً نافذة لازمة ؛ لأنه بانتقاض طهارته خرج عن الصلاة ، فوقع ذلك منه فى غير الصلاة . وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٣ — مسألة ومن خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها ، معصية أو غير معصية ، أو صلى مصراً على الكبائر : فصلاته تامة *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) فى المصرية «الاشارة» وما هنا اصح (٢) قوله «فى الصلاة» محذوف من الجنية

(٣) كلمة «منها» حذفت من الميمنية *

ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا معاذ بن هشام - هو الدستوائي - قال حدثني أبي^(١) عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن^(٢) أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالآذان أدبر الشيطان له ضراط: حتى لا يسمع الآذان، فإذا قضى الآذان أقبل فإذا ثوب بالصلاة»^(٣) أدبر، فإذا قضى الثوب أقبل، حتى يخطر^(٤) بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا اذكر كذا^(٥)، ما لم يكن يذكر، حتى يظل^(٦) الرجل إن يدرى كم صلى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس» * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن زرارة بن أوفى^(٧) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تجاوز لأمي ما لم تتكلم به أو تعمل^(٨) به» وبما حدثت به أنفسها^(٩) *.

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من هم بسببته فلم يعملها لم تكتب عليه» فصح أن كل ذلك لا يؤثر في الصلاة، وأنه لا يبطل الصلاة إلا قول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك، أو القصد إلى تبديل نية الصلاة المأمور بها في الصلاة، التي لا تصح الصلاة إلا بها، وهي النية لأداء تلك الصلاة باسمها وعينها، فمن لم ينو كذلك فأصدا إلى ذلك فلم يصل كما أمر، *

(١) قوله «قال حدثني أبي» سقط من الأصلين خطأ. وصحناه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٢) في البيهية «ثنا سلمة بن عبد الرحمن» وهو خطأ (٣) في مسلم «فإذا ثوب بها» باعادة الضمير على الصلاة مع انها لم يسبق ذكرها، ولكنهما معلومة من سياق الكلام (٤) في مسلم «أقبل يخطر» بخفف «حتى» (٥) في الأصلين «اذكر كذا وكذا» وصحناه من مسلم (٦) في البيهية «حتى يعاتب» وهو خطأ (٧) في البيهية «عن زرارة بن أوفى» وهو خطأ تكرر فيها مرارا (٨) في أبي داود (ج ٢ ص ٢٢٢) «عالم تتكلم به أو تعمل به» وفي البيهية كلها الا ان فيها «تكلما» بخفف احدى التاءين (٩) الحديث نسبة المنذري لبقى الكتب الستة *

وروينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب : اني لاحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة *

وقد اقترض عز وجل التوبة على العاصين ، وأمروا بالصلاة مع ذلك ، قال الله تعالى : (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات) . ويقتن ندرى أنه تعالى إنما خاطب بهذا المصرين ، لأن التائب لاسيئة له . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) وهذا كله إجماع ، لا قوماً خالفوا الإجماع - من أهل البدع - قالوا : لا تقبل توبة من عمل سوء حتى يتوب من كل عمل سوء ، فلزمهم ^(١) أن لا تقبل التوبة من تعدد ترك الصلاة وترك الزكاة وترك الصوم ، نعم ولا من ترك التوحيد الا بالتوبة من تعدد كل سيئة . فحصلوا على الأمر بترك الصلاة والزكاة والصوم وجميع أعمال البر وهذا خروج عن الاسلام . ونعوذ بالله من الخذلان ؛

٣٠٤ - مسألة ومن كان راكبا على حمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك - فقد رعى الصلاة قائماً فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً ، يوفى ركوعه وسجوده وجلوسه حقها *

لانه إنما أمر بالقيام في الصلاة والركوع والسجود والجلوس والطمأنينة والاعتدال في كل ذلك مع استقبال الكعبة ولا بد ، فإذا وفي كل ذلك حقه فقد صلى كما أمر ، وقد قال رسول الله ﷺ : «حيثما أدركتك الصلاة فصل ، وليس شيء من هذا الموضع مني» الصلاة فيها ^(٢) *

والعجب كله ممن يحرم الصلاة كما ذكرنا على المحمل ^(٣) ولم يأت بالنهي عن ذلك نص ، وهو يبيحها في أعطان الابل والحمام والمقبرة والى القبر !!

(١) في اليمينية «من كل سوء عمل فيلزمهم» (٢) في اليمينية «منهياً على الصلاة» وهو خطأ (٣) قوله «والعجب» الى هنا سقط من اليمينية وجعل موضعه رياض *

والنص قد صرح بالنهي عن الصلاة في هذه المواضع !! *

فان يجوز عن اتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القبلة - في الأحوال التي ذكرنا - ففرض عليه النزول الى الأرض والصلاة كما أمر، إلا من ضرورة تمنعه من النزول؛ من خوف على نفسه أو ماله؛ فليصل كما هو كما يقدر. قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) *

٣٠٥ — مسألة ومن تعمد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبدا. فلو نسيه أحبنا له أن يقضيه أبدا متى ما ذكره، ولو بعد أعوام *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «الوتر ركعة من آخر الليل» *

حدثنا حماد ثنا ابن المقرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر. فأوتروا قبل أن تصبحوا» ^(١) *

(١) روى أبو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) والبرزقي في الوتر (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠١) كلهم من طريق ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا «بادروا الصبح بالوتر» ولفظ الحاكم «بادروا بالوتر قبل الصبح» وصححه الترمذي والحاكم والنهي ورواه أيضا مسلم في صحيحه باللفظ الأول (ج ١: ص ٢٠٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٧٨) من طريق عبد الله بن شقيق عن ابن عمر. ولما الرواية التي هن — رواية عبد الرزاق — فقد رواها الترمذي من طريقه (ج ١: ص ٩٤) وقال «سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ» وسليمان بن موسى هو الأدي الأشدق فقيه أهل الشام ثقة صحيح الحديث؛ وقد روى البيهقي هذا الحديث (ج ٢: ص ٤٧٨) من طريق

حدثنا أحمد بن محمد الطلمسكى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقى ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا صالح بن معاذ ثنا يحيى بن أبي بكير عن معاوية بن قرة عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: ومن أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له، ^(١) *

حجاج بن محمد عن ابن جريج «أخبرني سليمان بن موسى ثنا نافع ان ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجمل آخر صلاته وتراً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الوتر قبل الفجر» . فهذه الرواية المينة المفسرة مع الروايات السابقة تدل عندى على أن الحديث المرفوع انتهى هنا انه هو من قول ابن عمر ، قاله استنباطا من الحديثين المرفوعين فى الأمر بجمل الوتر آخر صلاة الليل وبالأمر بمبادرة الصبح بالوتر ، وأن من جملة مرفوعا فقد وهم أو سهى . والله أعلم (١) صالح بن معاذ فى اسناد الحديث لم أجده ترجمه . ويحيى بن أبي بكير ان كان هكذا بالتصغير كما فى المصرية فما أظنه أدرك معاوية بن قرة ، لأنه مات سنة ٢٠٨ أو ٢٠٩ ومعاوية مات سنة ١١٣ ؛ وان كان «يحيى بن أبي بكر» بالتكثير — كفى التمنية — فلم أجده ترجمه أيضا . وعلى كل الحالات فأنى أشك جدانى رواية هذا الحديث بهذا الاسناد ويغيب الى أن فى اصل المصنف خطأ او فى اصل كتاب البزار ، فقد روى البيهقى (ج ٢ : ص ٤٧٩) من طريق خالد بن أبي كريمة قال : «حدثنى معاوية بن قرة عن الأغر المزني أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله انى أصبحت ولم أوتر ؟ » قال : انما الوتر بالليل ثلاث مرات أو أربع ، قم فوتر » ونقله أيضا الشوكافى (ج ٣ ص ٥٧ و ٥٨) عن المعجم الكبير للطبرانى بنحوه . وخالد وثقه أحمد وابوداود وغيرهما واختلفت الرواية فيه عن ابن معين فرة وثقه ومرة ضعفه . فهذا الحديث عن الأغر غير الذى رواه البزار ، ويخالفه فى ظاهره ؛ ولذا جدسا يؤيد رواية البزار أصلا . وقدر روى مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) والروزي (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١) والبيهقى (ج ٢ : ص ٤٧٨) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى مرفوعا «أوتر واقبل أن تصبحوا» ونسبه ايضا فى الشئ (سوكافى ج ٣ ص ٤٩) للترمذى والنسائى وابن ماجه واحمد . وروى البيهقى (ج ٢ ص ٤٧٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١ و ٣٠٢) من طريق قتادة عن ابى نضرة عن ابى سعيد مرفوعا « من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له » رواه الطيالسى (ص ٢٩٢ رقم ٢١٩٢) عن

وأما من نسيه فهو داخل تحت قوله عليه السلام: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» وهذا عموم^(١) يدخل فيه كل صلاة فرض ونافلة، فهو بالفرض أمر فرض؛ وهو بالنافلة^(٢) أمر ندب وحض، لأن النافلة لا تكون فرضاً.

وهذه الآثار تبطل قول من قال: من تعمد ترك صلاة الوتر حتى يطلع الفجر فإنه يصلي الوتر، وقول من قال^(٣): إن ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فقد بطلت صلاته، إلا أن يخاف فوت صلاة الصبح فليتأد^(٤) فيها وليبدأ بها. وهذا قول أبي حنيفة؛ وهو مع خلافه للسنة قول لا دليل عليه، لا من نظر ولا من احتياط، لأنه يبطل الفرض المأمور بإتمامه من أجل نافلة؛ وقد قال عز وجل: (ولا تبطلوا أعمالكم) *

٣٠٦ — مسألة ومن صلى الوتر قبل صلاة العتمة فهي باطلة أو ملغاة لأنه أتى بالوتر قبل وقته، والشرائع لا تجزى إلا في وقتها، لا قبل وقتها ولا بعده والله تعالى التوفيق *

٣٠٧ — مسألة ووقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني إلى

هتاء عن عمارة عن أبي سعيد: «وقل البيهقي» ورأيت يحيى بن أبي كثير كأنها أشبه «وهذا تعليل غير قاصح في صحة رواية قتادة، وقد صححها الحاكم والنهبي. فهذه الروايات ترجح عندي أن رواية البزار خطأ. وإن الحديث حديث أبي سعيد: «لا حديث الأغر المنزني». وقد روى أبو داود (ج ١: ص ٥٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٠) من حديث أبي سعيد مرفوعاً «من نام عن وتره أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره». وصححه الحاكم والنهبي ونقل الشوكاني (ج ٣: ص ٥٧) تصحيحه عن العراقي. واستدركه صحيح. وقد رواه المروزي والترمذي وابن ماجه بإسناد آخر فيه ضعف. وهذا الحديث يؤيد ما ذهب إليه المصنف من قضاء الوتر للناسي والتأثم. وهو الحنفي الذي يجمع به بين الأدلة (١) في اليمينة «فدخل» (٢) في المعرية «وهو في النافلة» (٣) من أول قوله «من تعمد ترك صلاة الوتر» إلى هنا سقط من اليمينة (٤) في اليمينة «فليبدأ» *

ان تقام صلاة الصبح. هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة ^(١) *
 ٣٠٨ - مسألة فن سمع إقامة صلاة الصبح وعلم ^(٢) أنه إن اشتغل ^(٣)
 بركعتي الفجر فاتمه من صلاة الصبح ولو التكبير - فلا يحل له أن يشتغل بهما،
 فان فعل فقد عصى الله تعالى. وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت صلاة الصبح
 فقد بطلت الركعتان، ولا فائدة له في أن يسلم منهما، ولو لم يبق عليه منهما
 الا السلام ^(٤)، لكن يدخل بابتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو. فاذا أتم
 صلاة الصبح فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها ^(٥). وهكذا يفعل كل من
 دخل في نافلة وأقيمت عليه صلاة الفريضة *

وقال أبو حنيفة: من دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة للصبح فان طمع
 ان يدرك مع الامام ركعة من صلاة الصبح وتقوته أخرى فليصل ركعتي
 الفجر، ثم يدخل مع الامام، وان خشى ألا يدرك مع الامام ولا ركعة فليبدأ
 بالدخول مع الامام، ولا يقضى ركعتي الفجر بعد ذلك *
 وقال مالك: إن كان قد دخل المسجد وأقيمت الصلاة أو وجد ^(٦) الامام
 في الصلاة فلا يركع ركعتي الفجر، ولكن يدخل مع الامام، فاذا طلعت الشمس

(١) تنبيه * من أول هذا الكتاب - الحلى - اعتمدنا في مراجعتنا في صحيح البخاري
 على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٨٠ وهى التى صححها العلامة الكبير
 سيد المصححين على الاطلاق المرحوم الشيخ محمد قطة العدوى، وتقع فى ثلاث مجلدات،
 وهى التى نرزم الى صحفها فيما كتبناه من الحواشى. وأما الآن من أول المسألة (رقم ٣٠٨) فإنا
 جئنا من مراجعتنا على النسخة التى يطبعها الأستاذ الشيخ محمد منير الدمشقي - فاشترى الحلى -
 وقد ظهر كل أجزاءها. (٢) فى الاصاين «أو علم» وهو خطأ ظاهر (٣) فى اليمينى أنه
 «اشتغل» بـ «إن» وهو خطأ، (٤) فى اليمينى «غير السلام» (٥) فى المصرية
 «فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها» بـ «فإن شاء لم يركعها» وفى اليمينى «فإن شاء لم يركعها»
 بـ «فإن شاء لم يركعها» بـ «فإن شاء لم يركعها» وفى المصرية «ووجد» وهو خطأ *

فان شاء فليقضهما . واما ^(١) ان كان خارج المسجد فليعلم بالاقامة أو بأن الامام في الصلاة : فان رجاء ان يدرك مع الامام ركعة فليركع ركعتي الفجر خارج المسجد ، ثم ليدخل مع الامام ، وان لم يرج ذلك فليدخل مع الامام . وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : ما تعلم لقول ابي حنيفة ومالك حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ، ولا من قياس ، ولا من قول صاحب أصلا ^(٢) *

فان شغبوا بأنه قد روى عن ابن مسعود : انه دخل المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر ^(٣) وعن ابن عمر أنه أتى المسجد لصلاة الصبح فوجد الامام يصلي فدخل بيت حفصة فصلى ركعتين ثم دخل في صلاة الامام فلم يقسم ابن مسعود ولا ابن عمر تقسيمهم ، من رجاء إدراك ركعة أو عدم رجاء ذلك . ولا يجدون هذا عن متقدم أبدا . والثابت عن ابن عمر مثل قولنا *

فان قالوا : قد جاء عن النبي ﷺ « من أدرك مع الامام ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قلنا : نعم ، هذا حق ، وانما هذا فيمن فاتته ^(٤) الصلاة ولم يأت إلا والامام فيها . وأما من كان حاضرا لاقامة الصلاة فترك الدخول مع الامام أو اشتغل بقراءة قرآن أو بذكر الله تعالى أو بابتداء تطوع - : فلا يختلف اثنان من أهل الاسلام في أنه عاص لله تعالى متلاعب بالصلاة . فما الفرق بين هذا وبين اشتغاله بركعتي الفجر لو أنصفوا ؟ *

فان موهوا بأن ابن مسعود قد فعل ذلك . قيل لهم : أما المالك لكون فقد

(١) في اليمينية «قاما» (٢) في اليمينية «ولامن إجماع ولا من نظر صاحب ولا قياس أصلا» وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمينية «ركعة الفجر» وهو خطأ (٤) في اليمينية «فيمن تأتبه» وهو أكثر من الخطأ *

خالفوه في هذا الفعل ^(١) نفسه، فلم يروا لمن دخل المسجد والامام يصلى أن يشتغل بركعتي الفجر، فلا متعلق لهم بابن مسعود. وأما الحنفيون فقد خالفوا فعله أيضا في هذه المسألة، فقد قسموا تقسيما لم يأت عن ابن مسعود، وابن مسعود يرى التطبيق في الصلاة، وهم لا يرونه، وابن مسعود يرى أن لا تعتق أم الولد ^(٢) إلا من حصه ولدها من الميراث، وهم لا يرون ذلك. وقد خالفوا ابن مسعود حيث وافق السنة ولا يحمل خلافه، وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم - : في عشرات من القضايا، بل لعلمهم خالفوه كذلك في مئين من القضايا. وقد خالف ابن مسعود في هذه المسألة طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل *

فلباعرى قولهم من حجة أصلا رجعا الى قولنا، فوجدنا البرهان على وجوبه وصحته ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا بن السليم ثنا بن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ومسلم بن إبراهيم والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن المتوكل، قال أحمد : ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن ورقاء وقال مسلم : ثنا حماد بن سلمة، وقال الحسن : ثنا يزيد بن هرون وأبو عاصم، قال يزيد : عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني، وقال أبو عاصم : عن ابن جريج، وقال محمد : ثنا عبد الرزاق ثنا زكريا بن اسحاق، ثم اتفق ورقاء وحماد بن سلمة وأيوب السخيتاني وابن جريج وزكريا بن اسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطية بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ^(٣) *

حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في اليمينية العول، وما هنا أحسن (٢) في اليمينية « أم ولد » (٣) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٢٨٩) ونسبه المنذرى إلى مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه، ورواه أحمد في إسناده (ج ٢ : ص ٣٢١ و ٣٥٢ و ٥٥٥ و ١٧ و ٥٣١) والدارمى (ص ١٢٧ و ١٢٨)

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن بختينة هو عبد الله بن مالك قال: «أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي والمؤذن يقيم، فقال: أتصلي الصبح أربعاً؟»^(١)

وبه إلى مسلم: ثنا هير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: «دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة، فصلى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال: يا فلان، بأي الصلاتين اعتدلت؟ أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟»^(٢)

ورونا أيضاً من طريق حجاج بن المنهال: ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاهما عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس بمثله، وفيه: أنه صلى الركعتين خلف الناس^(٣)

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن صالح بن رستم — هو أبو عامر الخزاز —^(٤) عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: «أقيمت الصلاة ولم أكن

(١) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) ورواه أيضاً البخاري (ج ١: ص ٢٦٧ و ٢٦٨ مسندية) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨١) (٢) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) ورواه أيضاً أبو داود (ج ١: ص ٤٨٨) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) وأحمد في المسند (ج ٥: ص ٨٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) (٣) رواية حماد بن سلمة لم أجدها، ورواية حماد بن زيد في أبي داود ولكن ليس فيها هذا اللفظ. وفي رواية البيهقي من طريق عبد الواحد بن زياد عن عاصم: «فصلى ركعتين قبل أن يصل إلى الصف» وهي تدل على هذا المعنى (٤) الخزاز فتح الخاء المعجمة وسد الألف وآخره زاي مائة. وفي المتن «الخزاز» وفي المتن «الجزار» وكلاهما صحيح

صليت الركعتين يعني صلاة الصبح وركعتي الفجر، قال ابن عباس: فقامت
لاصليهما فجذني وقال: أتريد أن تصلي الصبح أربعاً؟^(١) قيل لأبي عامر:
النبي ﷺ قتل ابن عباس؟ قال: نعم *

قال علي: فهذه^(٢) نصوص منقولة نقل التواتر، لا يحل لأحد خلافها، وقد
حمل اتباع الهوى بعضهم على أن قال: إن عمره بن دينار قد اضطرب^(٣) عليه
في هذا الحديث فرواه عنه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد فأوقفوه
على أبي هريرة^(٤) *

قال علي: وهذا إما كان ينبغي لقائله أن يتق الله تعالى أولاً، ثم يستحي
من الناس ثانية، ولا يأتي بهذه الفضيحة! لأن المحتجين بهذا مصرحون بأن
قول صاحب حجة. فبك لولم يسند: أما كان يجب أن ترجع إمام قول أبي هريرة
على قول ابن مسعود: أو قول ابن مسعود على قول أبي هريرة؟ فكيف^(٥)
وليس ماذ كرماً يضر الحديث شيئاً إلا أن ابن جريج وأيوب وزكريا
ابن اسحاق ليسوا بدون سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد!
فكيف والنبي أسنده من طريق حماد بن سلمة أو ثقی وأضطرب من الذي
أوقفه عنه! وأيوب لو انفرد لكان حجة على جميعهم. فكيف وكل ذلك حق

(١) رواه أيضاً الطيالسي (ص ٣٥٨ رقم ٢٧٣٦) عن أبي عامر الخزاز، ورواه
البیهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) من طريق الطيالسي ورواه الحاكم (ج ١: ص ٣٠٧) من
طريق سعيد بن منصور عن وكيع بإسناده، ومن طريق الأنصاري بن شميل عن أبي عامر،
وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي. ونسبه أيضاً العلامة عبد الرحمن المباركفوري
الهندى في شرح الترمذی (ج ١: ص ٣٢٣) إلى البزار وأبي يعلى وابن حبان في صحيحه
(٢) في اليمينية «ان هذه» (٣) حذف من اليمينية قوله «فد اضطرب» فاختل
فيها معنى الكلام (٤) الرواية الموقوفة في صحيح مسلم وغيره. وهي لا يعال بها المرفوع
إلا كل صحيح كما قال ابن حزم. والذي رجح أنه موقوف هو الطحاوي في معاني الآثار
وقد أخلنا في ذلك (٥) في المعربة «وكيف» *

وهو أن عمر وبن دينار رواه عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ .
وعن عطاء عن أبي هريرة أنه أقي به، فحدث به على كل ذلك .

ثم لولم يأت حديث أبي هريرة أصلاً لكان في حديث ابن سرجس وابن
بجينة وابن عباس كفاية لمن نصح نفسه ولم يتبع هواه في تقليد^(١) من لا يغني
عنه من الله شيئاً . ونصر الباطل بما أمكن من الكلام الغث .

فكيف وقد روينا بأصح طريق عن الزهري عن سعيد بن المسيب
وأبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ
قال : « اذا سمعتم الإقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم السكينة والوقار .
ولا تسرعوا : فما أدركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا^(٢) . » فهذا فرض للدخول مع
الامام كيفما وجد ، وتحريم للاشتغال بشئ عن ذلك^(٣) .

واعترض بعضهم في حديث ابن سرجس وابن بجينة بضحكة أخرى ، وهي
أن قال : لعل رسول الله ﷺ إنما أنكر عليه أن يصليهما مختلطاً بالناس !!!
قال علي : وهذا كذب مجرد ، ومجاهرة سمجة لان في الحديث نفسه أنه لم
يصلهما^(٤) إلا خلف الناس في جانب المسجد ، كما يأمر من قلد^(٥)هم في باطلهم
فكيف ولو لم يكن هذا كان مما يوضح كذب هذا القائل قول رسول الله ﷺ :
« بأى الصلاتين اعتددت ؟ بأصلاتك وحدك ام بصلاتك معنا ؟ » « وأتصل
الصبح اربعاً ، لان من الباطل الممتنع ان يقول له^(٦) النبي ﷺ هذا القول
وهو لم ينكر عليه إلا صلاته الركعتين مختلطاً بالناس ومتصلابهم^(٧) » فيسكت

(١) في اليمينية « في تعليل » وهو خطأ (٢) الحديث في مسند (ج ١ : ص ١٦٧ و ١٦٨)

بأنما تؤدي هذا المعنى . وأما اللفظ الذي هنا فهو يفتح الى بحث عنه (٣) في اليمينية
« من ذلك » ومنها أحسن (٤) في اليمينية « في الحديث نفسه أمر من علي ، وهو حجة »

(٥) في المصرية « قلده » وفي اليمينية « قلده » وكلاهما خطأ ظاهر (٦) كلمة : غنمة

من اليمينية (٧) قوله « متصلابهم » سقط من اليمينية .

عليه السلام عما أنكر من المنكر ويهتف بما لم يذ كر من لفظه لا وقد أعاذ الله
مالي نبيه عن هذا التخليط الذى لا يليق بذي مسكة إلا بمثل من أطلق هذا *
وأيضا : فإنه ظن مكذوب مجرد ، ولا فرق بين من قال هذا وبين من
ال : لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنكر عليه لأنه كان بلا وضوء
ولأنه كان يلبس ثوب حرير ، ومثل هذه الظنون لا يتعذر على من استسهل ^(١)
لكذب فى الدين وعلى النبى ﷺ *

فان قيل : إنه عليه السلام لم يذ كر من هذا شيئا ، قيل : ولا ذ كر عليه
للسلام اختلاطه بالناس ولا اتصاله بهم ، وإنما نص عليه السلام على انكاره
الصلاة التى صلاها وهو عليه السلام يصلى الصبح فقط *
وأيضا فان الله تعالى يقول منكر أ على من فعل ما أنكره عليه : (أتستبدلون
الذى هو أدنى بالذى هو خير) . ولا يختلف اثنان فى أن الفريضة خير من
النافلة ، وهم يأمرونه بأن يستبدل النافلة التى هى أدنى ببعض الفريضة التى
هو خير من النافلة ، مع معصيتهم السنن التى أوردنا *

وبما قلناه يقول جمهور من السلف : كما روينا عن عبد الرزاق عن
سفيان الثورى عن جابر عن الحسن بن مسافر ^(٢) عن سويد بن غفلة أن عمر
ابن الخطاب كان يضرب الناس على الصلاة بعد الإقامة *
وعن معمر عن أيوب السخيتانى عن نافع : أن ابن عمر رأى رجلا يصلى
والمؤذن يقيم ، فقال له ابن عمر : أتصلى الصبح أربعاً ؟ ^(٣) *
وعن وكيع عن الفضيل ^(٤) بن غزوان عن نافع عن ابن عمر : أنه جاء الى

(١) فى اليمنية «استعمل (٢) أما جابر فالراجح أنه ابن يزيد الجعفى وهو غير ثقة ،
وأما الحسن بن مسافر فما أدرى من هو ؟ ولا وجدت له ترجمة أو ذ كرأ فى شيء من
الكتب . وهذا الأثر ذ كره البيهقى (ج ٢ : ص ٤٨٣) بدون اسناد (٣) رواه البيهقى
أيض من طريق حماد بن سلمة عن أيوب . وفيه أن ابن عمر حسب الرجل (٤) «الفضيل»
بضم الفاء ، مصنف فى اليمنية «الفضيل» وهو خطأ *

القرم وهم في صلاة الغداة ولم يصل ركعتي الفجر ، فدخل معهم ، فلما ضحى ^(١) قام فصلهما ^(٢) *

وعن أبي هريرة : اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة *
وعن معمر عن أيوب السخيتي قال : كان محمد بن سيرين يكره أن تصلي ركعتا الفجر عند اقامة صلاة الصبح ، وقال : أتصليهما وقد فرضت ^(٣) الصلاة ؟ *

وبه الى معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه : أنه كان اذا اقيمت الصلاة ولم يركع ركعتي الفجر صلى مع الامام ، فاذا فرغ ركعهما بعد الصبح ^(٤) *
وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي في الذي يجدا الامام يصلي ولم يركع ركعتي الفجر ، قال يبدأ بالمكتوبة
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن صفوان ابن موهب ^(٥) أخبره أنه سمع مسلم بن عقيل ^(٦) يقول للناس وهم يصلون وقد اقيمت الصلاة : ويلكم ، لا صلاة اذا اقيمت الصلاة ! *
وعن عبد الرزاق وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن

(١) يقال : أضحيضاً صرناً في الضحى : وأما « ضحى » بالتضعيف فلم أجده بهذا المعنى ولكنه ليس ممتنعاً فيما أرى . فتم ، قلوا : ضحى الرجل تقدي بالضحى ، وضحى غنمه رماها بالضحى ، وضحيضاً بني فلان اتيناهم ضحى . وضحى بالشاة ذبحها ضحى النحر . فهذا كله يدل على ان فعل « ضحى » بالتضعيف إنما هو في أصله للدخول أو الفعل في وقت الضحى .
(٢) رواه البيهقي بمناه من طريق أيوب عن نافع (ج ٢ : ص ٤٨٤) ورواه مالك في الموطأ (ص ٤٥) بلاغا عن ابن عمر . (٣) في اليمين « عرضت » (٤) في اليمين « مع الصبح » وهو خطأ (٥) في المعرية « صفوان بن وهب » وهو خطأ . وصفوان ابن موهب هذا ذكره ابن جبان في الثقات . (٦) هو مسلم بن عقيل بن أبي ضالب . ذكره ابن حجر في التهذيب في ترجمة صفوان بن موهب ، وذكره ابن سعد في الطبقات في أولاد عقيل (ج ٤ ق ١ : ص ٢٩) وان الحسين أرسله من مكة إلى الكوفة ليأبى له الدرس فقتله عبيد الله بن زياد وصلبه . والقصة مفصلة في تاريخ الطبري (ج ٥) :

منصور بن المعتز عن فضيل عن سعيد بن جبير أنه قال: أقطع صلاتك عند الإقامة *

وعن حماد بن سلمة عن هشام ^(١) بن عروة قال: جاء ابن أخ لعروة فأراد أن يصلي ركعتي الفجر والمؤذن يقيم فخرجه عروة *
فصح أن من بدأ ^(٢) في تطوع ركعتي الفجر أو الوتر أو غيرهما فأقيمت صلاة الصبح أو غيرهما فقد بطلت الصلاة التي كان فيها، بالنصوص التي ذكرناها *
فإن قيل: قال الله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم). قلنا: نعم هذا حق، وما هو أبطلها؛ ولو تعدد إبطالها لكان مسيئاً، ولكن الله عز وجل أبطلها عليه ^(٣) كما تبطل بالحدث، وبمرور ما يبطل الصلاة مروره ونحو ذلك *
وأما قضاء الركعتين فلقوله عليه السلام: ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، وهذا عموم *

حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن معين ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان ^(٤) عن أبي حازم عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن ركعتي الفجر، فصلاهما بعد ما طلعت الشمس» ^(٥) فهذا عليه السلام لم يبدأ بهما قبل الفرض *
وبه إلى ابن أيمن: ^(٦) ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد الغداة ركعتين، فقال: يا رسول الله، لم أكن صليت ركعتي الفجر،

(١) من أول قوله «عن سعيد بن جبير» إلى هنا سقط من اليمينه فصار «عن فضيل ابن عروة» الخ وهو خطأ غريب (٢) في اليمينه «فصح ما بدأ» وهو خلط (٣) قوله «أبطلها عليه» سقط من اليمينه خطأ (٤) في المصرية «عن زيد بن كيسان» وهو خطأ (٥) رواه مسلم (ج ١: ص ١٨٩) والبيهقي (ج ٤: ص ٤٨٣ و ٤٨٤) وغيرهما (٦) قوله «وبه إلى ابن أيمن» موضعه ياض في اليمينه *

ومن طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية قال: رأيت ابن عمر
صلاهما صلى ركعتي الفجر حين صلى الامام ^(١) *
وعن ابن جريج عن عطية: اذا أخطأت ^(٢) أن تركهما قبل الصبح
فاركهما بعد الصبح *

قال عبد الرزاق: رأيت ابن جريج يركع ركعتي الفجر في مسجد صنعاء بعد
ما سلم الامام. وبه يقول طاوس وغيره. فلو تعدت ركعها الى أن تقام الصلاة
فلا سبيل له الى قضائها، لان وقتها قد خرج. والله تعالى التوفيق *

٣٠٩ — مسألة ومن نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس
فلا فضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح، كما فعل رسول الله ﷺ
في حديث أبي قتادة، وقد ذكرناه باسناده في باب التطوع بعد طلوع الشمس
وقبله وعند غروبها. وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي وداود
وأصحابهم. ولم ير ذلك مالك. وما نعلم لقوله حجة، لانه خلاف الثابت عن
رسول الله ﷺ *

٣١٠ — مسألة والكلام قبل صلاة الصبح مباح وبعدها: وكرهه
أبو حنيفة مذيطلع ^(٣) الفجر الى أن تطلع الشمس *
قال علي: هذا باطل، لانه لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة؛ فهذان الوقتان
في ذلك كسائر الأوقات ولا فرق. وإنما ^(٤) منع الله تعالى من الكلام في الصلاة
وحين حضور الخطبة فقط. وأباح فيها عدا ذلك. (ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) *

(١) كذا في الأصل والمراد انه صلاهما بعد صلاة الامام كما هو ظاهر، وكما يدل عليه نهيه عن
صلاتهما والتؤذن يقيم في الأثر الماضي عنه قريبا (٢) من أول قوله «صلاهما» في الأثر السابق
الى هنا سقط من اليمينية فخطت الكلام وصار «رأيت ابن عمر أن تركهما» الخ وهو لا معنى له
(٣) في اليمينية «من يطلع» وهو خطأ (٤) في المصرية «وقد» بدل «وانما» *

٣١١ — مسألة ومن دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض التي هو في وقتها أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة فابتدأ فأقيمت الصلاة :- فالواجب أن يبني على تكبير مويدخل معهم في الصلاة، فان كان قد صلى منها ركعة فأكثر فكذلك، فاذا أتم هو صلاته جالس وانتظر سلام الامام فسلم معه * برهان ذلك أنه ابتدأ الصلاة كما أمر، ومن فعل ما أمر فقد أحسن، وقد قال عز وجل: (ما على المحسنين من سبيل) فآذوه وكذلك ثم وجد اماماً قرض عليه أن يأتيه به، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الامام ليؤتم به، ولا تكار عليه السلام على من صلى لنفسه والامام يصلي بالناس، فهذا لا يجوز إلا حيث أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط، وليس ذلك إلا لمن له عذر فطول عليه الامام فقط، على ما نذكر في باب إن شاء الله تعالى، ولا يضره أن يكبر قبل إمامه اذا كان تكبيره بحق، ومخالفتنا يجوز لمن كبر ثم استخلف الامام من كبر بعده أن يأتيه بهذا المستخلف الذي كبر ما مومعه قبله :

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم والاعمش^(١) كلاهما عن ابراهيم النخعي أنه قال في رجل دخل في مسجد^(٢) يرى أنهم قد صلوا فصلى ركعتين من المكتوبة ثم أقيمت الصلاة :- قال ابراهيم يدخل مع الامام فيصلى ركعتين^(٣) ثم يسلم ثم يجعل الباقيتين تطوعاً. فقبل لابراهيم: ما شعرت أن أحداً يفعل ذلك^(٤)؟ فقال ابراهيم: ان هذا كان يفعله من كان قبلكم^(٥) *

قال علي: هذا خبر عن الصحابة رضي الله عنهم وعن كبار التابعين رحمة الله عليهم. وقد روينا عن جماعة من التابعين رضي الله عنهم: أنهم كانوا يرون لمن

(١) في اليمينية «عن المغيرة بن مقسم عن الأعمش» وهو خطأ (٢) قوله «في مسجد» سقط من اليمينية (٣) في اليمينية «ثم صلى ركعتين وهو خطأ أو شبهه (٤) في اليمينية «نعمل هذا» قوله «من كان قبلكم» سقط من اليمينية وهو خطأ.

افتتح صلاة تطوع فأقيمت عليه الفريضة أن يدخلوا في المكتوبة وأصلين بتطوعهم بها، فإذا رأوا ذلك في التطوع فهو عندهم في المكتوبة أو جب بلا شك: منهم نافع بن جبير بن مطعم والحسن وقتادة وغيرهم. وليس هذا قياساً، بل هو باب واحد، ونتيجة برهان واحد كما ذكرنا. ولا يحل ذلك عندنا في التطوع، لما ذكرنا قبل من ^(١) انقطاعها إذا أقيمت الصلاة. وبالله تعالى التوفيق.

٣١٢ — مسألة ولا يجوز لما نرى أن يسلم قبل الإمام إلا العذر، مثل أن يكون بدأ ^(٢) في قضاء صلاة فائتة أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها، فإن هذا يأتى بالامام في صلاته التي هو فيها، فإذا أتمها سلم ثم دخل خلف الامام في الصلاة التي الامام فيها ^(٣)، فإذا سلم الامام قام فقصى ما بقى عليه منها *

لان رسول الله ﷺ إنما قال: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، والتي دخل فيها مكتوبة، فلا يجوز لمقطعها، ولا يجوز له مخالفة الامام، ^(٤) انتهى النبي ﷺ عن ذلك بقوله: «بأى صلاتيك اعتددت» منكر على من فعل ذلك. ولقوله عليه السلام «أما الامام جنة، فلا تختلفوا عليه»، فإذا قضى صلاته ففرض عليه الائتمام بالامام في الصلاة التي يصليها الامام، ولا سبيل له الى ذلك إلا بالسلم، فيسلم ولا بد، أو يكون ^(٥) مسافراً يدخل في صلاة مقيم ويخاف من لا علم له إن قعد ينتظر سلام الامام ^(٦)، فهذا يسلم ولا بد، لانه

(١) كلمة «من» سقطت خطأ من اليمنية (٢) في اليمنية «دخل» بدل «بدأ» (٣) في اليمنية «في الصلاة وراعى الامام فيها» وهو خطأ (٤) في اليمنية «والتي دخل فيها مكتوبة فلا يجوز له مخالفة الامام» وما هنا اصح، وفي هذا الاستدلال مناقضة وأغاط من ابن حزم. لان قوله صلى الله عليه وسلم «المكتوبة» إنما يدل على الصلاة المكتوبة المعهودة التي أقيمت. ولو كان كما قال ابن حزم طاء الحديث بنحو «ال» وهو واضح (٥) في المصرية. يكون بخلاف الهزمة وهو خطأ (٦) في المصرية «ان قعد ينتظر السلام» وما هنا أوضح *

مضطر إلى ذلك، ثم يأتهم بالإمام متطوعاً، ونحو هذا، والله تعالى التوفيق.*
 ٣١٣ — مسألة فإن كان عن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يتساعن
 ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة - فالتى بدأ بها باطل^(١)
 فاسدة، لا تجزئه، وعليه أن يدخل في التي أقيمت، ولا معنى لأن يسلم من
 التي بدأ، لأنهم ليس في صلاة. برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: «من عمل
 عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». وهذا كان عليه فرض الصلاة في جماعة، لما
 نذره في بابه إن شاء الله تعالى، فإذا لم يفعل فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله
 تعالى، فهو مردود.

باب الأذان^(٢)

٣١٤ — مسألة لا يجوز^(٣) أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها
 إلا صلاة الصبح فقط، فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار
 ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار^(٤) أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ويطلع
 الفجر قبل ابتداء الثاني في الأذان^(٥). ولا بد لها من أذان ثان بعد الفجر،
 ولا يجزى لها الأذان الذي كان قبل الفجر، لانه أذان سحور، لا أذان للصلاة.
 ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذي ذكرناه.

فروينا^(٦) من طريق محمد بن المثني عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن
 ابن محمد المحاربي عن اسماعيل بن مسلم، قلت للحسن البصري: يا أبا سعيد، الرجل
 يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس؟ فغضب وقال: علوج فراغ لو أدر بهم عمر بن

(١) سبق التعريف مراراً وفي الأحكام أنه يستعمل لفظ «بأبلى» وصف لهذا
 ولعزمت على السواء. وهو جتزئ صحيح (٢) في اليمين: «الأذان» (٣) في المصرية «ولا يجوز»
 و«جاءوا أحسن» (٤) المنار: العلم يحمل لفظ «نزل» ونحوه من الأرضين، من طين أو
 والمنار: ابن حجة الطبري. وأما التي يؤذن عليها فهي منارة ومندة (٥) في اليمين
 قبل ابتداء الثاني للأذان (٦) في اليمين: «وروت»

الخطاب لا ووجه جنوبهم من أذن قبل الفجر فانما صلى أهل ذلك المسجد باقامة لا أذان فيه ^(١) *

وبه إلى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن الحسن ابن عمرو ^(٢) عن فضيل عن إبراهيم النخعي: أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر * وعن وكيع عن شريك عن علي بن علي ^(٣) عن إبراهيم النخعي قال: سمع علقمة ابن قيس مؤذناً بليل فقال: لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله ﷺ ^(٤) لو نام على فراشه لمكان خير له *

ومن طريق زيد الياحي ^(٥) عن إبراهيم النخعي قال: كانوا إذا أذن المؤذن بليل قالوا له: اتق الله وأعد أذانك *

قال علي: هذه حكاية عن الصحابة رضي الله عنهم وأكابر التابعين *

روينا ^(٦) من طريق أبي داود: ثنا أيوب بن منصور ثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد ^(٧) عن نافع مولى ابن عمر عن مؤذن لعمر بن الخطاب

- (١) في اليمينة «لا أذان فيها» وفيها اختصار سقط في بعض كلمات من السند ومن الآثار وموضعها يابض وتقال الزيامي في نصب الراية (ج ١: ص ١٥٠) عن الامام القاسم بن ثابت السرقسطي في غريب الحديث اثر ان نحوه من طريق ابى سفيان السمدى - وهو طريف بن سفيان - عن الحسن: «انه سمع مؤذناً أذن بليل فقال: علوج تبارى الديوك؛ وهل كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يطلع الفجر؟ ولقد اذن بلال ببل فصره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فنادى: ان البدقة نام» واسماعيل بن مسلم في اسد مارواه المؤلف يقاب على ظني أنه «اسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحق البصري» وهو ضعيف وان كان فقيهاً منتبهاً. (٢) في اليمينة «عن سفيان الثوري ابن عمرو» وهو خطأ (٣) هو علي بن علي بن نجاد - بكسر النون وتخفيف الجيم اليشكري، كان مالك بن دينار يسميه زاهر العرب، وقال الفضل بن دكين وعقان: «كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم» (٤) في اليمينة «سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٥) زيد - بالياء الموحدة مصغر - هو ابن الحارث بن عبد الكريم. واليامي نسبة إلى «يام» بطن من همدان. (٦) في اليمينة يحذف كلمة «روينا» وهو خطأ (٧) في اليمينة «بن أبي زياد» وهو خطأ *

يقال له مسروح أخذ قبل الصبح فأمره عمر بأن ينادى: «الآن إن العبد نام»^(١)
ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق
السبيعي عن الأسود بن يزيد قال قالت امرأة أم المؤمنين: متى توترين؟ قالت:
بين الأذان والإقامة. وما كانوا يؤذنون^(٢) حتى يصبحوا^(٣)؛

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا عيسى بن عمير^(٤) أخبرني نافع قال:
ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر.

فهذه أقوال أئمة أهل^(٥) المدينة: عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ونافع
وغيرهم، وهم أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم فوجد عملاً لا يدرى أصله ولا يجوز
فيه دعوى نقل التواتر عن مثله أصلاً، لأن الروايات عن هؤلاء الثقات مبطله لمذهبه
الدعوى التي لا تصح، ولا يجز عنها أحد؛

والذي ذكرناه قول أبي حنيفة وسفيان الثوري.

وقال مالك والاوزاعي والشافعي: يؤذن لصلاة الصبح بليل. ولا
يؤذن لغيرها إلا بعد دخول الوقت.

قال: على احتج هؤلاء بالأخبار الثابتة من أن بلالاً كان يؤذن بليل^(٦)؛
قال علي: وهذا حق، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان الصلاة،
ولا قبل الفجر بليل طويل، وكان يؤذن آخر بعد طلوع الفجر.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن

(١) انظر الكلام عليه مطولاً في نسب البرية (ج ١: ص ١٢٩) وشرح في دود
(ج ١: ص ٢٠٩ و ٢١٠). وسيدكره المؤلف بسد قيل من طريق أبي داود مره فوه
وأن المؤذن بلال (٢) في المصرية «يؤذنون» وهو الحن (م) و... و... (ج ١: ص
١٤٩): «روى عن عائشة أنها قلت: ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر» أخرجه
أبو الشيخ الأصبهاني عن وكيع عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود عن: (٤) في ليلية
«عبد الله بن عمر» وهو خطأ (٥) كلمة «أهل» «عذوبة من الجنة» (٦) قوله «فإن
على: احتج» إلى هنا سقط من المعينة وهو خطأ

أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير بن معاوية ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي^(١) عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم أذان بلال من محوره»^(٢) فانه يؤذن أو ينادي بليل ليرجع قائمكم، وينبه^(٣) قائمكم.*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب ابن إبراهيم ثنا حفص بن عبيد الله^(٤) بن عمر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق^(٥) عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، قلت: ولم يكن^(٦) بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا».*

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال: «إن بلالا أذن قبل طلوع الفجر، فأمره رسول الله ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام، ألا إن العبد نام، فرجع فنادى، ألا إن العبد نام».*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداي^(٧) ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا قوما لم يكن يغير^(٨) بنا حتى يصبح وينظر،

(١) في البنية «أبي عثمان الهذلي» وهو خطأ (٢) كلمة «بليل» حذف في الأصلين وهو خطأ، وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٢٥٥) (٣) في البخاري «ولينبه» بزيادة اللام (٤) في البنية «حفص بن عبيد الله» وهو خطأ (٥) كلمة «الصديق» ليست في البنية (٦) في البنية «فلم يكن» وهو خطأ، والصواب ما هنا وهو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٠٥) (٧) في البنية «الهذلي» وهو خطأ (٨) في البخاري (ج ١ ص ٢٥١) «ينزو» وما هنا هو رواية الأصلين كافي الفتح (ج ٢ ص ٦١)*

فان سمع أذاناً كف عنهم، وان لم يسمع أذاناً أغار عليهم»
 قال علي: فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز أن يكون قبل الفجر^(١)
 ورويناه أيضاً من طريق حفصة وعائشة أمي المؤمنين، فصار نقل تواتر
 يوجب العلم؛

وعن مالك بن الحويرث وسلسلة الجرمي^(٢) مسنداً أيضاً
 ولم يأت قط في شيء من الآثار التي احتجوا بها ولا غيرها أنه عليه السلام
 اكتفى بذلك الأذان لصلاة الصبح، بل في كلها وفي غيرها^(٣) أنه كان
 هنالك أذان آخر بعد الفجر، والقوم أصحاب قياس بزعمهم، ومن كبارهم
 من يقول: إن القياس أولى من خبر الواحد، وهناتركوا قياس الأذان
 للفجر على الأذان لسائر الصلوات، ولم يتعلقوا بخبر أصلاً - لا صحيح ولا
 سقيم - في أن ذلك الأذان يجزى عن آخر لصلاة الصبح
 قال علي: ويقال لمن رأى أن الأذان^(٤) لصلاة الصبح يجزى قبل
 الفجر: ^(٥) أخبرنا عن أول الوقت الذي يجزى فيه الأذان لها من الليل؟
 فان لم يجدوا^(٦) حداً في ذلك لزمنهم أن يجزى إثر غروب الشمس، لانه
 ليل بلا شك، وهم لا يقولون بهذا
 فان قالوا: أول الأوقات التي يجزى فيها الأذان لصلاة الصبح من

(١) في اليمينية «فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز قبل الصلاة» (٧) سلمة . بنتح السين
 المهمله وكسر اللام . والجرمي . بنتح الجيم وإسكان الراء . وهو سلمة بن قيس بن ثعلبة . حدثني
 وفد على النبي صلى الله عليه وسلم . وحديثه انتهى أسار اليه المؤلف رواه البخاري وسيأتي
 قريباً (٣) في المصرية «أو في غيرها» وهو خطأ (٤) في اليمينية ، ويدل رأي
 الأذان» وهو خطأ (٥) في اليمينية «قبل ثلث الليل» وسيأتي ما يأتي من الكلام يدل على
 انه خطأ وأن الصواب ما هنا (٦) في اليمينية «يجدوا» بالجيم وما هنا أحسن وأصح *

الليل هو أثر نصف الليل الاول . أو قالوا : هو ^(١) في أول الثلث الآخر من الليل قلنا لهم : هذه دعوى مفترقة الى دليل . ومثل هذا لا يحل القول به على الله تعالى في دينه . *

وهم يقولون : إن وقت صلاة العتمة يمتد ^(٢) الى وقت طلوع الفجر ، ويرون للحائض تطهر قبل الفجر أن تصلى العشاء ^(٣) الآخرة والمغرب ، فقد أجازوا الأذان لصلاة الصبح في وقت صلاة العتمة ، فمن أين لهم أن يخصوا بذلك بعض وقت صلاة العتمة ^(٤) دون جميع وقتها ؟ انعم ووقت صلاة المغرب أيضاً ؟ فان قالوا : لا نبيح ذلك إلا في آخر الليل . قيل لهم : ومن أين لكم هذا ؟ وليس هذا في شيء من الأخبار إلا الخبر الذى أخذنا به ، وهو الذى فيه تحديد وقت ذلك الأذان ^(٥) . وبالله تعالى التوفيق *

٣١٥ مسألة ولا تجزى صلاة فريضة في جماعة - اثنين فصاعداً - إلا بأذان واقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أو لنسيان ، متى قضيت ؛ السفر والحضر سواء في كل ذلك . فان صلى شيئاً ^(٦) من ذلك بلا أذان ولا اقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظهر والعصر بعرفة ، والمغرب والعتمة بمزدلفة ؛ ^(٧) فانهما يجتمعان بأذان لكل صلاة واقامة للصلايين معاً ، لا أثر في ذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ^(٨) ثنا البخارى ثنا محمد بن المنثى ثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفى

(١) في اليمينية بحذف « هو » (٢) في اليمينية « ممتد » (م) في اليمينية ويؤذن للحائض تطهر قبل الفجر العشاء « وهو سقط يفسد الكلام (٤) في اليمينية بحذف « بعض » وفي المصرية بحذف صلاة فجعتما بينهما (٥) في اليمينية « وتر ذلك الأذان » وهو خطأ أسخيف . (٦) في المصرية « شيء » على جبل « صلى » لما لم يسم فاعله (٧) في المصرية « بالمزدلفة » (٨) في اليمينية « ابراهيم بن أحمد الفربرى » وهو خطأ *

ثنا أيوب هو السخنياني عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث قال : « أتينا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه أنه عليه السلام قال لهم : « ارجعوا إلى أهلكم فأقيموا فيهم وعلوهم ومروهم ، وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » ^(١) » * .

وروينا ^(٢) أيضاً باسناد في غاية الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخنياني أن عمرو بن سلة الجرمي أخبره عن أبيه ، وكان وافد قومه على النبي ﷺ ، أن رسول الله ^(٣) ﷺ قال له : « صلوا صلاة كذا في حين كذا » ^(٤) ، وصلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم قرأنا ^(٥) * .

قال علي : « فصحب هذين الخبرين وجوب الأذان ولا بد ؛ وأنه لا يكون إلا بعد حضور الصلاة في وقتها ، عموماً لكل صلاة ، ودخلت الإقامة في هذا الأمر . » *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية ^(٦) هو اسماعيل عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « بين كل اذنين صلاة لمن شاء » ^(٧) * .

وايضاً : فقد صح أنه عليه السلام أمر بلالا بأن يوتر الإقامة كما نذكر بعد هنا إن شاء الله تعالى * .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٨) (٢) في الأصولين « ورويناه » وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمنية وكان يَأْذَن قومه أن رسول الله ﷺ « الخ وهو خطأ (٤) قوله « في حين كذا » سقط من اليمنية خطأ (٥) في اليمنية « أكبركم قرأنا » وهو تصحيف . والحديث في البخاري (ج ٥ : ص ٣٠٦ و ٣٠٧) مطول (٦) في المصرية « ابن عبيته وهو خطأ (٧) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٩٥) والحديث رواه باقي الجماعة »

ثنا محمد بن يوسف — هو الفريابي — ثنا سفيان — هو الثوري — عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال: «أُتي رجلان إلى النبي^(١) صلى الله عليه وسلم يريدان السفر، فقال النبي ﷺ إذا خرجتما فاذنَا ثم أقيما^(٢) ثم ليؤمكما أكبركما».

فان قيل: إنما هذا في السفر. قلنا: لا، بل في الخروج، وهذا يقتضي الخروج من عنده عليه السلام لأشأنهما، وهذا كله عموم لكل صلاة فرض: مقضية كما ذكرنا، أو غير مقضية.

وقد جاء في هذا أيضا بيان يرفع التمويه والايهام، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: «شغلنا المشركون عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس يوم الخندق»^(٣) قال: وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل^(٤) فانزل الله تعالى: (وكفى الله المؤمنين القتال). فامر رسول الله بلالا فأذن للظهر فصلاها في وقتها، ثم أذن للعصر فصلاها في وقتها^(٥)، ثم أذن للغرب فصلاها في وقتها*.

-
- (١) في البخاري «أُتي رجلان النبي» بحذف «إلى» (ج ١: ص ٢٥٨ و ٢٥٧)
 (٢) في اليمينة «وأقيما» وما هنا هو الموافق للبخاري (٣) في النسائي «شغلنا المشركون يوم الخندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس» (ج ١: ص ١٠٧) (٤) في المصرية بحذف «ما نزل» وفي اليمينة «قبل أن ينزل في الصلاة ما نزل» فصحتانها من النسائي
 (٥) في النسائي «فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها، ثم أقم للعصر فصلاها كما كان يصليها في وقتها» وما هنا أحسن لأن النسائي جعل عنوان الباب على هذا الحديث «الأذان لفائت من الصلوات» ولعل رواية المؤلف عن رواية أخرى لسنن النسائي*.

قال على وهذا الخبر زائد على كل خبر ورد في هذه القصة، والآخذ بالزيادة واجب.*

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: صليت لنفسى الصلاة فتسيت أن أقيم لها؟ قال عد لصلاتك أقم لها ثم أعد^(١).
ومن طريق محمد بن المثنى: ثنا ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال: اذا نسيت الاقامة في السفر فأعد الصلاة.*

ومن قال بوجوب الاذان والاقامة فرضا أبو سليمان وأصحابه، وما نعلم لمن لم يرد ذلك فرضا حجة أصلا، ولولم يكن الاستحلال رسول الله ﷺ دماء من لم يسمع عندهم أذانا وأموالهم وسبيهم —: لكفى^(٢) في وجوب فرض ذلك. وهو اجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة رضى الله عنهم بلا شك، فهذا هو اجماع المقطوع على صحته، لا التعاوى الكاذبة التي لا يعجز أحد عن ادعائها، اذ لم يزعه^(٣) عن ذلك ورع أوحياه. وبالله تعالى التوفيق.*

٣١٦- مسألة ولا يلزم المنفرد اذان ولا اقامة، فان أذن وأقام فحسن، لان النص لم يرد بإيجاب الاذان إلا على الاثنين فصاعدا، وانما قلنا: ان فعل فحسن،^(٤) لأنه ذكر الله تعالى، وقد يدعو الى الصلاة من لعله يسمعه من مؤمنى الجن، ولا يجوز^(٥) الا في الوقت.*

٣١٧- مسألة ولا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة، وهذا لا خلاف فيه، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال، وهذا ما لا خلاف فيه، وأيضا فان النص قد جاء بان المرأة تقطع صلاة الرجل

(١) في اليمينية «تم أعد» (٢) في اليمينية «بكف» وهو خفأ (٣) في اليمينية «لا يردعه» (٤) قوله «لأن النص لم يرد» إل هنا سقطت من اليمينية (٥) في النص «لا يجوز» وماها أحسن.*

اذا قامت أمامه ، على ما نذ كر بعد هذا في باب ان شاء الله تعالى ، مع قوله عليه السلام : «الامام جنة ، وحكمه عليه السلام بأن تكون وراء الرجل ولا بد في الصلاة ، وان الامام يقف أمام المأمومين ولا بد ، أو مع المأموم في صف واحد على ما نذ كر إن شاء الله تعالى في مواضعه . ومن هذه النصوص ثبت بطلان امامة المرأة للرجل وللرجال يقينا *

٣١٨ — مسألة فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن . لما قد

صح من انهن كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ وهو عالم بذلك *

٣١٩ — مسألة فان صلين جماعة وأمتن ^(١) امرأة منهن فحسن

لانعلم يأت نص يمنع من ذلك : ولا يقطع بعضهن صلاة بعض ، لقول رسول الله ﷺ : «خير صفوف النساء آخرها» ^(٢) ، *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري ^(٣) عن

ميسرة بن حبيب النهدي — هو ابو خازم ^(٤) — عن ريطة الحنفية : أن عائشة أم المؤمنين أمتن في صلاة الفريضة ^(٥) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن زياد بن لاحق ^(٦) عن تيممة بنت سلمة

عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت نساء في الفريضة في المغرب ، وقامت وسطهن ، وجهرت بالقراءة : *

(١) في اليمينية «فأمتن» (٢) في اليمينية بخنف قوله «آخرها» وهو خطأ. وفي المصرية

«في ان خير صفوف النساء آخرها» وزيادة «في أن» لاداعي اليها ولا معنى لها. والحديث

في مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) وأبي داود (ج ١ : ص ٢٥٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة

(٣) قوله «روينا من طريق» الى هنا سقط من اليمينية خطأ (٤) في اليمينية «ميسرة بن حبيب

الهدني» وهو خطأ. وفي الاصلين «أبو حارم» بالحاء المهملة وهو تصحيف : وصحته بالخاء

المعجمة (٥) رواه الدارقطني (ص ١٥٥) من طريق سفيان ونسبه شارحه الى مصنف

عبد الرزاق وحكي تصحيحه عن النووي وهو صحيح (٦) في اليمينية «زيد بن الاحوص»

ولأعرف أيتهما أصح ولم أجده ترجمه ولا لتيمة بنت سلمة فيبحث عنهما *

وعن عبد الرزاق ^(١) عن سفيان الثوري عن عمار الدهني ^(٢) عن حجابة بنت حصين ^(٣) قالت: امتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت بيننا: ^(٤) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن - وهي خيرة، ^(٥) هو اسمها، ثقة مشهورة - حدثهم: أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمن ^(٦) في رمضان، وتقوم معهن في الصف ^(٧) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن عائشة أم المؤمنين كانت تؤم النساء في التطوع وتقوم وسطهن في الصف ^(٨) . *

(١) قوله «عن عبد الرزاق» سقط من اليمينية (٢) بضم الدال المهملة وإسكان الهاء وبمدها نون (٣) حجابة وحصين بالتصغير فيهما (٤) رواه ابن سعد (ج ٨ : ص ٣٥٦) عن سفيان، ورواه الدارقطني (ص: ١٥٥) من طريق عبد الرحمن عن سفيان، وقال شارحه: «أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما والشافعي في مسنده قالوا ثلاثهم: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني» الخ ثم نقل عن النووي تصحيحه. وابن سعد والدارقطني لم يبين أن كان سفيان هو ابن عينة أو الثوري، وكلاهما يروى عن عمار الدهني، والظاهر أنه ابن عينة لأن ابن سعد لم أجد ما يدل على أنه يروى عن الثوري، وقد صرح ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) أنه ابن عينة في استناد عبد الرزاق والدارقطني، فيظهر لي أن المؤلف أخطأ في زعمه أنه الثوري ويؤيد هذا أن الحديث في مسند الشافعي المطبوع بهامش الام (ج ٦: ص ٨٢ وفيه «أخبرنا ابن عينة» (٥) في اليمينية «عن الحسن بن أبي الحسن» الخ بحذف «ام» وهو خطأ. وخيرة بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء وفتح الراء (٦) في المصرية «تؤمن» وهو خطأ (٧) هذا الاثر نقله شارح الدارقطني (ص: ١٥٥) عن مصنف ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد عن قادة (٨) روى الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٠٣ و ٢٠٤) من طريق أبي ليث عن عطاء عن عائشة «أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن» *

وعن عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال: تؤم المرأة النساء في التطوع ^(١)؛ تقوم وسطهن *
وروى عن ابن عمر: أنه كان يأمر جارية له تؤم نساءه ^(٢) في ليالي
رمضان *

ومن التابعين: رويناه ^(٣) عن ابن جريج عن عطاء، وعن ابن مجاهد عن
أبيه، عن سفيان الثوري عن ابراهيم النخعي والشعبي، وعن وكيع عن
الريبع ^(٤) عن الحسن البصري، قالوا كلهم باجازه إمامة المرأة للنساء وتقوم
وسطهن. قال عطاء ومجاهد والحسن: في الفريضة والتطوع، ولم يمنع من
ذلك غيرهم، وهو قول قتادة والاوزاعي وسفيان الثوري واسحاق وأبي
ثور وجمهور أصحاب الحديث؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
ابن حنبل وداود وأصحابهم *

وقال سليمان بن يسار ومالك بن أنس: لا تؤم المرأة النساء في فرض
ولا نافلة. وهذا قول لا دليل على صحته، وخلاف لطائفة من الصحابة لا يعلم
لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف؛ وهم يشيعون هذا إذا وافق تقليدهم *
بل صلاة المرأة ^(٥) بالنساء داخل تحت قول رسول الله ﷺ «إن صلاة
الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» *

فإن قيل: فهلا جعلتم ذلك فرضاً، بقوله عليه السلام: «إذا حضرت
الصلاة فليؤمكم أكرمكم»؟ قلنا: لو كان هذا لكان جاء: «أن تؤمنا»، وهذا
محال، وهذا خطاب منه عليه السلام لا يتوجه البتة إلى نساء لا رجل معهن،

(١) قوله «في التطوع» سقطت اليمينية (٢) في المصرية «بنسائه» (٣) كلمة
«روينا» سقطت من المصرية (٤) الربيع هو ابن صبيح، وكلاهما بالتسكير،
وهو مختلف في ضعفه والراجح أنه لا بأس به مع صلاحه وصدقه، ولم يكن الحديث من
صناعته فكان يهمل فيما يروى كثيراً كما قال ابن حبان (٥) في اليمينية «كل صلاة المرأة» *

لانهم لحن في العرية متيقن ، ومن المحال الممتنع أن يكون عليه السلام يلحن .
٣٢٠ — مسألة ولا اذان على النساء ولا اقامة . فان أذن وأقن

فحسن . برهان ذلك أن أمر رسول الله ﷺ بالاذان إنما هو لمن اقترض عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في جماعة ، بقوله عليه السلام : « فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » ، وليس النساء عن أمرن بذلك . فاذا هو قد صرح بالاذان ذكر الله تعالى ، والاقامة كذلك ، فهما في وقتها فعل حسن وروينا عن ابن جريج عن عطاء : تقيم المرأة لنفسها . وقال طاوس : كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم ^(١) *

٣٢١ — مسألة ولا يحل لولي المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد ، إذا عرف أنهم يردن الصلاة ولا يحل لهن أن يخرجن متطيبات ولا في ثياب حسان ، فان فعلت فليمنعها بوصولهن في الجماعة أفضل من صلاتهن منفردات *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وعبد الله بن إدريس قالوا ثنا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ^(٢) » ،

وبه الى مسلم : ثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أنا يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تمنعوا نساءكم المساجد اذا استأذنكم ^(٣) » إليها ،

(١) الى آخر المجلد الأول الذي تفضل بإعارته لنا الرجل الكامل النبيل السيد محمد نصيف . من أعيان جده وهذا الجلد هو الذي كنا نشير اليه باسم « النسخة اليمنية » اه اداره (٢) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) (٣) في الاصل « لا تمنعوا إماءكم المساجد ان استأذنكم » وصحته من . . سلم (ج ١ ص ١٢٩) *

فقال له بلال ابنه: والله لنمنعن، فأقبل عليه عبد الله بن عمر فسهبه سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط، قال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعن *

وبه الى مسلم: ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا النساء من الخروج بالليل الى المساجد»^(١) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن محمد ابن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولا يخرجن إلا وهن تفلات» *

قال علي: والتفلة السيئة الريح والبرة^(٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً»^(٣) *

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف

(١) في مسلم «من الخروج الى المساجد بالليل» (٢) الحديث رواه أبو داود أيضاً (ج ١: ص ٢٢٢) ونسبه في المتن (الشوكاني ج ٣: ص ١٦٠) لسند أحمد. والتفلة بفتح التاء وكسر الفاء وفتح اللام. (٣) في مسلم (ج ١: ص ١٣٠) *

النساء متلفعات^(١) بهم وطن ما يعرف من الغلس^(٢) .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي^(٣) - هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن رسول الله ﷺ قال خير صفوف الرجال المتقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المتقدم، وخيرها المؤخر، يامعشر النساء إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر،^(٤) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق حدثني ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عمرو - هو أبو معمر - ثنا عبد الوارث بن سعيد - هو التوري - ثنا أيوب - هو السخيتي - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: لو تركنا هذا الباب للنساء، فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات^(٥) .
وبه إلى أبي داود، حدثنا قتيبة ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث^(٦) عن بكير - هو ابن الأشج - عن نافع قال: ^(٧) إن عمر بن الخطاب كان ينهى

(١) حكى الزرة في شرح الموطأ (ج ١: ص ١٩) أنه رواه يحيى وجماعة بقائه ورواه كثيرون «متلفعات» بقاء ثم عين معلقة وعزاه عياض لأكثر رواة الموطأ. (٢) الحديث رواه أيضاً الشيخان وغيرهما. من طريق مالك. (٣) في الأصل «حسن بن علي»، وهو خطأ؛ (٤) هذا اسناده صحيح، وقدرناه أيضاً أحمد في مسنده (ج ٣: ص ٢٩٣) عن عبد الصمد عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو اسناد صحيح. وفي لفظ أحمد «المتقدم»، في الموضعين بدل «المتقدم» ولعله أصح. ولم أجده حديث جابر في غير هذين الكتابين - المحلى والسند - وروى مسلم (ج ١: ص ١٢٩) وأبو داود (ج ١: ص ٢٥٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» ورواه أيضاً الدارمي والترمذي والنسائي وابن ماجه (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٧٥) وكذا الذي بعده (٦) في الأصل «عن عمر بن الحارث» وهو خطأ (٧) في الأصل «عن بكير ابن الأشج أن عمر بن الخطاب» الخ والتصحيح من أبي داود *

أن يدخل من باب النساء *

قال علي: لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين^(١) بتعب لا يجدى عليهن زيادة فضل أو يحطن من الفضل، وهذا ليس نصحاً، وهو عليه السلام يقول: «الدين النصيحة»، وحاشاله عليه السلام من ذلك؛ بل هو أنصح الخلق لأمته، ولو كان ذلك لما اقترض عليه السلام أن لا يمنعن، ولما أمرهن بالخروج تفلات. وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض *

وقال أبو حنيفة ومالك: صلاتهن في بيوتهن أفضل. وكره أبو حنيفة خروجهن إلى المساجد لصلاة الجماعة وللجمعة وفي العيدين، ورخص للعجز خاصة في العشاء الآخرة والفجر، وقد روى عنه أنه لم يكره خروجهن في العيدين *

وقال مالك: لا يمنعن من الخروج إلى المساجد، وأباح للبتالة^(٢) شهود العيدين والاستسقاء، وقال: تخرج الشابة إلى المسجد المرة بعد المرة، قال: والمتجلة تخرج إلى المسجد ولا تكثر التردد *

قال علي: وشغب من كره ذلك برواية روينها عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: لورأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل^(٣) *

وبحديث روى عن عبد الحميد بن المنذر الانصاري عن عمته أوجدته

(١) رسم في الأصل بدون قطع، وهذا أقرب ما يناسب رسمه (٢) التبال المتعظم وتجال المرأة أي استت وكبرت فهي متجلة (٣) متفق عليه، وانظر الشوكاني (ج ٣: ص ١٦١) وصحيح مسلم (ج ١: ص ١٣٠) *

أم حميد أن النبي ﷺ قال: «أن صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك معي» (١) *

(١) نقل ابن الأثير في أسد الغابة (ج ٥ : ص ٥٧٨) عن ابن أبي عمير «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي عن أبيه عن جدته أم حميد أنها قالت : قلت يا رسول الله ، بمنعنا أزواجنا أن نعلي مك . ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن . وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » . وذكره ابن حجر في الإصابة (ج ٨ : ص ٢٢٦) ونسبه أيضا الى يقي بن مخلد من هذا الطريق — ووقع فيها «تق» بالثناة وصوابه «تق» بالموحدة . وروى أحمد في المسند (ج ٦ : ص ٣٧١) «ثنا هرون ثما عبد الله ابن وهب قال حدثني داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الأنصاري عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدتي قال فأمرت فبنى لها مسجدا في أقصى شيء من بيتها وأظلمه ، فكانت تضي في فيه حتى لقيت الله عز وجل» . ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢ : ص ٧٩١) من طريق هارون بن معروف عن ابن وهب — ووقع فيه «ابن وهيب» وهو خطأ — ونسبه ابن حجر في الإصابة من هذا الطريق الى ابن أبي خيثمة . وهذا اسناد صحيح . داود بن قيس ثقة حافظ . وعبد الله بن سويد الأنصاري الحارثي له صحبة ، وذكره ابن حبان في الثقات . ويظهر من كلام ابن حجر أنه يرجح أن يكونا شخصين : أحدهما صحابي ، والآخر تابعي وهو الذي هنا وعمته أم حميد ، وعلى كل فهو ثقة ، والحديث صحيح . ونقل الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن ابن حجر أنه قال : «اسناده حسن» ويؤيد معناه ما رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٩) من طريق يزيد بن هرون عن العوام بن حوشب «حدثني حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنوا نساءكم المساجد ويوتن خير لهن» قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعا بالعوام ابن حوشب ، وقد صرح سماع حبيب من ابن عمر ، ولم يخرجاه في الزيادة : ويوتن خير لهن » ووافقه الذهبي . ثم روى له الحاكم شاهدا مرفوعا «خير مساجد النساء قعر يوتن» من

وبحديث روى من طريق عبد الله بن رجاء الغداني ^(١) أن أبا جرير بن حازم عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ قال: «لأن تصلى المرأة في مخدعها أعظم لأجرها من أن تصلى في بيتها، وأن تصلى في بيتها أعظم لأجرها من أن تصلى في دارها، وأن تصلى في دارها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد قومها، وأن تصلى في مسجد قومها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد جماعة، وأن تصلى في مسجد جماعة خير لها من أن تخرج إلى الصلاة يوم العيد».

وقال بعضهم: لعل أمر رسول الله ﷺ بخروجهن يوم العيد إنما كان أرهاباً للعدو لقلّة المسلمين يومئذ ليكثرُوا في عين من يراهم *

قال علي: وهذه عظيمة، لأنها كذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول بلا علم، وهو عليه السلام قدين أن أمره بخروجهن ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحيض المصلى، فأف لمن كذب قول النبي ﷺ واقترى كذبة برأيه! ثم إن هذا القول مع كونه كذباً بحتاً ^(٢) فهو بارد سخيف جداً، لأنه عليه السلام لم يكن بحضرة عسكر فيهرب عليهم، ولم يكن معه عدو إلا المناهقون ويهود المدينة، الذين يدرون أنهم نساء، فاعجبوا لهذا التخليط !!

قال علي: أما ما حدثت عائشة فلاحجة فيه لوجه: *

أولها: أنه عليه السلام لم يدرك ما أحدثن، فلم يمنعن، فإذا لم يمنعن فمنعن بدعة وخطأ، وهذا كما قال تعالى: (يائساء النبي من يأت منكن

حدثت دراج إلى السمع عن السائب عن مولاته أم سلمة، واستاده حسن (١) بضم النين
نعمجة وفتح الدال المخففة نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة وهو صدوق أتى عليه
أبو زرعة وفد أبو حنم «كان ثقة رصياً» وفد ابن المديني «اجتمع أهل البصرة على عدالة
رجلين: أبي عمر الحوفى وعبد الله بن رجاء» (٢) في الأصل — وهو النسخة المصرية
وحدها — «كذب بحت» وهو لحن *

بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين). فما اتين قط بفاحشة مبينة، ولا ضوعف لهن العذاب والحمد لله رب العالمين. وكقوله تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) فلم يؤمنوا فلم يفتح عليهم.*

وما نعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتاج بقول قائل: لو كان كذا: لكان كذا —: على إيجاب ما لم يكن، الشيء الذي لو كان لكان ذلك الآخر.*
 ووجه ثان: وهو أن الله تعالى قد علم ما يحدث النساء، ومن أنكر هذا فقد كفر، فلم يوح قط إلى نبيه صلى الله عليه وسلم بمنعهن من أجل ما استحدثته، ولا أوحى تعالى قط إليه: أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهن من المساجد، فاذلم يفعل الله تعالى هذا فالتعلق بمثل هذا القول هجنة وخطأ.*

ووجه ثالث: وهو أننا ما ندري ما أحدث النساء مما لم يحدثن في عهد رسول الله ﷺ، ولا شيء أعظم في أحداثهن من الزنا، فقد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ، ورجم فيه وجلد، فما منع النساء من أجل ذلك تمط، وتحريم الزنا على الرجال كتحريره على النساء ولا فرق، فما الذي جعل الزنا سبياً يمنعهن من المساجد؟ ولم يجعله سبياً إلى منع الرجال من المساجد؟! هذا تعليل ما رضيه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ.*

ووجه رابع: وهو أن الأحداث إنما هو لبعض النساء بلا شك دون بعض، ومن المحال منع الخير عن من لم يحدث من أجل من أحدث، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. فيسمع له ويطاع، وقد قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر رازدة وزر أخرى).*

ووجه خامس: وهو أنه إن كان الأحداث سبياً إلى منعهن من

المسجد فالأولى أن يكون سببا إلى منعهم من السوق ومن كل طريق بلا شك ، فلم خص هؤلاء القوم منعهم من المسجد من أجل إحدائهم ، دون منعهم من سائر الطرق ؟ بل قد أباح لهم أبو حنيفة السفر وحدها ، والمسير في الفياق والفلات مسافة يومين ونصف ، ولم يكره لها ذلك ، وهكذا فليكن التخليط . *

ووجه سادس : وهو أن عائشة رضى الله عنها لم ترمعهم من أجل ذلك ، ولأقالت : امنعوهن لما أحدثن ، بل أخبرت أنه عليه السلام لوعاش لمنعهن ، وهذا هو نص قولنا ، ونحن نقول : لو منعهم عليه السلام لمنعهن ، فاذلم يمنعهم فلا تمنعهم ، فاحصلوا إلا على خلاف السنن وخلاف عائشة رضى الله عنها . والكذب بايهاهم من يقلدهم أنها منعت من خروج النساء بكلامها ذلك ، وهى لم تفعل . نعوذ بالله من الخذلان : *

وأما حديث عبد الحميد بن المنذر فهو مجهول لا يدري من هو ؟ ولا يجوز أن ترك روايات الثقات المتواترة برواية من لا يدري من هو *
وأما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط ، وليس بحجة ، هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس وغيره ^(١) *

ثم لو صح هذا الخبر وخبر عبد الله بن رجاء الغداني - وهما لا يصحان - لكان على أمورهما ^(٢) معارضة للأخبار الثابتة التي أوردنا ، ولأمره عليه السلام بخروجهن ، حتى ذوات الخدور والحيض إلى مشاهدة صلاة العيد ، وأمر من لا جلباب لها أن تستعير من غيرها جلبابا لذلك *

ولما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثني أن عمرو بن عاصم الكلابي حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله

(١) سبق الكلام عليه وأنهم وثقوه وقد احتج به البخارى (٢) كذا بالأصل

ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، و صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها »^(١) ، *
قال علي : يريد بلا شك مسجد محلتها ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لو أراد عليه السلام مسجد بيتها لكان قائلا : صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها ، وحاشا له عليه السلام أن يقول المحال ، فاذنك كذلك فقد صرح أن أحد الحكمين منسوخ : *

إما قوله : « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » ، وحضه عليه السلام على خروجهن إلى العيد وإلى المسجد — : منسوخ بقوله : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ومن خروجها إلى صلاة العيد » ، وإما قوله عليه السلام : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدنا » ، و صلاتها في مسجدنا أفضل من خروجها إلى صلاة العيد ، منسوخ بقوله عليه السلام : « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » ، وحضه على خروجها إلى صلاة العيد ، *
لا بد من أحد هذين الأمرين ، ولا يجوز أن نقطع على نسخ خبر صحيح إلا بحجة *

فنظرنا في ذلك فوجدنا خروجهن إلى المسجد والمصلين عملا زائدا على

(١) هكذا رواه المؤلف « و صلاتها في مسجدنا » وقد تصحفت عليه السكمة والحديث في أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٣) بلفظ « و صلاتها في غدها » وكذلك نقل الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن أبي داود ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٠٩) من طريق عمرو بن عاصم السكلافي ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . ومورق بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة . والمخدع — بضم الميم وتفتح وتكسر مع فتح الدال في الكل — هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير يحفظ فيه الأمتة النفيسة *

الصلاة، وكلفة في الاسحار والظلة والرحمة^(١) والهواجر الحارة، وفي المطر والبرد، فلو كان فضل هذا العمل الزائد منسوخاً لم يخل ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما: إما أن تكون صلاتها في المسجد والمصلى مساوية لصلاتها في بيتها، فيكون هذا العمل كله لغواً وباطلاً، وتكلفاً وعناء ولا يمكن غير ذلك أصلاً، وهم لا يقولون بهذا، أو تكون صلاتها في المساجد والمصلى منحة الفضل عن صلاتها في بيتها كما يقول المخالفون، فيكون العمل المذكور كله أثماً حاطاً من الفضل ولا بد، اذ لا يحيط من الفضل في صلاة ما عن تلك الصلاة بعينها عمل زائد إلا وهو محرم، ولا يمكن غير هذا؛ وليس هذا من باب ترك أعمال مستحبة في الصلاة، فيحط ذلك من الاجر لو عملها، فهذا لم يأت باثم لكن ترك أعمال بر، وأما من عمل عملاً تكلفه في صلاته فأتلف بعض أجره الذي كان يتحصل له لو لم يعمل، وأحبط بعض عمله: فهذا عمل محرم بلا شك، لا يمكن غير هذا؛ وليس في الكراهة اثم أصلاً، ولا إحباط عمل، بل فيه^(٢) عدم الاجر والوزر معاً؛ وإنما الاثم إحباط على الحرام فقط^(٣) *

وقد اتفق جميع أهل الارض أن رسول الله ﷺ لم يمنع النساء قط الصلاة معه في مسجده إلى أن مات عليه السلام، ولا الخلفاء الراشدون بعده، فصح أنه عمل غير منسوخ، فأذلا شك في هذا فهو عمل بر، ولولا ذلك ما أقره عليه السلام، ولا تركن يتكلفه بلا منفعة، بل بمضرة، وهذا العسر والاعنى، لا النصيحة، وأذلا شك في هذا فهو الناسخ وغيره المنسوخ. هذا الوصح ذاك الحديثان، فكيف وهما لا يصحان *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة:

(١) الرحمة رحم وهي مصححه (٢) لاحسن أن يكون «فيها» (٣) كذا في الأصل

أن عمر بن الخطاب أمر سليمان بن أبي حثمة ^(١) أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان ^(٢) .

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : أن عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها : والله انك لتعلمين أني ما أحب هذا ، فقالت : والله لا أنتهي حتى تهاني ا قال عمر : فاني لا أنهاك ، فلقد طعن عمر يوم طعن وانها لفي المسجد ^(٣) .

قال علي : ما كان أمير المؤمنين يمتنع من نهيا عن خروجهما الى المسجد لو علم أنه لا أجر لها فيه ، فكيف لو علم أنه يحط من أجرها ويحبط عملها . ولا حجة لهم في قوله لها : إني لأحب ذلك ، لأن ميل النفس للاثم فيه ، وقد علم الله تعالى أن كل مسلم — لولا خوف الله تعالى لأحب إلا كل اذا جاع في رمضان . والشرب فيه اذا عطش ، والنوم في الغدوات الباردة في الليل القصير عن القيام الى الصلوات ، ووطء كل جارية حسناء يراها المرء ، فحب المرء النسي المحذور لا حرج عليه فيه . ولا يقدر على صرف قلبه عنه ، وانما الشأن في صبره أو عمله فقط . ول تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو كره لكم)

(١) في نسخة من المصحح عن الأصل سليمان بن أبي حثمة .

أبي حمزة ، وكلامه خطأ ^(٢) .

ابن هرون بن سفيان عن هشام بن عمار عن عمرو بن دينار عن

(٣) هذا مرسل . لا .

ص ١٩٥ .

ولم يثبت .

ص ١٣٩ .

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن عمرو الثقفي عن عرجة^(١): أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان، فيجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً، فأمرني فأمت النساء *

قال علي: والشواب وغيرهن سواء. وبالله تعالى التوفيق *

٣٢٢ — مسألة ولا يؤذن ولا يقام شيء من النوافل، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد، ولا لصلاة فرض على الكفاية، كصلاة الجنازة، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة. وهذا مما لا يعلم فيه خلاف إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان والإقامة لصلاة العيدين، وهو بدعة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بأذان ولا إقامة شيء من ذلك، على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى *

قال علي: الأذان والإقامة أمر بالمجئ إلى الصلاة، وليس يجب ذلك إلا في الفرائض المتعينة، ولا يلزم ذلك في النوافل، فلا أذان فيها ولا إقامة وإعلام الناس بذلك تنبيه على خير، وقد جاء ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى *

٣٢١ — مسألة، ولا يجوز أن يؤذن ويقم إلا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد للآفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذانه لسكر أو نحو ذلك، فلذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده. ويجزئ أذان الفاسق، والعدل أحب إلينا، والصيت أفضل *

برهان ذلك أن النساء لم يخاطبن بالأذان للرجال، لقول رسول الله ﷺ: «فليؤذن لكم أحدهم وليؤمكم أكبركم، أو أكثركم قرآناً»، فانما أمر

(١) أميرة تدعى عرجة، أمة لعمرو الثقفي، وأما عمرو الثقفي ومحمد بن عمار فلم يسمهم، لأنهم أجده من رواه أخرى

بالاذان من أزم الصلاة في جماعة، وهم الرجال فقط، لا النساء على ما ذكرنا قبل .
والصبي والمجنون والذاهب ^(١) العقل بسكر غير مخاطبين في هذه
الأحوال، وقد قال النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة، فذكر الصبي والمجنون
والنائم. والاذان مأمور به كما ذكرنا، فلا يجزئ أدائه إلا من مخاطب
به بنية أدائه ما أمر به، وغير الفرض لا يجزئ عن الفرض» .

فان قيل: فانكم تجيزون لمن أذن لأهل مسجد أن يؤذن لأهل مسجد
آخر في تلك الصلاة نفسها، وهذا تطوع منه .
قلنا: نعم، وهو وإن كان تطوعاً منه، فهو من أحدهم المأمورين بإقامة
الاذان والامامة والإقامة لمن معه، فهو في ذلك كله مؤدى فرض، وإذا
تأدى الفرض، فالاذان فعل خير لا يمنع الصبيان منه، لانه ذكر لله تعالى
وتطوع وبر .

وأما الكافر فليس أحدنا ولا مؤمناً، وإنما أزمنا أن يؤذن لنا أحدنا .
وأما من لم يؤد ألقاظ الاذان متعمداً فلم يؤذن كما أمر، ولا أنى بألقاظ
الاذان التي أمر بها، فهذا لم يؤذن أصلاً .
فان لم يقدر على أكثر من ذلك للثقة أو لكثرة أجزاء أذانه، لعون
الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فهذا غير مكلف إلا ما قدر عليه
فقط، وسواء كان هنالك من يؤدى ألقاظ الاذان أو لم يكن، وكان أفضس
لو أذن المحسن .

وأما الفاسق فانه أحدنا بلا شك، لانه مسلم، فهو داخل تحت أمر،
عليه السلام: «ليؤذن لكم أحدكم» ولا خلاف في اختيار العدل
وأما الصيت: فلان الاذان أمر بالمجىء الى الصلاة فاسم المأمور .

أولى، ولقول رسول الله ﷺ لأبي مخنف: «ارجع فارفع صوتك»^(١)، وهذا أمر برفع الصوت. فلو تعدد المؤذن أن لا يرفع صوته لم يحزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمشقة لم يلزمه، لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال عليه السلام ما قد ذكرناه باسناده: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين» فالاجتهاد في طرد الشيطان فعل حسن. وبالله تعالى التوفيق *

وصح عن النبي ﷺ: «لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جان ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» رويناه من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة^(٢) المازني الانصاري عن أبيه عن ابي سعيد الخدري مسنداً. وبالله تعالى التوفيق *

٣٢٤ — مسألة ولا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً، فإن كان ذلك فالمؤذن هو المبتدئ، والداخل عليه مسمى لأجر له، وما يبعد عنه الاسم، والواجب منعه. فإن بدءاً معاً فالأذان للصيت الاحسن تأدية. وجائز أن يؤذن جماعة واحداً بعد واحد للغرب وغيرها سواء في كل ذلك، فإن تشاحوا وهم سواه في التأدية والصوت والفضل والمعرفة بالآوقات أقرع بينهم، سواء عظمت أقطار المسجد أو لم تعظم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا سعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»^(٣) *

(١) ستأتي بعض طرق حديث ابي مخنف في المسألة رقم ٣٣١ والطريق التي فيها هذه الكلمة رواها ابو داود (ج ١ : ص ١٩٢) بإلفظ «ثم ارجع فد من صوتك»
 (٢) في الأصل «ابن ابي ربيعة» وهو خطأ، صححناه من الموطأ (ص ٢٣) ومن التهذيب.
 (٣) في البخاري (ج ١ : ص ٢٥٣) *

قال علي: لو جاز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهتام لغواً لا وجه له ، وحاش لله من هذا ، ولو كان الصف الاول لمن بادر بالحجى لكان الاستهتام لا معنى له ، لانه لا يمنع أحد من البدار ، وانما الاستهتام فيما يضيق فلا يحمل الا بعض الناس دون بعض ، لا يمكن البتة غير هذا . وقد أقرع سعد بن أبي وقاص بين المتشاحين في الاذان ، اذ قتل المة ذن يوم القادسية ولو جاز اذان اثنين فصاعداً لكان أصحاب رسول الله ﷺ أحق الناس بان لا يضيعوا فضله ، فما فعلوا ذلك ، وما كان لرسول الله ﷺ إلا مؤذنان فقط *
 ٣٢٥ — مسألة ويجزى الاذان والاقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة وجنبا والى غير القبلة . وأفضل ذلك أن لا يؤذن إلا قائماً الى القبلة على طهارة . وهو قول أبي حنيفة وسفيان ومالك في الاذان خاصة وهو قول داود وغيرهم في كل ذلك *

وانما قلنا ذلك لانه لم يأت عن شيء من هذا نهى من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وقال تعالى (وقد فضل لكم ما حم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فصح أن مالم يفصل لنا تحريمه فهو مباح . وانما تخيرنا أن يؤذن ويقيم على طهارة قائماً الى القبلة لانه عمل أهل الاسلام قديماً وحديثاً *

٣٢٦ — مسألة ومن عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى ، وإن سمع عاطساً يحمد الله تعالى ففرض عليه أن يشتمه في أذانه واقامته ، وإن سلم عليه في أذانه واقامته ففرض عليه أن يرد بالكلام ثم الكلام المباح كله جائز في نفس الاذان والاقامة .
 قال الله تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) فلم يخص تعالى حالاً من حال *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي سلة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال؛ وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم» ^(٢) فلم تخص النصوص حال الاذان والاقامة من غيرهما، ولا جاء نهى قط عن الكلام في نفس الاذان، وما نعلم حجة لمن منع ذلك أصلاً * فان قالوا: قسناه على الصلاة. قلنا: فاتم تميزون الاذان بلا وضوء؛ فان قياسه على الصلاة ١؟ *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: «رأيت بلالا يؤذن ويدور، فأتابع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة حمراء» ^(٣) ، *

ورويانا عن وكيع عن محمد بن طلحة عن جامع بن شداد عن موسى ابن عبد الله بن يزيد الخطمي ^(٤) عن سليمان بن صرد ^(٥) صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يؤذن للعسكر فكان يأمر غلامه في أذانه

(١) في ابى داود (ج ٤ : ص ٤٦٧) «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) فل المنذرى «واخرجه البخارى والنسائى» نقله شارح ابى داود (٣) رواه احمد فى المسند (ج ٤ : ص ٣٠٨) عن عبد الرزاق، ورواه الترمذى (ج ١ : ص ٤١) عن محمود بن غسان عن عبد الرزاق وهـ لحسن صحيح. ورواه الدارمى (ص ١٤١) عن محمد بن يوسف عن سفيان وهـ طريق آخرى ثم قل «حديث انورى اصح» وانظر الكازم على الحديث وطرفه في البيهقي (ج ١ : ص ٣٩٥ و ٣٩٦) وفي الشوكاني (ج ٢ : ص ٢٨ الى ٣١) وابو جحيفة با تصديره ووقع في السوكاني - «بمع الادارة المتيرة - بالتكبير خطأ» (٤) بفتح الهمزة المعجمة واسكان الراء المهملة (٥) بضم الصاد المهملة وفتح الراء. وسليمان هذا قتل في حربه مع ابن زياد سنة ٦٥ وله ٩٣ سنة، وكان له سن عالية وشرف في قومه *

وهو قول أبي حنيفة وغيره ؛ وقال مالك : لا باس باخذ الأجرة على ذلك . وهذا خلاف النص .

روينا عن وكيع عن المسعودي — هو أبو عميس عتبة بن عبد الله — عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ^(١) — قال : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان وقرأة القرآن والمقاسم ^(٢) والقضاء . وعن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبعي عن يحيى البكاء قال : رأيت ابن عمر يقول لرجل : اني لا بغضك في الله ، ثم قال لاصحابه : انه يتغنى في أذانه ويأخذ عليه أجرا ^(٣) .

وقد قال الله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) . وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فخرم تعالى أكل الأموال إلا لتجارة ، فكل مال فهو حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع متيقن . فلو لم يأت النهي عن أخذ الأجر على الأذان لكان حراما بهذه الجملة . وبالله تعالى التوفيق . ولا يعرف لابن عمر في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشنعون هذا إذا وافق تقليدهم : وأما إن أعطى على سبيل البر فهو فضل ، وقد قال تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) *

(١) كذا بالأصل . وأما أرجح جدا أنه خطأ وأن صوابه «عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود» فان الأرقط السوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) عن ابن مسعود نقل عن نرح البرمذى لابن سيد الناس . وعلى كل فليس هذا بحجة سواء كان من قول القاسم أو من قول ابن مسعود والقاسم لم يسمع من جده عبد الله بن مسعود بل حده عنه مرسل (٢) هكذا هي هنا وفي نيل الأوطار ، ولعلها «والمعاني» ولكني لم أجدهم في كتاب آخر حتى أرجح أحدهما (٣) رواه الطحاوى (ج ٢ : ص ٢٧٠) من طريق حماد بن سلمة عن يحيى البكاء : «أن رجلا قال لابن عمر : اني أحبك في الله ، فقال له ابن عمر : لكني أفضك في الله ، لأنك تبعي في أذاك أجرا وتأخذ على الأذان أجرا» ونسبه السوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) لابن حبان *

٣٢٨ — مسألة ومن كان في المسجد فاندفع الاذان ^(١) لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة .
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عثمان بن حكيم ثنا جعفر بن عوف عن أبي عميس أنا أبو صخرة .
هو جامع بن شداد — عن أبي الشعثاء قال : خرج رجل من المسجد بعد ما نودي للصلاة ، فقال أبو هريرة : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ^(٢) » .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا إسحاق ثنا محمد بن يوسف ثنا الأوزاعي عن
الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : قال : أقيمت الصلاة (٢)
فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب . ثم قال :
على مكانكم . فرجع واعتسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء ف صلى بهم ، وقال
عز وجل : ١ . وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه)
٣٣٩ — مسألة وجئنا أن يفيم غير النني أذن . لأنه لم يأت عن
ذلك نهى يصح ، والآخر المروي ، إنما يفيم من أذن ، إنما ج . من طريق
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم . وهو هالك (٣)

[illegible]

٣٣٠ — مسألة ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء سواء، من أول الاذان الى آخره وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة فرض أو نافلة، حاشا قول المؤذن «حى على الصلاة حى على الفلاح»، فانه لا يقولها في الصلاة، ويقولها في غير صلاة، فلذا أتم الصلاة فليقل ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن سبلة المرادى ثنا عبد الله بن وهب عن حيوة ^(١) وسعيد بن أبي أيوب عن كعب ابن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا على فانه ^(٢) من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فانها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة *

ورويانه أيضاً من طريق مالك عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللبتي عن أبي سعيد الخدري. ^(٣) فلم يخص عليه السلام كونه في صلاة من غير كونه فيها *

وإنما قلنا: لا يقول في الصلاة «حى على الصلاة حى على الفلاح»، لانه تكليم للناس يدعون به الى الصلاة، وسائر الاذان ذكر لله تعالى، والصلاة موضع ذكر الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) ينتج الحاء المهملة واسكان الياء المنناة وفتح الواو، وفي الأصل «خيرة» وهو خطأ وجوبه هو ابن سريج بن صفوان المصري (٢) في الأصل «فان» بحذف الضمير، وصحاحه من مسلم (١ح: ص ١١٣) (٣) في الموطأ (ص ٢٣) مرفوعاً مختصراً وكذلك رواه البيهقي (١ج: ص ٤٠٨) والبخاري (١ح: ص ٢٥٢) ومسلم (١ج: ص ١١٣) *

أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
إسماعيل بن إبراهيم — هو ابن علي — عن حجاج الصواف عن يحيى
ابن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم
قال: «بيننا أنا^(١) أصلي مع رسول الله ﷺ، فذكر الحديث وفي آخره:
ان رسول الله ﷺ قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن، أو كما قال عليه السلام» *
فان قال سامع الأذان: «لا حول ولا قوة إلا بالله» مكان: «حي على
الصلاة حي على الفلاح» فحسن»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني
بجاهد بن موسى حدثني حجاج قال قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن يحيى^(٢)
أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال:
إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال المؤذن، حتى إذا قال:
«حي على الصلاة» قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فلما قال: «حي على
الفلاح» قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، ثم قال: «سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ذلك»^(٣).

٣٣١ — مسألة وصفة الأذان معروفة، وأحب ذلك إلينا أذان

أهل مكة وهو

الله أكبر الله أكبر : الله أكبر الله أكبر . أربع مرات ، أشهد أن

(١) قوله من صحاح مسلم (ج ١: ص ١٥١) (٢) في نسخة: عمرو بن يحيى
وعمر بن يحيى (ج ١: ص ١٠٩) (٣) قوله: «سمعت رسول الله ﷺ» (ج ١: ص ١٠٩)
ص ١٢٩ (ج ١: ص ١٠٩) (ج ١: ص ١٠٩) (ج ١: ص ١٠٩) (ج ١: ص ١٠٩)
(ج ١: ص ١٠٩)

لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، ثم يرفع صوته فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حى على الصلاة حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله.*

وأذان أهل المدينة كما وصفنا سواء سواء إلا أنه لا يقول فى أول أذانه «الله أكبر الله أكبر، إلا مرتين فقط».

وأذان أهل الكوفة كما وصفنا أذان أهل مكة إلا أنهم لا يقولون «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، إلا مرتين مرتين فقط».

وان أذن مؤذن بأذان أهل المدينة أو بأذان أهل الكوفة فحسن.*
وان زاد فى صلاة الصبح بعد حى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فحسن.*

وانما نخيرنا أذان أهل مكة لان فيه زيادة ذكر الله تعالى على أذان أهل المدينة وأذان أهل الكوفة، ففيه ترجيع «الله أكبر» وفيه ترجيع «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله»، وهذه زيادة خير لا تحقر، أقل ما يجب لها ستون حسنة.*

وأىضا فإنه قد رويناه من طرق، منها ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان المنقرى البصرى ثنا حفص بن عمر الحوضى ثنا همام بن يحيى أن عامر بن عبد الواحد الأحول حدثه أن مكحول الشامى حدثه أن ابن محيرز حدثه أن أبا محذورة حدثه: «أن رسول الله ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة، والأقامة سبع عشرة كلمة، ثم وصف الأذان الذى ذكرنا حرفا حرفا^(١)».*

وحدثناه أيضا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب
 اخبرني ابراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد ثنا حجاج عن ابن جريج
 اخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذرة أن ابن محيريز أخبره -
 وكان يتيا في حجر أبي مخذرة - قال : قلت لابي مخذرة : اني خارج الى
 الشام ، وأخشى أن أسأل عن تأذيتك ، فأخبرني ، فذكر له أن رسول الله
 ﷺ علمه الاذان كما ذكرنا نصاً ^(١) *

وقد جاءت أيضاً آثار مثل هذه بمثل أذان أهل المدينة وأذان أهل
 الكوفة ، إلا أن هذه زائدة عليها تريعا وترجيعا ، وزيادة الرواة العدول
 لا يجوز تركها ، إلا أن تكون على التخير ، فيكون الأخذ بالزيادة أفضل ،
 لأنها زيادة ذكر وخير *

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
 ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عمران بن
 مسلم عن سويد بن غفلة : أنه أرسل الى مؤذن له : لا يثوب في شيء من
 الصلاة الا الفجر ، فإذا بلغت «حى على الفلاح» قل : «الصلاة خير من النوم»
 الصلاة خير من النوم ، فانه أذان بلال *

قال علي : سويد بن غفلة من أكبر التابعين ، قدم بعد موت النبي ﷺ
 بخمس ليال أو نحوها ، وأدرك جميع الصحابة الباقين بعد موته عليه السلام *
 وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن أبي جعفر المؤذن عن أبي سليمان
 عن أبي مخذرة : أنه كان اذا بلغ «حى على الفلاح» في الفجر قال «الصلاة

(١) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) بطوله. واختصره المؤلف . وقدر واه الشافعي
 في الأم معلولا (ج ١ : ص ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج ورواه الدارقطني
 (ص ٨٦) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٣) من طريق الشافعي ، وقد أوفينا الكلام على طريقته
 والفاظه في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي *

خير من النوم، الصلاة خير من النوم^(١)» *

قال على : لم يؤذن بلال لأحد بعد رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام للظهر أو العصر فقط ، ولم يشفع الأذان فيها أيضا^(٢) .
وأما الإقامة فهي والله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله » *

برهان ذلك أن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم ابن أحمد البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد ابن زيد عن سمالك بن عطية عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أنس ابن مالك قال : « أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر^(٣) الإقامة إلا الإقامة^(٤) » .
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبرى ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السختياني عن أبي قلابة قال : كان بلال يوتر الإقامة ويشئ الأذان ؛ إلا قوله : قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة » *

قال على : قد ذكرنا مالا يختلف فيه اثنان من أهل النقل : أن بلالا رضى الله عنه لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام ، ولم يتم أذانه فيها ؛ فصار هذا الخبر مسندا صحيح الاسناد ، وصح أن الأمر له رسول الله ﷺ ، لا أحد غيره » *

(١) رواه البيهقى مطلقا بدون اسناد عن سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي عذورة (ج ١ : ص ٤٢٢) (٢) هذا هو الراجح جدا وقيل إنه أذن مدة خلافة أبي بكر ، وانظر البيهقى (ج ١ : ص ٤١٩ و ٤٢٠) ونصب الزاوية (ج ١ : ص ١٥٤) (٣) فى الاصل « ويوتر » بحذف « أن » وصحناه من البخارى (ج ١ : ص ٢٥٠) (٤) الحديث رواه البخارى ومسلم بأسانيد متعددة ورواه ابوداود (ج ١ : ص ١٩٨ و ١٩٩) وبافى الكتب الستة . وقد أكثر البيهقى من ذكر أسانيد (ج ١ : ص ٤١٢ و ٤١٣) وفى بعضها التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى أمر بلالا بذلك وهو باسنادين صحيحين *

وقال الحنفيون: الاقامة متى متى، واختلف عنهم في تفسير ذلك، فروى زفر عن أبي حنيفة كما ذكرنا في قول «الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر» أربع مرات في ابتداء الاذان، وفي ابتداء الاقامة كذلك أيضا، وعلى هذه الرواية هم الحنفيون اليوم *

وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة في تلا الامرين الاذان والاقامة الله اكبر الله اكبر، في ابتداءهما مرتين فقط. وقد جاء حديث بمثل رواية أبي يوسف في الاذان، وما نعلم خبراً قط روى في قول «الله اكبر الله اكبر» أربع مرات في اول الاقامة ^(١)، ولولا أنها ذكر الله تعالى لوجب ابطال الاقامة بها؛ وابطال صلاة من صلى بتلك الاقامة؛ ولكن هذه الزيادة بمنزلة من زاد في الاقامة «لاحول ولا قوة الا بالله»، أو غير ذلك مما ليس من الاقامة في شيء *

وقال المالكيون: الاقامة كلها وتر، إلا الله اكبر الله اكبر، فانه يكرر؛ ولا يقال «قد قامت الصلاة»، إلا مرة واحدة *

قال علي: الاذان منقول نقل الكافة بمكة وبالمدينة وبالكوفة، لانه لم يمر باهل الاسلام - مذنول الاذان على رسول الله ﷺ، الى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه - يوم الا و هم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجدهم خمس مرات فأكثر، فثل هذا لا يجوز ان ينسى ولا أن يحرف، *

(١) هنا بهامش الأصل مانصه: «بل قد روى أبوداود حديثين، أحدهما من طريق معاذ بن جبل. والآخر من طريق ابن عبيد عن ابن مخزومة، كلاهما: وفي الاقامة «الله اكبر الله اكبر» أربع مرات، إلا ان في حديث معاذ عن عبدالله بن زيد — : المسعودي، وفي الآخر مكحولاه وانظر الحديثين في أبي داود (ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ و ص ١٩٧ و ١٩٨)

فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن بها ^(١) على عهد رسول الله ﷺ بلا شك، وكان الأذان بمكة على عهد رسول الله ﷺ يسمعه عليه السلام أذبح، ثم يسمعه أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، بعده عليه السلام، وسكنها أمير المؤمنين ابن الزبير تسع سنين وهو بقية الصحابة، والعمال من قبله بالمدينة والكوفة - : فمن الباطل الممتنع المحال الذي لا يحل أن يظن بهم رضى الله عنهم أن أهل مكة بدلوا الأذان وسمعه أحد هؤلاء الخلفاء رضى الله عنهم أو بلغه والخلافة بيده - : فلم يغير، هذا ما لا يظنه مسلم، ولوجاز ذلك لجاز بحضرتهم بالمدينة ولا فرق، *

وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضى الله عنهم وتداولها أعمال عمر بن الخطاب، وعمال عثمان رضى الله عنهما، كأبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وعمار، والمغيرة، وسعد بن أبي وقاص، ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون في كل يوم سفرهم ^(٢) خمس مرات، الى أن بنوها وسكنوها، فمن الباطل المحال أن يحال ^(٣) الأذان بحضرة من ذكرنا ويخفى ذلك على عمر وعثمان، أو يعله أحدهما فيقره ولا ينكره. * ثم سكن الكوفة على بن أبي طالب الى أن مات ونفذ العمال من قبله الى مكة والمدينة، ثم الحسن ابنه رضى الله عنه، الى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله تعالى، فمن المحال أن يغير الأذان ولا ينكر تغييره على والحسن ولو جاز ذلك على على لجاز مثله على أبي بكر وعمر وعثمان، وحاشا لهم من هذا، فما يظن هذا بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلا. *

فان قالوا: ليس أذان مكة ولا أذان الكوفة نقل كافة. قيل لهم: فان قالوا لكم: بل أذان أهل المدينة ليس هو نقل كافة فما الفرق؟ فان ادعوا في هذا

(١) في الأصل «فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن به» وهو خطأ (٢) كذا

بالاصل (٣) يحال: يعنى يغير *

محالا ادعى عليهم مثله *

فان قالوا : إن أذان أهل مكة وأهل الكوفة يرجع الى قوم محصور
عندهم . قيل لهم : وأذان أهل المدينة يرجع الى ثلاثة رجال لأكثر : مالك
وابن الماجشون وابن أبي ذئب فقط ، وإنما أخذه أصحاب هؤلاء عن
هؤلاء فقط *

فان قالوا : لم يختلف في الاذان بالتثنية . قيل لهم : هذا الكذب البحت
روى معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر الاذان ثلاثاً
ثلاثاً^(١) . وروى ابن جريج عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يثنى الإقامة
فيصل بهذا يقين البطلان فيما يحتج به المالكيون^(٢) لاختيارهم في الاذان
بأنه نقل الكفاة الى رسول الله ﷺ . فصح يقيناً أن لأذان أهل مكة من
ذلك ما لأذان أهل المدينة سواء . وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك
ما لأذان أهل مكة وأذان أهل المدينة ولا فرق *

فان قالوا : لم يغير ذلك الصحابة ، لكن غير بعدهم *
قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة ، فهو على التابعين بالمدينة
أجوز ، فما كان بالمدينة في التابعين كعلقمة والأسود وسويد بن غفلة
والرحيل^(٣) ومسروق ونباتة^(٤) وسليمان بن ربيعة^(٥) وغيرهم ، فكل هؤلاء
أقرب في حياة عمر بن الخطاب ، وما يرتفع أحد من تابعي أهل المدينة على

(١) هذه رواية غريبة جداً وقد روى مثلها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤) من طريق
مالك عن نافع عن ابن عمر (٢) كذا في الاصل والمراد ظاهر (٣) كذا في الاصل ولم أعرف
من هو ؟ بعد تقليب الرسم على كل ما يحتمله من أنواع التصحيف ، وليس في الرواية من اسمه
«الرحيل» إلا الرحيل بن معاوية الكوفي ، وهو يروى عن أبي اسحق السبيعي وإني أثير
وحيد الطويل فهو من أهل القرن الثاني ومتأخر جداً عن عمر (٤) بضم النون ، وهو نباتة
الوالي وكان معلماً على عهد عمر كما قال ابن حبان وأبو حاتم (٥) في الاصل «سليمان» وهو
خطأ ، وهو سليمان الخليل لأنه كان يلى الخيول في خلافة عمر ، ويقال : إن له حجة

طاوس وعطاء ومجاهد ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم تبديل عمود الدين *
فان هبطوا الى تابعي التابعين؛ فما يجوز شيء من ذلك على سفيان
الثوري وابن جريج الا جاز مثله على مالك، فانه على هذين فضل، لاني علم
ولاني ورع، ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم شيء من هذا *

فان رجعوا الى الولاة، فان الولاة، على مكة والمدينة والكوفة انما
كانوا ينفنون من الشام من عهد معاوية الى صدر زمان أبي حنيفة وسفيان
ومالك، ثم من الأنبار وبغداد في باقي أيام هؤلاء، فلا يجوز شيء من ذلك
على والي مكة والكوفة الا جاز مثله على والي المدينة، وكلها قد وليها الصالح
والفاسق، كالحجاج، وحيش^(١) بن دلجة وطارق^(٢)، وخالدة القسري وما هنالك
من كل من لا خير، فما جاز من ذلك عليهم بمكة والكوفة فهو جائز عليهم
بالمدينة سواء سواء *

بل الأمر أقرب الى الامتناع بمكة؛ لان وفود جميع أهل الارض
بردونها^(٣) كل سنة، فما كان ليخفي ذلك أصلا على الناس، وما قال هذا
أحد قط والحمد لله *

فان رجعوا الى الروايات، فالروايات كما ذكرنا متقاربة إلا قول
أبي حنيفة المشهور في الإقامة، فما جاءت به قط رواية *

وليس هذا من المد والصاع والوسق في شيء، لان كل مد أو قفيز
أحدث بالمدينة وبالكوفة فقد عرف، كما عرف بالمدينة مد هشام الذي
أحدث، والمد الذي ذكره مالك في موطنه: ان الصاع هو مد وثلاث بالمد
الآخر، وكمد أهل الكوفة الحجاجي، وكصاع عمر بن الخطاب، ولا

(١) الحجاج معروف وحيش بن دلجة وطارق بن عمرو أخبارهما في تاريخ الطبري (ج ٧
ص ٨٤ و ٨٥ و ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٠٥) (٢) هو خالدة بن عبد الله القسري — بفتح القاف
واسكان السين المهمة — وفي الاصل «القشيري» وهو تصحيف وأخباره في الطبري
والاغاني والتهذيب (٣) في الاصل «بردونها» وهو خطأ *

خرج في إحداث الأمير أو غيره مدا أو صاعا لبعض حاجته . وبقى مد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ووسقه منقولا اليه نقل الكفاة اليه^(١) صلى الله عليه وسلم *

والعجب أن مالكا رأى كفارة الظهار خاصة بمد هشام المحدث ا على اختلاف أصحابه فيه ، فاشهب وابن وهب وابن القاسم يقول أحدهم : هو^(٢) مد ونصف ، ويقول الآخر : هو مدان غير ثلث ، ويقول غيرهم : هو مدان ١١^(٣) *

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال : أذان أبي مخذورة متأخر، فقلنا : نعم ، وأحسن طريقه موافق لاختيارنا . والله الحمد . فان قالوا : إن فيه ثنية الإقامة . قلنا : نعم : ، ولسنا نسر ثنيتها ، إلا أن ثنيتها كان الامر الاول ، وإفرادها كان الامر الآخر بلا شك .^(٤) *

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : ، أن عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام ، فأتي النبي ﷺ فأخبره ، قال : عليه بلالا ، فقام بلال فأذن مثني وأقام مثني^(٥) *

(١) كذا بالأصل بتكرار «اليه» مرتين والأولى حذف الاولى (٢) في الاصل «وهو» وزيادة الواو لا معنى لها (٣) انظر الموطأ (ص ١٢٤) وشرح الزرة في (ج ٢ ص : ٨١ و ٨٢) وشرحنا على الخراج لإيجي بن آدم (رقم ٤٧١ و ٤٨١) (٤) انظر البيهقي (ج ١ ص : ٤٢١) (٥) هذا جزء من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان تارة يقول «حدثنا أصحابنا» وتارة «حدثنا أصحاب محمد» وتارة بافظ «عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ» وتارة «عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد» والحديث واحد والقصة واحدة ، وقد ضعفه المؤلف في الاحكام (ج ٦ ص ٧١) فأخطأ ، وصححه هنا فأصاب ، وحقنا طريقه فيما علقناه على الاحكام ولم نكن رأينا تصحيح المؤلف له الا فيما نقله عنه ابن حجر وابن الترككاني ، فالحمد لله على التوفيق *

قال على : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناده الكوفيين ، فصح أن
ثنية الإقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الأمر ، وعبد الرحمن بن
أبي ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضي
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم بيقين . والله تعالى الحمد *

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا
بان يوترها إلا الإقامة . والصحيح الآخر أولى بالأخذ بما لا يبلغ درجته *
وقد قال بعض متأخري المالكيين : معنى « الا الإقامة » أى إلا
« الله أكبر » !! وهذا جرى منهم على عادتهم في الكذب ، وما سمي أحد
قط قول « الله أكبر » إقامة ، لافى لغة ولا فى شريعة ، فكيف وقد
جاء مبينا أنه « قد قامت الصلاة » ، كما ذكرناه *

وقال الحنفيون : إن الأمر لبلال بأن يوتر الإقامة هو بمن بعد
رسول الله ﷺ ، وهذا لحاق منهم بالروافض الناسيين الى أبي بكر وعمر
تبديل دين الاسلام ، ولعن الله من يقول هذا ، فما يقوله مسلم *
فان قالوا : قد رويتم من طريق حيوة عن الاسود : أن بلالا كان
يثنى الإقامة . قلنا : نعم ؛ وأنس روى : أن بلالا أمر بوترها ، وأنس سمع
أذان بلال بلا شك ، ولم يسمعه الاسود قط يؤذن ولا يقيم فصح أن معنى
قول الاسود : أن بلالا كان يثنى الإقامة يريد قوله « قد قامت الصلاة »
حتى يتفق قوله مع رواية أنس فى ذلك *

قال على : وقال بعض الحنفين : لعل أمر رسول الله ﷺ أبا مخزومة
أن يقول « أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً
رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله » ، انما كان لاجل أنه كان خفض به
صوته ، لا لانهم حكم الاذان *

قال على : وهذا كذب على رسول الله ﷺ بمجرد ، لانه عليه السلام

لو علم أن هذا الترجيع ليس من نفس الاذان لبأه عليه^(١)، ولما تركه البتة يقول ذلك خافضا صوته في ابتداء الاذان، فليس هو كلمة واحدة، بل أربع قضايا، الاثنان منها ست كلمات ست كلمات، والاثنان خمس كلمات خمس كلمات، فمن الكذب البحت — الذي يستحق فيه صاحبه أن يتبوأ مقعده من النار — أن يدع رسول الله ﷺ بأبحنورة يأتي بكل ذلك خافض الصوت، وليس خفضه من حكم الاذان، فاذا تركه على الخطأ ولم ينه زاد في اضلاله، بأن يأمره بأن يعيد ذلك رافعا صوته، ولا يعلمه أن تكرر ذلك ليس من الاذان، وما ندرى كيف ينطلق بهذا لسان مسلم أو ينشرح له صدره ١٩ فكيف والآثار — التي هي أحسن ما روى في ذلك — جاءت مينة بأن نبى الله ﷺ عليه الاذان كذلك نصا، كلمة كلمة، تسع عشرة كلمة !!! فوضع كذب هؤلاء القائلين جهاراً:»

وقال بعضهم: لما رأينا ما كان في الاذان في موضعين كان في الموضع الثاني على نصف ما هو عليه في الموضع الاول، ألا ترى أنه يقال في أول الاذان «أشهد أن لا إله إلا الله، مرتين، ويقال في آخره «لا إله إلا الله، مرة، وكان التكبير مما يتكرر في الاذان، وكان التكبير في آخر الاذان مرتين، والقياس أن يكون في أول الاذان أربعاً ١١١ *

قال على: اذا كان هذا الهوس عندكم حقا فان التكبير مربع في أول الاذان كما تقول، فالواجب أن يكون «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، مربعا أيضا في التكبير، وأن لا يثنى من الاذان إلا ما اتفق على أن يثنى، كما لا يفرد منه إلا ما اتفق على افراده، وهو «لا إله إلا الله، فقط، فيكون أول الاذان ثلاث قضايا مربعات، ثم يتلوها ثلاث

(١) «نبأ» يعتمد بنفسه وبالباء، وأما تعديته بحرف «على» فلم أجد دليلا عليها *

قضايا مثنيات، ثم توتر ذلك قضية سابعة مفردة، فهذا هنر أفلح من هنركم؛ فينبغي أن تلتزموه ١١١ *

وأما المالكيون، فانهم اذا قاسوا المستحاضة على المصراة، والنفخ، في الصلاة على (ولا تقل لهما أف) والمرأة ذات الزوج في مالها على المريض المخوف عليه الموت، وفرج المتزوجة على يد السارق، وسائر تلك القياسات التي لا شيء أسقط منها ولا أغث - : فهذان القياسان أدخل في المعقول عند كل ذى مسكة عقل، فينبغي لهم أن يلتزموها، إن كانوا من أهل القياس؛ وإلا فليتركوا تلك المقاييس السخيفة، فهو أحظى لهم في الدين وأدخل في المعقول ١١١ وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعض المالكيين: لما كانت، لا آله الا الله، يقال في آخر الأذان مرة واحدة - : وجب أن تكون الاقامة كلها كذلك، إلا ما تنفق عليه من التكبير فيها. فقلنا لهم لما لم يكن ما ذكرتم ^(١) حجة في افراد الأذان لم يكن حجة في افراد الاقامة. وأيضا: فانه لما كان التكبير في الاقامة يثنى باتفاق منا ومنكم - : وجب أن يثنى سائر الاقامة، الا ما تنفق عليه وهو التهليل في آخرها فقط. أو لما كان التكبير في الاقامة يقال أربع مرات وجب أن يكون في الاقامة أيضا يقال مرتين، ليكون فيها ترديد يخرج منه الى ثنية الى افراد. وكل هذا هوس، إنما أوردناه ليرى أهل التصحيح فساد القياس وبطلانه *

وقد صح عن ابن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف: أنهم كانوا يقولون في أذانهم «حى على خير العمل»، ولا نقول به، لأنه لم يصح عن النبي ﷺ، ولا حجة في أحد دونه. ولقد كان يلزم من يقول في مثل هذا عن صاحب: مثل هذا لا يقال بالرأى - : أن يأخذ بقول ابن عمر في هذا،

فهو عنه ثابت باصح اسناد ^(١) *

وقال الحسن بن حي: يقال في العتمة « الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم »، ولا نقول بهذا أيضا، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ *
٣٣٢ — مسألة ولا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله، فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام، ولا صلى باذان ولا اقامة *

قال علي: هي أربعة أشياء تنازع الناس فيها: الوضوء والاذان والاقامة والطواف بالبيت، فقال أبو حنيفة: يجوز تنكيس كل ذلك. وقال مالك لا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ولا الطواف، وقال في أحد قوله وأشهرهما: يجوز تنكيس الوضوء. وقال الشافعي: لا يجوز تنكيس شيء من ذلك *

قال علي: لا يشك أحد في أن رسول الله ﷺ علم الناس الاذان، ولولا ذلك ما تكهنوا ولا ابتدعوها، فاذلا شك في ذلك فانما عليهما عليه السلام مرتين ^(٢) كما هما، أولا فاولا، يأمر النبي ﷺ بأن يقول ما يلقنه، ثم الذي بعده من القول، الى انقضائهما، فاذ هذا كذلك فلا يحل لاحد مخالفة أمره ﷺ في تقديم ما آخر أو تأخير ما قدم. وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٣ — مسألة فان كان برد شديد أو مطر رش فصاعدا، فيجب ان يزيد المؤذن في أذانه بعد «حي على الفلاح»، أو بعد ذلك ^(٣)، والأصلوا

(١) رواية ذلك عن ابن عمر رواها البيهقي (ج ١: من ٤٢٤ و ٤٢٥) وكذلك عن علي ابن الحسين ثم قال «وهذه اللفظة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بلالا وأبا عذرة، ونحن نكره الزيادة فيه» (٢) في الأصل «مرتين» وهو خطأ لا يناسب بساط القول (٣) كذا في الأصل، ولا ترى فائدة هنا لقوله «أو بعد ذلك» إلا ان كان سقط شيء من الكلام *

في الرحال، وهذا الحكم واحد في الحضر والسفر *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه أذن بضجنان ^(١) بين مكة والمدينة فقال: «صلوا في الرحال»، ثم قال ابن عمر: «كان النبي ﷺ يأمر مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة أو ذات الريح أن يقول: صلوا في الرحال» ^(٢) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي وعاصم الأحول وعبد الحميد صاحب الزبدي كلهم عن عبد الله بن الحارث قال: خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ ^(٣) فلما بلغ المؤذن «حى على الصلاة»، أمره أن ينادي «الصلاة في الرحال»، فظفر القوم بعضهم إلى بعض، فقال لهم: «كانكم أنكرتم» ^(٤) هذا قد فعل هنا من هو خير مني، وأنها لعزيمة ^(٥)، وهو قول أصحابنا * ٣٣٤ - مسألة والكلام جائز بين الإقامة والصلاة، طال الكلام أو قصر، ولا تعاد الإقامة لذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحمدي ثنا أبو اسحاق البلخي

(١) بفتح الصاد المعجمة واسكان الجيم وهو جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا (٢) رواه أبو داود (ج ١: من ٤١٠ و ٤١١) بأسانيد كثيرة والبيهقي (ج ١: من ٣٩٨) ونسبه المنذرى البخارى ومسلم (٣) بفتح الراء واسكان الدال المهملة وآخره غين معجمة، وفي بعض الروايات «رزغ» بالزاي بدل الدال والمراد المطر أو العطين (٤) في نسخة منقولة عن الأصل «أنكرتم» وفي أخرى عنه «أكبرتم» واختارنا الأولى لأن في رواية لأبي داود «فكان الناس استنكروا ذلك» (٥) معنى الجملة بدليل قوله «خطبنا» وللتصريح بذلك في روايات أخرى، وانظر الكلام عليه في فتح الباري (ج ٢: من ٦٦ و ٦٧) والمعنى العتبة المنيرة (ج ٥: من ١٢٦ و ١٢٨) وأبي داود (ج ١: من ٤١٠ و ٤١٢) *

ثنا الفريزي ثنا البخاري ثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا عبد العزيز - هو ابن صهيب - عن أنس بن مالك قال: «أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلا في جانب المسجد، فقام إلى الصلاة حتى نام الناس» (١) *

وقد ذكرنا إقامة المسلمين للصلاة وتذكره عليه السلام أنه جنب ورجوعه واغتساله ثم مجيئه وصلاته بالناس *

ولادليل يوجب إعادة الإقامة أصلا، ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة أو أحدث فإنه يتوضأ ولا تعاد الإقامة لذلك، ويكلف من فرق بين قليل العمل وكثيره، وقليل الكلام وكثيره - أن يأتي على صحة قوله بدليل، ثم على حد القليل من ذلك من الكثير، ولا سبيل له إلى ذلك أصلا. وبالله تعالى التوفيق *

(أوقات الصلاة)

٣٣٥: — مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد: أول وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل. فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلا، ولا يجزئ به بلك ثم يتأدى وقها إلى أن يكون ظل كل شيء مثله، لا يعد في ذلك الظل الذي كان له في أول زوال الشمس، لكن يعد ما زاد على ذلك فإذا كبر الإنسان لصلاة الظهر حين ذلك فما قبله فقد أدرك صلاة الظهر بلا ضرورة *

فإذا زاد الظل المذكور، على ما ذكرنا — بما قل أو أكثر فقد بطل وقت الدخول في صلاة الظهر، إلا للمسافر المجدد فقط، ودخل أول وقت العصر

(١) في جميع روايات البخاري «حتى نام القوم» وكذلك في أغلب روايات الحديث ولم أر فيه في شيء من الروايات لفظ «نام الناس» فلملها رواية للاندلسيين في البخاري. وانظر البخاري (ج ١ ص: ٢٦٢) والبيهقي (ج ٥ ص: ١٥٧ و ١٥٨) *

فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك لم تجزه إلا يوم عرفة بعرفة فقط ، ثم يتأدى وقت الدخول في العصر الى أن تغرب الشمس كلها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصغر الشمس إلا لعذر . ومن كبر للعصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر *

فإذا غاب جميع القرص فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب . ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتأدى وقت صلاة المغرب الى أن يغيب الشفق الذى هو الحمرة - فمن كبر للمغرب قبل أن يغيب آخر حمرة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهة ولا ضرورة *

فإذا غربت حمرة الشفق كلها فقد بطل وقت الدخول في صلاة المغرب إلا للمسافر المجد وبمزدلفة ليلة يوم النحر فقط ، ودخل وقت صلاة العشاء الآخرة ، وهى العتمة . ومن كبر لها ومن الحمرة فى الأفق شيء لم يجزه . ثم يتأدى وقت صلاة العتمة الى انقضاء نصف الليل الأول ، وابتداء النصف الثاني . فمن كبر لها فى أول النصف الثاني من الليل فقد أدرك صلاة العتمة بلا كراهة ولا ضرورة فإذا زاد على ذلك فقد خرج وقت الدخول فى صلاة العتمة *

فإذا طلع الفجر الثاني فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ؛ فلو كبر لها قبل ذلك لم يجزه . ويتأدى وقتها الى أن يطلع أول قرص الشمس ، فمن كبر لها قبل طلوع أول القرص فقد أدرك صلاة الصبح ، إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أول القرص إلا لعذر ، فإذا طلع أول القرص فقد بطل وقت الدخول فى صلاة الصبح *

فإذا خرج وقت كل صلاة ذكرناها لم يجز أن يصليها ، لاصبى يبلغ ، ولا حائض تطهر ، ولا كافر يسلم ، ولا يصلي هؤلاء إلا ما أدركوا فى

الآوقات المذكورة *

وأما المسافر فانه ان زالت له الشمس وهو نازل أو غربت له الشمس وهو نازل - فهو كما ذكرنا في وقت الظهر والمغرب ولا فرق، يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد، فان زالت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر الظهر الى أول الوقت الذي ذكرنا للعصر، ثم يجمع الظهر والعصر، وإن غابت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر المغرب الى أول وقت العتمة، ثم يجمع بين المغرب والعتمة *

وأما بعرفة - يوم عرفة خاصة - فانه يصلي الظهر في وقتها، ثم يصلي العصر اذا سلم من الظهر في وقت الظهر *

وأما بمزدلفة - ليلة يوم النحر خاصة - فانه لا يصلي المغرب إلا بمزدلفة أى وقت جاءها، فان جاءها في وقت العتمة صلاها ثم صلى العتمة *

وأما النسي للصلاة والنائم عنها فان وقتها متمازأبداً لا بد، * ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرنا، ولا يجوز له أن فعل ذلك، ولا أن يقدمها قبل وقتها الذي ذكرنا، ولا يجوز له أن فعل ذلك * وقال أبو حنيفة في أحد قولي: أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه، ووقت العتمة المستحب الى ثلث الليل والى نصفه، ويمتد الى طلوع الفجر، وان كره تأخيرها اليه، ولم يجوز تأخير الظهر الى وقت العصر ولا تأخير المغرب الى وقت العتمة - : للمسافر المجد *

ورأى مالك للبريض الذي يخاف ذهاب عقله والمسافر الذي يريد الرحيل - : أن يقدم العصر الى وقت الظهر، والعتمة الى وقت المغرب، ورأى لمساجد الجماعة - في المطر والظلمة - أن تؤخر المغرب قليلا وتقدم العتمة الى وقت المغرب، ولا يتنفل بينهما، ولم ير ذلك لخوف عدو، ولا رأى ذلك في نهار المطر في الظهر والعصر، ورأى وقت الظهر والعصر يمتدان

الى غروب الشمس بادر اك الظهر وركعة من العصر قبل غروب جميعها ،
ورأى وقت المغرب والعتمة يمتدان الى أن يدرك المغرب وركعة من العتمة
قبل طلوع الفجر الثانى *

ورأى الشافعى الجمع بين الظهر والعصر فى وسط وقت الظهر ، وبين
المغرب والعتمة فى وسط وقت المغرب :- لمساجد الجماعات خاصة فى المطر ،
ورأى وقت الظهر والعصر مشتركا ^(١) يمتدا الى غروب الشمس ، ووقت
المغرب والعتمة مشتركا ^(٢) يمتدا الى طلوع الفجر *

هذا مع قوله وقول مالك : إنه ليس للمغرب إلا وقت واحد . وهذه
اقوال ظاهرة التناقض بلا برهان *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو خليفة الفضل بن
الحباب الجمحى ثنا أبو الوليد الطيالسى - هو هشام بن عبد الملك - أنا همام -
هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبي أيوب المراءى ^(٣) عن عبد الله بن عمرو
ابن العاصى : « أن رسول الله ﷺ سأل رجل عن وقت صلاة الظهر ؟
فقال رسول الله ﷺ : وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل
الرجل كطوله ، مالم تحضر العصر ، ووقت العصر مالم تغرب الشمس ؛
ووقت المغرب مالم يغرب الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت
الفجر من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس ^(٤) » *

(٢١٩) فى نسخة منقولة عن الأصل « مشتركا » وفى أخرى عنه « مستدركا » فاختارنا
الاولى لانها أصح ، ولان الشافعى يقول باشتراك الوقتين فى كل صلاتين منها حال العذر
بالجمع فى السفر والمطر (٣) فى صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٠) « واسمه يحيى بن مالك الازدى
وبقال المراءى ، والمراءى حى من الازد » (٤) رواه مسلم وأبو داود (ج ١ : ص ١٥٤)
والنسائى (ج ١ : ص ٩٠ و ٩١) والبيهقى (ج ١ : ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧) وعندهم
جميعا فى وقت العصر « مالم تصفر الشمس » ولعل ما هتاروا به أخرى يؤيدها رواية للبيهقى
مالم يحضر المغرب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن
نمير ثنا أبي ثنا بدر بن عثمان ثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه
عن رسول الله ﷺ : « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة ؟ فلم يرد
عليه شيئا فأقام الفجر ^(١) حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم
بعضا ، ثم أمره فأقام بالظهر ^(٢) حين زالت الشمس ، والقائل يقول : قد
اتصف النهار ، وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره فأقام بالعصر ^(٣) والشمس
مرتفعة ، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء
حين غاب الشفق ، ثم آخر الفجر من الغد حتي انصرف منها والقائل
يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتي كان قريبا من
وقت العصر بالامس ، ثم آخر العصر حتي انصرف منها والقائل يقول :
قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتي كان عند سقوط الشفق ،
ثم آخر العشاء حتي كان ثلث الليل الاول ؛ ثم أصبح فدعا ^(٤) السائل فقال :
الوقت بين هذين ^(٥) ، *

وقد روينا هذا الخبر من طريق أبي داود عن مسدد عن عبد الله بن
داود الخريبي ^(٦) عن بدر بن عثمان باسناده وفيه « فلما كان من الغد ^(٧) صلى
الفجر فانصرف فقلنا : طلعت ^(٨) الشمس ، وأقام الظهر في وقت العصر
الذي كان قبله ، وصلى العصر وقد اصفرت الشمس أو قال : أمسى ، *

(١) لفظ « الفجر » زدها من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧١) (٢) في الاصل « الظهر » وصحناه
من مسلم (٣) في الاصل « العصر » (٤) في الاصل « ثم دعا » وصحناه من مسلم
(٥) رواه ابو داود (ج ١ : ص ١٥٤) كاسيد كره المؤلف والنسائي (ج ١ : ص ٩١)
والبيهقي (ج ١ : ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٧٠ و ٣٧١) (٦) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء.
سكن الخريبة — وهي محلة بالبصرة — قسب اليها (٧) لفظ « من » زدها من أبي داود *
(٧) في أبي داود « أطلعت » بزيادة الهمزة

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد ابن زهير ومحمد بن وضاح قال ابن زهير : حدثني أبي ، وقال ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قال زهير وأبو بكر وابن نمير : ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : وإن للصلاة أولا وآخرا ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزل الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها ، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق ، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق ، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل ، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس ^(١) ، * قال علي : لم يخف علينا اعتلال من اعتل في حديث عبد الله بن عمرو بن قتادة أسنده مرة وأوقفه أخرى ^(٢) ، وهذا ليس بعلّة ، بل هو قوة للحديث ، إذا كان الصاحب يرويه مرة عن النبي ﷺ ويفتي به أخرى وهذا جهل بمن تعلل بهذا ، قول لابرهان عليه ، وإنما هو ظن قلده من ظنه * وكذلك لم يخف علينا من تعلل في حديث أبي هريرة بأن محمد بن فضيل أخطأ فيه ، وإنما هو موقوف على مجاهد ، وهذا أيضا دعوى كاذبة بلا برهان ، وما يضر إسناد من أسند لإيقاف من أوقف ^(٣) .

(١) الحديث رواه الترمذى (ج ١ ص ٣٣ و ٣٤) والبيهقى (ج ١ ص ٣٧٥ و ٣٧٦) وقوله في المغرب والمساء «الأفق» و «الشفق» هو في الموضعين في الترمذى والبيهقى «الأفق» وفي بعض نسخ الترمذى «الشفق» في الأولى فقط والمراد واحد (٢) الرواية بوقفه في النسائى والبيهقى (٣) الذى علل الحديث بهذا هو البخارى ، قال الترمذى : «سمعت محمدا يقول : حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضيل» ثم روى الموقوف على مجاهد ، والحق ما قل ابن حزم رحمه الله والحديث صحيح *

قال علي : وهذه أحاديث صحاح ، بأسانيد جيد ، من رواية الثقات فواجب الأخذ بالزائد ؛ والذي فيه « أن النبي ﷺ أقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله ، ليس فيه حجة لمن قال باشتراك^(١) وقتيهما ، لأنه عليه السلام قد نص على أن « وقت الظهر مالم تحضر العصر » ونص عليه السلام على بطلان الاشتراك *.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت — هو البناني — عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال قال رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى . فلا بد من جمعها كلها لصحتها *.

فصح أنه عليه السلام كبر في اليوم الثاني للظهر في آخر وقتها ، فصار مصليا لها في وقت العصر وهذا حسن *.

والخبر الذي فيه « ووقت العصر مالم تغب الشمس » زائد على سائر الأخبار ، وزيادة العدل واجب قبولها ، وكذلك هو زائد على الخبر الذي قد ذكرناه قبل باسناده وفيه « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » *.

وهذا الخبر زائد على الآثار التي فيها « ووقت العصر مالم تصفر الشمس » ولا يحل ترك زيادة العدل *.

وهذه الأخبار كلها زائدة على الأخبار التي فيها « أنه ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني في الوقت الذي صلاها فيه بالأمس وقتا واحدا » *.

وهذه الأخبار كلها مبطلّة قول مالك والشافعي : إنه ليس للمغرب إلا

(١) في نسخة منسوخة من الأصل « باستدراك » وهو خطأ *

وقت واحد، وهو قول يطل من جهات : *

منها ما قد صح مما سنده كرهه باسناد إن شاء الله تعالى من أنه عليه السلام «قرأ في صلاة المغرب سورة الأعراف وسورة الطور والمرسلات» فلو كان ما قالوه لكان عليه السلام مصلياً لها في غير وقتها، وحاش لله من هذا * وأيضاً فإن المساجد تختلف، فبعضها لا منار لها، وهي ضيقة الساحة جداً، فيؤذن المؤذن مسرعاً ويصلى، وبعضها واسعة الصحون كالجوامع الكبار، وعالية المنار، فيؤذن المؤذن مسترسلاً ثم ينزل، فلا سبيل أن يقيم الصلاة إلا وأئمة المساجد قد أتموا، هذا أمر مشاهد في جميع المدن . فعلى قول المالكيين والشافعيين كان يجب أن هؤلاء لم يصلوا المغرب في وقتها *

وأيضاً فيسألون : متى ينقضى وقتها عنكم ؟ فلا يأتون بحد أصلاً . ومن الباطل أن تكون شريعة محدودة لا يدري أحد حدها، حاشا لله من هذا * وهذه الأخبار أيضاً تبطل قول من قال باشتراك وقت الظهر والعصر، وباشتراك وقت المغرب والعشاء، ولم يأت خبر يعارضها في هذا أصلاً * وحكم عرفة والمزدلفة حكم في ذلك اليوم وتلك الليلة في ذينك الموضعين فقط *

برهان ذلك : أنهم كلهم مجمعون — بلا خلاف — على أن إماماً لو صلى الظهر بعرفة في وقت الظهر، ثم آخر العصر إلى وقت العصر، تحكهما في غير ذلك اليوم . في غير ذلك المكان، أو صلى المغرب تلك الليلة في إثر غروب الشمس قبل المزدلفة — : لكان مخطئاً مسيئاً، وعند بعضهم فاسد الصلاة *

فصح أنهم خالفوا القياس والنصوص . أما النصوص فقد ذكرناها * وأما القياس : فإن وجه القياس — لو كان القياس حقاً — أن يجوز وأن

يلزم في غير عرفة ومزدلفة ما يجوز ويلزم في عرفة ومزدلفة في ذلك اليوم وتلك الليلة ، فيكون الحكم أن تصلي العصر أبدا في أول وقت الظهر ، وأن تؤخر المغرب أبدا الى بعد غروب الشفق ، وهم كلهم مجمعون على المنع من هذا ، وأنه لا يجوز ، فظهر أنهم لم يقيسوا قولهم في اشتراك الاوقات على حكم يوم عرفة بعرفة وليلة مزدلفة بمزدلفة .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن السرح أخبرني ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل ^(١) عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان اذا عجل عليه السفر ^(٢) يؤخر الظهر الى أول وقت العصر ^(٣) فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق » . وهكذا روياه من طريق ابن عمر أيضا ، اذا جده السفر ^(٤) » .

وهذا الخبر يقضى على كل خبر جاء بأنه عليه السلام جمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء في السفر ، ولا سبيل الى وجود خبر يخالف ما ذكرناه .

وأما في غير السفر فلا سبيل البتة الى وجود خبر فيه الجمع بتقديم العصر الى وقت الظهر ، ولا بتأخير الظهر الى أن يكبر لها في وقت العصر ، ولا بتأخير المغرب الى أن يكبر لها بعد مغيب الشفق ، ولا بتقديم العتمة الى قبل غروب الشفق ، فاذا سبيل الى هذا فن قطع بهذه الصفة على تلك

(١) في الاصل « حدثني اسماعيل » وهو خطأ صححناه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٦)

(٢) في مسلم « عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عجل عليه السفر » بخلف « كان »

(٣) في الاصل « الى وقت العصر » بخلف « أول » وزدناها من مسلم (٤) حديث ابن عمر

في مسلم بلفظ « اذا جده السير » .

الأخبار التي فيها الجمع ، فقد أقدم على الكذب ومخالفة السنن الثابتة *
ونحن نرى الجمع بين الظهر والعصر ثم بين المغرب والعشاء أبدا بلا
ضرورة ولا عذر ولا مخالفة للسنن ، لكن بأن يؤخر الظهر كما فعل رسول الله
ﷺ إلى آخر وقتها ، فيبتدأ في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر ،
فيؤذن للعصر ويقام وتصل في وقتها ، وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها ،
فيكبر لها في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العشاء ، فيؤذن لها ويقام
وتصل العشاء في وقتها *

فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها ، وموافقة يقين الحق
في أن تؤدى كل صلاة في وقتها . والله الحمد *

فان ادعوا العمل بالجمع بالمدينة ، فلاحجة في عمل الحسن بن زيد ^(١) ،
ولا يجحدون عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم صفة الجمع الذي يراه
مالك والشافعي ، وقد أنكره الليث وغيره *

والعجب أن أصح حديث في الجمع ، هو مارويناه من طريق مالك
عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « صلى لنا ^(٢) رسول الله
ﷺ الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، في غير ^(٣) خوف
ولا سفر » قال مالك : أرى ذلك في مطر *

ومارويناه من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « جمع رسول الله ﷺ بين
الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة ، من غير خوف ولا مطر ،
قيل لابن عباس : ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته ^(٤) » *

(١) الراجح أنه يريد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهو مدني من
شيوخ مالك وولي المدينة خمس سنين (٢) كلمة « لنا » زيادة من الموطأ (ص ٥٠ و ٥١)
(٣) في الموطأ « من غير خوف » (٤) رواه مسلم بأسانيد متعددة (ج ١ : ص ١٩٦ و ١٩٧)
ونسبه في المتن للجماعة إلا البخاري وابن ماجه *

قال علي : والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا ، وليس في هذين الخبرين خلاف لقولنا ، والله الحمد ، ولاصفة الجمع ، فبطل التعلق بهما علينا *

فان ذكر ذا كر حديث مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل : أن معاذ ابن جبل أخبرهم ^(١) : « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ^(٢) فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ^(٣) ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً » *

فهذا أيضاً كما قلنا : ليس فيه صفة الجمع على ما يقولون ، فليسوا أولى بظاھرہ منا ^(٤) *

وهذا أيضاً خبر رويناه من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك اذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وإن ترحل قبل أن تزيع الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وإن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن يغيب الشفق أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم يجمع بينهما ^(٥) » *

فهذا خبر ساقط لانه من رواية هشام بن سعد وهو ضعيف ^(٦) * وأيضاً فلو صح لما كان مخالفاً لقولنا ، لانه ليس فيه بيان أنه عليه السلام عجل العصر قبل وقتها ، والعتمة قبل وقتها ، ومن تأمل لفظ الخبر

(١) في الموطأ (ص ٥٠) « أخبره » (٢) في الموطأ « عام تبوك » (٣) زيادة من الموطأ (٤) ولكنه صريح في أنه كان يجمع بين الصلاتين وهو نازل غير جاد به السير (٥) رواه أبو داود بنحوه (ج ١ : ص ٦٨٤) من طريق الفضل بن فضالة والبيهقي (٦) هشام عنه محتمل وحديثه حسن وليس خبره ساقطاً بمرّة *

رأى ذلك واضحا، والحمد لله . وإنما هي ظنون أعمالها ، فزل فيها من زل
بغير ثبت *

وهكذا القول سواء سواء في الحديث الذي رويناه من طريق الليث
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل « أن النبي ﷺ
كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها
إلى العصر ، فيصلحها جميعا ، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر
والعصر جميعا ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى
يصلحها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجّل العشاء فصلها مع
المغرب ^(١) » *

فإن هذا الحديث أوردى حديث في هذا الباب لوجه :
أولها : أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ،
ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سمعا من أبي الطفيل *
والثاني : أن أبا الطفيل صاحب راية المختار ، وذكر أنه كان يقول
بالرجعة ^(٢) *

والثالث أننا رويناه عن محمد بن اسماعيل البخاري - مؤلف الصحيح -
أنه قال : قلت لقتيبة : مع من ثبتت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الطفيل ؟ يعني هذا الحديث الذي ذكرنا بعينه ، قال : فقال لي قتيبة :
كتبته مع خالد المدائني ، قال البخاري : كان خالد المدائني يدخل الأحاديث

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٧٢) والترمذي (ج ١ ص ١٧٩ و ١١٠) بنحوه كلاما عن
قتيبة بن سعيد عن الليث . قال الترمذي « حديث حسن غريب تفرد به قتيبة ، لا نعرف أحدا
رواه عن الليث غيره » وقال ابوداود « لم يرو هذا الحديث الا قتيبة وحده » (٢) ابوالطفيل
عاصر بن وائلة من نفقات التابعين الفضلاء وماراه أحد بالقول بالرجعة وما أسند المؤلف هذا
عن يونس به *

على الشيوخ، يريد: أنه كان يدخل في روايتهم ما ليس منها ^(١) *
ثم لو صح لما كان فيه خلاف لقولنا، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام قدم
العصر الى وقت الظهر، ولا أنه عليه السلام قدم العتمة الى وقت المغرب ^(٢) *
فبطل كل ما تعلقوا به في اشتراك الوقتين، وفي تقديم صلاة الى وقت
التي قبلها؛ وتأخيرها الى وقت غيرها بالرأي والظن، لاسيما مع نصه عليه
السلام على أن «وقت الظهر ما لم يحضر العصر»، وأن «آخر وقت المغرب
ما لم يغرب الأفق»، وأول وقت العشاء اذا غاب الأفق، فهذا نص يبطل
الاشتراك جملة *

و ما الناسي والنائم فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ: «من نام
عن صلاة أو نسىها فليصلها اذا ذكرها»، فصح أن وقتها تمتد للناسي وللنائم
أبدا، وكذلك وقت الظهر والمغرب تمتد للمجد في السير، وفي مزدلفة ليلة
النحر، ووقت العصر متقل يوم عرفة بعرفة؛ وانتقال الأوقات أو تماديها
أوحدها لا يجوز أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا قياساً
في شيء مما قالوه على ما ينبت *

وأما قول أبي حنيفة: إن وقت الظهر يمتد الى أن يصير ظل كل شيء
مثليه وحينئذ يدخل وقت العصر - فانهم احتجوا بحديث ذكر أن
أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم رواه عن أبي مسعود: «أن جبرائيل نزل
على رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثله ^(٣) وأمره بصلاة الظهر ^(٤)».

(١) خالد بن القاسم الدائى أبو الهيثم لم يكن ثقة، ولكن هل قال قيمة انه روى
عنه الحديث، أو هو كتبه عن الليث وكتبه معه خالد؟ وماذا يكون من هذا؟ ثقة كتب حديثاً
سمعه من شيخه وكتبه معه آخر أيا كان، أفىكون من هذا أن حديث الثقة ساقط لأن
الضعيف وأهمه؟! (٢) بل صح هذا في لفظ الترمذى في هذا الحديث، فان فيه «عجل
المصر الى الظهر» و«عجل العشاء الى المغرب» (٣) في الاصل «مثليه» وهو خطأ
(٤) رواه البيهقي (ج ١: ص ٣٦٥) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ١١٦ و

قالوا: فيتعين أنه يدري أمره بابتداء الصلاة بعد ذلك^(١)؛ لأن الظل لا يستقر *
قال علي . وهذا لاحجة لهم فيه ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن أبا بكر
هذا لم يولد إلا بعد موت أبي مسعود ، والثاني أنهم جروا فيه على عادة لهم
في توثيب أحكام الأحاديث إلى ما ليس فيها ، وترك ما فيها ، وذلك أنه ليس
في هذا الخبر لا إشارة ولا دليل ولا معنى يوجب امتداد وقت الظهر إلى أن
يكون ظل كل شيء مثليه ، ولا فيه أنه عليه السلام ابتداء الصلاة بعد زيادة
الظل على المثل ، ولو صح هذا الخبر لما كان فيه الاجواز ابتداء الصلاة
حين يصير ظل كل شيء مثله ، وهو الوقت الذي أمره فيه جبريل بأن يصلي
الظهر فيه ، لا فيما بعده *

وذكر بعض مقلديه الحديث الصحيح المشهور من طريق أيوب عن
نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « مثلكم ومثل أهل الكتاب ، ثم ذكر
عليه السلام » الأجراء الذين عملوا من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ،
فعملت اليهود ، ثم الذين عملوا من نصف النهار إلى صلاة العصر على
قيراط ، فعملت النصارى ثم الذين عملوا من العصر إلى مغيب الشمس
على قيراطين ، وهم نحن ، فغضبت اليهود والنصارى ، فقالوا : مالنا أكثر
عملا وأقل عطاء ؟ فقال : هل نقصتكم من حقكم ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلي
أوتيته من أشاء *

والحديث الصحيح أيضا المأثور من طريق أبي بردة بن أبي موسى
الاشعري عن أبيه عن النبي ﷺ بمثل هذا ، وفيه : « وإن المستأجر لهم قال
للذين عملوا إلى حين صلاة العصر : أكلوا بقية عملكم فاتموا بقية من النهار
شيء يسير » *

(١١٧) إلى اسحق بن راهويه والبيهقي في المعرفة والطبراني ، وانظر الكلام فيه هناك ، والحديث
بهذا الاسناد ضعيف كما قال المؤلف (١) كذا في الاصل ولعل في الكلام تحريفا أو خطأ
والمراد ظاهر *

فقال المحتج بهذين الخبرين: لو كان وقت الظهر يخرج بالزيادة على ظل المثل ويدخل حينئذ وقت العصر -: لكان مقدار وقت العصر مثل مقدار وقت الظهر، وهذا خلاف ما في ذنبك الخبرين *

قال أبو محمد: وهذا بما قلنا من تلك العوائد الملعونة، والايهام بتوثيب الاحاديث عما فيها الى ما ليس فيها *

وبيان ذلك: أنه ليس في شيء من هذين الخبرين - لا ببليلى ولا بنص - أن وقت العصر أوسع من وقت الظهر، وإنما فيه أن اليهود والنصارى قالوا: نحن أكثر عملاً وأقل أجراً، فمن أضل وأخزى في المعاد من جعل قول اليهود والنصارى الذي لم يصدقه رسول الله ﷺ ^(١) *

وأيضاً فإنه يخالف قول رسول الله ﷺ حجة يرد بها تمويهاً وتحيلاً ^(٢) نص قوله عليه السلام: أن وقت الظهر مادام ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر، فكيف والذي قالت اليهود لا يخالف ما حده النبي ﷺ، وهو أنهم عملوا من أول النهار الى وقت العصر، وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاء: وهذا صحيح، لأن الوقت الذي عملوه كلهم أكثر مما عملناه نحن، بل الذي عملت كل طائفة أكثر من الذي عملناه نحن، والذي من أول الزوال الى أن يبلغ ظل كل شيء مثله - في كل زمان ومكان - أكثر مما في حين زيادة الظل على المثل الى غروب الشمس، والذي أخذ به كل طائفة أقل مما أخذنا. وفي الحديث الآخر: «انما بقى من النهار شيء يسير» وهذا حق، لأن من وقت العصر الى آخر النهار يسير بالاضافة الى ما هو أكثر، من أول النهار الى وقت العصر، نعم وبلاضافة أيضاً الى وقت الظهر على

(١) كذا في الأصل ويظهر أنه سقط منه هنا كلمة «حجة» أو «دليلاً» أو نحو ذلك

(٢) كذا بالأصل وهو غير واضح وان كان المراد مفهوماً *

قولنا، لأن كل شيء فهو بلا شك يسير اذا أضيف الى ما هو أكثر منه .
فبطل تمويههم بهذين الخبرين . والله الحمد *

قال على : ولو قال قائل : إنه عليه السلام إنما عني ^(١) آخر أوقات العصر
وهو مقدار تكبيرة قبل غروب آخر القرص - لصديق، لأنه عليه السلام
قد نص على أنه بعث والساعة كهاتين ، وضم أصبعه الى الأخرى ، وأنها
في الامم كالشعرة البيضاء في الثور الاسود . فهذا أولى ما حمل عليه قول
رسول الله ﷺ ، لتفق أخباره كلها ، بل لا يجوز غير هذا أصلاً . وبالله
تعالى التوفيق *

وأما قوله ، قول مالك والشافعي : ان وقت العتمة يمتد الى طلوع
الفجر ، وزاد مالك والشافعي امتداد صلاة المغرب الى ذلك الوقت - فخطأ
ظاهر ، لأنه دعوى بلا دليل ، وخلاف لجميع الأجداد ، وأولها عن
آخرها ، وما كان هكذا فهو ساقط ييقين . وقد احتج في هذا بعض من ذهب
الى ذلك من أصحابنا بقول رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن
تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وراموا بهذا اتصال وقت العتمة
بوقت صلاة الصبح »

فان هذا لا يدل على ما قالوه أصلاً ، وهم مجمعون معنا - بلا خلاف من
أحد من الامة - أن وقت صلاة الفجر لا يمتد الى وقت صلاة الظهر . فصح
أن هذا الخبر لا يدل على اتصال وقت كل صلاة بوقت التي بعدها ، وإنما
فيه معصية من أخر صلاة الى وقت غيرها فقط ، سواء اتصل آخر وقتها
بأول الثانية لها ، أم لم يتصل ، وليس فيه أنه لا يكون مفراطاً أيضاً من أخرها
الى خروج وقتها وان لم يدخل وقت أخرى ، ولا أنه يكون مفراطاً ، بل

(١) في الأصل « انه عليه السلام انه إنما عني » الخ وزيادة « انه » مرة ثانية

هو مسكوت عنه في هذا الخبر، ولكن يئانه في سائر الأخبار التي فيها نص على خروج وقت كل صلاة، والضرورة توجب أن من تعدى بكل عمل وقته الذي حده الله تعالى لذلك العمل فقد تعدى حدود الله، وقال تعالى: (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) *

فكل من قدم صلاة قبل وقتها الذي حده الله تعالى لها وعلقها به وأمر بان تقام فيه ونهى عن التفريط في ذلك، أو أخرها عن ذلك الوقت -: فقد تعدى حدود الله تعالى، فهو ظالم عاص، وهذا الاختلاف فيه من أحد من الحاضرين من المخالفين *

وأما تعمد تأخيرها عن وقتها فمعصية باجماع من تقدم وتأخر، مقطوع عليه متيقن. ومن شبه الصلاة بالدين، لزمه إجازة تقديمها قبل وقتها، كالدين يقدم قبل أجله فهو حسن، ولزمه أن يقول بعصيان من أخرها عامدا قادرا عن وقتها، كالدين يمتل بأدائه عن وقته بغير عذر، وهذا هو القياس في هذا الباب وقد خالفوه. فان ادعوا إجماعا على قولهم كذبوا، فقد صح عن بعض السلف جواز تقديم الصلاة قبل وقتها، وما جاز قط عند أحد تعمد تأخيرها عن وقتها بغير عذر. وبالله تعالى التوفيق *

وأما إنكار أبي حنيفة تأخير المسافر الذي جد به السير ولم ينزل قبل الزوال ولا بعده صلاة الظهر إلى وقت العصر كغيره وتأخير المغرب كذلك إلى وقت العتمة كغيره -: فهو خلاف مجرد للسنن الثابتة في ذلك. رواها أنس وابن عمر بأصح طريق، وقد ذكرنا رواية أنس؛ وغنينا بها عن ذكر رواية ابن عمر *

ولا أعجب من قول بعض المقلدين له في حديث ابن عمر «فلما كان بعد غروب الشفق نزل صلى المغرب ثم العتمة»، فقال هذا المقتون: إنما أراد قبل غروب الشفق، فقال: بعد غروب الشفق على المقاربة !! واحتج

يقول الله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وقول رسول الله ﷺ : فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فإنه أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، !!! *

قال على : وهذه مجاهرة لا ينبغي أن يستسهلها ذوورع وحياء ، أن يقول الثقة : بعد غروب الشفق ، فيقول قائل : إنما أراد قبل غروب الشفق ! ومن سلك هذه الطريقة دخل في طريق الروافض الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويفسرون الجبت والطاغوت وأن تذبحوا بقرة على مامم أولى به ! وفي هذا بطلان جميع الشريعة ، وبطلان جميع المعقول ، والسفسطة المجردة ، ونعوذ بالله من البلاء *

وأما قوله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن) فليس كما ظن ، بل هو على حقيقته ، ومراد الله تعالى أجل الكون في العدة ، لا أجل انقضائها ، لا يجوز غير ذلك أصلا ، وحاش لله أن يأمر بالباطل . وكذلك قوله عليه السلام : لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، أيضا حقيقة على ظاهره . وما أذان ابن أم مكتوم إلا بعد الفجر ، وأمر الاصباح ؛ لاقبلها ، ولو كان ماظنوه لحرم الاكل قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقولونه ، ولا يقوله مسلم *

وأما قول مالك بتقديم المريض — الذى يخشى ذهاب عقله — العصر إلى وقت الظهر ، والعتمة إلى وقت المغرب — : خطأ ظاهر ، ولا يخلو وقت الظهر من أن يكون أيضا وقتا للعصر ، ويكون وقت المغرب وقتا للعتمة ، أو لا يكون شيئا من ذلك ، فإن كان وقت كل واحدة من الظهر والمغرب وقتا للعصر والعتمة أيضا — : فتقديم العتمة إلى وقت المغرب — الذى هو وقت لها — وتقديم وقت العصر إلى وقت الظهر — الذى هو وقت لها أيضا — جائز لغير المريض ، لأنه يصلي

العتمة والعصر أيضا في وقتيهما ، وهذا ما لا يقوله ، وإن كان وقت الظهر ليس وقتا للعصر ، ووقت المغرب ليس وقتا للعتمة — : فقد أباح له أن يصلي صلاة قبل وقتها ، وهذا لا يجوز ، ولئن جاز ذلك في هاتين الصلاتين ليجوزن ذلك له أيضا في تقديم الظهر قبل الزوال ، وتقديم المغرب قبل غروب الشمس ، وتقديم الصبح قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقوله . فقد ظهر التناقض *

فإن قال : ليس وقت الظهر وقتا للعصر إلا للمريض الذي يخشى ذهاب عقله : كلف الدليل على هذا التخصيص المدعى بـ « لبرهان » ، والذي لا يعجز عن مثله أحد ولا سبيل له إليه . وقد ذكرنا بطلان قول جميعهم في الجمع وفي اشتراك الوقتين . وبالله تعالى التوفيق *

وهنا حديث ننبه عليه ، لئلا يظن ظان أننا أغفلناه ، وأن فيه معنى زائدا (١) ، وهو حديث رويناه من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة لمغيب القمر ليلة ثالثة (٢) ، *

قال علي : بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد نفعه إلا أبو بشر ، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث ، وقد وثق وتكلم فيه ، وهو إلى الجمالة أقرب . وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه ، وليس مشهور الحال في الرواة (٣) . ولوصح لما كانت فيه حجة في أن هذا هو أول وقت العتمة ،

(١) في الأصل « زائد » وهو لحن (٢) الحديث رواه الدارمي (ص ١٠٣) وأبو داود (ج ١ : ص ١٦١) والترمذي (ج ١ : ص ٣٥) والسنائي (ج ١ : ص ٩٢) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٤ و ١٩٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٧٣ و ٤٤٨) وصححه الحاكم . وفي أسناد الحديث كلام طويل في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ورجحنا هناك صحته والحمد لله (٣) هابها من الأصل مانصه : « وروى عنه أيضا شعبة بن الحجاج ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه في البرج والتعديل ، وذكر عن يحيى بن معين توبقه ، فقد ارتفع به الجمالة ، وجنب خرج

بل قد يجوز أن يدخل وقتها قبل ذلك ، والقمر يغيب ليلة ثالثة في كل زمان
ومكان بعد ذهاب ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات
تلك الليلة المجزأة على ثنى عشرة ساعة ، والشفق الذى هو الحرمة يغيب قبل
سقوط القمر فى الليلة الثالثة بحين كبير جدا ، والشفق الذى هو الياض
يتأخر مغيبه بعد سقوط القمر ليلة ثالثة ساعة ونصفاً من الساعات
المذكورة^(١) . فليس فى هذا الخبر - لوصح - حجة فى شىء أصلاً بما يختلف .
وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٦ — مسألة وتعجيل جميع الصلوات فى أول أوقاتها أفضل
على كل حال؛ حاشا العتمة ، فإن تأخيرها إلى آخر وقتها فى كل حال وكل زمان
أفضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم أولى ؛ وحاشا الظهر للجماعة
خاصة فى شدة الحر خاصة ، فالإبراد بها إلى آخر وقتها أفضل *
برهان ذلك قول الله تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) وقال تعالى
(والسابقون السابقون أولئك المقربون فى جنات النعيم) فالمسارعة إلى الخير
والمسابقة إليه أفضل بنص القرآن *

حدثنا محمد بن اسماعيل العذرى القاضى بالثغر ومحمد بن عيسى قاضى
طرطوشة^(٢) قالوا ثنا محمد بن على المطوعى الرازى ثنا محمد بن عبد الله الحاكم
بنيسابور ثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السماعى ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان
ابن عمر ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيبانى

له مسلم ووثقه ابن جان» اهـ (١) قسم المؤلف كل ليلة - طالت أو قصرت - إلى اثنتى عشرة
ساعة ، ولادعى لكل هذا ، فإن الساعة سيختلف مقدارها ، وأما ساعات عصرنا المعروفة
التي هى جزء من أربع وعشرين من اليوم واللييلة معاً - فإن الليل يختلف عدد ساعاته ، وقد
حققنا فى شرحنا على التحقيق أن الحديث صحيح ولكن النعمان أخطأ فى تقديره رحمه الله
(٢) فتفتح الطاء الأولى واسكان الراء وضم الطاء الثانية وبعدها الواو شين معجمة مفتوحة ، وهى
مدينة كان بالاندلس شرق بنسية وقرطبة قريبة من البحر : أخذها الأفرنج سنة ٥٤٣ هـ *

عن عبد الله بن مسعود قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى العمل أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها ، قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله ؛ قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين ، ^(١) »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة أخبرني سيار بن سلامة قال : سمعت أبي يسأل أبا برزة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو برزة : « كان عليه السلام لا يأتى بعض تأخيرها إلى نصف الليل - يعنى العشاء الآخرة - ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها ^(٢) » ، وكان يصلى الظهر حين تزول الشمس ، والعصر حين يذهب ^(٣) الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية ، وكان يصلى الصبح فينصرف الرجل فينظر إلى وجه جليسه الذى يعرف فيعرفه ، وكان يقرأ فيها بالستين إلى المائة ، والأحاديث في هذا كثيرة جدا *

وبه إلى مسلم : حدثني زهير بن حرب وإسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتمر - عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن نافع عن ابن عمر : « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة ، فخرج إلينا حين ذهب ثلثه أو بعده - يعنى ثلث الليل ^(٤) فقال : أنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ،

(١) هذا رواه المؤلف من طريق الحاكم كما ترى ، وهو في المستدرک (ج ١ : ص ١٨٨) و (١٨٩) بهذا الاستناد بأسانيد أخرى ومصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي عن الحاكم (ج ١ : ص ٤٣٤) (٢) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١ : ص ١٧٨) و (١٧٩) « والحديث » وهو خطأ . والصواب ما هنا وهو الموافق لطبع الاستانة (ج ٢ : ص ١١٩) ولتسعة مخطوطة مصححة عندي (٣) في جميع نسخ مسلم « والعصر يذهب » بخذف كلمة « حين » (٤) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٦ و ١٧٧) « حين ذهب ثلث الليل أو بعده » وكذلك هو

ولولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ، ثم أمر المؤذن فاقام الصلاة وصلى . *

وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه سمع انس بن مالك ^(١) يقول :
« أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة الى شطر الليل ، أو كاد
يذهب شطر الليل ، » *

ومن طريق أم كلثوم بنت ابي بكر عن أختها عائشة : « أعم رسول
الله ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل ^(٢) » *

قال علي : اذا ذهب نصف الليل فقد ذهب عامة الليل - وهذه الاخبار
زائدة على كل خبر *

وبالسند المذكور إلى مسلم : حدثني محمد بن المثني ثنا محمد بن جعفر ثنا
شعبة سمعت مهاجرا أبا الحسن يحدث أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن
أبي ذر قال : « أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبي ﷺ : أبرد
أرد ، أو قال : انتظر انتظر ، إن شدة الحر من فيح جهنم ، فاذا اشتد الحر
فأبرءوا عن الصلاة ، قال أبو ذر : حتى رأينا في التلول ^(٣) » *

قال علي : وإنما لم نحمل هذا الأمر على الوجوب لما روينا بالسند
المذكور الى مسلم : ثنا أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية ثنا أبو اسحاق

في باقي نسخه (١) في المنسوخ عن الأصل « وقدر ونامن طريق ثابت البناني أنه لا أمر المؤذن
فاقام وصلى وقدر ونامن الى سمع انس بن مالك » وهو خطأ غريب لا معنى له ، وظاهر من هذا
أن كاتب الأصل بعد أن كتب « ثابت البناني أنه » أخطأ أفراد ما بعده الى قوله « وقدر ونامن »
فوضع على ما أخطأ به يادته كلتي « لا » و « الى » في أوله وآخره كمادة الناسخين القدماء فجاء من
نسخ عن الأصل فأدرج الحرفين في الأصل وجعله كله كلاما واحدا ، والصواب ما صنعناه كما
يعرفه كل ذى خبرة بالكتب القديمة واصطلاح ناسخين وعاداتهم . وحديث ثابت عن انس
في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٧) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٦) (٣) في صحيح مسلم (ج ١ :
ص ١٧٤) *

السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب : « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة الرمضاء ^(١) فلم يشكنا ، قلت لأبي اسحاق : أفى الظهر في تعجيلها ؟ قال : نعم * »

وقد جاء نحو ما تخيرناه في الأوقات عن السلف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع ابن جبير بن مطعم : أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري : أن صل الظهر اذا زالت الشمس وأبرد * »

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن سيرين عن المهاجر : أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري : ان صل الظهر حين تزيغ الشمس او حين تدرك ^(٢) وصل العصر والشمس يضاء نقية ، وصل صلاة المغرب حين تغرب الشمس وصل صلاة العشاء من العشاء الى نصف الليل أي حين تبيت ^(٣) وصل صلاة الفجر بغلس أو بسواد ، وأطل القراءة ^(٤) * »

ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا ابو الربيع الزهراني ثنا حماد - هو ابن زيد - عن الزبير بن الخريت ^(٥) عن عبد الله بن شقيق : خطبنا ابن عباس

(١) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٣) « أتينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء » (٢) رسم في الأصل قريامن هذا بدون اعجام وخطنا أن هذا أقرب ما يفهم منه فليحذر (٣) رسم في الأصل ايضا بدون اعجام (٤) هذا الأثران عن عمر باسنادهما ولفظهما لم أجدهما ، إلا أن مالكاً روى في أول الموطأ - في وقوت الصلاة - نحوهما عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه وعن هشام بن عروة عن أبيه ، وروى البيهقي نحوهما بأسانيد متعددة (ج ١ : ص ٣٧٠ و ٣٧٦ و ٤٥٥ و ٤٥٦) إلا أن في (ص ٣٧٦) من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد ، فينظر أيهما الصحيح ؟ هل هو مجاهد أو مهاجر ؟ أوهما اسنادان وطريقان ؟ الله اعلم (٥) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة * »

يوما بعد العصر حتى غربت الشمس ^(١) وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة ، فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا يبتلى ^(٢) الصلاة الصلاة فقال له ابن عباس : أتعلنى بالسنة لأأم لك ! : « رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفیان الثوري عن عثمان ابن عبد الله بن موهب : سمعت أبا هريرة سئل عن تفريط الصلاة ؟ فقال : أن تؤخرها الى التي بعدها *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أن الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » فقلت لنافع : حتى تغيب الشمس ؟ قال : نعم ^(٣) *

قال علي : هذا الحديث والذي فيه « إنما التفريط في اليقظة » ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى ، يكذبان قول من أقدم بالعظيمة فقال : إن رسول الله ﷺ ترك صلاة العصر يوم الخندق ذا كرا لها حتى غابت الشمس ، لأنه لو كان ذلك لكان عليه السلام قد تعمد حالا من الحرمان صار فيها كالأول وتر أهله وماله ، قاصدا الى ماذهم من التفريط . وهذا لا يقوله مسلم *

وبه الى ابن جريج : قلت لعطاء : إمام يؤخر العصر ، أصلها معه ؟ قال :

(١) في الأصل « وخطبنا ابن عباس حين غربت الشمس » وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٧)
(٢) زيادة من صحيح مسلم (٣) الحديث رواه مالك في الموطأ (ص ٤) عن نافع عن ابن عمر وليس فيه تفسير نافع هذا وفسره الأوزاعي في أبي داود (ج ١ : ص ١٦٠ و ١٦١) بأن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء . وقول نافع أرجح ، وثبت يروده رفوعا عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج عن نافع عن ابن عمر كما نقله الزرقاني (ج ١ : ص ٢٩) *

نعم ، الجماعة أحب الى ، قلت : وإن اصفرت الشمس للغروب ولحقت برؤس الجبال ؟ قال : نعم ، ما لم تغب . قال ابن جريج : لو كان طائوس يعجل العصر ويؤخرها ، أخبرني إبراهيم بن ميسرة عنه : أنه كان يؤخر العصر حتى تصفر الشمس جدا *

وأما الآخر الذي فيه « لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا الصلاة إلى اشتباك النجوم ، فإنه لا يصح ، لأنه مرسل ، لم يسند إلا من طريق الصلت بن بهرام ^(١) »

وقال أبو خنيفة : وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر المعترض إلى أن تطلع الشمس ، يعني إثر سلامه منها ، قال : وتأخيرها أحب إلى من التغليس بها ، لأنه أكثر للجماعة ، ووقت الظهر من حين تزل الشمس

(١) الصلت بن بهرام ثقة ، ولكن ليس له ذكر في أئمة من أسانيد هذا الحديث فقد روى ، أحمد بن حنبل (ج ٥ : ص ٤١٧) عن اسماعيل بن علية عن محمد بن اسحق « حدثني يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله الزني عن أبي أيوب » فذكره وفيه قصة . ورواه أيضاً عن محمد بن أبي عدي عن محمد بن اسحق (ص ٤٢١ و ٤٢٢) ورواه أيضاً عن حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي أيوب . وجهالة الرجل في هذا الإسناد لا تضر وقد عرف في الأسناد الأول . ومحمد بن اسحق ثقة وقد صرح بالتحديث فلا خوف من تدليس ، ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٦١) والحاكم (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١) والبيهقي (ج ١ ص ٣٧٠) كلهم من طريق محمد بن اسحق ، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٢١) والحاكم (ج ١ ص ١٩١) من حديث العباس بن عبد المطلب ، وصححه الحاكم بإسناده ، وقال ابن ماجه : « سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث فيغداد فذهبت أنا وأبو بكر الاعين إلى العوام بن عباد بن العوام فأخرج إلينا أصل أبيه فإذا الحديث فيه » وهذا كله يدل على خطأ المؤلف في رد الحديث وأن الصلت بن بهرام لم ينفرد بإسناده إن كانت له فيه رواية لم نرها . وزجح أن المؤلف شبه له ودخل عليه حديث في حديث .

إلى أن يكون الظل دون القامتين ، والتهجير بها في الشتاء أحب الى ؛ وأن يرد بها في الصيف أعجب الى ، ووقت العصر اذا كان الظل قامتين الى قبل أن تغيب الشمس ، يريد أن يكبر لها قبل تمام غروب الشمس ، وتأخيرها أحب اليه مالم تصفر الشمس ، ووقت المغرب مذ تغرب الشمس الى أن يغيب الشفق ، وتجيلها أحب اليه ، ووقت العتمة مذ يغيب الشفق الى نصف الليل ، وتأخيرها أفضل ، ووقتها يمتد الى طلوع الفجر *

قال على بكل ما قال مما خالفناه فيه فقد أبدينا بالبرهان سقوط قوله ، إلا تأخير الصبح ، فانه احتج في ذلك بخبر^(١) من طريق محمود بن لييد عن رافع ابن خديج أن رسول الله ﷺ قال : « أسفروا بصلاة الغداة ، فانه أعظم لأجركم » أسفروا بالفجر ، فكلما أسفرتم فانه أعظم للأجر » أو « لأجركم » قال على : محمود بن لييد ثقة ، وهو محمود بن الربيع بن لييد^(٢) ، والخبر

(١) سقط من الأصل قوله « بخبر » وقد زدناه لأن به يتسق الكلام ويصح .
(٢) هنا بما من الأصل ما نصه : « محمود بن لييد » ليس محمود بن الربيع ، وقد وهم في ذلك أبو بكر بن العربي ، فذكر أن محمود بن لييد هذا الذي روى عنه عاصم بن عمر بن قتادة : عقل حجة عها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يثري دارهم ، وليس كذلك بل هما اثنان : أحدهما محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، نسبه ابن سعد وكناهه بأبنعيم ، وقال : أمه جميلة بنت أبي صمصمة بن زيد بن عوف بن مبدول من بني مازن بن النجار . وذكره ابن أبي خيثمة فكناهه أبا محمد ، لا يعرف لعاصم بن عمرو رواية عنه ، وإنما روى عنه الزهري ورجاء بن حيوة . والآخر محمود بن لييد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأشهلي ، راوى هذا الحديث ، مدني ، كان أحد العلماء له رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، أبت له البخاري حجة وأنكرها أبو حاتم ، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين . وأما الأول فله حجة ورؤية ، ولا رواية له عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وقد وثقا معاً فوق ابن الربيع يحيى بن معين ، ووثق ابن لييد أبو زرعة ، فيما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمتهما . وقال أبو عمر : ابن لييد أسن من ابن الربيع وأولى بأن

صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه إذا أضيف الى الثابت من فعله عليه السلام في التغليس، حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن، أو حين يعرف الرجل وجه جليسه الذي كان يعرفه، وأن هذا كان المداوم عليه من عمله عليه السلام: صح أن الاسفار المأمورة إنما هو بان ينقضى طلوع الفجر ولا يصل على شك منه * فان قيل : إنه لا أجر في غير هذا، بل ما فيه إلا الاثم، قلنا : هذا لا ينكر في لغة العرب، لان الله تعالى يقول: (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم) ولا خير في خلاف ذلك. ومن الباطل أن يكون رسول الله ﷺ يكلف أمته وأصحابه المشقة في ترك النوم أذ ما يكون، وخروج الرجال والنساء الى صلاة الصبح: عملاً فيه مشقة وكلفة وحطية من الاجر، ويمنعهم الفضل والاجر مع الراحة، حاش لله تعالى من هذا، فهذا ضد النصيحة، وعين الغش والحرص والظلم * وما ندرهم تعلقوا في هذا إلا برواية عن ابن مسعود في التغليس بصلاة الصبح حين انشق الفجر يوم النحر، وقوله رضى الله عنه: انها صلاة حولت عن وقتها في ذلك اليوم في ذلك المكان ^(١) وهذا خبر مسقط لقولهم جملة، لأنهم مخالفون له جملة، إذ قولهم الذي لا خلاف عنهم فيه أن التغليس بها في أول الفجر ليس صلاة لها في غير وقتها، بل هو وقتها عندهم فن أضل ممن يموه بحديث هو مخالف له، ويوم خصمه أنه حجة له * وأما قولهم في اختيار ^(٢) تأخير العصر فقول مخالف للقرآن في المسارعة الى الخير - ولجميع السنن ولجميع السلف، وللقياس على قوله في صلاة الظهر والمغرب *

يذكر في الصحابة منه « اه وهذا صحيح وأظن أن خطأ ابن حزم وابن العري أنما تبعاه
ابن خزيمة كما نقله عنه ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٦٧) (١) انظر التوكاوي (ج ١
ص ٤٢٣) (٢) في الأصل « في اخبار » وهو خطأ

وقال مالك: وقت الظهر والعصر الى غروب الشمس، ووقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر، والصبح الى طلوع الشمس، وأحب اليه في الصبح التغليس، وأحب اليه في صلاة الظهر أن تصلى في البرد والحر اذا فاء الفى ذراعا. وأحب إليه أن تصلى العصر والشمس يضاء نقيه؛ وتعجيل المغرب إلا للمسافر. فلا بأس بان تمتد الميلىن ونحوهما. والعتمة أثر مغيب الشفق قليلا *

قال على: أما قوله فى اتصال وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب الى صلاة الفجر فقول مخالف لجميع السنن، ولانعله عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم، ولا عن أحد من التابعين، إلا عن عطاء وحده. وأما قوله فى وقت العتمة فلا نعلم اختياره أيضا عن أحد من السلف. وأما قوله فى وقت الظهر فانه عول على الرواية عن عمر رضى الله عنه: أن صل الظهر اذا فاء الفى ذراعا، وقد ذكرنا الروايات المترادفة عن عمر رضى الله عنه بان تصلى اذا زاغت الشمس وأن يرد بها، روى ذلك عنه عائشة أم المؤمنين، وابنه عبد الله؛ ونافع بن جبير، ومهاجر أبو الحسن،^(١) وأبو العالية، وعروة بن الزبير، وأبو عثمان النهدي، ومالك جد مالك ابن أنس وروته عائشة مسندا، ومن فعل أبي بكر أيضا، ورويناه أيضا عن على بن أبي طالب وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم *

وان ذكروا أنه قد روى عن ابن عباس: وقت العتمة الى صلاة الفجر، وعن ابى هريرة: الافراط فى العتمة الى صلاة الفجر — فانهم قد خالفوا ذلك الأثر عن ابن عباس لأن فيه: وقت الظهر الى وقت العصر؛ ووقت

(١) سبق قبل قليل أن ذكر المؤلف رواية مهاجر عن عمرو وشككنا فيها وقد تيقنا من كلامه هنا انه خطأ وأن الصواب ما ذكرناه هناك « محمد بن سيرين عن مجاهد » فإن مزاجرا أبا الحسن من صفار التابعين ومن طبقة محمد بن سيرين *

المغرب إلى وقت العشاء. وإذا اختلف الصحابة فالرجوع ^(١) إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من القرآن والسنة، قال تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) *

٣٣٧ — (فصل) قال علي : وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان، لأن الشمس تأخذ في الزوال في أول الساعة السابعة ويأخذ ظل القائم في الزيادة على مثل القائم — بعد طرح ظل الزوال — في صدر الساعة العاشرة، أما في خمسها الأول إلى ثلثها الأول، لا يتجاوز ذلك أصلاً في كل زمان ومكان *

ووقت صلاة الصبح مساو لوقت صلاة المغرب أبداً في كل زمان ومكان؛ لأن الذي من طلوع الفجر الثاني إلى أول طلوع الشمس كالذي من آخر غروب الشمس إلى غروب الشفق الذي هو الحمرة أبداً في كل وقت ومكان، يتسع في الصيف ويضيق في الشتاء، لكبر القوس وصغره، ووقت هاتين الصلاتين أبداً هو أقل من وقت الظهر ووقت العصر، لأن وقت الظهر هو ربع النهار وزيادته. فهو أبداً ثلاث ساعات وشيء من الساعات المختلفة، ووقت العصر ربع النهار غير شيء، فهو أبداً ثلاث ساعات غير شيء من الساعات المختلفة، ولا يبلغ ذلك وقت المغرب ولا وقت الصبح، وأكثر ما يكون وقت كل صلاة منهما ساعتين، وقد يكون ساعة واحدة وربع ساعة من الساعات المختلفة، وهي التي يكون منها في أطول يوم من السنة، وأقصر يوم من السنة — اثنتا عشرة، فهي تختلف لتلك في طولها وقصرها؛ وفي الهيئة أيضاً كذلك ولا فرق. وأوسعها كلها وقت العتمة لأنه أزيد من ثلث الليل أو ثلث الليل ومقدار تكبيرة في كل زمان ومكان وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٨ - مسألة الشفق والفجر قال علي: الفجر فجران، والشفق شفقان، والفجر الأول هو المستطيل المستدق صاعدا في الفلك كذنب السرحان، وتحدث بعده ظلمة في الأفق، لا يحرم الأكل ولا الشرب على الصائم، ولا يدخل به وقت صلاة الصبح. هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة كلها *

والآخر هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان، ينتقل بانتقالها، وهو مقدمة ضوئها، ويزداد بياضه، وربما كان فيه توريد بحمرة بديعة، ويتبينه يدخل وقت الصوم ووقت الاذان لصلاة الصبح ووقت صلاتها. فاما دخول وقت الصلاة بتبينه فلا خلاف فيه من أحد من الأمة *

وأما الشفقان، فأحدهما الحمرة والثاني البياض، فوقت المغرب عند ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم - : يخرج ويدخل وقت صلاة العتمة بمغيب الحمرة، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق، إلا أن أحمد قال: يستحب - في الحضر خاصة دون السفر - أن لا يصل إلا إذا غاب البياض، ليكون على يقين من مغيب الحمرة، فقد توارى الجدران. وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور: لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة إلا بمغيب البياض *

قال: علي قد صح أن رسول الله ﷺ حد خروج وقت المغرب ودخول وقت العتمة بمغيب نور الشفق، والشفق يقع في اللغة على الحمرة وعلى البياض، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن يخص قوله عليه السلام بغير نص ولا إجماع، فوجب أنه إذا غاب ما يسمى شققا فقد خرج وقت المغرب ودخل وقت العتمة، ولم يقل عليه السلام قط: حتى يغيب

كل ما يسمى شققا *

وبرهان قاطع ، وهو : أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ حد وقت العتمة بأن أوله إذا غاب الشفق وآخره ثلث الليل الأول ، وروى أيضا نصف الليل ، وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس : أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول ، وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت فيه ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقين . فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض بلا شك ^(١) ، فاذ ذلك كذلك فلا قول أصلا إلا أنه الحررة يقين ، اذ قد بطل كونه البياض *

واحتج من قلد أبا حنيفة بأن قال : إذا صلينا عند غروب البياض فنحن على يقين — باجماع — أننا قد صلينا عند الوقت ، وإن صلينا قبل ذلك فلم نصل يقين إجماع في الوقت *

قال علي : هذا ليس شيئا ، لأنه إن التزموه أبطل عليهم جمهور مذهبهم فيقال مثل هذا في الوضوء بالنيذ ، وفي الاستنشاق والاستنثار وقراءة أم القرآن والطمأنينة ، وكل ما اختلف فيه بما يطل الصوم والحج ، وبما تجب فيه الزكاة ، فيلزمهم أن لا يؤدوا عملا من الشريعة الا حتى لا يختلف اثنان في أنهم قد أدوه كما أمروا ، ومع هذا لا يصح لهم من مذهبهم جزء من مائة جزء بلا شك *

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي العتمة

(١) هذه الفطمة من أبدع حجج ابن حزم وأمتها ، وقد نقل معناها الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٤١١) عن شرح الزمذني لابن سيد الناس وانا أعلن أنه أخذها عن ابن حزم ، ويكاد يكون لفظهما متحدا

لسقوط القمر ليلة ثالثة ، ولو كان لكان أعظم حجة لنا ، لان الشفق الأبيض يبقى بعد هذه مدة طويلة بلا خلاف *

واحتج بعضهم بالاثار : « ان رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة اذا اسود الليل ، وبقاء البياض يمنع من سواد الأفق » *

قال علي : وهذا خطأ ، لانه يصلي العتمة مع بياض القمر ، وهو أمتنع من سواد الأفق على أصولهم : من البياض الباقي بعد الحمرة ، الذي لا يمنع من سواد الأفق ، لقلة ودقته *

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي العتمة لسقوط القمر ليلة ثالثة . وهذا لا حجة لهم فيه ، لاننا لا نمنع من ذلك ، ولا من تأخيرها الى نصف الليل ، بل هو أفضل ، وليس في هذا المنع من دخول وقتها قبل ذلك *

وذكروا حديثا ساقطا موضوعا ، فيه « أنه عليه السلام صلى العتمة قبل غروب الشفق ^(١) » ، وهذا لو صح - ومعاذ الله من ذلك - لما كان فيه إلا جواز الصلاة قبل وقتها ، وهو خلاف قولهم وقولنا *

وذكروا عن ثعلب : ان الشفق البياض *

قال علي : لسنا تنكر أن الشفق البياض والشفق الحمرة ، وليس ثعلب حجة في الشريعة الا في نقله ، فهو ثقة ، وأما في رأيه فلا *

(١) هذا الحديث لم أجده ، إلا أن البيهقي أشار اليه في السنن فقال : « والذيرواه سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أوقات الصلوات : ثم صلى العشاء قبل غيوبة الشفق - : يخالف لسائر الروايات » (ج ١ ص ٣٧٣) ولكن ذكره روى حديث سليمان في (ص ٣٧٢) بلفظ « ثم صلى المغرب قبل غيوبة الشفق » . ونقل الشوكاني بعد حديث النعمان بن بشير أن ابن العربي قال : « هو صحيح وصلى قبل غيوبة الشفق » (ج ١ ص ٤١١) *

وأظرف ذلك احتجاج بعضهم بأن الشفق مشتق من الشفقة وهي الرقة، ويقال: ثوب شقيق اذا كان رقيقاً، قالوا: والياض أحق بهذا لأنها أجزاء رقيقة تبقى بعد الحمرة!!! *

قال على: وهذا هوس ناهيك به!! فان قيل لهم: بل الحمرة أولى به، لأنها تتولد عن الاشفاق والحياء، وكل هذا تخليط هو في الهزل أدخل منه في الجدد *

وقال بعضهم: لما كان وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الثاني وجب أن يدخل وقت صلاة العتمة بالشفق الثاني. فعورضوا بأنه لما كان الفجر فجرين، وكان دخول وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الذي معه الحمرة - وجب أن يكون دخول وقت العتمة بالشفق الذي معه الحمرة *

وقالوا أيضاً: لما كانت الحمرة ^(١) التي هي مقدمة طلوع الشمس لا تأثير لها في خروج وقت صلاة الفجر - وجب أن يكون أيضاً لا تأثير لها في خروج وقت المغرب. فعورضوا بأنه لما كانت الطوالع ثلاثة، والغوارب ثلاثة وكان الحكم في دخول وقت صلاة الصبح للأوسط من الطوالع - : وجب أن يكون الحكم في دخول صلاة العتمة للأوسط من الغوارب *

وهذه كلها تخاليط ودعاو فاسدة متكاذبة، وانما أوردناها ليعلم من أنعم الله تعالى عليه بأن هداه لأبطال القياس في الدين -: عظيم ^(٢) نعمة الله تعالى عليه في ذلك، وليتبر من غلط فقال به. وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

٣٣٩ - مسألة ومن كبر لصلاة فرض وهو شاك هل دخل وقها أم لا لم تجزه، سواء وافق الوقت أم لم يوافقه، لانه صلاحها بخلاف ما أمر،

(١) في الأصل « لما كان الحمرة » (٢) في الأصل « بأن هذه لأبطال القياس في الدين عظيم » الخ وهو لا معنى له، والصواب ما صححناه إليه وهو ظاهر *

وانما أمر أن يتدتها في وقتها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٣٤٠ - مسألة فلو بدأها وهو عند نفسه موقن بأن وقتها قد دخل
فاذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضا ، لانه لم يصلها كما أمر ، ولا يجزئه
الإلا حتى يوقن أنه الوقت ؛ ويكون الوقت قد دخل . وبالله تعالى التوفيق *
٣٤١ - مسألة كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة
الصبح إلا بان يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين
تكبيره لصلاة الصبح ؛ وسواء . عندنا ترك الضجعة عمدا أو نسيانا ،
وسواء صلاها في وقتها ؛ أو صلاها قاضيا لها من نسيان أو عمد نوم ، فان لم يصل
ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن الضجعة على اليمين
لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك حسب طاقته فقط *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن
الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن عمر ^(١) بن ميسرة ثنا عبد الواحد
هو ابن زياد - ثنا الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل
الصبح فليضطجع على يمينه » فقال له مروان بن الحكم : ما يجزى أحدنا
ممشاه الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال أبو هريرة : لا ، فبلغ ذلك
ابن عمر ، فقال : أكثر أبو هريرة على نفسه ، فقيل لابن عمر عندها : تنكر
شيئا مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتأ وجبنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة ؛ فقال
فما ذنبى إن كنت حفظت ونسوا ^(٢) ؟ *

(١) في الأصل « عبدالله » وهو خطأ . وفي التهذيب « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ
أيضا ، وصحناه من أبي داود (ج ١ ص ٤٨٨) ومن الترمذي والحاوية (٢) نقل سارح
أبي داود أن الترمذي أخرجه والنووي صححه على شرط الشيخين *

ورويانا من طريق وكيع عن عاصم بن رجا بن حيوة عن أبيه عن قبيصة بن ذؤيب قال : مر بي أبو الدرداء من آخر الليل وأنا أصلي فقال : أفضل بضجعة بين صلاة الليل وصلاة النهار ^(١) *

قال علي : وقد أوضحنا أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض ، حتي يأتي نص آخر أو اجماع متيقن غير مدعى بالبطل - : علي أنه ندب ، فنقف عنده ، وإذا تنازع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فالرد الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ *

فان قالوا : قد ورد إنكار الضجعة عن ابن مسعود ، قلنا : نعم ، وخالفه أبو هريرة ، ومع أبي هريرة سنه رسول الله ﷺ من أمره وعمله ، وان كان إنكار ابن مسعود حجة على غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم - : فقد أنكر رضي الله عنه وضع الأيدي على الركب في الصلاة وضرب اليدين على ذلك ، وقد أنكر قصر الصلاة إلا في حج أو عمرة أو جهاد ، وأنكر قراءة القرآن في ليلة ، فما التفتم إنكاره ^(٢) فالآن استدركتم هذه السنة ١٩ * وقالوا لو كانت الضجعة فرضاً لما خفيت على ابن مسعود وابن عمر ، قلنا لهم : فهلا قلتم مثل هذا في اتمام عثمان رضي الله تعالى عنه بني ؛ واتمام عائشة وسعد رضي الله عنهما ١٩ فقولوا : لو كان قصر الصلاة سنة ماخفي على هؤلاء وهلا قلتم : لو كان الجلوس في آخر الصلاة فرضاً ماخفي على علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين يقول : إذا رفعت رأسك من آخر صلاتك من السجود فقد تمت صلاتك ، فان شئت فقم ، وان شئت فاقعد ١٩ ومثل هذا كثير جدا ، وانما هو شيء يفزعون اليه إذا ضاق بهم المجال اثم هم أول تارك لها وبالله تعالى التوفيق *

(١) وهل ركعتا الفجر من صلاة الليل ١١٢ (٢) استعمل المؤلف « التفت » بتمدياً بنفسه ، وما رأيت دليلاً لذلك ، وقد استعمله كذلك أيضاً في الأحكام (ج ٧ ص ١٠٤)

فان قالوا: بطلت صلاة من لم يضطجع من الصحابة رضى الله عنهم وغيرهم؟ قلنا: إن المجتهد ما جور يصلى وان خفى عليه النص، وانما الحكم فيمن قامت عليه الحجة فعند، ثم نعكس قولهم عليهم، فنقول للبالكيين والشافعيين: أترى بطلت صلاة ابن مسعود ومن وافقه إذ كان يصلى ولا يرى الوضوء من مس الذكر؟ ونقول للحنيفيين: أترى صلاة ابن عمر وأبا هريرة فاسدة إذ كانا يصليان وقد خرج من أنف أحدهما دم، ومن بثرة بوجه الآخر دم فلم يتوضأ لذلك؟ ونقول لجميعهم: أترون صلاة عثمان وعلى وطلحة والزبير وابن عباس وأبي بن كعب وأبي أيوب وزيد وغيرهم كانت فاسدة إذ كانوا يرون أن من وطئ ولم ينزل فلا غسل عليه ويفتون بذلك؟ ومثل هذا كثير جدا، يعود على من لم يكن يده حجة غير التشنيع، وهو عائد عليهم، لانهم أشد خلافاً على الصحابة منا، وسؤالهم هذا لازم لأبي هريرة كلزومه لنا ولا فرق *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القبري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن»^(١) * قال علي: رويناه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني: أن أبا موسى الأشعري وأصحابه كانوا إذا صلوا ركعتي الفجر اضطجعوا *

ومن طريق الحاج بن المنهال عن جرير بن حازم عن محمد بن سيرين قال: أنبت: أن أبارافع وأنس بن مالك وأبا موسى كانوا يضطجعون على أيمانهم إذا صلوا ركعتي الفجر *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث - هو ابن عثمان -

أنه حدثه قال كان الرجل يجيء وعمر بن الخطاب يصلي بالناس الصبح فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة ^(١) *

وذكر عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة ^(٢): أنهم - يعني سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان ابن يسار - كانوا يضطجعون على أيماهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح * فان عجز فقد قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . وقال عليه السلام: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم * *

وحكم الناسي ههنا حكم العامد، لأن من نسي عملاً مفترضاً من الصلاة والطهارة فعليه أن يأتي به، لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر، إلا أن يأتي نص بسقوط ذلك عنه *

وانما يكون النسيان بخلاف العمد في حكمين: أحدهما سقوط الإثم جملة هنا وفي كل مكان، والثاني من زاد عملاً لا يجوز له ناسياً وكان قد أوفى جميع عمله الذي أمر به، فان هذا قد عمل ما أمر، وكان ما زاد بالنسيان لغوا لاحكم له *

فان أدرك إعادة الصلاة في الوقت لزمه أن يضطجع ويعيد الفريضة وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خروج الوقت لم يقدر على إعادة، لما ذكرنا قبل، ولا يجوز له أن يأتي بالضجعة بعد الصلاة، لأنه ليس ذلك موضعها، ولا

(١) كيف يحتج المؤلف بهذا وهو يرى أن من شرع في النافلة بعد إقامة الصلاة فصلاته باطلة وكذلك اذا أقيمت وهو في النافلة كما سبق ١٩ (٢) عبد الرحمن بن زيد هذا لا أعرف من هو؟ ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٨٢ وهو ضعيف جداً. ولعله ألف كتاباً في فتاوى الفقهاء السبعة وأقوالهم، وما سمعنا بهذا الكتاب قط.

يجزى عمل شيء في غير مكانه، ولا في غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به، لان هذا كله هو غير العمل المأمور به على هذه الأحوال. وبالله تعالى التوفيق ^(١) *

٣٤٢: - مسألة ومن فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم فتختار له إذا ذكرها - وإن بعد طلو ع الشمس بقريب أو بعيد - ان يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح *

وفرض على كل من غفل عن صلاة بنوم أو بنسيان ثم ذكرها أن يزول عن مكانه الذي كان يجسمه فيه الى مكان آخر، ولو المكان المتصل بذلك المكان فإزاد *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان - هو ابن يزيد العطار - ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «تحولوا

(١) أفرط ابن حزم في التتالي جداً في هذه المسئلة وقال قولاً لم يسبقه اليه أحد ولا ينصره فيه اى دليل! فالأحاديث الواردة في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ظاهر منها ان المراد بها أن يسنخ المصلي بعد طول صلاة الليل لينشط لصلاة الفريضة. ثم لو سلمنا له ان الحديث الذي فيه الأمر بالهزيمة يدل على وجوبها فن ابن يخلص له ان الوجوب معناه الشرطية وان من لم يضطجع لم تجزئه صلاة العداة ١٤. اللهم غفرا، وما كل واجب شرط. ثم ان عائشة روت ما يدل على ان هذه الهزيمة انما هي استراحة لا انتظار الصلاة فقط. ففي البخارى (ج ٢ ص: ١٢٧) ومسلم (ج ١ ص: ٢٠٥) من طريق ابى سلمة عن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع» واللفظ لمسلم وهو صريح في المعنى الذي قلنا او كالصريح. و بعد فقد أقض القول في هذا البحث العلامة ابو الطيب شمس الحق العظيم آبادى الهندى في كتابه (إعلام اهل العصر بأحكام ركعتي الفجر) (ص: ١٤ - ٢٠) فارجع اليه.

عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فاذن وأقام فصلى،^(١) *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا
 محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا الأسود بن شيبان
 ثنا خالد بن سمير ثنا عبد الله بن رباح ثنا أبو قتادة الأنصاري قال: «بعث
 رسول الله ﷺ جيش الأمراء، فلم توقفنا إلا الشمس طالعة، فقمنا وهلين
 لصلاتنا، فقال النبي ﷺ: رويدا رويدا، حتي تعالت الشمس، قال
 رسول الله ﷺ: من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليركعهما، فقام من
 يركعهما^(٢) ومن لم يكن يركعهما، ثم أمر رسول الله ﷺ أن ينادى بالصلاة
 فيؤذن لها^(٣) فقام رسول الله ﷺ فصلى بنا، وذكر الحديث *

قال علي: فإن قيل: ليس في هذا الخبر ذكر الضجعة. قلنا: قد يسكت
 عنها الراوي. كما يسكت عن الوضوء. وعملا لابد منه من ذكر التكبير
 للاحرام والسلام^(٤) وغير ذلك، وقد يكون هذا الخبر قبل أن يأمر عليه
 السلام بالضجعة، وليس جميع السنن مذكورة في حديث واحد ولا في
 آية واحدة ولا في سورة واحدة، والتعلل بها قدح في جميع الشريعة: أولها
 عن آخرها، فليس منها شيء إلا وهو مسكوت عنه في أحاديث كثيرة وفي
 آيات كثيرة، فكل من تعلل في أمر رسول الله ﷺ بالأذان للصلاة المنسية
 وفي أمره بصلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الفريضة وفي أمره عليه السلام
 بالتأني والامنا^(٥) والتحول - بما لم يقله رسول الله ﷺ - : فقد كذب علي

(١) في أبي داود (ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧) «وصلى» (٢) في أبي داود (ج ١ ص ١٦٨) «فقام من كان يركعها» (٣) في نسخة أخرى عن الأصل «فيؤذن بها»
 وفي أبي داود «فؤدى بها». وقد سبق الكلام على هذا الحديث في المسألة ٢٨٦
 (٤) في الأصل (والسلام) وهو خطأ (٥) كذا رسم في الأصل بدون إعجام وما
 نعرف صحته *

رسول الله ﷺ، وقوله ما لم يقل، واقترى عليه بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار. وقد ذكر الأذان لها وصلى ركعتين قبلها. : حماد عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة *

فان قيل : قد روى في بعض ألفاظ هذا الخبر : أنه عليه السلام قال لهم حينئذ « من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها » : قلنا : نعم قد روى هذا اللفظ، وروى « ليصلها أحكم من الغداة لوقتها »، وروى « فاذا سها أحكم عن صلاة فليصلها اذا ذكرها ومن الغد للوقت »، وروى « أنهم قالوا : يا رسول الله، أنقضها لميقاتها من الغد » ؟ وأنهم قالوا : ألا نصلى كذا وكذا صلاة ؟ قال : « لا ينهاكم الله عن الربا وقبله منكم »، وكل هذا صحيح ومتفق المعنى، وإنما يشكل من هذه الألفاظ « من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها »، وإذا توكل^(١) فلا إشكال فيه، لأن الضمير في لغة العرب راجع الى أقرب مذكور إلا بدليل، فالضمير في « معها » راجع الى الغداة، لا الى الصلاة، أى فليقض مع الغداة مثل هذه الصلاة التى يصلى، بلا زيادة عليها، أى فليؤد ما عليه من الصلاة مثل ما فعل كل يوم، فتتفق الألفاظ كلها على معنى واحد، لا يجوز غير ذلك^(٢). وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٣ - مسألة - صفة الصلاة وما لا تجزئ إلا به لا تجزئ - أحدا صلاة

إلا بتياب طاهرة وجسد طاهر فى مكان طاهر *

قال على : قد ذكرنا الأشياء المفترض اجتنابها، فمن صلى غير مجتنب لها فلم يصل كما أمر، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ بكنس ما كان يصلى عليه، وبأن تطيب المساجد وتنظف لقوله عليه السلام الذى سنذكره إن شاء الله تعالى بإسناده : « وجعلت لى كل أرض طيبة مسجدا وطهورا،

(١) فى الأصل « تأمل » وهو خطأ ظاهر (٢) انظر المحلى فى المسألة رقم (٢٨٦) والأحكام

وقال تعالى : (وثيابك فطهر) . ومن ادعى أن المراد بذلك القلب — : فقد خص الآية بدعواه بلا برهان ، والأصل في اللغة التي بها نزل القرآن : أن الثياب هي الملبوسة والمتوطأة ^(١) ، ولا ينقل عن ذلك إلى القلب والعرض إلا بدليل ، ولا حال للانسان إلا حالان ، لا ثالث لهما : حال الصلاة وحال غير الصلاة ، ولا يختلف اثنان في أنه لا يخرج ^(٢) من في بدنه شيء واجب اجتنابه وفي ثيابه أو في مقعده في حال غير الصلاة ، وإنما الكلام : هل ذلك مباح في الصلاة أم لا ؟ فإذا خرجت حال غير الصلاة بالاجماع المتيقن لم يبق حيث تستعمل أو امر الله تعالى ورسوله ﷺ إلا للصلاة ؛ فهذا فرض فيها والله تعالى التوفيق *

٣٤٤ — مسألة فن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كبر سالما في كل ما ذكرنا مما أصابه بعد ذلك — : فإن علم بذلك أزال الثوب وإن بقي عريانا ، ما لم يؤذنه البرد ، وزال عن ذلك المكان ، وأزالها عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتمادى على صلاته وأجزأه ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن نسي حتى عمل عملا مفترضا عليه من صلاته ألغى ، وأتم الصلاة ، وأتي بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد للسهو ، وإن كان ذلك بعد أن سلم ، ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت أعاد الصلاة متى ذكر ، فإن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو لم يأت به لم تبطل به صلاته ، مثل قراءة السورة التي مع أم القرآن أو ما زاد على الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجدةتين والرفع من الركوع والجلوس بعد التشهد — : فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط * فإن تعمد ما ذكرنا بطلت صلاته ، وكان كمن لم يصل ولا فرق ، لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها ، فصح الآن أن الناسى يعيد أبدا ، لقول رسول الله

(١) في اللسان « وتوطأه ووطأه كوطئه » (٢) خرج من باب نمب

ﷺ : « من نسي صلاة أو نالم عنها فليصلها إذا ذكرها ، والناسى هو الذى علم الشيء ثم نسيه ، وبعض الصلاة صلاة بنص حكم اللغة والضرورة ، وهكذا الحكم فيمن نسي الطهارة أو بعض أعضائه أو نسي ستر عورته ، فإن ابتداء صلاته كذلك أعادها أبداً ، وصح أن العامد لا يقدر على الصلاة إلا فى وقتها ، وكل ما ذكرنا فى ذلك سواء *

وأما الجاهل ، وهو الذى لا يعلم الشيء إلا فى صلاته أو بعدها ، كمن كان فى ثيابه أو فى بدنه أو فى مكانه شيء فرض اجتنابه لم يعلم به ، فإنه يعيد كل ماصلى كذلك فى الوقت كذلك ، وكذلك من انكشفت عورته وهو لا يرى ، وكذلك من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم عليها ، فإن هؤلاء لا إعادة عليهم إلا فى الوقت فقط لا بعد الوقت * برهان ذلك : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا فى أرض الحبشة وغيرها ، والفرائض تنزل ، كتحويل القبلة والزيادة فى عددها وغير ذلك ، فلم يأمرهم عليه السلام بأعادة شيء من ذلك ، إذ بلغه ذلك ، وأمر الذى رآه لم يتم صلاته أن يعيدها ، فصح بذلك أن يأتي بما جهل من كل ما ذكرنا إذا علمه ، مادام الوقت قائماً فقط *

وأما المكروه والعاجز لعل أو ضرورة ، فإنه فى كل ما ذكرنا إن زال إلا كراه أو الضرورة بعد الصلاة : فقد تمت صلاته ، لقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، وإن زال ذلك فى الصلاة بنى على ما مضى من صلاته ، فأتوها كما يقدر ، واعتد بما عمل منها قبل أن يقدر ، ولا سجود سهو فى ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

برهان ذلك ما ذكرناه قبل : إن كان عمل مأمور به فهو فيها جائز كثير أو قل ، وإزالة ما افترض على المرء اجتنابه فى الصلاة مأمور به فيها ، فهو جائز فى الصلاة *

وأما قولنا: وإن بقى عريانا، فلائنه قد اجتمع عليه فرضان أحدهما ستر العورة، والثاني اجتناب ما أمر باجتنابه، ولا بدله من أحدهما، فإن صلى غير مجتنب لما أمر باجتنابه فقد تعمد في صلاته عملاً محرماً عليه، فلم يصل كما أمر، فلا صلاة له، وإذا لم يجد ثوباً أمر بالاستتار بمثله، فهو غير قادر على الاستتار، ولا حرج على المرء فيما لا يقدر عليه، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى: (وقد فصل لبكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وليس المرء مضطراً إلى لباس ثوب يقدر على خلعه، ولا إلى البقاء في مكان يقدر على مفارقه، وهو مضطر إلى التعري إذا لم يجد ما أبيض له لباسه، فإن خشى البرد فهو حينئذ مضطر إلى ما يطرد به البرد عن نفسه، فيصلي به ولا شيء عليه، لأنه مباح له حينئذ *

وأما قولنا: إن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه في صلاته ألغاه وأتم الصلاة وأتي بذلك العمل كما أمر، وإن كان بعد أن سلم، ما لم تنتقض طهارته. فلما قد ذكرناه من سقوط ما نسيه المرء في صلاته، وإن ذلك لا يبطل صلاته، ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولما سنذكره من أمر رسول الله ﷺ ومن سها في صلاته فزاد أو نقص، بأن يتم صلاته ويسجد للسهو، وهذا قد زاد في صلاته ساهياً ما لو تعمد لبطلت صلاته *

وأما قولنا: إن انتقضت طهارته أعادها أبداً متى ذكر. فلقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، وبعض الصلاة صلاة عليه ففرض أن يصلها، وأن يأتي بما نسي، وبما لا يجزئ» — إذا مانس — إلا به، من وضوء أو غسل أو ابتداء الصلاة

على ترتيبها ، الى أن يتم مانسى من صلاته إلا به ^(١) .

وأما قولنا : إن لم يصبه ذلك إلا فى مكان من صلاته لو تعمد تركه لم تبطل صلاته بذلك ، الى آخر كلامنا . فلائنه قد وفى جميع أعمال صلاته سالمة كما أمر ، وكانت تلك الأعمال الزائدة وإن كانت الصلاة جائزة دونها — : فانها فى جملة الصلاة ، وفى حال لو تعمد فيها ما تبطل به الصلاة لبطلت صلاته ، و كان منه فيها ما كان ناسياً فزاد فى صلاته عملاً بالسهو لا يجوز له ، فليس عليه إلا سجود السهو كما أمر رسول الله ﷺ ، بمبا سند كره فى باب سجود السهو ان شاء الله تعالى . وروينا عن رسول الله ﷺ خلع بعلية فى الصلاة للقذر الذى كان فيهما . وعن الحسن اذا رأيت فى ثوبك قدرا فضعه عنك وامض فى صلاتك . وقد أجاز أبو حنيفة ومالك غسل الرعاف فى الصلاة .

فأما الصلاة بالنجاسة فان مالكا قال : لا يعيد العامد لذلك والناسى الا فى الوقت .

قال على : وهذا خطأ ، لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التى أمر بها كما أمر ، أو لم يؤدها كما أمر ، فان كان أداها كما أمر فلا يحل له أن يصلى . فى يوم واحد ظهري ، ولا معنى لاعادته صلاة قد صلاها ، وان كان لم يؤدها كما أمر فن قوله أنه يصلى من لم يصل أبداً ، فظهر بطلان هذا القول . وأيضاً : فانه يقال لهم : أخبرونا عن الصلاة التى تأمرونه بأن يأتى بها فى الوقت ولا تأمرونه بها بعد الوقت : أفرض هى عندكم أم نافلة ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث ؟ وبأى نية يصلوها ؟ أبنية أنها الفرض اللازم له فى ذلك الوقت أم بنية التطوع ؟ أم بلا نية ، لا لفرض ولا لتطوع ؟ فان قلتم : هى

(١) كذا فى الأصل ولعل صحته « الى أن يتم مانسى من صلاته مما لا تجزى صلاته إلا

فرض ولا يصليها إلا بنية الفرض ، فمن أصلكم الذي لم تختلوا فيه : ان الفرض يصلى أبداً ، ولا يسقط بخروج الوقت فيه ، فهذا تناقض وهدم لأصلكم . وان كانت تطوعاً وتأمرونه بأن يدخل فيها بنية التطوع فان الفرض لا يجزى به بدل التطوع في الدنيا ، ولا يحل لأحد أن يعتمد ترك الفرض ويصلى التطوع عوضاً من الفرض ، ولا يحل لأحد أن يفتيه بذلك بلا خلاف من أحد ، بل هو خروج الى الكفر بلا شك ، وان قلتم : لا يصليها بنية فرض ولا تطوع كان هذا باطلاً متيقناً لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، فهذا لا عمل له ، إذ لا نية له ، ولا شيء له ، فقد أمرتموه بالبطل الذي لا يحل *

وأما الشافعي فانه قال : يعيد أبداً في العمد والنسيان *

قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، ولقول الله تعالى (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *

وقال أبو حنيفة : من كانت النجاسة في موضع قدميه في الصلاة وكانت أكثر من الدرهم البغلي — أى نجاسة : بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً فان كانت قدر الدرهم البغلي فأقل ، فصلاته تامة في العمد والنسيان فان كانت أكثر من قدر الدرهم البغلي ، وكانت في موضع وضع يديه أو في موضع وضع ركبتيه أو حذاء إبطيه : فصلاته تامة في العمد والنسيان . واختلف عنه اذا كانت في موضع وقوع جبهته في السجود ؛ فمرة قال : صلاته تامة في العمد والنسيان ، ومرة قال : صلاته باطلة في العمد والنسيان ؛ وبه يقول زفر ، وقال أبو يوسف كذلك في كل ما ذكرنا ، إلا أنه قال : ان كانت في موضع سجوده فسدت تلك السجدة وحدها خاصة وكأنه لم يسجد بها وان سجدها مادام في صلاته تمت صلاته وإن لم يسجد بها

حتى أتم صلاته بطلت صلاته كلها *

وكانت حجتهم في هذا أسقط من قولهم ، وهو أنهم قالوا : لو لم يضع يديه ولا ركبتيه في السجود لم يضر ذلك صلاته شيئا بخلاف قدميه *
قال على : وهذا احتجاج للبطل بأشنع ما يكون من الباطل الواثما هو استخفاف بالصلاة ، ويلزم على أحد قوله أن تتم صلاته وإن لم يضع جبهته بالأرض لغير عنده *

قال أبو حنيفة : ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم إلا أنه في موضع يسجد وليس على شيء من جسمه ، فإن كان إذا تحرك في صلاته لقيام أو ركوع أو سجود تحركت النجاسة - : بطلت صلاته ، وإلا فلا .
وقال أبو يوسف : المصلي المبطن بمنزلة ثوب واحد ، إن كان في الباطنة أكثر من قدر الدرهم غير نافذة إلى الوجه بطلت الصلاة . وقال محمد : لا تبطل ، وهما ثوبان *

قال أبو محمد : وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة منها ، ولا مزيد ، ولا سلف لهم في شيء منها ! ثم العجب قولهم لمن أخذ بامر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذين يقرون بصحة نقله وبيانه : قولوا لنا : من قال بهذا قبلكم ؟ أيا للسليين !! أعنف من أخذ بالقرآن والسنة ، التي أجمع المسلمون على وجوب طاعتها ، حتى يأتي باسم من قال بذلك ؟ ولا يعنف من قال برأيه - مبتدأ دون موافق من السلف - مثل هذه الأقوال الفاسدة المتناقضة !! وحسبنا الله ونعم الوكيل وله الحمد على هدايته لنا وتوفيقه إيانا *

٣٤٥ - مسألة - فمن كان محبوسا في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوبا لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه - : فإنه يصلي كما هو ، وتجزئه صلاته ، فإن كان في موضع سجوده

أو جلوسه ولا يقدر على مكان غيره - : صلى (١) قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنوم من ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرب جبهته وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ، ولا يضعهما عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه متعمداً وهو قادر على أن لا يفعل بطلت صلاته *

برهان ذلك قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، فصح أنه يسقط عنه ما لا يستطيع ، ويبقى عليه ما قدر عليه . وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٦ - مسألة - وستر العورة فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ، كان هنالك أحد أو لم يكن . قال الله تعالى : (قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) . (وقل للؤمنات يعضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) . فمن أبدى فرجه لغير من أيسح له فقد عصى الله تعالى ، وقال تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فاتفق على أنه ستر العورة *

٣٤٧ - مسألة - وإنما هذا للعامد ، وأما من لا يجده ثوباً أيسح له الصلاة به أو أكره أو نسي - : فصلاته تامة ؛ لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » إلا أن القول في إلغاء ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً والجحى بها كما أمر والبناء على ما صلى مغطى العورة والسجود للسهو وجواز الصلاة بما صلى كذلك في حال من صلاته لو أسقطها تمت صلاته وسجود السهو لذلك - : كما قلنا في الصلاة غير

(١) في الأصل « وصلى » وهو خطأ

مجتنب لما افترض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق ، لما ذكرنا هنالك .
وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٨ - مسألة - فلو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو غير مجتنب لما افترض عليه اجتنابه - عامدا أو ناسيا أو جاهلا - فلا صلاة له ، لأنهم يدخل في الصلاة كما أمر ، ولاصح له منها شيء ينبي عليه ، ولا يجوز في الصلاة تقديم مؤخر قبل ما هو في الرتبة قبله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٣٤٩ - مسألة - والعورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة - : من الرجل : الذكر وحلقة الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من المرأة جميع جسمها ، حاشا الوجه والكفين فقط ، الحر والعبد والحررة والأمة سواء في كل ذلك ولا فرق *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن يحيى الأموى ثنا أبي ثنا عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصارى ^(١) ثنا أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، عن المسور بن مخرمة قال : « أقبلت بحجر ثقيل أحمله ^(٢) وعلى إزار خفيف ، فأنحل إزارى ، ومعى الحجر لم أستطع أن أمنعه ^(٣) حتى بلغت به الى موضعه ، فقال رسول الله ﷺ : ارجع الى إزارك ^(٤) نخذه ، ولا تمشوا عراة ، فصح أن أخذ الإزار فرض *

وأما الفخذ فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم

(١) حنيف بالتصغير . وفي الاصل « ثنا عثمان بن حكيم ثنا عباد بن حنيف الأنصارى » وهو خطأ . والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ١٠٥) ومن التهذيب ، وأبو أمامة هو عم والد عثمان (٢) في مسلم « بحجر أحمله ثقيل » (٣) أى أنه لم يستطيع منع إزاره بعدما أنحل . وفي الاصل « أمنعه » وصحناه من مسلم (٤) في مسلم « الى ثوبك » *

ابن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني ابن علية - هو اسماعيل بن إبراهيم - ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ غزا خيبر، فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس، فركب رسول الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة، فأجرى رسول الله ﷺ في زقاق خيبر، وإن ركبتى لتمس فخذ النبي ﷺ، ثم حسر الأزار عن فخذ، حتى أنى أنظر إلى ياض فخذ النبي ﷺ^(١)، وذكر باقي الحديث * . قال علي: فصح أن الفخذ ليست عورة، ولو كانت عورة لما كشفها الله عز وجل عن رسوله ﷺ المطهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره، وهو تعالى قد عصمه من كشف العورة في حال الصبي وقبل النبوة *

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا روح بن عبادة ثنا زكريا بن اسحاق ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث: «أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه إزاره، فقال له العباس عمه: يا ابن أخي، لو حلت إزارك فجعلته على منكبك دون الحجارة، قال: فخله وجعله^(١) على منكبه، فسقط مغشيا عليه، فمأرئى بعد ذلك اليوم عريانا، *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الفربري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث: أن رسول الله ﷺ — لما بنيت الكعبة — ذهب هو وعباس ينقلان الحجارة، فقال عباس لرسول الله ﷺ: اجعل إزارك على رقتك من

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٦٦) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٥٠) «فجعله» *

الحجارة ، ففعل ، فخر الى الارض ، وطمحت عيناه الى السماء ، ثم قلم ، فقال :
ازارى لازارى ، فشد عليه ازاره ^(١) ، *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا
إسماعيل بن إبراهيم — هو ابن عليّة ثنا أيوب السخيتاني عن أبي العالية
البراء قال : إن عبد الله بن الصامت ضرب فخذي وقال : اني سألت
أباذر ف ضرب فخذي كما ضربت فخذك ، وقال : « اني سألت رسول الله
ﷺ كما سألتني ، ف ضرب فخذي كما ضربت فخذك ؛ وقال : صل الصلاة
لوقتها ، فان أدركتك الصلاة معهم ^(٢) فصل ، ولا تقل اني قد صليت
فلا أصلي ، *

فلو كانت الفخذ عورة لما مسها رسول الله ﷺ من أبي ذر أصلا
بيده المقدسة ، ولو كانت الفخذ عند أبي ذر عورة لما ضرب عليها يده ،
وكذلك عبد الله بن الصامت وأبي العالية ^(٣) ، وما يستحل مسلم أن يضرب
بيده على ذكر انسان على الثياب ؛ ولا على حلقة دبر الانسان على الثياب ، ولا
على بدن امرأة أجنبية على الثياب البتة . وقد منع رسول الله ﷺ من
القدوم من الكسعة ^(٤) وهي ضرب الأليتين على الثياب يياطن القدم ، وقال :
«دعوها فانها منتنة ^(٥)» *

فان قيل : فان الحجر قد جمح بثياب موسى عليه السلام حتى رأى

(١) رواية عبد الرزاق هذه رواها مسلم (ج ١ ص ١٠٥) عن اسحق بن منصور
ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق (٢) في الاصل « فان أدركت معهم » والتصحيح من مسلم
ج ١ ص ١٧٩ (٣) كذا في الاصل ، وله وجه من العربية (٤) بفتح الكاف واسكان
السين المهملة (٥) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٨٤) *

بنو اسرائيل أنه ليس آدر^(١). قلنا: نعم، ولا حجة لكم في هذا لوجهين، أحدهما: أنه ليس عندنا كشف العورات في شريعة موسى عليه السلام^(٢) وفي ذلك الخبر نفسه: ان بني اسرائيل كانوا يغتسلون عراة وكان موسى عليه السلام يغتسل في الحلاء ولم يأت أنه عليه السلام نهاهم عن الاغتسال عراة وقد يستتر عليه السلام حياء كما استتر رسول الله ﷺ ساقه حياء من عثمان؛ وليست ساق الرجل عورة عند أحد، والثاني: أنه ليس في الحديث انهم رأوا من موسى الذ ذكر - الذي هو عورة - وانما رأوا منه هيئة تينوا بها انه مبرأ مما قالوه من الادرة وهذا يتبين لكل ناظر بلا شك بغير أن يرى شيئاً من الذ ذكر لكن بأن يرى ملين الفخذين خالياً فبطل تعلقهم بهذا الخبر * فان ذكروا الاخبار الواهية في أن الفخذ عورة؛ فهي كلها ساقطة * أما حديث جوير فانه عن ابن جوهر؛ وهو مجهول، وعن مجهولين ومنقطع *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو صحيفة؛ قد ذكرنا في غير ما موضع من هذه الرواية ما لا يقولون به، مثل روايته عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ان كان من امة يملكها يوم أصابها: فقد لحق بمن استلحقه؛ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه؛ ولا يلحق ان كان أبوه الذي يدعى له أنكره ومثل روايته من هذه الطريق مستنداً وذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، وأنه عليه السلام نهى عن الخلق قبل الصلاة يوم الجمعة، ولا يجوز لامرأة أمر في ما لها اذا هلك زوجها في عصمتها

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥) (٢) كذا في الاصل ولعل سوابه «ليس عندنا

كشف العورات كما في شريعة موسى عليه السلام» لما يظهر من سياق القصة *

وأنه عليه السلام قضى في العين القائمة السادة^(١) لمكانها بثلاث الدية بمثل هذا كثير جدا *

وفي أن الفخذ عورة من طريق قيصة بن مخارق؛ فيه سليمان بن سليمان ومحمد بن عقبة وجريز بن قطن؛ وهم مجهولون لا يعرف من هم *

ومن طريق ابن جحش، فيه أبو كثير، وهو مجهول *

ومن طريق علي، منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم ولا يدري من هو، ورواية حبيب بن أبي

ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدري من هو *

ومن طريق ابن عباس، فيها أبو يحيى القتات، وهو ضعيف *

ومن طريق ابن عباس، فيه مجهولون لا يدري من هم *

ومن طريق سفيان الثوري: أن رسول الله ﷺ، وهذا لاشي^(٢) *

وحق لولم يأت من الآثار الثابتة التي ذكرنا شيء لما جاز أن يقطع على عضو بأنه عورة تبطل الصلاة بتركه - إلا برهان، من نص أو اجماع *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن إسحاق أنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا عبد الله بن وهب عن يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرني علي بن الحسين أن أباه الحسين بن علي أخبره أن عليا قال: «كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر»

(١) بالسين والذال المهملتين (٢) انظر الكلام على طرق الحديث في فتح الباري (ج ١)

ص ٤٠٣ و ٤٠٥) وفي التلخيص (ص ١٠٨) وفي نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤٨ و ٥٠)

وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ ص ٢٢٢ و ٢٣٢) *

وذكر الحديث وفيه : « ان حمزة صعد النظر الى ركبتي رسول الله ﷺ ثم صعد النظر الى سرته » و ذكر باقي الحديث ^(١) فلو كانت السرة عورة لما أطلق الله حمزة ولا غيره على النظر إليها *

وقد رويناه من طريق أبي داود : حدثني مسلم بن ابراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال : « احتجم النبي ﷺ على وركه من وثن كان به » ^(٢) فلو كانت الورك ^(٣) عورة ما كشفها عليه السلام الى الحجام وهذا اسناد أعظم أما لم أن يظفروا بمثله لأنفسهم وأمانحن فغانون بالصحيح على ما لا نراه حجة ، ^(٤) ومعاذ الله من أن نحتج في مكان بما لا نراه حجة ^(٥) في كل مكان ، تعصبا للتقليد ؛ واستهانة بالشرعية . *

وهذا الذي قلناه به هو قول جمهور السلف ، كما رويناه من طريق محمد ابن المثنى : ثنا سفیان بن عينة عن محمد بن المنكدر سمع سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ^(٦) يخبر عن جبير بن الحويرث ^(٧) قال : رأيت ابا بكر الصديق واقفا على قزح ^(٨) يقول يا أيها الناس أصبحوا ، واني

(١) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ١٢٣) (٢) الوثبة بفتح الواو واسكان التاء المثناة : وجع يصيب المضمون غير كسر . والحديث في ابني داود (ج ٤ ص ٣ و ٤) (٣) في الاصل « فلو كان الورك » وهو خطأ ، لان الورك مؤنث كلفص عليه الفراء في كتاب (المذكر والمؤنث ص ١٤) واللسان والمصباح . (٤) في الاصل « فغانون » بدون قطع ، فاذا كانت صحتها « غانون » بالعين المهملة فذلك جائز ، يقال « هو معنى بأمره وعان بأمره وعن بأمره » والتركيب غير جيد اذن . واذا كانت صحتها « غانون » بالعين المعجمة . وهو الذي نختاره . فكان الاحسن في التركيب « عمالراه » يقال « رجل غان عن كذا أي مستغن » (٥) في الاصل « في مكان لا نراه حجة » بخلاف « بما » وهو خطأ ظاهر (٦) ويقال في اسمه « عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع » ولعله الأرجح . وانظر التهذيب وتعجيل النعمة وابن سعد (ج ٥ ص ١١١) (٧) رجح ابن حجر في الاصابة وتعجيل النعمة أن له حجة (٨) بضم القاف وفتح الزاي : جبل بمزدلفة *

لأنظر إلى فخذه قد انكشف^(١) *

ومن طريق البخارى : ثنا عبدالله بن عبد الوهاب هو الجمحى ثنا خالد ابن الحارث ثنا ابن عون هو عبدالله عن موسى بن أنس بن مالك فذكر يوم النيامة فقال : أتى أنس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن فخذه وهو يتحفظ ، يعنى من الخنوط للموت . قال البخارى : ورواه حماد عن ثابت عن أنس *

ومن طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب قال : دخلت على أبى جعفر هو محمد بن على بن الحسن بن على بن أبى طالب - وهو محموم ، وقد كشف عن فخذه ، وذكر الخبر *

فهؤلاء أبو بكر بحضرة أهل الموسم وثابت بن قيس وأنس وغيرهم . وهو قول ابن أبى ذئب وسفيان الثورى وأبى سليمان . وبه نأخذ *
وأما المرأة فإن الله تعالى يقول : (ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها وليضرن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله (ولا يضررن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) . فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب ، وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، لا يمكن غير ذلك أصلاً ، وهو قوله

(١) هذا الاثر روى له ابن حجر فى تعجيل المنفعة برمز مسند احمد - فى ترجمة سعيد ابن عبد الرحمن - ولم أجده فيه . وروى له برمز مسند الشافعى فى ترجمة جبير بن الحويرث - ووجدته فيه (ص ١٢٠) قال : اخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن ابن يربوع عن جبير - وهناك جويز خطأ - ابن حويرث قال رأيت أبا بكر واقفا على قرح وهو يقول : « يا أيها الناس أسفروا ، ثم دفع فكأنى أنظر إلى فخذه مما يخرش بعيره بمحجنه » . وخرش البعير - من باب ضرب - بالمحجن ضربه بطرفه فى عرض رقبته أو فى جلده حتى يحث عنه وبره ، وخرشت البعير اذا اجتذبت اليك بالخراش وهو المحجن . والخرف بالخاء المعجمة ورمجاها بالخاء المهملة .

تعالى : (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) نص على أن الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبدائه *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثناء مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضيح : العواتق والحايض وذوات الخدور . قالت : قلت ، يا رسول الله ، إحدانا لا يكون لها جلباب ، قال : لتلبسها أختها من جلبابها » ^(١) *

قال علي : وهذا أمر بلبسهن ^(٢) الجلابيب للصلاة . والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطي جميع الجسم لابعضه فصيح ^(٣) ما قلناه نصا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القبري ثنا البخاري ثناء مسدد ثنا يحيى . هو ابن سعيد القطان . عن سفیان . هو الثوري أخبرني عبد الرحمن بن عباس قال : سمعت ابن عباس يذكر : « أنه شهد العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن ، فرأيتن يهوين بأيديهن يقدفنه في ثوب بلال ^(٤) » فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن ، فصيح أن اليد من المرأة والوجه ليساعورة ، وما عداها ففرض عليها ستره *

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٤٢) (٢) في الأصل « بلساهن » وهو غير مفهوم ، والظاهر ما يحتاجه إليه (٣) كذا في الأصل ولعله « فصيح » (٤) هذا الحديث رواه البخاري في خمسة عشر موضعا من صحيحه . ولم أره فيه بهذا الاستناد قطله رواه أيضا به في موضع آخر غيرها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا سليمان ابن سيف^(١) ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب : أن سليمان بن يسار أخبره ان ابن عباس أخبره : « ان امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ » وذكر الحديث ، وفيه : « فأخذ الفضل يلتفت اليها ، وكانت امرأة حسناء ، واخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر^(٢) » ، فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بمخمرة الناس ، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق ، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوهاء ؟ فصح كل ما قلناه يقينا . والحمد لله كثيرا .

وأما الفرق بين الحرية والأمة فدين الله تعالى واحد ، والخلق والطبيعة واحدة ، كل ذلك في الحرائر والاماء سواء ، حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء . فيوقف عنده .

فان قيل : ان قول الله تعالى : (ولا يدين زنتهن الالبعوتن ، أو آبائهن) الآية - يدل على أنه تعالى أراد الحرائر فقلنا بهذا هو الكذب بلا شك ، لأن البعل في لغة العرب السيد والزوج ، وأيضا فالأمة قد تزوج ، وما علمنا قط أن الاماء لا يكون لهن أبناء وآباء وأحوال وأعمام ، كما للحرائر .

وقد ذهب بعض من وهل في قول الله تعالى : (يدين عليهن من جلايبهن ذلك أدني أن يعرفن فلا يؤذين) الى أنه إنما أمر الله تعالى بذلك لان الفساق كانوا يتعرضون للنساء للفسق ، فامر الحرائر بان يلبسن

(١) في النسائي (ج ٢ ص ٥) « أخبرنا أبو داود » وهو هو ، لان سليمان بن سيف يكنى أبا داود (٢) لفظ النسائي « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل فحول وجهه من الشق الآخر » .

الجلاليد يعرف الفساق أنهم حرائر فلا يعترضونهم *

قال علي : ونحن نبرأ من هذا التفسير الفاسد ، الذي هو : إِمَازلة عالم ووهلة فاضل عاقل ، أو اقراء كاذب فاسق ، لأن فيه أن الله تعالى أطلق الفساق على أعراض إماء المسلمين ، وهذه مصيبة الأبد ، وما اختلف اثنان من أهل الاسلام في أن تحريم الزنا بالحرمة كتحريمه بالآمة ، وأن الحد على الزاني بالحرمة كالحد على الزاني بالآمة ولا فرق ، وأن تعرض الحرمة في التحريم كتعرض الآمة ولا فرق . ولهذا وشبهه وجب أن لا يقبل قول أحد بعد رسول الله ﷺ إلا بأن يسنده اليه عليه السلام *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد ابن الجارود القطان ^(١) ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن زيد ثنا قتادة عن محمد ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ^(٢) *

قال علي : وروينا من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر عن أمه ^(٣) :

(١) ابن الجارود هذا غير صاحب كتاب « المتقى » الطبع في الهند ، ذاك اسمه « عبد الله بن علي بن الجارود » (٢) رواه ايضا أبو داود (ج ١ ص ٢٤٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٥١) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٣٣) من طريق حجاج بن النبال ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٧٦) من طريق قبيصة ، ورواه ابن الجارود - عبد الله بن علي - (ص ٩١) من طريق ابى الثمان وأبى الوليد ، ورواه البيهقي من طريق أبى الوليد - كهم عن حماد بن سلمة عن قتادة . وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم ، وأشار أبو داود الى تعليقه برواية سميد بن أبى عروة اياه عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما هذه بملّة . والحديث صحيح (٣) كذا في الأصل ، وهو خطأ يخالف ما في الموطأ (ص ٥٠) وصوابه « مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه » وهو محمد ابن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، وأمّه هي « أم حرام » لها ترجمة في التهذيب ونقل عنها هذا الأثر وكذلك رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٣٢ و ٢٣٣) من طريق مالك وعبد الرحمن

انها سألت أم سلمة أم المؤمنين: في كم تصلى المرأة؟ قالت: في الدرع السابغ الذي يوارى ظهور قدميها وفي الخمار *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن أم ثور عن زوجها بشر^(١) قال قلت لابن عباس: في كم تصلى المرأة من الثياب؟ قال: في درع وخمار *

ومن طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن مكحول عن سأل عائشة أم المؤمنين: في كم تصلى المرأة من الثياب؟ فقالت له: سل علي بن أبي طالب ثم ارجع الى فأخبرني، فأني علياً فسأله، فقال: في الخمار والدرع السابغ، فرجع الى عائشة فأخبرها، فقالت: صدق *

ومن طريق محمد بن المثنى ثنا عبد الله بن إدريس أنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه^(٢): أن جارية^(٣) كانت تخرج على عهد عائشة بعدما تحرك ثدياها، فقيل لعائشة في ذلك، فقالت: انها لم تحض بعد *

فمن ادعى انهم رضى الله عنهم أرادوا الحرائر دون الامه كان كاذبا ولم يكن بينه فرق وبين من قال: بل ما أرادوا إلا القرشيات خاصة، أو المضريات خاصة، أو العرييات خاصة!! وكل ذلك كذب *

ومن طريق ابن المثنى ثنا ابن فضيل ثنا خفيف^(٤) سمعت مجاهدا يقول: أيما امرأة صلت ولم تغط شعرها لم يقبل الله لها صلاة *

ابن عبد الله^(١) لم أجد لبشر ولا لمرأته ترجمة إلا قول ابن سعد (ج ٨ ص ٣٦٥) «أم ثور: روى عنها جابر الجعفي، وروى عن زوجها بشر أنه سأل ابن عباس: في كم تصلى المرأة (٢) ابوظبيان - بفتح الفاء المشالة - هو حصين بن جندب الجعفي - بفتح الجيم واسكان النون نسبة الى جنب - (٣) في الأصل «حارثة» بالحاء المهملة والياء المثلثة . وهو تصحيف، وما وجدنا في التراجم من تسمى هكذا، ولم نره هذا الاسم في أسماء النساء بل هو من أسماء الرجال (٤) بضم الخاء المعجمة - وفتح الصاد المهملة وهو ابن عبد الرحمن الجزري وهو ثقة كثير الوهم والخطأ . رحمه الله *

ومن طريق ابن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: تقنع الامة رأسها في الصلاة *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: اذا حاضت المرأة لم تقبل لها صلاة حتي تختمر وتوارى رأسها *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: اذا صلت الامة غطت رأسها وغيبته بخرقه أو خمار، كذلك كن ^(١) يضعن على عهد رسول الله ﷺ. وكان الحسن يأمر الامة اذا تزوجت عبداً أو حراً أن تختمر *

قال علي: لم يخف علينا ما روى عن عمر رضي الله عنه في خلاف هذا وعن غيره، ولكن لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. واذا تنازع السلف رضي الله عنهم وجب الردالي ما اقرض الله تعالى الرداليه، من القرآن والسنة؛ وليس في القرآن ولا في السنة فرق في الصلاة بين حر ولا أمة، والعجب أنهم لا يبالون بخلاف عمر رضي الله عنه حيث لا يحل خلافه، وحيث لا يخالف له من الصحابة رضي الله عنهم وحيث معه القرآن والسنة: اذا خالفه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي، كقضائه في الأرب يقتلها المحرم بعناق، وفي الضب بجدي، وكقوله: كل نكاح فاسد فلا صداق فيه، وقوله بالمسح على العمامة، الى مئين من القضايا II فاذا وافق ما روى عنه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي صار حينئذ حجة لا يجوز مخالفته وان خالفه غيره من الصحابة، وان خالفوا القرآن والسنة في ذلك II مع أن الذي عن عمر في ذلك إنما هو في خروجهن لافي الصلاة، فبطل تمويههم بعمر *
وقد روى عن مالك: ان صلت أم الولد بلا خمار أعادت في الوقت
وقد رونا عن ابن عباس في: (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) قال:

الكف والخاتم والوجه . وعن ابن عمر : الوجه والكفان . وعن انس الكف والخاتم . وكل هذا عنهم في غايه الصحة . وكذلك أيضا عن عائشة وغيرها من التابعين *

قال على : فان قالوا : قد جاء الفرق في الحدود بين الحره والامة . قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساوئتم بين الحر والعبد فيما هو منهما عورة في الصلاة ، وفرقتم بين الحره والامة فيما هو منهما عورة في الصلاة ؟ وقد صح الاجماع والنص على وجوب الصلاة على الامة كوجوبها على الحره في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع وغير ذلك ؟ فمن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ١٤ وهم أصحاب قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم - الذى لاشئ أسقط منه ولا أشد تخاذلا !! فلا النص اتبعوا ولا القياس عرفوا !! وبالله تعالى التوفيق *

قال على : فان قيل : فلم فرقتم أنتم بين من اضطر المرء اليه بعدم أو اكراه في الصلاة مكشوف العورة وفي مكان فيه ما افترض عليه اجتنابه أو في ثيابه أو في جسده فأجزتم صلاته كذلك — : وبين صلاته كذلك ناسيا فلم تجيزوها ؟ *

قلنا : نعم فان النصوص قد جاءت بأن كل ما نسيه المرء من أعمال صلاته فانه لا تجزئه صلاته دونها ، وأنه لا بد له من إتيانها ، كمن نسي الطهارة أو التكبير أو القيام أو السجود أو الركوع أو الجلوس ، ولا خلاف في أن من نسي فعوض القعود مكان القيام في الصلاة ، أو القيام مكان القعود ، أو الركوع مكان السجود — : فانه لا يجزئه ذلك ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها أن يصليها ، وبعض الصلاة صلاة بلا خلاف ، فمن لم يأت بها كما أمر ناسيا فقد نسي من صلاته جزءا أو أتى بما ليس صلاة . إذ صلى بخلاف ما أمر ، فمن ههنا أوجبنا على

الناسي أن يأتي بما نسي كما أمر، وأجزنا صلاته كذلك في الاكراه بغلبة أو عدم، للنصوص الواردة بجواز كل ما ذكرنا في عدم القوة *
 فان قيل: إن رسول الله ﷺ قد دخل في الصلاة فأناه جبريل عليه السلام فاعلمه ان في نعليه قدرا فخلعهما وتمادى في صلاته. قلنا: نعم، وإنما حرم ذلك عليه حين أخبره جبريل عليه السلام، لا قبل ذلك؛ فكان ابتداءه الصلاة كذلك جائزا، وقال عليه السلام في آخر ذلك الحديث إذ سلم كلاما معناه: «إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فلينظر نعليه. أو قال خفيه. فان رأى فيها شيئا فليحكه وليصل فيهما»، وكان هذا الحكم واردا بعد تلك الصلاة، فمن صلى ولم يتأمل نعليه أو خفيه وكان فيهما أذى فقد صلى بخلاف ما أمر به. وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة: العورة تختلف، فهي من الرجال ما بين السرة إلى الركبة والركبة عورة، والسرة ليست عورة. وهي من الحرة جميع جسدها، حاشا الوجه والكفين والقدمين. وهي من الأمة كالرجل سواء سواء، فتصلي الأمة وأم الولد والمدبرة عندهم عريانة الرأس والجسد كله، حاشا منزرا يستر ما بين سرتها وركبتها فقط، لا كراهة عندهم في ذلك. قال: وأحكام العورات تختلف، فإذا انكشف من الرجل أكثر من قدر الدرهم البغلي من ذكره أو من المرأة من فرجها في حال استقبالها الافتتاح للصلاة، أو في حال استقبالها الركوع، أو في حال استقبالها القيام: — بطلت صلاتهما فان انكشف هذا المقدار من ذكره أو من فرجها في حال القيام أو في حال الركوع أو في حال السجود، فسترا ذلك حين انكشافه: — لم يضر ذلك صلاتها شيئا، فان انكشف من ذكره أو من فرجها في كل ما ذكرنا قدر الدرهم البغلي فاقول لم يضر ذلك صلاتها شيئا طال ذلك أم قصر. فان انكشف من فخذ الرجل أو الأمة أو الحرة أو مقاعدهما أو وركبيهما أو

من جميع أعضاء الحرة الصدر أو البطن أو الظهر أو الشعر أو العنق مقدار ريع العضو فأكثر - : بطلت الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد . فان انكشف من كل ذلك أقل من الريع لم يضر الصلاة شيئاً *
وقال أبو يوسف : لا تبطل الصلاة إلا أن ينكشف عما عدا الفرج أكثر من نصف العضو *

قال أبو حنيفة : فان اعتقت أمة في الصلاة فاتها تأخذ قناعها وتستتر ، وتبنى على ماضى من صلاتها . فان بدأ الرجل الصلاة عرياناً لضرورة ثم وجد ثوباً فان صلاته تبطل ، ويلزمه أن يبتدئها ولا بد ، وسواء كان وجوده الثوب في أول صلاته أو في آخرها ، ولو قعد مقدار التشهد ، مالم يسلم . هذا مع قوله : إن المصلى إذا قعد مقدار التشهد ثم أحدث عامداً أو ناسياً فقد تمت صلاته ولا شيء عليه ، فصار وجود الثوب أعظم عنده من البول أو الغائط ! *

قال : فلوزحم المأموم حتى وقع ازارته وبدأ فرجه كله فبقى واقفاً كما هو حتى تمت صلاة الامام - : فصلا ذلك المأموم تامة ، فلوركع بركوع الامام أو سجد بسجوده بطلت صلاته *

قال على : فهل لهذه الاقوال دواء أو معارضة إلا حمد الله تعالى على السلامة منها !! وهل يحصى ما فيها من التخليط إلا بكلفة !! *

وقال مالك : الأئمة عورة كالحرّة ، حاشا شعرها فقط ، فليس عورة ، فان انكشف شعر الحرّة أو صدرها أو ساقها في الصلاة لم تعد إلا في الوقت *
قال على : ولا ندرى قوله في الفرج ، وما نراه يرى الاعداء من ذلك إلا في الوقت ، وقد تقدم افسادنا لقوله بالاعداء في الوقت فيما سلف من كتابنا هذا ، فأغنى عن إعادته ، ولا فرق عنده بين نسيان وعمد في ذلك *
وقال الشافعي : إن انكشف من عورة الرجل - وهي ما بين سرته

إلى ركبته — أو عورة المرأة — وهو جميع جسد الحرة والأمة حاشا شعر الأمة ووجهها ووجه الحرة وكفيها وكفى الأمة ^(١) —: شيء قل أو أكثر، فإن ستر في الوقت لم يضر شيئاً والصلاة تامة، وإن بقي مقدار ما، قل أو أكثر ولم يغط بطلت الصلاة، النسيان والعمد سواء *

قال علي: وهذا تقسيم لا دليل عليه *

وقال أبو سليمان النسيان في ذلك مرفوع، فإن انكشف شيء من العورة عمدا بطلت الصلاة *

٣٥٠- مسألة - والعراة بعطب أو سلب أو قهر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم، يركعون ويسجدون ويقومون، ويغضون أبصارهم، ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته، فإن تأملها ناسياً لم تبطل صلاته ولو زمه سجود السهو، فإن تأمل عورة امرأته فإن ترك الإقبال على صلاته عامداً لذلك بطلت صلاته، كما لو فعل ذلك لسائر الأشياء ولا فرق، وإن لم يترك لذلك الإقبال على صلاته فصلاته تامة ولا شيء عليه *

برهان ذلك قول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله: تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فاذم غير مكلفين ما لا يقدرُونَ عليه من ستر العورة فهم مخاطبون بالصلاة كما يقدرُونَ، وبالإمامة فيها في جماعة، فسقط عنهم ما لا يقدرُونَ عليه وما ليس في وسعهم، وبقي عليهم ما يستطيعُونَ عليه، ^(٢) لقول رسول الله ﷺ: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم *

وأما من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر إليها فإن صلاته تبطل

(١) في الأصل «وكفى الحرة» وهو خطأ واضح (٢) هذه الزيادة من رقم (٤٥) *

لأنه عمل فيها عملاً لا يحل له ، فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يأت بالصلاة التي أمره الله تعالى بها ، قال رسول الله ﷺ ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، *

فان فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو ، لأنه زاد في صلاته نسياناً ماله عنده لبطلت صلاته *

وأما إذا تأمل عورة أبيع له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بدله من وقوع النظر على بعضها في الصلاة ، ولا فرق بين مباح ومباح ، فان اشتغل بشيء من ذلك كله عن صلاته عمداً فقد عصى الله تعالى ولم يصل كما أمر . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة :! يصلي العراة فرادى قعوداً يومئذ للسجود والركوع فان صلوا جماعة أجزأهم إلا أنهم يقعدون ويقعد الإمام في وسطهم ، وقال بعض العلماء بقوله :! أنهم إن صلوا قياماً أجزأهم عند أبي حنيفة وأصحابه * وقال مالك : يصلون فرادى ، يتباعد بعضهم عن بعض قياماً ، فان كانوا في ليل مظلم صلوا في جماعة قياماً ، يقف إمامهم أمامهم *

وقال الشافعي : يصلي العراة فرادى أو جماعة قياماً يركعون ويسجدون ، ويقوم إمامهم وسطهم ، ويغضون أبصارهم ، ويصرف الرجال وجوههم عن النساء ، والنساء وجوههن عن الرجال ، ولا إعادة على أحد منهم * وقال زفر بن الهذيل : يصلون قياماً يركعون ويسجدون ولا يحجزهم غير ذلك . وقال أبو سليمان كقولنا *

قال علي : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي خطأ لأنها أقوال لم تخل من إسقاط أن يصلوا جماعة وهذا لا يجوز ، أو من إسقاط القيام والركوع والسجود ، وهذا باطل ، أو من إسقاط حق الإمام في تقدمه ، وهذا لا يجوز ، وغض البصر يسقط كل ما شغبوا به في هذه الفتيا ، وقول

أبي حنيفة أكثرها تناقضا. والعجب أنهم بكل ذلك لا يوارون جميع عوراتهم من الافخاذ وغيرها !! فكيف والنص قد ورد بما قلنا *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن شاذان ثنا زكريا بن عدي ثنا عبيد الله بن عمرو — هو الرقي — عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يا معشر النساء، إذا سجدتن فاحفظوا أبصاركم؛ لا ترين عورات الرجال؛ من ضيق الأزر» *

قال علي: هكذا في كتابي عن حمام، وبالله ما لحن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولا أن يمكننا أن يخاطب رسول الله ﷺ النساء، ومن معهن من صغار أولادهن لما كتبناه إلا، فاحفظن أبصاركن^(١)، فهذا نص على أن الفقراء من الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون بعلم رسول الله ﷺ ومعه، وليس معهم من اللباس ما يوارى عورتهم، ولا يتركون القعود ولا الركوع ولا السجود، إلا أن الأمر بغض البصر لازم في كل ذلك. وبالله تعالى التوفيق *

٣٥١- مسألة - واستقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكبا، فمن كان مغلوبا بمرض أو بجهد أو بخوف أو باكره فتجزى به صلاته كما يقدر؛ وينوى في كل ذلك التوجه الى الكعبة *

(١) حديث أبي سعيد رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ١٦) «حدثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ: خير صفوف الرجال الصف المقدم وشرها الصف المؤخر» وخير صفوف النساء المؤخر وشرها المقدم وقال يا معشر النساء لا ترفعن رؤسكن إذا سجدتن لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر». ونسبه في مجمع الزوائد لابن يعلى أيضا. ونسب ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٣٩٩) معنى القسم الأخير منه الى أحمد وابن داود من حديث أسماء بنت أبي بكر. وروى نحوه البخاري ومسلم من حديث سهل بن سعد *

برهان ذلك قوله تعالى : (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ، والمسجد الحرام في المبدأ إنما هو البيت فقط ، ثم زيد فيه الشيء بعد الشيء ، ولا خلاف بين أحد من الامة في أن امرأ لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته — فصرف وجهه عامدا عنها الى أبعاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله فان صلاته باطل ، وأنه إن استجاز ذلك كافر . وقد ذكرنا التطوع على الدابة قبل * وأما المريض والجاهل والخائف والمكره فان الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقال رسول الله ﷺ : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، *

٣٥٢ - مسألة - ويلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة اذا كان يعرفه بالصدق ، لأن هذا أمر لا سبيل لمن غاب عن موضع القبلة الى معرفة جهتها إلا بالخبر ، ولا يمكن غير ذلك ، نعم ، ومن كان حاضرا فيها فانه لا يعرف أن هذه هي الكعبة إلا بالخبر ولا بد ، وهذا من الشريعة التي قد ذكرنا البرهان على وجوب قبول خبر الواحد العدل فيها *

٣٥٣ - مسألة - فمن صلى الى غير القبلة بمن يقدر على معرفة جهتها - عامدا أو ناسيا - بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت ، ان كان عامدا ، ويعيد أبداً ان كان ناسيا *

برهان ذلك أن هذين مخاطبان بالتوجه الى المسجد الحرام في الصلاة ، فصليا بخلاف ما أمرا به ، ولا يجزى ما نهى الله تعالى عنه عما أمر عز وجل به ، فقد ذكرنا الحجة في أمر الناسي قبل *

فان ذكرنا حديث أهل قباء رضى الله عنهم وأنهم ابتدؤا الصلاة الى بيت المقدس فاتاهم الخبر بان القبلة قد حولت الى الكعبة فاستداروا

كما كانوا في صلاتهم الى الكعبة واجتزؤا بما صلوا الى بيت المقدس من تلك الصلاة بعينها *

قلنا : هذا خبر صحيح ، ولا حجة فيه علينا ، ولا يخالفه والله الحمد *
 أول ذلك : أنه ليس فيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ذلك فأقره ، ولا حجة الا في القرآن أو في كلامه عليه السلام أو في عمله أو فيما علم عليه السلام من عمل غيره فلم ينكره *

ولأنما العجب من المالكيين الذين يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، ثم قد خالفوا هنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف *

قال علي : أهل قباء رضي الله عنهم كان الفرض عليهم أن يصلوا الى بيت المقدس ، فلو أنهم صلوا الى الكعبة لبطلت صلاتهم بلا خلاف ، ولا تلزم الشريعة إلا من بلغته ، لا من لم تبلغه ، قال الله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ولا شك عند أحد من الجن والانس ولا الملائكة أن من كان من المسلمين بأرض الحبشة أو بمكة من المستضعفين فانهم تبادوا على الصلاة الى بيت المقدس مدة طويلة ، أما أهل مكة فأباماً كثيرة بعد نزول تحويل القبلة ، وأما من بالحبشة فلعلهم صلوا عاماً أو أعواماً حتى بلغهم تحويل القبلة ، فحينئذ لزمهم الفرض ، لا قبل ذلك ، فانما لزم أهل قباء التحول حين بلغهم لا قبل ذلك فانتقلوا عن فرضهم الى فرض ناسخ لما كانوا عليه ، وهذا هو الحق الذي لا يحل لأحد غيره *

وأما من بلغه فرض تحويل الكعبة وعلمه وكان مخاطباً به ولم يسقط تكليفه عنه لعذر مانع — فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، لأنه لا يجزى ما نهى الله عنه عما أمر الله تعالى به *

وقال أبو حنيفة : من صلى في غير مكة الى غير القبلة مجتهداً ولم يعلم إلا

بعد أن سلم أجزأته صلاته . فان صلى في ظلمة متحرياً ولم يسأل من بحضرته ، ثم علم أنه صلى الى غير القبلة أعاد . وهو فرق فاسد ، لأن التحرى نوع من الاجتهاد *

وقال مالك : من علم أنه صلى الى غير القبلة ، فان كان مستديراً لها أعاد وان كان في الصلاة قطع وابتدأ . وان كان منحرفاً الى شرق أو غرب لم يعد وبنى على ماصلي وانحرف . وهذا فرق فاسد ، لأنه لافرق عند أحد من الأمة في تعمد الانحراف عن القبلة أنه مبطل للصلاة ، وكبيرة من الكبائر كالاستدبار لها ولا فرق . وأهل قباء كانوا مستدبرين الى القبلة . ولا نعلم هذا التفريق الذى فرقه أبو حنيفة ومالك عن أحد قبلهما *

وقال الشافعى : من خفيت عليه الدلائل والمجوس في الظلمة والاعمى الذى لا دليل له — : يصلون الى أى جهة أمكنهم ، ويعيدون اذا قدروا على معرفة القبلة *

قال على : وهذا خطأ لأنه اذا أمره بالصلاة لا يخلو من أن يكون أمرهم بصلاة تجزى عنهم كما أمرهم الله بها ، أو أمرهم بصلاة لا تجزى عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها ، ولا سبيل الى قسم ثالث . فان كان أمرهم بصلاة تجزى عنهم وباللهي أمرهم الله تعالى بها فلائى معنى يصلونها ثانية ؟ وان كان أمرهم بصلاة لا تجزى عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها فهذا أمر فاسد ، ولا يحل لأمره الأمر به ، ولا للامور به الاتجار به *

وقال أبو سليمان : تجزئهم على كل حال ، ويبنون اذا عرفوا وهم في الصلاة ، وقد ذكرنا الفرق آنفاً *

فان قال قائل : قد روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة « كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة ؟ فصرى كل رجل مناحياله ، فأصبحنا : فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى (فأينما تولوا

ثم وجه الله) *.

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله كنا في سرية فأصابنا ظلمة فلم نعرف القبلة ، فذكر أنهم خطوا خطوطهم في جهات اختلافهم فلما أصبحوا أصبنا تلك الخطوط لغير القبلة ، فسألنا النبي ﷺ فأُنزل الله تعالى (فإنيما تولوا ثم وجه الله) *.

فان هذين الخبرين لا يصحان ، لان حديث عبد الله بن عامر لم يروه إلا عاصم بن عبيد الله ، ولم يروه حديث جابر إلا عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء ، وعاصم وعبد الملك ساقطان ^(١) ثم لو صحالكانا حجة لنا ، لأن هؤلاء جهلوا القبلة ، وصلاة الجاهل تامة ، وليس الناسي كذلك وبالله تعالى التوفيق *

٣٥٤ — مسألة — والنية في الصلاة فرض . ان كانت فريضة نواها باسمها والى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الاحرام لا فصل بينهما أصلا . وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، وقد ذكرناه باسناده قبل . وقول الله تعالى : (وما أمروا إلا

(١) أما حديث عبد الله بن عامر فقد وقع للمؤلف كذلك خطأ ، وهو حديث أبيه عامر ابن ربيعة ، لان عبد الله تابعي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ورآه وسمع منه حرفاً . والحديث رواه الطيالسي (ص ١٥٦ رقم ١١٤٥) والترمذي وضعفه (ج ١ ص ٧٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والطبري في التفسير باسنادين (ج ١ ص ٤٠١) والدارقطني (ص ١٠١) والبيهقي (ج ٢ ص ١١) كلهم من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعاصم ضعيف جداً مضطرب الحديث . وأما حديث جابر فرواه الدارقطني والبيهقي ، ورواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٦) وصححه ، وخطأه الذهبي في ذلك في مختصره . وقال البيهقي (ج ٢ ص ١٢) « لم نعلم لهذا الحديث اسناداً صحيحاً قويا » وهو كما قال *

ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والصلاة عبادة لله تعالى، ولو جاز أن يفصل بين النية وبين الدخول في الصلاة بمدة يسيرة - ولو دقيقة أو قدر اللحظة - لجاز بمثل ذلك وبأكثر، حتى يجوز الفصل بينهما بسنة أو سنتين، وهذا باطل أو يحد المخالف حداً برأيه لم يأذن به الله تعالى، ولو جاز أن تكون النية مع التكبير غير متقدمة عليه لكان أول جزء من الدخول فيها بلا نية لأن معنى النية التقصد إلى العمل، والقصد إلى العمل بالارادة متقدم للعمل * وقال مالك: يجوز تقديم النية قبل الدخول في الصلاة. ولا بد لمن قال بهذا من تحديد مقدار مدة التقدم الذي تجوز به الصلاة، والذي تبطل به الصلاة وإلا فهم على عَمَى في ذلك *

وقال الشافعى: لا تجزى النية إلا مخالطة للتكبير، لا قبله ولا بعده، وهذا خطأ لما ذكرناه. والذي قلناه هو قول داود وأبي حنيفة. إلا أن أباحنيفة لم يجز الصلاة إلا بنية لها؛ وأجاز الوضوء لها بلا نية. وهذا تناقض * ٣٥٥ - مسألة - فإن انضرفت نيته في الصلاة ناسياً إلى غيرها أو إلى تطوع أو إلى خروج عن الصلاة ألغى ما عمل من فروض صلاته كذلك، وبني على ما عمل بالنية الصحيحة واجزأه، ثم سجد للسهو. فإن لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بترك الصلاة^(١) لم يلزمه إلا سجود السهو فقط، لأنه قد وفى جميع الأعمال التي أمر بها في الصلاة كما أمر الله تعالى؛ إلا أنه زاد في صلاته ناسياً عملاً لو زاده عمداً بطلت صلاته، وفي هذا يجب سجود السهو *

٣٥٦ - مسألة - وللأحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله - هو

ابن عمر حدثني سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى » فذكر الحديث وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أرجع فصل فانك لم تصل ، ثلاث مرات ، فقال : والذي بئثك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قمت إلى الصلاة فكبر » (١) فقد أمر بتكبير الاحرام ، فمن تركه فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وبإيجاب التكبير للاحرام يقول مالك والشافعي وأحمد وداود . وقال أبو حنيفة : يجرى عن التكبير ذكر الله تعالى كيف ذكر ، مثل « الله أعظم » ونحو ذلك ، وأجازوا ذلك أيضا في الأذان ، ولم يميزوا الصلاة إذا افتتحت بـ « الله أعلم » وهذا تخليط وهم للاسلام ، وشرائع جديدة فاسدة *

قال علي : واحتج مقلدوه في ذلك بقول الله تعالى : (قد أفلح من تركز) وذكر اسم ربه ، (فصل) *

قال علي : ليس في هذه الآية عمل الصلاة وصفتها (٢) ، والحديث المذكور فيه عمل الصلاة التي لا تجزى إلا به ، فلا يمتز بالآية عليه ، بل في الآية دليل أن ذلك الذي ذكره لا سم الله تعالى هو غير الصلاة ، لأنه تعالى قال (فصل) فمطلق الصلاة على ذكر اسمه ، فصح أنه قبل الصلاة ، مثل قوله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) فهذا الذي ذكره لا سم الله تعالى هو المقصد إليه تعالى بالنية في أدائها عز وجل *

٣٥٧ — مسألة — ويجزى في التكبير الله أكبر والله الأكبر والأكبر والله والكبير الله والله الكبير والرحمن أكبر وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ، ولا يجزى غير هذه الألفاظ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فكبر » وكل هذا تكبير ، ولا يقع على غير هذا اللفظ التكبير ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود *

وقال مالك : لا يجزى إلا « الله أكبر » وهذا تخصيص للتكبير بلا برهان *

(١) الحديث في البخاري (ج ١ ص ٣١٤ — ٣١٥) مطولا

(٢) في نسخة «وصفته»

وقد ادعى بعضهم أن في الحديث « اذأقت الى الصلاة فقل الله أكبر (١) » *

قال على : وهذا باطل ما عرف قط ، ولو وجدناه صحيحاً لقلنا به *

فان قالوا : بهذا جرى عمل الناس ، قلنا لهم : ما جرى عمل الناس إلا بترتيب الوضوء كما في الآية ، وأنتم تميزون تنكيسه ، وما جرى عمل الناس قط في الوضوء إلا بالاستنشاق والاستنثار مع صحته (٢) من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنتم تقولون : من تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة . وما جرى عمل الناس قط إلا بقراءة سورة مع أم القرآن في الصبح والاوليين من الصلوات البواق ، وأنتم تقولون : ان ترك السورة فصلاته تامة . وما جرى عمل الامة إلا برفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، وأنتم تقولون : ان لم يرفع يديه فصلاته تامة . فترى العمل إنما يكون حجة اذا سئمت ، لا اذا لم نشأوا ۱۱۹ ومثل هذا كثير جدا . والله تعالى التوفيق *

٣٥٨ - مسألة - ورفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا يجزئ *

الصلاة الا به *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولمن معه : « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا أبو عوانة عن قتادة عن نصر ابن عاصم عن مالك بن الحويرث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع

(١) أما يدون برهان فلا ، فان التواتر المعلى من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم إنما جاء فيه التكبير للافتتاح بلفظ « الله أكبر » وهو ميبين للأمر بالتكبير ، وليس بعده بيان ، ومع هذا فقد روي الطبراني في الكبير بلفظ « لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول الله أكبر » قال في مجمع الزوائد « ورجاله رجال الصحيح » (٢) في نسخة « مع صحبة عن النبي » وفي الاخرى « مع صحبة من أمر النبي » وكلاهما ضعيفان في حذف الضمير المضاف الى « صحبة » (٣) هو في البخاري مطول (ج ١ ص ٢٥٨) *

يديه حتى حاذى (١) بهما أذنيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث
ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان — هوابن عينة — عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي
منكبيه » وذ كرا الحديث *

فلن قيل : فلا أوجبت بهذا الاستدلال نفسه رفع اليدين عند كل رفع وخفض
فرضا ؟ قلنا لا لأنه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند كل خفض
ورفع ، وأنه كان لا يرفع *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ
ثنا زهير بن حرب أبو خيثمة ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يمد » (٢) *

فما صح أنه عليه السلام كان يرفع في كل خفض ورفع بمد تكبيرة الاحرام ولا يرفع ،
كان كل ذلك مباحا لأفرضا ، وكان لنا أن نصلي كذلك ، فان رفعنا صليتنا كما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وان لم نرفع فقد صليتنا كما كان عليه السلام يصلي *

وروينا من طريق عبد الرزاق حدثني أحمد بن حنبل (٣) عن الوليد بن مسلم عن
زيد بن واقد سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول : كان ابن عمر إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه
في الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه *

قال علي : ما كان ابن عمر ليحصب من ترك ماله تركه *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٤ — ١١٥) « حتى يحاذي » وكذلك في كل نسخة

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع بلفظ « فصلى فلم
يرفع يديه إلا مرة » ثم قال أبو داود : « هذا حديث مختصر من حديث طو بل وليس هو بصحيح
على هذا اللفظ » (٣) كذا هنا ، وعبد الرزاق من شيوخ أحمد بن حنبل ، وقد ذكر ابن حجر
في التهذيب في ترجمة أحمد بن حنبل ، وعبد الرزاق من شيوخه الذي روى عنهم رواته ، منهم ابن مهدي والشافعي
وعبد الرزاق ووكيع ويحيى بن آدم وغيرهم *

وقد روى إيجاب رفع اليدين في الاحرام للصلاة فرضاً عن الازاعي . وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا *

٣٥٩ - مسألة - وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، والفرض والتطوع سواء ، والرجال والنساء سواء : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا على بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهرى عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » (١) *

فان قيل : فن أين اوجبتوها فرضاً في كل ركعة *

قلنا : لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - ثنا سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، فذكر حديث النبى صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ، فأخبره أنه لا يحسن غير ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » (٢) فوجب بهذا الامر فرضاً أن يفعل في باقى صلاته في كل ركعة مثل هذا *

٣٦٠ - مسألة - ولا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الامام شيئاً غير أم القرآن * لما حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن على الباجى ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمان ثنا أحمد ابن سلمة ثنا ابو ثور ابراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عباد بن الصامت قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، فلما انصرف قل : تقرأون خلفي ؟ قلنا : نعم يا رسول الله هذا ، قال : لا تفعلوا إلا بأم الكتاب ، فانه لا صلاة الا بها » *

(١) في البخارى (ج ١ ص ٣٠٢) بالفظ « بآتحة الكتاب » فلعل المؤلف رواه من حفظه بئنى أو عنده رواية أخرى من صحيح البخارى وهو بعيد فيما أرى (٢) في البخارى (ج ١ ص ٣١٤ - ٣١٥) *

وعن قال يا مجاب أم القرآن كاذ كونا جماعة من السلف *

روىنا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن جواب (١) عن يزيد ابن شريك أنه قال لسمر بن الخطاب : أقرأ خلف الامام ؟ قال له عمر : نعم ، قال : وان قرأت يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم وإن قرأت *

وعن الحجاج بن النبال حدثنا أبو عوانة . عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن عباية بن رداد (٢) عن عمر بن الخطاب قال : لا تجوز ولا تجزى صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشيء معها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، أ رأيت إن كنت خلف امام أو بين يدي إمام ؟ قال : أقرأ في نفسك *

وعن أبي عوانة عن سليمان عن خيثمة (٣) عن عمر قال : لا تجزى صلاة أولا تجوز صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب *

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع قال : صليت صلاة والى جنبى عبادة بن الصامت فقرأ فاتحة الكتاب فلما انصرف قالت : أبا الوليد ، ألم اسمع بك قرأت فاتحة الكتاب ؟ قال أجل إنه لا صلاة الا بها *

وعن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن العيزار (٤) بن حريث عن ابن عباس قال : أقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب *

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان عن ليث عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بد أن يقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب ، جهرا ولم يجر *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن ابن عمر لم يكن يدع أن يقرأ أم القرآن

- (١) جواب ، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره باء موحدة ، وهو ابن عبيد الله التيمي الكوفي . وفي الأصل «عن جواب بن يزيد بن شريك» وهو خطأ بل يزيد شيخ جواب لأبوه
- (٢) في أحد الاصلين «عباد بن رداد» وفي الآخر «بن رداد» وكلاهما خطأ والصواب «عباية بن رداد» بفتح الراء وتشديد الدال المهملة وآخره دال مهملة ايضا . وأثره هذا رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ١٠١) من طريق شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر
- (٣) خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة وروايته عن عمر مرسلة ، وهو من صغار التابعين
- (٤) العيزار بفتح العين المهملة واسكان الياء المثناة وبعدها زاي وآخره راء *

في كل ركعة من المكتوبة . وعن غيرهم أيضا *

وعن أبي هريرة : أقرأ بها في نفسك *

وعن عبد الزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : أقرأ بأمر القرآن في كل ركعة ، أو يقول في كل صلاة *

وعن عروة بن الزبير أيضا *

وعن معاذ (١) عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة أنه كان يقول : ان كان خلف الامام فجهر أو لم يجهر فلا بد من قراءة فاتحة الكتاب *

وعن حجاج بن المنهال ثنا أبو هلال الراسبي (٢) قال : سألت جابرنا الحسن ، قال : أكون خلف الامام يوم الجمعة فلا أسمع قراءته ؟ قال : أقرأ بفاتحة الكتاب ، قال له الرجل : وسورة ؟ قال : يكفيك ذلك الامام *

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : للامام سكتان فاعتنموا القراءة فيما بين فاتحة الكتاب ، حين يكبر الامام اذا دخل في الصلاة ، وحين يقول (ولا الضالين) والروايات ههنا تذكر جداً *

وقال ابو حنيفة : ليس قراءة أم القرآن فرضاً ، وان قرأ الامام والمفرد مثل آية الدين ونحوها لم يقرأ أم الكتاب أجزاء والقراءة عنده فرض في ركعتين من الصلاة فقط إما الاولين أو الآخرين ، وإما واحدة في الاولين وواحدة من الآخرين ، ولا يقرأ المأموم شيئاً أصلاً ، أجهر الامام أو أسر *

وقال مالك : قراءة أم القرآن فرض في جمهور الصلاة على الامام والمفرد ، فان تركاه في ركعة . فقد اختلف قوله ، فرة رأى أن يلغى الركعة ويأتى بأخرى ، ومرة رأى أن يجزئ عنه سجود السهو . واجاز للمأموم ان يقرأ خلف الامام أم القرآن وسورة اذا امر الامام في الاولين من الظهر والمصر ، وبأمر القرآن وحدها في كل ركعة يسرفها من كل صلاة . واختاره ذلك ، ولم ير له ان يقرأ شيئاً في كل ركعة يجهر فيها الامام *

(١) معاذ هو ابو المنثي معاذ بن ماذن نصر التميمي . وشيخه هو ابو عون عبد الله بن عون

ابن اوطيان المزني مات سنة ١٥١ (٢) هو محمد بن سليم البصري نزل في بني راسبة فنسب اليهم . وهو لا بأس به وفيه ضعف مات سنة ١٦٥ *

وقال الشافعي في آخر قوله (١) كقولنا ، وهو قول الاوزاعي واليث بن سعدواختلف أصحابنا ، فقالت طائفة : فرض على المأموم ان يقرأ أم القرآن في كل ركعة أسرار الامام اوجهر وقالت طائفة : هذا فرض عليه فيما سرفيه الامام خاصة ، ولا يقرأ فيما سرفيه الامام . ولم يختلفوا في وجوب قراءة أم القرآن فرضاً في كل ركعة على الامام والمفرد *

قال علي : احتج من لم يقرأ أم القرآن فرضاً بقول الله تعالى (فاقرؤا ما تيسر من القرآن) وتعليم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للذي أمره بالاعادة فقال له «اقرأ ما تيسر معك من القرآن» *

قال علي ، حديث عبادة يبين هذا الخبر الآخر ، وأن المراد بإيجاب قراءته ما تيسر من القرآن هو أم القرآن فقط . وكأن من غلب حديث عبادة قد أخذ بالآية وبالأخبار كلها ، لأن أم القرآن مما تيسر من القرآن . وكأن من غلب قوله عليه السلام «فاقرأ ما تيسر معك من القرآن» قد خالف حديث عبادة ، وأجاز صلاة بطلها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا لا يجوز ، لاسيما تقسيم أبي حنيفة بين إجازته قراءة آية طويلة او ثلاث آيات ومنعه مما دونها ، فهذا قول محافظ عن أحد قبله ، ولا على محتمه دليل ، وهو خلاف للقرآن ولجميع الآثار . وله قول آخر : ان ما قرأ من القرآن اجزأه *

واحتج من رأى ان لا يقرأ المأموم خلف الامام الجاهر بقول الله تعالى (واذا قرى القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) *

قال علي : وعام الآية حجة عليهم ، لان الله قال (واذا قرى القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون واذا كرمك في نفسك تضرع وخيفة ودون الجهر من القول بالهدوء والاحوال ولا تكن من الغافلين) *

قال علي : فان كان اول الآية في الصلاة فآخرها في الصلاة ، وان كان آخرها ليس في الصلاة فأولها ليس في الصلاة ، وليس فيها الا الأمر بالهدوء كسرّاً وترك الجهر فقط ، وهكذا نقول *

وذكروا حديث ابن أبي كيمية أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال «مالي أن أزعج (٢) القرآن» وفيه من قول الزهري : فاتمى الناس عن القراءة فيما سرفيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

عليه وسلم من القراءة *

وهذا حديث انفرد به ابن أكيمة (١)، وقالوا: هو مجهول، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لان الأخبار واجب ان يضم بعضها الى بعض، وحرام ان يضرب بعضها ببعض، لأن كل ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كله حق يصدق بمضه بمضاً، ولا يخالف بمضه بمضاً. قالوا يجب ان يؤخذ. كلامه عليه السلام كله بظاهره كله، كما قاله عليه السلام، لا يزاد فيه شيء ولا ينقص منه شيء، فلا صلاة لمن لم يقرأ بأام القرآن ولا ينازع القرآن وهذا نص قولنا والله الحمد، وماعدا هذا فزيادة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقصان منه *

وذكروا أيضا حديثا صحيحاً من طريق ابن عجلان، فيه: «انما جعل الامام ليؤتم به، فاذا كبر فكبروا، واذا ركع فاركعوا، واذا رفع فارفعوا، واذا سجد فاسجدوا، واذا قرأ فأنصتوا، واذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون» *

فهذا خبر أول من ينبغي أن يستغفر الله تعالى عند ذكره من مخالفة هذا الحديث الحنفيون والمالكيون، لأنهم مخالفون لأكثر ما فيه، فانهم يرون التكبير إثر تكبير الامام لامه للاحرام خاصة، ثم يرون سائر التكبير والرفع والخفض مع الامام لا قبله ولا بعده، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث، وفيه «اذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» فخالفوه إلى خبر كاذب لا يصح، وإلى ظن غير موجود، فمن العجب أن يحتجوا بقضية واحدة من قضاياها لا حجة لهم فيها ويتركون سائر قضاياها التي لا يخل خلافاً !! *

قال على: وأما نحن فانه عندنا صحيح، وبه كله تأخذ، لأن تأليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وضم بعضه إلى بعض والاتخذ بجميعه — فرض لا يخل سواء. وقد قال عليه السلام: «إذا قرأ الامام فأنصتوا» و«لا صلاة لمن لم يقرأ بأام القرآن»

(١) ابن أكيمة الليثي مختلف في اسمه وقيل اسمه عمارة. وهو تابعي ثقة. وحديثه رواه مالك في الموطأ (ص ٢٩ — ٣٠) عن الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة. ورواه ابو داود (ج ١ ص ٣٠٥) والترمذي (ج ١ ص ٦٤) والنسائي (ج ١ ص ١٤٦) كلهم من طريق مالك، وحسنه الترمذي. وانظر الكلام عليه في شرح أبي داود وفي نيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٣٨) *

فلا بد في جميع (١) هذه الأواصر من أحد وجبين لثالث لهما : إما أن يكون وجه ذلك أن يقول : اذا قرأ فأنصتوا إلا عن أم القرآن كما قلنا نحن ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن إلا إن قرأ الامام كما يقول بعض الغائلين ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن إلا أن يجهر الامام كما يقول آخرون *

قال علي : فاذا لا بد من أحد هذه الوجوه ، فليس بعضها أولى من بعض إلا يرهان ، وأما بدعوى فلا . فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذي قد ذكرناه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاة الفجر وهي صلاة جهر فقال — : « أتقرؤن خلفي ؟ » قالوا : نعم ، هذا يارسول الله ، قال : لا تفتلوا إلا بأَم القرآن ، فانه لاصلاة إلا بها فكان هذا كافياً في تأليف أو امره عليه السلام ، لا يسع أحداً الخروج عنه *
وقد موه قوم بأن قالوا : هذا خبر من رواية ابن اسحاق ، ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عباد ، ومرة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عباد *

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن محمد بن اسحاق أحد الأئمة ، وثقه الزهري ، وفضله علي من بالمدينة في عصره ، وشعبة ، وسفيان ، وسفيان (٢) وحمام ، وحمام (٣) ويزيد ويزيد (٤) وابراهيم بن سعد وعبد الله بن المبارك وغيرهم ، قال فيه شعبة : محمد بن اسحاق أمير الحديثين هو أمير المؤمنين في الحديث (٥) . والمجب أن الطاعنين عليه هنا هم الذين احتجوا بروايته التي لم يروها غيره في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردز ينبت علي أبي العاصي بالنكاح الأول بعد اسلامه ! فاذا روى ما يظنون أنه يوافق تقليدكم صار ثقة وصار حديثه حجة ، واذا روى ما يخالفهم صار مجرحاً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *
وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث

(١) في الأصلين « فلا بد من جميع » وهو خطأ في ما روى (٢) سفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينة (٣) حماد بن زيد وحماد بن سلمة (٤) لعلي بن يونس ويزيد بن زريع ويزيد بن هرون وما ممن روى عن ابن اسحق (٥) الحق ان ابن اسحق امام ثقة جليل وطن مالكة فيه غير مقبول . وانظر احتجاج البخاري به وذبه عنه في كتابه (القراءة خلف الامام ص ١٣ — ١٤) *

لاوهن ، لأن كليهما ثقة ، وحتى لو لم يأت هذا الخبر لما وجب بقوله عليه السلام «إذا قرأ فأنتصوا» إلا ترك القراءة حين قراءته ، ويتقى وجوب قراءتها في سككات الامام فكيف وهذه اللفظة — بمعنى «إذا قرأ فأنتصوا» قد أنكرها كثير من أئمة الحديث وقالوا : إن محمد بن غيلان أخطأ في إيرادها ، وليست من الحديث ، قال ذلك ابن معين وغيره * قال علي : وأما نحن فلا نقول فيما رواه الثقة إنه خطأ إلا يرهان واضح لكن وجه العمل هو ما أردنا . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وقال بعضهم : معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» إنما معناه لا صلاة كاملة ، كجاءه «لا إيمان لمن لا أمانة له» *

قال علي : وهذا لا متعلق لهم به ، لأنه إذا لم تتم صلاة أو لم تكمل فلا صلاة له أصلاً ، إذ بعض الصلاة لا يتوابعن جميعها ، وكذلك من لا أمانة له ، فالأمانة هي الشريعة كلها ، قال الله تعالى : (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) فتم من لا أمانة له فلا إيمان له ، ومن لا شريعة له فلا دين له ، هذا ظاهر اللفظين الذي لا يحمل صرحهما عنه !! *

وقد أقدم آخرون فقالوا . معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» إنما هو على التنليظ *

قال علي : وهذا تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مجرد ومن كذبه عليه السلام فقد كفر ، ولا أعظم من كفر من يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غلط بهذا القول وليس هو حقاً *

قال علي : وقد جاءت أحاديث ساقطة كلها فيها «من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة» وفي بعضها «ما أرى الامام إلا قد كفاه» وكما ما مرسل ، واما من رواية جابر الجعفي الكذاب ، واما عن مجهول ولو صححت كلها لكان قوله عليه السلام : «لا تقموا إلا بأمر القرآن» كافياً في تأليف جميعها *

فان ذكرذا كرحديثا رويناه من طريق البزار عن محمد بن بشار عن أبي عامر العقدي ثناهم عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعد «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ في صلاتنا بأمر القرآن وما تيسر» فانه عليه السلام لم يقل وما تيسر من القرآن ، فاذا لم يقله فهو محمول على سائر

الذكر ، وهكذا تقول بوجوب الله كرك في الركوع والسجود ووجوب التكبير *
على أنقادرو يناعن عمران بن الحصين وعثمان بن أبي العاصي : لآتم صلاة الالبافاحة
الكتاب وثلاث آيات فصاعدا *

وعن شعبة عن ابراهيم بن محمد بن النضر عن عباية بن ردا سمعت عمر بن الخطاب يقول :
لا تجزى صلاة الابايتين مع أم القرآن فان كنت خلف امام فاقرا في نفسك (١) *
وقدرو يناخلف هذا عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب ، عن حماد بن سلمة عن
يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن
عمر بن الخطاب قال — وقد صلى المغرب بالناس ولم يقرأ شيئا — : أليس قد أتممت الركوع
والسجود ؟ قالوا : بلى ، فلم يعد الصلاة *

ومن طريق الحارث عن علي : أن رجلا جاء فقال : إني صليت ولم أقرأ ، قال : أتممت
الركوع والسجود ؟ قال له نعم ، قال له علي : تمت صلاتك ، ما كل أحد يحسن أن يقرأ *
قال علي بن احمد : لاحجة في قول أحد بمدر رسول الله صلى الله عليه وسلم *
٣٦١ - مسألة - فن دخل خلف امام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل ان يتم هذا
الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها *

برهان ذلك ما ذكرناه من وجوب قراءة أم القرآن في كل ركعة ، وقد قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم «مهما أسبقكم به اذاركمت تدركوني به اذارفتمت» وسند كونه باسناده
في باب وجوب ان لا يرفع المأموم رأسه قبل امامه . ولامعه ان شاء الله تعالى *

٣٦٢ - مسألة - فان جاء والامام راكع فليركع معه ولا يعتد بتلك الركعة ، لانه لم يدرك
القيام ولا القراءة ولكن يقضيها اذا سلم الامام . فان خلف جاهلا فليأتان حتى يرفع الامام
رأسه من الركوع فيكبر حينئذ *

وقال قائلون : ان ادرك الركعة مع الامام اعتد بها . واحتجوا بآثار ثابتة ، إلا أنهم
لا حجة لهم في شيء منها ، وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ادرك من الصلاة
ركعة فقد ادرك الصلاة» وقوله عليه السلام «من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك السجدة»
ومنها حديث أبي بكر «انه جاء والقوم ركوع ، فركع ثم مشى الى الصف ، فلما قفى رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيكم الذي ركع ثم جاء الى الصف ؟ فقال ابو بكرة . أنا ، فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . زادك الله حرصاً ولا تعد * .

قال على : أما قوله عليه الصلاة والسلام «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة» فحق ، وهو حجة عليهم ، لأنه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وليس في الخبر انه ان أدرك الركوع فقد أدرك الوقفة * .

وكذلك قوله عليه السلام «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة» حتى لا شك فيه ، ولم يقل انه ان أدرك الركعة فقد أدرك الوقفة التي قبل الركوع ، فلا يجوز لأحد ان يقتحم في كلامه صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، فيقول عليه ما لم يقل * .

وأما حديث أبي بكرة فلا حجة لهم فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه انه اجتزأ بركعة الركعة ، وأنه لم يقضها ، فسقط تعلقهم به جملة والله الحمد * .

فاذ قد سقط كل ما تعلقوا به من الآثار فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا ابو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم ثنا ابوسلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «اثنوا الصلاة وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقتضوا ما سبقكم (١)» وصح عنه أيضاً عليه السلام : «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا» * .

ويبين يدري كل ذي حس سليم ان من أدرك الامام في اول الركعة الثانية : فقد فاتته الاولى كلها ، وان من أدرك سجدة من الاولى فقد فاتته وقفة وركوع ورفع وسجدة وجلوس وان من أدرك الجلسة بين السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع والرفع وسجدة ، وان من أدرك الرفع فقد فاتته الوقفة والركوع ، وان من أدرك السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع وان من أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن ، وكلاهما فرض لاثم الصلاة الا به * .

وهو ما مور بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء ما سبقه وتمام ما فاته ، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ، ولا سبيل الى وجوده * .

والقوم أصحاب قياس يزعمهم ، فكيف وقع لهم التفریق بين فوت أدراك الوقفة وبين فوت أدراك الركوع والوقفة ، فلم يروا على احدهما قضاء ما سبقه ، ورواوه على الآخر ؟! فلا القياس

طردوا، ولا النصوص اتبعوا !

وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على قولهم ، وهو كاذب في ذلك *
لانه قد روى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج
عن ابي هريرة : اذا أتيت القوم وهم ركوع فلا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف *
وروى عنه أيضا ان لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بألم القرآن *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن زيد بن وهب
قال : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركنا ثم مضينا حتى استويينا
بالصف ، فلما فرغ الامام قمت أقضى ، فقال ابن مسعود : قد أدر كنهه *

قال على : فهذا إيجاب القضاء عن زيد بن وهب وهو صاحب من الصحابة (١) *
فان قيل : فلم يراين مسعود ذلك ؟ قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ فاذا تنازع الصحابان
فالواجب الرجوع الى ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحمل الردالى
سوى ذلك ، فليس قول ابن مسعود حجة على زيد ، ولا قول زيد حجة على ابن
مسعود ، لكن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحجة عليهما وعلى غيرهما من كل
إنس وجن ، وليس في هذا الخبر رجوع زيد إلى قول ابن مسعود ، ولورجع لما كان
في رجوعه حجة . والخلاف لا بين مسعود منه قد حصل *

وروينا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا الربيع بن حبيب قال سمعت محمد
ابن سيرين يقول : اذا انتهيت الى القوم وهم في الصلاة فأدر كمت تكبيرة تدخل بها
في الصلاة وتكبيرة الركوع فقد أدر كمت تلك الركعة والا فاركع معهم واسجد ولا
تحتسب بها . *

(١) اخطأ في هذا ابن حزم ، فزيد بن وهب الجهني ابوسليمان تابعي رحل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقبض وهو في الطريق يكرؤى عنه ابونعيم والبخاري في التاريخ ، فليس صحابيا
اذن . قال ابن حجر في الإصابة (ج ٣ ص ٤٧) . « واغرب ابن حزم في المحلى فذكر في صفة
الصلاة من المحلى بعد ان ذكر رواية منصور عن زيد بن وهب قال . دخلت أنا وابن مسعود
المسجد ، فذكر قعته ، قال ابن حزم . زيد بن وهب صاحب من الصحابة فان خالفه ابن
مسعود لم يبق في واحد منهما حجة » *

قال علي : وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال كلاماً معناه : من ادعى
الاجماع فقد كذب ، وما يدريه والناس قد اختلفوا هذه أخبار الأصم وبشر المريسي *
قال علي : صدق أحمد رضي الله عنه ، من ادعى الاجماع فيما لا يقين عنده بأنه قول
جميع أهل الاسلام بلا شك في أحد منهم : فقد كذب على الأمة كلها ، وقطع بظنه
عليهم ، وقد قال عليه السلام «الظن أ كذب الحديث» *

فان قيل : إن قول ابن مسعود هذا لا يقال مثله بالرأى *
قيل لهم : فلا فلتم هذا فيما رويناه آتفاً — في الباب الذي قبل هذا — عن عمر
رضي الله عنه : لا صلاة إلا بأمر القرآن وآيتين معها ؟ ولكن التحكم سهل على من لم
يعد كلامه من عمله *

فان قيل : هذا قول الجمهور *
قلنا : ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع الجمهور . لاني آية
ولا في خبر صحيح ، وأما الموضوعات فسهل وجودها كل حين على من استحلها *
فان قيل : إنه يكبر قائماً ثم يركع ، فقد صار مدركاً للوقوف *
قلنا : وهذه معصية أخرى ، وما أمره الله قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ان يدخل
في الصلاة في غير الحال التي ييجد الامام عليها ، وأيضاً : فلا يجوز قضاء شيء سبق به من
الصلاة الا بمسলাম الامام ، لا قبل ذلك *

قال علي . وهنا أقوال : نذكر منها طرفة ليلوح كذب من ادعى الاجماع في ذلك *
روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عبد الله بن يزيد النخعي
عن زيد بن احمد (١) عن ابن مسعود قل . اذا ركع احدكم فشي الى الصف فان دخل
في الصف قبل ان يرفعوا رؤوسهم فانه يمتد يا ، وان رفعوا رؤوسهم قبل ان يصل الى الصف فلا
يتمد يا . قال الحجاج . والعمل على هذا *

وعن حماد بن سلمة عن ايوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال . كان ابن عمر اذا جاء
والقوم سجود سجد معهم ، فذا رفعوا رؤوسهم سجدوا أخرى ولا يمتد يا . هل ايوب . ودخلت

(١) كذا في الأصل وان ارجح جداً أنه خطأ وان سوابه «ز يد بن وهب» وأنه هو الأثر الذي
مضي قريبا وزعم فيه المؤلف ان ز يد بن وهب صحابي . ومأجد في الرجال من اسمه «ز يد بن احمد»

مع أبي قلابة المسجد وقد سجدوا سجدة فسجدوا معهم الأخرى ، فلما رفعوا رؤسهم سجدنا الأخرى ، فلما قضى أبو قلابة الصلاة سجد سجدتي الوهم . *

وعن حماد بن سلمة عن داود — هو ابن أبي هند — عن الشعبي قال : اذا انتهى الى الصف الآخرو لم يرفعوا رؤسهم وقد رفع الامام رأسه فانه يركع وقد أدرك ، لان الصف الذي فيه هو إمامه ، وان جاء والقوم سجدوا فانه يسجد معهم ولا يعتد بها . *

وبه الى داود بن أبي هند عن ابى العالية قال : اذا جاء وهم سجدوا سجد معهم ، فاذا سلم الامام قام فركع ركعة ولا يسجدوا يعتد بها . *

وبه الى حماد عن قتادة وحيد واصحاب الحسن . اذا وضع يديه على ركبته قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، وان رفع الامام رأسه قبل ان يضع يديه فانه لا يعتد بها . قال حماد . واكثر ظني انه عن الحسن . *

وقال ابن ابى ليلي وسفيان الثوري وزفر . اذا كبر قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، ويركع بعد ان يرفع الامام رأسه . *

٣٦٣ — مسألة — وفرض على كل مصل ان يقول اذا قرأ (١) . « اعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا بدله في كل ركعة من ذلك ، لقول الله تعالى . (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) *

وقال أبو حنيفة والشافعي . يتمو قبل ابتداءه بالقراءة في كل ركعة ، ولم يربا ذلك فرضاً . وقال مالك . لا يتمو في شيء من الفريضة ولا التطوع الا في صلاة القيام في رمضان ، فانه يبدأ في أول ليلة بالتمود فقط ثم لا يسود . *

قال علي . وهذه قولة لا دليل على صحتها ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا أثر البتة ، ولا من دليل اجماع ، ولا من قول صاحب ، ولا من قياس . ولا من رأى له وجه . فان اقدم مقدم على ادعاء عمل في ذلك لم يكن أولى من آخر ادعى العمل على خلافه . *

واما قول ابى حنيفة والشافعي . ان التمود ليس فرضاً — . فخطأ لأن الله تعالى يقول . (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ومن الخطأ ان يأمر الله تعالى بأمر مما يقول قائل — بنبر برهان من قرآن ولا سنة — : هذا الأمر ليس فرضاً ، لاسباب أمره .

تعالى بالدعاء في أن يعيدنا من كيد الشيطان ، فهذا أمر متيقن ، أنه فرض ، لأن اجتناب الشيطان والفرار منه وطلب النجاة منه لا يختلف اثنان في أنه فرض ، ثم وضع الله تعالى ذلك علينا عند قراءة القرآن *

وقال بعضهم : لو كان التعوذ فرضاً للزم كل من حكي عن أحداً أنه ذكر آية من القرآن أن يتعوذ ولا يد * .

قال علي : وهذا عليهم لالهم ، لأنهم متفقون على استحباب التعوذ عند قراءة القرآن ، ولا يرون التعوذ عند حكاية المرد قول غيره ، فصح أن التعوذ — الذي اختلفنا فيه فأوجيناه نحن ولم يوجبوه هم — إنما هو عند قراءة القرآن ، كما جاء في النص ، لا عند حكاية لا يقصد بها المرد قراءة القرآن * .

قال علي : فلم يبق الا قول من أوجب التعوذ فرضاً في قراءة القرآن في الصلاة وغير الصلاة ، على عموم الآية المذكورة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عاصم العنزى (١) عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه (٢) قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الصلاة قال : الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، ثلاثاً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، ونسبحان الله بكرة وأصيلاً ، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفثه ونفثه » *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد الجريدي ثنا يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي (٣) قال : « قلت يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين قراءتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك

(١) بفتح العين المهملة والنون وكسر الزاي . وفي بعض نسخ الأصل « العبدى » وهو تصحيف (٢) في الأصل « عن ابن جبير بن مطعم عن نافع بن جبير عن أبيه » وهو خطأ وابن جبير هو نافع نفسه وصححنا الاسناد من ابى داود (ج ١ ص ٢٧٩) (٣) من أول قوله (الثقفي) خروم من النسخة رقم ٤٥ الى قبيل المسألة (٣٧٣) *

شيطان يقال له خنزب ، فاذا حسسته فتعوذ (١) واتقل عن يسارك ثلاثا (٢) *
 وروى يناع عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال عمر بن الخطاب : يخفى الامام أربعا : التعوذ
 وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : وربنا لك الحمد *
 وعن أبي حمزة (٣) عن ابراهيم النخعي عن علقمة والأسود كلاهما عن عبد الله بن مسعود
 قال : يخفى الامام ثلاثا : الاستمادة : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لنافع مولى ابن عمر : هل تدري كيف كان
 ابن عمر يستعيز ؟ قال : كان يقول ، اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، *
 . وعن مسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : خمس يخفين :
 سبحانه اللهم وبمحمدك : والتعوذ : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : واللهم ربنا ولك الحمد ، *
 وعن هشام بن حسان عن الحسن البصري : انه كان يستعيز في الصلاة مرة حين يستفتح
 صلاته حين يقرأ أم الكتاب يقول ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وكان ابن
 سيرين يستعيز في كل ركعة *
 وعن معمر بن ابن طاوس عن ابيه : انه كان يستعيز قبل ان يقرأ أم القرآن *

(١) في الأصل «تعوذ» بدون الفاء وهو خطأ (٢) الحديث رواه أحمد في مسنده (ج ٤
 ص ٢١٦) «حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن الجريري عن أبي العلاء بن الشخير أن عثمان قال :
 يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين صلاتي وبين قراءتي قال ذاك شيطان يقال له خنزب ،
 فاذا انت حسسته فتعوذ بالله منه واتقل عن يسارك ثلاثا ، قال ففعلت ذاك فآذبه الله
 عز وجل عني . حدثنا عبد الرزاق اناسفيان عن سعيد الجريري عن يزيد بن عبد الله
 ابن الشخير عن عثمان بن ابي العاص الثقفي قال : قلت : يا رسول الله حال الشيطان ، فذكر
 معناه ، ورواه مسلم في صحيحه (ج ٢ ص ١٨٣ و ١٨٤) من طريق عبد الرزاق وغيره ،
 وفيه «فاذا أحسسته» بزيادة الهمزة . واما «خنزب» اسم الشيطان فقد قال النووي «بخاء
 معجمة مكسورة ثم نون ساكنة ثم زاي مكسورة ومفتوحة ، و يقال أيضا بفتح الخاء والزاي ،
 حكاها القاضي ، ويقال أيضا بضم الخاء وفتح الزاي حكاها ابن الأثير في النهاية وهو غريب»
 (٣) هو أبو حمزة ميمون الأعور القصاب الكوفي وهو ضعيف متروك الحديث *

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين : أنه كان يعمد من الشيطان في الصلاة قبل أن يقرأ أم القرآن وبعد أن يقرأ أم القرآن *

وعن ابن جريج عن عطاء قال : الاستمادة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها (١) ويجزى عنك ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، قال ابن جريج : فقلت له : من أجل (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال : نعم . *

وبالتعمد في الصلاة يقول سفيان الثوري والأوزاعي وداد وغيرهم . *

قال علي : هؤلاء جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لأنهم لم يخالفوا منهم ، وهم يشعرون بتل هذا إذا وافق تقليدهم *

قال علي : ومن قال يقول ابن سيرين وأخذ به فيرى التعمد سنة قبل افتتاح القراءة ، لأنه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة الجلاء بعد جيل ، وفرضاً بعد أن يقرأ ما يقع عليه اسم قرآن ، ولو أنه كلمتان ، على نص الآية ، لأنها توجب التعمد بعد القراءة بظاهرها ، وأما من تذكرت عليه القراءة ففرض عليه التعمد حين ذلك بالخبر المذكور ، ثم إذا قرأ شيئاً من القرآن *

قال علي : إلا أنه قد صح إجماع جميع قراء أهل الإسلام جلاء بعد جيل على الابتداء بالتعمد متصلاً بالقراءة قبل الأخذ في القراءة . — . مبناها من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا قاض على كل ذلك ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا توضع أحدكم فليستثر » وصح أنه عليه السلام استثر في أول وضوئه . والله تعالى التوفيق *

٣٦٤ مسألة - فمن نسي التعمد أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعادته حتى ذكر فيها وسجد للسهو ، أن كان اماماً أو فذاً فإن كان مأموماً التي ما قد نسي إلى أن ذكر ، وإذا أتم الإمام قام بقضى ما كان النبي ثم سجد للسهو ، ولقد ذكرنا في هذا ذلك فيمن نسي فرضاً في صلاته فإنه يعيد ما لم يصل كما أمر ، ويعيد ما صلى كما أمر . والله تعالى التوفيق *

٣٦٥ - مسألة - ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن أن كان

(١) في الأصل « لكل قراءة في الأرض في الصلاة وغيرها » ، وزيادة قوله « في الأرض » لا معنى لها تخفيفاً واستئناساً بلفظ الآثر في الدر المنثور (ج ٤ ص ١٣٠) ونصه « أخرج عبد الرزاق في المصنف وابن المنذر عن عطاء قال : الاستمادة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها من أجل قوله : فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » *

يلمسه ، لاحد في ذلك ، واجزأه ، وليسع في تعلم أم القرآن فان عرف بعضها ولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها فجزأه ، وليسع في تعلم الباقي ، فان لم يحفظ شيئاً من القرآن صلى كما هو : يقوم ويذكر الله كما يحسن بلفته ويركع ويسجد حتى يتم صلاته ، ويجزيه ، وليسع في تعلم أم القرآن * وقال بعض القائلين : يقرأ مقدار سبع آيات من القرآن ، أو يذكر الله تعالى مقدار سبع آيات *

قال علي : وقصد بذلك قصد التعميض من أم القرآن ، والتعميض من الشرائع باطل ، إلا أن يوجهه قرآن أو سنة ، ولا قرآن ولا سنة فيما ادعى ، ولو كان قياس هذا القائل صحيحاً لوجب أن لا يجزى من عليه يوم من رمضان الا يوم بطول اليوم الذي افطره ، وهذا باطل * وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) : وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح انه يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما استطاع عليه (١) ، وقال تعالى : (فاقرأ ما تيسر من القرآن) وعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصلي فقال له : « اقرأ ما تيسر منك من القرآن » وقد ذكرناه باسناده : فمن عجز عن أم القرآن وقدر على غيرها من القرآن سقطت عنه ، ولزمه ماتيسر له من القرآن ويجزى من ذلك ما وقع عليه اسم قرآن من كلمتين — معروف أنهما من القرآن — فصاعداً وان وجد هذا المعنى في كلمة واحدة اجزأته ، لأن عموم (ماتيسر) يدخل فيه كل ذلك . والله تعالى التوفيق *

٣٦٦ - مسألة - ومن كان يقرأ برواية من عنده من القراء (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من القرآن لم تجزه الصلاة الا بالبسملة ، وهم طائفة من أتى النجود : وحمة : والكسائي وعبد الله بن كثير وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ومن كان يقرأ برواية من لا يمدّها آية من أم القرآن فهو غير بين ان يسلم وبين ان لا يسلم ، وهم ابن عباس وأبو عمر (٢) ويعقوب ، وفي بعض الروايات عن نافع (٣) *

(١) كذا في الأصل «استطاع» بعلی ولم اجدهما يؤيده (٢) في الأصل «ابو عمر» وهو خطأ (٣) هكذا أطلق المؤلف الرواية في قراءة البسملة عن القراء ، وهو خطأ ، فان الذين قرؤا منهم بترك البسملة انما قرؤوا بذلك عند الوصل فقط اي اذا وصل القارئ سورة بالتالي قبلها . على ان كل من روى عنه تركها منهم روى عنه انباتها ، ولم يردعن واحد منهم حذفها رواية واحدة

وقال مالك : لا يسمل المصلى الا في صلاة التراوىح في اول ليلة من الشهر *
 وقال الشافى : لا تجزى صلاة الا بيسم الله الرحمن الرحيم *
 قال على : وأكثروا من الاحتجاج بما لا يصح من الآثار ، بما لاجبة لأى
 الطائفتين فيه (١) *

مثل الرواية عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان

قط ، ثم ان هذا الخلاف بينهم انما هو في غير الفاتحة ، قال امام القراء ابو الخير بن الجزرى في
 كتاب النشر في القراءات العشر (ج ١ ص ٢٦٢) : « ان كلامنا الفاصلين بالبسملة والواصلين
 والساكتين اذا ابتداء سورة من السور بسملا بخلاف عن احد منهم الا اذا ابتدا براءة »
 ثم قال : « لم يكن بينهم خلاف في اثبات البسملة اول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها
 أو ابدى بها ، لأنها ولو وصلت لفظا فانها مبتدأ بها حكما ولتلك كان الواصل هنا حالا امر تحلا »
 والحق ان قراءة من قرأ بمحمد في الوصل قراءة شاذة غير صحيحة وان كانت من السبعة
 او العشرة لأن من شرط صحة القراءة موافقة رسم المصحف كما اتفق عليه عامة القراء بغير
 خلاف بل هو اتفاق جميع العلماء : وما كان الصحابة رضى الله عنهم ليزيدوا في المصاحف
 مائة وثلاث عشرة بسملة من غير ان تكون انزلت في المواضع التي كتبت فيها ، ولو شككنا
 في هذا لفتحنا بابا عريضا للملاحدة اللاعين بالنار ، وقد كان الصحابة احرص على كتاب الله
 من ان يتطرق اليه شك او وهم ، ولتلك جردوا المصاحف من اسماء السور ولم يكتبوا (آمين)
 وامتنع عمر من كتابة شهادته هو وبعض كبار الصحابة بالرجم خشية ان يقوم انها زيادة
 على الكتاب ، وصدم بذلك على المنبر .

واما من اجاز قراءة الفاتحة في الصلاة بدون بسملة فانه لا دليل له اصلا ، والاحاديث
 التي استدلوا بها بعضها ضعيف و بعضها لا يدل صراحة على ذلك ، ولا تعارض اتفاق القراء
 من غير خلاف على البسملة في اول الفاتحة مع تأيد هذا برسم المصحف ، وهو الحجة الأولى
 القاطعة لكل نزاع *

وقد حققنا هذا الموضوع في شرحنا على التحقيق لابن الجوزى بما لا يتجده في كتاب آخر .
 والحمد لله رب العالمين .

(١) في الأصل « بما لاجبة لامن الطائفتين فيه » وهو خطأ وغير مستقيم المعنى *

يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاقبلها ولا بعدها» وعن أبي هريرة مثل هذا نحو هذا (١) *

قال علي : وهذا كله لاحجة فيه لانه ليس في شيء من هذه الأخبار نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) وإنما فيها : أنه عليه السلام كان لا يقرؤها *

وقد عارضت هذه الأخبار أخباراً أخرى منها ما روينا من طريق أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يمجرون بسم الله الرحمن الرحيم :» وروينا أيضاً : «فلم يمجروا بسم الله الرحمن الرحيم» *

فهذا يوجب أنهم كانوا يقرؤونها ويسرون بها ، وهذا أيضاً لا يجاب فيه لقراءتها ، وكذلك سائر الأخبار *

قال علي . والحق من هذا ان النص قد صح بوجوب قراءة أم القرآن فرضاً ، ولا يختلف اثنان من اهل الاسلام في ان هذه القراءة آت حق كلها مقطوع به ، مبنية كلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل ينقل الملائكة (٢) فقد وجب إذ كلها حق ان يفعل الانسان في قراءته أي ذلك شاء ، وصارت (بسم الله الرحمن الرحيم) في قراءة صحيحة آية من أم القرآن ، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن ، مثل لفظة (هو) في قوله تعالى في سورة الحديد (هو الغني الحميد) وكلفظة (من) في قوله تعالى (من تحتها الأنهار) في سورة براءة على راس المائة آية ، هلمن السورتين في قراءة من قرأ بهما وليست من السورتين في قراءة من لم يقرأ بهما ، ومثل هذا في القرآن وارد في ثمانية مواضع ، ذكرناها في كتاب القراءة وآيات كثيرة ، وسائر ذلك من الحروف يطول ذكرها ، كزيادة ميم منها في سورة الكهف (٣) وفي (حم عسق) : فبما كسبت (٤) وها آت في مواضع كثيرة في (يس) (وماعلناه) (٥) وفي الزخرف

(١) كذا في الاصل (٢) كذا في الاصل ولا معنى له ، بل هو خطأ ، ولعله يريد «ينقل التواتر» ولئن اراده فهو خطأ أيضاً فان في السبعة الشاذ وغيره كما صرح به كثير من الأئمة وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ١٨ و ٢٧) والنشر وغيرها (٣) لم اعرف مراده (٤) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر (بما كسبت) بخلف الفاء (٥) هكذا قال المؤلف ولم اجد في (وماعلناه) خلافاً بين القراء الأربعة عشر *

تهيه النفس (١) و (لم يتسنه) (٢) وغير ذلك، والقرآن أنزل على سبعة أحرف، كلها حق، وهذا كله حق، وهذا كله من تلك الأحرف بصحة الاجماع المتيقن على ذلك وبالله تعالى التوفيق

٣٦٧ — مسألة — ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية، أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، طامداً لذلك، أو قدم كلمة أو آخرها طامداً لذلك — : بطلت صلاته، وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: (قرأ ناعرياً) وغير العربي ليس عربياً، فليس قرأناه، واحالة رتبة القرآن تحريف لكلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: (يخرفون الكلم عن مواضعه) *

وقال ابو حنيفة: ينجز به صلاته. واحتج له من قلده بقول الله تعالى: (وانه لفي زبر الأولين) * قال على: لا حجة لهم في هذا، لأن القرآن المنزل علينا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم لم ينزل على الأولين، وإنما في زبر الأولين ذكره والاقرار به فقط، ولو أنزل على غيره عليه السلام لما كان آية له، ولا فضيلة له، وهذا لا يقوله مسلم. *

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلفظه. نقول الله تعالى. (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولا يحمل له ان يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن من جماعى أنه الذي افترض عليه ان يقرأ، لأنه غير الذي افترض عليه كما ذكرناه، فيكون مقترى على الله تعالى. *

٣٦٨ — مسألة — وليس على الامام والمفتد أن يتعوزا للسورة التي مع أم القرآن لأنهما قد تعوزا اذ قرأ. ومن اتصلت قراءته فقد تعوز كما امر، ولو لم يتركه تكرار التعوذ لما كان لتلك غاية الا بدعوى كاذبة، فان قطع القراءة قطع ترك أو أراد (٣) أن يتبدى قراءة في ركعة أخرى تعوز كما أمر. وبالله تعالى التوفيق. *

٣٦٩ — مسألة — والر كوع في الصلاة فرض، والعلمانية في الركوع حتى تستدل جميع اعضائه ويضع فيه يديه على ركبته — : فرض، لا صلاة لمن ترك شيئاً من ذلك طامداً.

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب (تشتيه) باتبات الهاء والباقون بمحذفا
(٢) في سورة البقرة. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحلف بمحذف الهاء وصلوا باتباتها.
وقعا على انها للسكرت وقرأ الباقران بائياتها في الحالين. واعلم أن كل هذا مرجعه الى اختلاف
رسم المصاحف التي ارسلها عثمان الى البلاد، واما البسمة فلا خلاف في ائباتها في كل
المصاحف (٣) في الأصل «قطع ترك اراد» بمحذف أو» وهو خطأ من الناسخين *

ومن ترك ذلك ناسياً ألتأه وأتم صلاته كأمر ، ثم سجد للسهو . فان عجز عن الطمأنينة والاعتدال لعذر بصلبه أجزاء ما قدر عليه من ذلك ، وسقط عنه ما عجز عنه *
والتكبير للركوع فرض ، وقوله « سبحان رب العظیم » في الركوع فرض *
والقيام اثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يستدل قائماً *

وقول « سمع الله لمن حمده » عند القيام من الركوع فرض على كل مصل ، من إمام أو منفرد أو مأموم لا تجزئ الصلاة إلا به ، فان كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بمد ذلك « ربنا لك الحمد » أو « ولك الحمد » وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ . وان قاله كان حسناً وسنة *

وقول المأموم « آمين » اذا قال الامام « ولا الضالين » فرض ، وان قاله الامام فهو حسن وسنة *
ولا يحل للمأموم أن يركع ولا أن يرفع ولا أن يسجد مع امامه ولا قبله ، لكن بعده ولا بد *

ومن قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده بطلت صلاته إن تعمد ذلك . فان نسي ألقى تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهو *
وسجدتان اثر القيام المذكور فرض ، والطمأنينة فيهما فرض ، والتكبير لكل سجدة منهما فرض *

وقول « سبحان ربی الأعلى » في كل سجدة فرض *
ووضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه — مما أيسر له التصرف عليه — فرض كل ذلك *
والجلوس بين السجدين فرض ، والطمأنينة فيه فرض ، والتكبير له فرض *
لا تجزئ صلاة لأحد بأن يدع من هذا كله عامداً شيئاً ، فان لم يأت به ناسياً ألقى ذلك وأتى به كأمر ، ثم سجد للسهو ، فان عجز عن شيء منه لجهل أو عذر مانع سقط عنه وتمت صلاته *

ولا يجزئ السجود على الجبهة والأنف إلا مكشوفين ، ويجزئ في سائر الأعضاء منطاة *
ويفعل في كل ركعة من صلاته ما ذكرنا *

برهان ذلك : ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ثنا عبيد الله بن عمر (١) حدثني سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ، وقال له : ارجع (٢) فصل فانك لم تصل ، فرجع (٣) فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاثاً ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، فقال : اذاقت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اقل ذلك في صلاتك كلها » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز (٤) ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى ثنا اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع : « كنت جالساً (٥) عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فدخل المسجد فصلى ، فلما قضى صلاته جاء فسلم (٦) ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليك ، ارجع فصله (٧) فانك لم تصل ، فرجع (٨) ، فلما قضى صلاته جاء فسلم ، (٩) فقال له رسول الله صلى

(١) في البخاري (ج ١ ص ٣١٤) متبرية «عن عبيد الله» (٢) في البخاري «فرد النبي عليه السلام فقال ارجع» (٣) في البخاري بخلف «فرجع» (٤) رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٢) عن علي بن حمشاذ المعدل عن علي بن عبد العزيز ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٣٤٥) عن الحاكم باسناده . ورواه أحمد مختصراً (ج ٤ ص ٣٤٠) وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٢٠ و ٣٢٢) (٥) في المستدرک والبيهقي «أنه كان جالساً» (٦) فيهما زيادة «على رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على القوم» (٧) فيهما «فصل» بدون الهاء (٨) في البيهقي زيادة «فصلني فجلنا نرمق صلاته لاندرى ما يبيح منها» (٩) في البيهقي زيادة «على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القوم» *

الله عليه وسلم وعليك (١) ارجع فصله فانك لم تصل ، فذكر ذلك مرتين أو ثلاثاً ، فقال الرجل : لا أدري ما عبت على ، (٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انه لاتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، ويفسل (٣) وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ، ثم يكبر الله ويمجده ويمجده ، ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه وتيسر ، (٤) ثم يكبر فيركع فيضع (٥) كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله وتسترخى ، (٦) ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائماً حتى يأخذ كل عضو (٧) مأخذه ، ويقم صلبه ، ثم يكبر فيسجد ويمكن جبهته (٨) من الأرض حتى تطمئن مفاصله وتسترخى ، (٩) ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعداً على مقعدته ويقم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» (١٠)

قال على : التحميد المذكور والتمجيد المذكور هو قراءة أم القرآن . برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قال البعد في صلاته ، الحمد لله رب العالمين يقول الله : حمدني عبدي ، واذا قال ، مالك يوم الدين ، قال الله : مجدني عبدي » حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن سليمان — هو الأعمش — عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن أبي مسعود البدرى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» (١١) *

قال أبو حنيفة : تجزى وان لم يقم ظهره في ركوعه وسجوده *

(١) كلمة « وعليك » ليست في البيهقي وأما الحاكم فانه اختصر التفصيل (٢) فيها « ما أدري ما عبت على من صلاتي » (٣) فيها « يفسل » بجحف الواو (٤) فيها بجحف « وتيسر » (٥) فيها « ويضع » (٦) في المستدرک « ويستوى » وفي البيهقي « فيستوى » وأظن ما هنا أصح (٧) هنا يوافق البيهقي وفي نسخة « كل عظم » وهو يوافق المستدرک (٨) في نسخة « وجهه » وما هنا هو الموافق للمستدرک والبيهقي (٩) فيها « ويستوى » (١٠) الحديث رواه أيضاً ابن الجارود في الشتي (ص ١٠٣ و ١٠٤) عن محمد بن يحيى عن حجاج بن النبال (١١) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣١٨) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح
ويونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين — قراءة عليه واللفظ له — كلهم عن ابن وهب
عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « امرت أن أسجد على سبع ، ولا أكفت (١) الشعر ولا الثياب : الجبهة والأنف
واليدين والركبتين والقدمين » *

قال أبو حنيفة : إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبتيه أجزاء ذلك
وكذلك يميزه أن يضع في السجود أنفه ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل
ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام — هو المستوائي — عن قتادة عن يونس بن جبير عن
حطان بن عبد الله الرقشي (٢) ، قال لنا أبو موسى الأشعري : « إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم خطبنا فين لنا (٣) سنتنا وعلنا صلاتنا فقال : إذا سلّمتم فأقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم
أحدكم ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال (٤) (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا :
آمين (٥) بحمك الله ، وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع
قبلكم ، فذلك بتلك ، وإذا قال (سمع الله من حمد) فقولوا ربنا (٦) لك الحمد يسمع الله لك
فإن الله قال على لسان نبيه (سمع الله من حمد) فإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فإن الإمام
يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فذلك بتلك » وذكر باقي الحديث (٧) *

قال علي : من العظام التي نعوذ بالله عز وجل منها أن يقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل كذا وكذا ، وافعلوا كذا وكذا — » فيقول قائل بعد

(١) كفت الشيء كفتنا إذا ضمه الى نفسه ، يعني أن لا يضم الشعر ولا الثياب باليدين
عند الركوع أو السجود . وفي نسخة « ولا أكف » وهو بمعناه أي لا يمتصها بل يرسلها
و يتركها حتى يتما إلى الأرض فيكون الكل ساجدا . وفي النسائي (ج ١ : من ١٦٥) « على
سبعة لا أكف » الخ (٢) « حطان » بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ، و « الرقشي »
بفتح الراء والقاف المتخفة وكسر الشين المعجمة (٣) في أبي داود (ج ١ : من ٣٦٧ و ٣٦٨)
« خطبنا فلنا وبين لنا » الخ (٤) في أبي داود « قرأ » (٥) قل شارح أبي داود : بالحاء
المهملة من الحب هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها « يحميكم الله » وهكذا في رواية مسلم اه
(٦) في أبي داود « اللهم ربنا » (٧) اختصر المؤلف من أوله وآخره *

أن سمع هذه الأخبار : إن الصلاة تتم دون ذلك ، مقلداً لمن أخطأ ممن لم يبلغه الخبر ، أو بلغه فتأول غير قصد لخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم !! *

وكذلك من الباطل والتلب بالسنن أن ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمور ذكر أن الصلاة لا تتم إلا بها — فيقول قائل من عند نفسه : بعض هذه الأمور وهو كذلك ، وبعضها ليس كذلك !! *

فإن أقدم كاذب على دعوى الاجتماع في شيء من ذلك فقد كذب على جميع الأمة ، وادعى ما لا علم له به . ولا يحل لسلم خلاف اليقين الصادق من أمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم — : لظن كاذب افترى فيه الذي ظنه على الأمة كلها ، إذ نسب إليها مخالفة أمر الله تعالى *

والعجب من قولهم : لا يجوز تكبير المأموم إلا بعد تكبير الإمام ، ولا يجوز سلامه إلا بعد سلام الإمام — وأما ركوعه ورفعه وسجوده فمع الإمام !! وهذا تحكم عجيب ! وكل ما هو أبوه ههنا فهو لازم لهم في التكبير والتسليم *

فإن قال قائل : قد قال عليه الصلاة والسلام «وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد» *

قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبر منع من قول الإمام : ربنا ولك الحمد ، ولا منع المأموم من قول : سمع الله لمن حمده . وإيجاب هذا مذكور في الخبر الذي أوردناه . ولا سبيل إلى أن توجد جميع الشرائع في خبر واحد ، ولا في آية واحدة ، ولا في سورة واحدة *

حدثنا هشام بن سعيد الخير كتاباً إلى قال ثنا عبد الجبار بن أحمد المزني الطرسوسي ثنا الحسن بن الحسين النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسن بن سعيد الأصماني بسيراف ثنا أبو بشر يونس بن حبيب الزيري (١) ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عبد الله بن المبارك عن

(١) بحثت كثيراً عن ترجمة يونس هذا فقد وصفه ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ١٨٣) بأنه (الأصبهاني) وابن عابدين في ثبته (ص ١٢٨) بأنه (العجلي) والمصنف هنا بأنه (الزيري) ثم أضافني الأخ العلامة أبو بكر الكتاني فيما كتب إلى من فاس بالقرب أنه له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ووصفه فيها بأنه (الأصبهاني الماصري العجلي) وأن التدهي ذكر وفاته في تذكرة الحفاظ في سنة ٢٦٧ (ج ٢ ص ١٣٢) وقد وثقه ابن أبي حاتم . ثم

موسى بن أيوب النافقي عن عمه إياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجهني قال : « ما نزلت (فصبح باسم ربك العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في الركوع ، فلما نزلت (صبح اسم ربك الأعلى) قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعلوها في سجودكم » (١) *
قال علي : وبإيجاب فرض هذا يقول أحمد بن حنبل وأبوسليمان وغيرهما *

فان قيل : قد جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده « سبح قدوس رب الملائكة والروح » وأنه قال عليه السلام ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبوداود ثنا مسدد ثنا سفيان عن سليمان بن سحيم (٢) عن إبراهيم بن عبد الله بن مبيد (٣) بن العباس عن أبيه عن عمه عن عبد الله بن عباس . « أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة عن وجهه (٤) والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : يا أيها الناس ، انه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له وإني نهيت أن أقرأ راكمأ أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه الدعاء (٥) فقمتم أن يستجاب لكم : *

قلنا : نعم ، وليس في هذا كله سقوط ما أوجبه عليه السلام في حديث عقبة بن عامر ، بل قوله عليه السلام « فعظموا الرب » موافق لقوله « سبحان رب العظيم » وأما اجتهد الدعاء في السجود وقول « سبح قدوس رب الملائكة والروح » فزيادة خير ، وحسنة لمن فعلها مع الذي أمر به من التسليم *

وفرق مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاث تكبيرات . وهذا قول بلا دليل أصلا . وقد ذكرنا بطلان قول من فرق بين العمل القليل والكثير في الصلاة برأيه . وبيننا أنه قول فاسد ، لأنه لا كثير إلا وهو قليل بالإضافة الى ما هو أكثر منه ،

وجدت له ترجمة مطولة في الانساب للسمعاني (ورقة ٥٠٢) وفيها أنه ابن بنت حبيب بن اثير ومنه يعلم صحة نسبته التي هنا (الزيري) وفي نسخة من الاصل (الزهرى) وهو خطأ ظاهر *
(١) الحديث في العلياسي (ص ١٣٥ رقم ١٠٠٠) (٢) بضم السين وفتح الحاء المهملتين (٣) في الأصلين « سعيد » وهو خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ٣٢٦ ٣٢٧) ومن التهذيب (٤) قوله « عن وجهه » ليس في أبي داود (٥) في أبي داود « فاجتهدوا في الدعاء » *

ولا قليل إلا وهو كثير بالاضافة الى ما هو أقل منه ، وان العمل الواجب قترك قليله وترك كثيره سواء في مخالفة أمر الله عز وجل ، وان العمل المحرم فكثيره وقليله سواء في ارتكاب المحرم ، وان المباح قليله وكثيره مباح ، وما عدا هذا فباطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي نص بالفرق بين المقادير في الأعمال فيوقف عنده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن انس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح (١) الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك (٢) ، وقال ،، سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ،، » *

ورويانا أيضا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن مالك بإسناده نحوه ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أيضا مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أبو اليمان أنا شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن : « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، في رمضان وغيره ، فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، ثم يقول ،، ربنا ولك الحمد ،، — وذكر الحديث وفيه — : ثم يقول أبو هريرة : « والذى نفسى بيده ، إني لأقربكم شياً بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وان كانت (٣) هذه لصلاته (٤) حتى فارق الدنيا » *

فهذا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تركه المالكيون برأى لا بخبر أصلاً ، وما لهم متعلق الاقوله عليه السلام « واذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » * قال علي : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه عليه السلام لم يمنع الامام في هذا الخبر (٥)

(١) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٦٢) وفي نسخة « استفتح » (٢) في النسائي « رفعهما كذلك أيضا » (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣١٨ منيرة) « ان كانت » بخنف الواو (٤) في نسخة « صلاته » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) في نسخة « في هذين الخبرين » وهو خطأ *

من أن يقول : ربنا ولك الحمد ولا منع للمؤمن من أن يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، فلا حجة في هذا الخبر في قولهم لذلك ، ولا في تركهما لقول ذلك ، فوجب طلب حكم ذلك من أحاديث آخر . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو امام ،، ربنا ولك الحمد ،، وأنه عمله الى أن مات . فبطل قول كل من خالف ذلك ، وهو أيضا عمل السلف . حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن عبد الله بن عمر كان إذا كان إماما قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثيرا ،، ثم يسجد لا يخطئه .

وبه الى ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري . أنه سمع أبا هريرة وهو امام للناس في الصلاة يقول ،، سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثيرا ،، يرفع بذلك صوته ويتابعه معاً .

وروي أيضا عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود نحو ذلك . وبالسند المذكور الى ابن جريج عن عطاء قال : ان كنت مع الامام فقال ،، سمع الله لمن حمده ،، فإن قلت سمع الله لمن حمده ،، فحسن ، وان لم تقلها فقد أجزأ عنك ، وأن تجمعهما مع الامام أحب إلى .

قال علي . وهو قول الشافعي . وأما أبو حنيفة فانه قال : يقول الامام ،، ربنا ولك الحمد ،، ولا يقول المؤمن ،، سمع الله لمن حمده ،،

قال علي : ففرق بلا دليل ، فان كان تعلق بقوله عليه السلام : « واذا قل : سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » فقد تناقض ، لأنه ليس في هذا الخبر قول الامام ،، ربنا ولك الحمد .

فان قال : قد صح أنه عليه السلام كان يقولها وهو امام ، قلنا : وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الصلاة . وفيها أن يقال ،، سمع الله لمن حمده ،، ولم يخص بذلك مأموماً من امام ، من منفرد .

قال علي : وأما قول ،، آمين ،، فانه كإذ كرنا يقوله الامام والمنفرد ندباً وسنة ، ويقولها المأموم فرضاً ولا بد .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن

على ثمامس بن الججاج أنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سمي بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا آمن الامام فأمنا فأنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا نصر بن علي (هو الجهمي) ثنا صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا عليهم (٢) (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) قال . آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول » *

حدثنا محمد بن سعيد بن قات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى ابن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « أن بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا تسبقني بآمين (٣) » *

وبه إلى وكيع : حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عتبس (٤) عن وائل ابن حجر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ، ولا الضالين ، فقال ، آمين ، » يمد بها صوته (٥) » *

قال علي : فلهذه آثار متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كان يقول ، آمين ، وهو

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٠) (٢) كلمة « عليهم » ليست في أبي داود (ج ١ ص ٣٥٢) ولا أظنها ثابتة (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥٣) عن اسحق بن راهويه عن وكيع عن عاصم عن أبي عثمان عن بلال أنه قال الخ . قال شارحه : « قال الحافظ . رجاله ثقات لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا وقد روى عنه بلفظ . أن بلالا قال ، وهو ظاهر الارسال ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول » وهذا تعليل غير صحيح فإن اسحق بن راهويه امام حافظ ، وقد رواه موصولا « عن أبي عثمان عن بلال » وأبو عثمان قديم جدا أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعرف بالتدليس . (٤) حجر . بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم ، وعتبس . بفتح العين المهملة وإسكان التون وفتح الباء الواحدة وحجر يسكنى أبا العتبس أيضاً (٥) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥١) عن محمد بن كثير عن سفيان ، ورواه أيضاً الترمذي وحسنه وابن ماجه *

إمام في الصلاة ، يسمعها من وراءه *

وهو عمل السلف كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن ؟ قال : نعم ، ويؤمن من وراءه ، حتى أن للمسجد للجة ، قال عطاء : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام قبله فيقول ويناديه : لا تسبقني يا أمين ، قال عطاء : ولقد كنت أسمع الأئمة يقولون هم أنفسهم على إثر أم القرآن ، آمين ، هم ومن وراءهم حتى أن للمسجد للجة * قال علي : اللجة الجلبة *

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة : أنه كان مؤذنا للملاء بن الحضرمي بالبحرين فاشتراط عليه أن لا يسبقه يا أمين (١) *

وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر بن الخطاب قال : يخفى الإمام أربعا : «التعوذ» و «بسم الله الرحمن الرحيم» و «آمين» و «ربنا لك الحمد» * وعن علقمة والأسود كاهما عن ابن مسعود قال : يخفى الإمام ثلاثا : التعوذ و «بسم الله الرحمن الرحيم» و «آمين» *

وعن عكرمة : لقد أدركت الناس ولهم ضجة يا أمين *

قال علي : فهذا عمل الصحابة رضي الله عنهم *

فأما أحمد وإسحاق وداود وجهور أصحاب الحديث فيرون الجهر به بالإمام والمأموم ، وبه قول ، لأن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر *

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة : يقولها الإمام سرا . ذهبوا إلى تقليد عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما ، ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

وذهب مالك إلى أن يقول المأموم «آمين» ولا يقولها الإمام *

(١) وكذلك كان يؤخذ لروان فاشتراط عليه هذا كما رواه البيهقي (ج ٢ ص ٥٨ و ٥٩)

وفل ابن حجر : «كانه كان يشتغل بالإقامة وتصديل الصفوف وكان مروان يبادر إلى التحول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهاء عن ذلك» *

قال علي : وهذا قول لا يعلم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم قطعاً ، نعم ، ولا نعرفه عن أحد من التابعين ، ولا حجة لهم أصلاً في المنع من ذلك *

إلا أن بعض المتحجج بتقليده قال : ان سمياً مولى أبي بكر وسهيل بن أبي صالح رويا كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قال القارىء غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، فقال من خلفه ، « آمين » ، فوافق قوله قول أهل السماء غفرله ما تقدم من ذنبه . هذا لفظ سهيل . وأما لفظ سمى فانه قال : « اذا قال الامام ، غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، فقولوا ، « آمين » ، (١) قال : فليس في هذا تأمين الامام *

قال علي : وهذا غاية المقت في الاحتجاج ، إذ ذكرنا حديثاً ليس فيه شريعة قد ذكرت في حديث آخر ، فرأوا إسقاطها بذلك ، ولا شيء في إسقاط جميع شرائع الاسلام أقوى من هذا العمل ، فانه لم تذكر كل شريعة في كل آية ولا في كل حديث . *

ثم من العجب احتجاجهم بأبي صالح في أنه لم يرو عن أبي هريرة لفظاً رواه سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة !! ولو انفرد سعيد لكان يعدل جماعة مثل أبي صالح فكيف وليس في رواية أبي صالح أن لا يقول الامام ، « آمين » ، !! فبطل تمويههم بهذا الخبر *

وقال بعضهم : إن معنى قوله عليه السلام « اذا أمن الامام فأمنا » إنما معناه اذا قال (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) *

قال علي : فيقال له : كذبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقلت عليه الباطل الذي لم يقله عليه السلام عن نفسه ، وأخبرت عن مراده بالافتك ، وحرفت الكلم عن مواضعه بلا يرهان ، وما قال قط أحد من أهل اللغة إن قول (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) يسمى تأمناً *

فاحتج لقوله الفاسد بطامة أخرى وهي : أنه قال : قد جاء أن معنى قول الله تعالى لموسى وهرون عليهما السلام : (قد أجيبت دعوتكما) أنه كان موسى يدعو

(١) انظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٥٢ و ٣٥٣) *

وهرون يؤمن (١) *

قال على . وهذا أدهى وأمر أليت شعري أين وجد هذه الرواية ؟ أو من بلغه :
الى موسى وهرون عليهما السلام ؟ وانما هو قول قائل لا يدري من أين قاله . ثم لو صح
يقيناً لما كان له فيه حجة أصلاً ، لأن المؤمن في الآية داعى (٢) بلا شك ، لأن معنى «آمين»
اللهم افعل ذلك ، فالتأمين دعاء صحيح بلا شك ، ولا يسمى الداعي مؤمناً أصلاً ، ولا
يسمى الدعاء تأمناً حتى يلفظ بآمين ، فكل تأمين دعاء ، وليس كل دعاء آميناً ، فكيف
وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول آمين ، وهو الامام ، وهذا مما انفردوا
به عن الصحابة رضي الله عنهم وجهو السلف برأيهم بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق *
وأما السجود فإن من أجاز السجود على كور العمامة سألناه عن عمامة غلط كورها أصبع ،
ثم اصبعان ، الى أن بلغه الى ذراعين وثلاث وأكثر فيخرج الى ما لا يقول به أحد !
ثم نحطه من الأصبع الى طية واحدة من عمامة شرب (٣) ، وكافناه الفرق ، ولا سبيل له اليه *
وبقولنا يقول جمهور السلف ،

كبار ويتامن طريق شعبة عن الأعشى قال سمعت زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً
لا يتم الركوع ولا السجود ، فقال له حذيفة . ماصليت ، ولومت ، مت على غير الفطرة التي فطر الله
محمد صلى الله عليه وسلم عليها *

وعن ابن مسعود . أنه رأى رجلين يصليان أحدهما يسبل «أزاره» ، والآخر لا يتم ركوعه
ولا يتم سجوده ، فقال . أما السبل أزاره فلا ينظر الله اليه ، وأما الآخر فلا يقبل الله صلاته *
قال على : من لم ينظر الله تعالى اليه في عمل ما فذلك العمل بلا شك غير مرضى ، واذ هو غير

(١) هذا هو الذى ارتضاه الطبرى ونقله باسناده عن بعض التابعين (ج ١١ ص ١١٠ و ١١١)
ورواه أبو الشيخ عن أبي هريرة وابن عباس ولا ندري هل اسناده صحيح أو ضعيف ؟
انظر الدر المنثور (ج ٣ ص ٣١٥) ولئن صح فلا حجة فيه لما زعموا كما قال المؤلف . (٢) لاحظت
أن المؤلف كثيراً ما ثبت الياء في الاسم المنقوص المرفوع المجرد من الألف واللام و كنت
أظنه من خطأ الناسخين فأصلحته بخذفها في مواضع متعددة من الأحكام والحلى ، ولكنى
أرى أنه يعمد الى إثباتها وهو جائز وقد ورد في كثير من الأحاديث ومن كلام الفصحاء *
(٣) كذا في الأصل ، وما عرفه *

ماورد في الركوع والسجود الخ

مرضى فهو يقينا غير مقبول *

وعن المسور بن مخرمة . أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فقال له : يا سارق ، أعد الصلاة ، والله لتعبدن ، فلم يزل حتى أعادها *

وعن ابن عباس : إذا سجدت فالصق أفتك بالأرض *

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لمن رآه يصلي : امس أفتك الأرض *

وعن سعيد بن جبير . إذا لم تضع أفتك مع جبهتك لم تقبل منك تلك السجدة *

و به يقول الشافعي وأبو سليمان وأحمد وغيرهم *

ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين . أنه كره السجود على

كور العمامة *

وعن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت . أنه كان إذا قام في الصلاة حسر

العمامة عن جبهته *

وعن نافع عن ابن عمر . كان يكره أن يسجد على كور عمامته حتى يكشفها *

وعن أيوب عن ابن سيرين . أصابني شجة في وجهي فمصببت عليها وماءات عبدة

المسلماني . أسجد عليها ؟ فقال اتزع المصاب (١) *

وعن مسروق . أنه رأى رجلا إذا سجد رفع رجله في السماء ، فقال مسروق

مأنت صلاة هذا *

٣٧٠ - مسألة - فن عجز عن الركوع وعن السجود خفض لثلك قدر طاقته فن لم

يقدر على أكثر من الإيماء أو مأ . ومن لم يجد للزحام أن يضع جبهته وأفته للسجود فليسجد على

رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه . و به يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي *

وقال مالك : لا يسجد على ظهر أحد *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله صلى

الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

وروينا عن معمر بن الأعمش عن السيوطي بن رافع . أن عمر بن الخطاب قال . من آذاه

الحر يوم الجمعة فليسط ثوبه ويسجد عليه ، ومن زحمة الناس يوم الجمعة حتى لا يستطيع أن

(١) في اللسان . « المصاب والعصابة ما عصب به » *

يسجد على الأرض فليسجد على ظهر رجل *
وعن الحسن . إذا اشتد الزحام فأن شئت فاسجد على ظهر أخيك ، وإن شئت فاذا
قام الامام فاسجد *

وعن طاوس . إذا اشتد الزحام فأوم برأسك مع الامام ثم اسجد على أخيك *
وعن مجاهد بن سفيان . أيسجد الرجل في الزحام على رجل الرجل ؟ قال . نعم . وعن مكحول
والزهري مثل ذلك *

وعن معمر بن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال . إذا كان المريض لا يقدر على
الركوع ولا على السجود أومأ برأسه *

وعن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن قالت . رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
تسجد على مرفقة (١) من رمد كان بها (٢) . *

وعن ابن عباس قال سأله أبو فزارة عن المريض : أيسجد على المرفقة الطاهرة ؟ قال :
لا بأس به . وعن ابن عباس أيضاً : لا بأس أن يلف المريض الثوب ويسجد عليه *

٣٧١ — مسألة — ومن كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه أن
يسجد عليه ، فإن آذاه لم يلزمه ، ويناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه سجد على ماء وطين
وانصرف . وعلى جبهته أثر الطين » وقال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) *
٣٧٢ — مسألة — والجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية

فرض في كل صلاة مفترضة أو نافلة ، حاشا ما ذكرنا قبل من أنواع الوتر ، فإن كان في صلاة
لا تكون إلا ركعتين فإنه يقضى بمقاعده الى ما هو عليه قاعداً وينصب رجله اليمنى ويفرض اليسرى
وإذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربع يجلس في هذه الجلسة على رجله اليسرى وينصب
اليمنى كما قلنا ، ويجلس في الجلسة الآخرة التي تلي السلام (٣) مفصياً بمقاعده الى الأرض ناصباً

(١) بكسر الميم وفتح الفاء ، قال في اللسان « المرفقة والمرفق التكا والمخدة » (٢) الأثر
رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٠٧) من طريق الشافعي عن الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت
« رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسجد على وسادة من آدم من رمد كان
بها » (٣) كذا في نسخة ، وفي أخرى « التي تلي الثلاثة » وليست هذه الجلسة نالية للسلام ولا
خاصة بالثلاثة ، والأصح أن يكون « التي يليها السلام » *

لرجله اليمنى فادشا اليسرى وفرض عليه، أن يتشهد في كل جلسة من الجلستين اللتين ذكرناهما.
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عيسى بن ابراهيم
 ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حطحة (١) عن
 محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالسا مع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فوصفوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصفة: «فاذا جلس في الركعتين جلس على
 رجله اليسرى، فاذا جلس في الركعة الأخيرة (٢) قدم رجله اليسرى وجلس على مقدمته»
 وبه يقول الشافعي وأبو سليمان *

وقال أبو حنيفة ومالك: الجلوس في كاتى الجلستين سواء.

قال علي: هذا خلاف الآثار بلا رهان *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
 أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق — هو ابن راهويه — أنا جرير — هو ابن
 عبد الحميد — عن منصور — هو ابن المتمر — عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال
 قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ان الله هو السلام، فاذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل:
 التحيات لله والصلوات (٣) والعلقيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله».*
 ورواه شعبة وسفيان الثوري وزائدة كلهم عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود
 عن النبي صلى الله عليه وسلم حرقا حرقا. ورواه يحيى القطان وأبو معاوية والفضيل (٤)
 ابن عياض وأبو نعيم وعبد الله بن داود الخربزي (٥) وكيع كلهم عن الأعمش عن أبي وائل
 بإسناده ولفظه. ورواه أيضا عن ابن مسعود — بإسناده ولفظه — أبو معمر عبد الله

(١) في نسخة «محمد بن عمر بن طلحة» وهو خطأ (٢) في نسخة «الآخرة» وما هنا هو الموافق
 لأبي داود (ج ١ ص ٣٦٣ و ٣٦٤) وهذا الحديث هو عن أبي حميد الساعدي في عشرة من
 الصحابة وصف لهم صلاة رسول الله فصدقوه وقد رواه البخاري والترمذي والنسائي
 وابن ماجه وغيرهم (٣) في نسخة «الصلوة» بخذف الواو وما هنا هو الموافق لصحيح
 مسلم (ج ١ ص ١١٨) (٤) بالتصغير (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء، نسب الى
 الخرية — وهي محلة بالبصرة — لأنه سكنها *

ابن مخبرة (١) وعلقة والأسود وأبو البختری (٢) *
فإن تشهد امرؤ بمارواه أبو موسى وابن عباس وابن عمر كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسن *

والذى نخيرنا هو اختيار أبي حنيفة وسفيان الثوري وأحمد وداود واختار الشافعي مارواه ابن عباس . واختار مالك تشهداً موقوفاً على عمر ، (٣) قد خالفه فيه ابنه وسائر من ذكرنا *

وقال بعض المتقدمين : الجلوس في الصلاة ليس فرضاً *
وقال أبو حنيفة : الجلوس مقدار التشهد فرض ، وليس التشهد فرضاً *
وقال مالك : الجلوس فرض ، وذكر الله تعالى فيه فرض ، وليس التشهد فرضاً *
وكل هذه الأقوال خطأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتشهد في القعود في الصلاة ، فصار التشهد فرضاً ، وصار القعود الذى لا يكون التشهد الا فيه فرضاً ، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض مالا يتم الفرض الا فيه أو به *

روى نافع بن شعبة عن مسلم أبي النضر سمعت حملة بن عبد الرحمن (٤) سمعت عمر بن الخطاب يقول : لا صلاة إلا بالتشهد . وعن نافع مولى ابن عمر : من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاة له . وهو قول الشافعي وأبي سليمان *

وقال بمضمون : لو كان الجلوس الأول فرضاً لسا أجزأت الصلاة بتركه إذا نسيه المرء *

(١) يفتح السين المهملة واسكان الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة (٢) يفتح الباء الموحدة والهاء المثناة بينهما خاء معجمة ساكنة . واسمه سعيد بن فيزوز (٣) في نسخة «موقوفاً على مالك» وهو خطأ (٤) أما مسلم فإنه مسلم بن عبد الله . ولم أجده ترجمه . وقد ذكره الدولابي في الكنى (ج ٢ ص ١٣٧) فقال «أبو النضر مسلم بن عبد الله يروى عنه شعبة . وذكر ابن حجر في لسان الميزان «مسلم بن النضر عن شعبة ذكره ابن حبان في الذيل ، وقال قال ابن خزيمة لا أعرفه وكذلك في الميزان وأظنه هو وأن الخطأ من الناسخين . وأما حملة» فإنه في الأصل «جيلة» وهو خطأ صحناه من سنن البيهقي (ج ٢ ص ١٣٩) وذكره ابن حجر في لسان الميزان قال : «حملة بن عبد الرحمن يروى عنه مسلم بن النضر — أقرأها أنو النضر — قال ابن خزيمة : لست أعرفهما انتهى وذكره ابن حبان في الثقات» *

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن السنة (١) التي جاءت بوجوده هي التي جاءت بأن الصلاة تجزئ بفساده . وهم يقولون : ان الجلوس عمداً في موضع القيام في الصلاة حرام تبطل الصلاة بتعمده ، ولا تبطل بفساده ، وكذلك السلام قبل تمام الصلاة ولا فرق . فساد نظرهم ظاهر الفساد وبالله تعالى التوفيق *

٣٧٣ — مسألة — قال أبو محمد علي بن أحمد : ويلزمه فرض (٢) « أن يقول اذا فرغ من التشهد في كلتي الجلستين : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر (٣) ومن فتنة الحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » وهذا فرض كالتشهد ولا فرق (٤) » *

لنا حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا نصر بن علي ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب وزهير بن حرب ، كلهم عن وكيع بن الجراح ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية ويحيى بن أبي كثير ، قال حسان : عن محمد بن أبي مائدة ، وقال يحيى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلاهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال (٥) » *

قال علي : فان قال قائل : فقد رويتم هذا الخبر من طريق مسلم قال : حدثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم حدثني الأوزاعي ثنا حسان بن عطية ثنا محمد بن أبي مائدة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستعذ بالله من أربع » ثم ذكرها نصاً كما أوردناها (٦) ، قال : فهذا خبر واحد ، وزيادة الوليد بن مسلم

(١) في نسخة « لأن الصلاة » وهو خطأ ليس له معنى (٢) كذا في أ كذا النسخ ، وفي نسخة « فرضاً » وكلاهما صحيح (٣) في أ كذا النسخ « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر » (٤) هذا قول لا دليل عليه . والأمر ظاهر في هذه الأحاديث أنه لا تدب فقد علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات كثيرة يدعوون بها بعد التشهد الأخير . ثم لو سلم له أنه للوجوب فآين الدليل على بطلان صلاته من تركه ؟ ! والله يقول شاذ (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٣) (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٦٤) *

زيادة عدل ، فهي مقبولة ، فانما يجب ذلك في التشهد الآخر فقط *

قلنا : لو لم يكن إلا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت ، لكنهما حديثان كما أوردنا ، أحدهما من طريق أبي سلمة ، والثاني من طريق محمد بن أبي عائشة ، فانما زاد الوليد على وكيع بن الجراح ، وبقي خبر أبي سلمة على عمومهما فيما يقع عليه اسم تشهد ، لا يجوز غير هذا (١) . والله تعالى التوفيق . وقد روى عن طاوس : أنه صلى ابنه بحضرة فقال له : أذكرت هذه الكلمات قال . لا ، فأمره بإعادة الصلاة *

٣٧٤ — مسألة — ويستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجرم أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري — وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء (٢) بالصلاة — أخبره عن أبي مسعود الأنصاري (٣) أنه قال . «أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد . أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنيت أنه لم يسأل ، ثم قال . قولوا ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على (آل) (٤) إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على (آل) (٥) إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم (٦) » *

وما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق — هو ابن راهويه ثنا روح عن مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم أنا أبو حميد الساعدي . «أنهم

(١) كلا والله ، بل يجوز غير هذا فإن الحديث واحد ونخرجه متحدا وأطلقوا ذكر التشهد ، وقيد آخرته بأنه التشهد الأخير والمطلق يحمل على المقيد إذا اتحد المخرج ، وقد يسو الراوى وقد يختصر كما يعلم من له خبرة بأسانيد الأحاديث وألفاظها . (٢) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٨٩ و ١٩٠) وفي نسخة «الأذان» (٣) في نسخة «ابن مسعود الأنصاري» وهو خطأ (٤) كلمة «آل» زيادة من النسائي (٥) كلمة «آل» زيادة من النسائي (٦) قال النووي . «يفتح العين وكسر اللام المحققة ، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أي علمتكم وكلاهما صحيح» *

قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ قال . قولوا . اللهم صل على محمد وعلى آله واجه وذريته كما صليت على (آل) ابراهيم وبارك على محمد وعلى آله واجه وذريته كما باركت على (آل) ابراهيم إنك حميد مجيد * .

فان قال قائل : لم تجملوا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثر التشهد فرضاً بهذين الخبرين وبقول الله تعالى (صلوا عليه وسلموا تسليماً) كما يقول الشافعي ؟ *

قلنا : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل : ان هذا القول فرض في الصلاة ، ولا يحل لأحد أن يزيد في كلامه عليه السلام ما لم يقل ، فتحن نقول : ان هذا القول فرض على كل مسلم أن يقول مرة في الدهر ، فإذا فعل ذلك فقد صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر ثم يستحب له ذلك في الصلاة وغيرها ، فهو ترديد « من الأجر » وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً » *

فان قيل : من أين اختصرتم على وجوب هذا مرة في الدهر ، ولم توجبوا تكرار ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ *

قلنا ان قول ذلك مرة واحدة واجب بالنص ، لا يمكن الاختصار على أقل من مرة ، وأما الزيادة على المرة فتحن نسألكم : كم من مرة توجبون ذلك في الدهر أو في الحول أو في الشهر أو في اليوم أو في الساعة ؟ ولا يقبل منكم تحديد عدد دون عدد إلا يرهان ، ولا سبيل إليه فقد امتنع هذا بضرورة العقل * فان قالوا : نوجب ذلك في الصلاة خاصة . *

قلنا : ليس هذا موجوداً في الآية ، ولا في شيء من الأحاديث فهو دعوى منكم بلا برهان * فان قال قائل من غير الشافعيين : نقول بإيجاب ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة أو غيرها * .

قلنا : أيضاً هذا لا يوجد في آية ولا في الصحيح من الأخبار ، وانما جاء هذا في حديث رؤيته من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن هلال عن سعد ابن اسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه أن كعباً ، وهذا سند لا تقوم به حجة ، لأن أبا بكر متكلم فيه ، ومحمد بن هلال مجهول ، وسعد بن اسحاق غير مشهور الحال (١) . ولقد كان يلزم

(١) الحديث الذي يشير إليه المؤلف لم أعرفه . وأما أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله -

من رأى الصيام في الاعتكاف فرضاً - بدليل ذكره بين آيتي صيام - : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً للأمر بهامع ذكر السلام الذي علموه ، وهو إما السلام الذي في التشهد في الصلاة ، وإما السلام من الصلاة بلا شك ، ولكنهم لا يطردون استدلالهم على ضعفه ، ولا يترمون الأدلة الواجب قبولها . والله تعالى التوفيق *

٣٧٥ - مسألة - والتطبيق في الصلاة لا يجوز ، لأنه منسوخ . وهو وضع اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة وكان ابن مسعود رضي الله عنه يفعله ، و يضرب الأيدي على تركه ، وكذلك أصحابه كانوا يفعلونه . وينا ذلك من طريق نوح بن حبيب القومسي : ثنا ابن ادريس - هو عبدالله - عن طاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن علقمة عن عبدالله بن مسعود قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فقام فكبر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ ذلك سمعدين أبي وقاص : فقال : صدق أخى قد كنا نفعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعني الامساك بالركب » (١) *

قال على : قد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الأيدي على الركبتين في حديث رفاعه بن رافع ، فصح أنه هو الأمر الآخر للناسخ للتطبيق . والله تعالى التوفيق *

٣٧٦ - مسألة - فإذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لتمام الصلاة الآية . ويجزئه أن يقول : « السلام عليكم » أو « عليكم السلام » أو « سلام عليكم » أو « عليكم سلام » سواء كان إماماً أو أموماً أو فرداً وأفضل ذلك أن يقول كل من ذكرنا : « السلام عليكم ورحمة الله » عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » عن يساره * قال على : برهان ذلك ما حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

ابن أبي أويس فهو ثقة حجة . وضعفه النسائي ورواه الأزدي بالوضع فاختلأ جداً ، أو هو منه زلة قبيحة كما قال الذهبي في الميزان . وأما محمد بن هلال بن أبي هلال المدني فهو ثقة معروف ، قال ابن حجر في التهذيب : « وغفل ابن حزم فقال مجهول » . وأما سمع بن إسحق فهو ثقة لا يختلف فيه . وإن كان روى عن جده كعب فهو مرسل لأنه متأخر عن إدراكه (١) حديث سعد في نسخ التطبيق رواه الشيخان وغيرها مختصراً ، ولكن الجمع بينه وبين حديث ابن مسعود بالسياق الذي هنا نسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٢٧١) إلى ابن خزيمة . ثم رأيت كنهان في المستقى لابن الجارود (ص ١٠٥) رواه عن علي بن خشرم عن عبدالله بن إدريس بإسناده *

أحمد بن علي ثمامة بن الحاج ثمامة بن أحمد بن أبي خلف ثمامة بن داود ثمامة بن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد - هو الخضرى - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انشك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ (١) فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثمامة بن معاوية ثمامة بن أحمد بن شعيب أخبرني الحسن بن إسماعيل ابن سليمان الجالدي ثمامة بن عياض - عن منصور - هو ابن المتتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبكم نسي شيئاً في صلاته ؟ (٢) فليتحر الذي يرى أنه صواب ثم يسلم ثم يسجد سجدتي السهو » *

فقد ثبت بهذين الخبرين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتسليم من كل صلاة ، وأوامره عليه السلام فرض ، ولفظة التسليم تقتضى ما ذكرناه *

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثمامة بن الزاك عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : « ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى ياض خده ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى ياض خده أيضاً » *

ورواه أيضاً عن ابن مسعود مسنداً أبو الأحوص وأبو معمر ، ورواه أيضاً سعد ابن أبي وقاص وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) *

وهو فعل السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثمامة بن معاوية ثمامة بن شعيب ثمامة اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - ثمامة بن أبي نعيم الفضل بن دكين ثمامة زهير - هو ابن معاوية - عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن ابن مسعود قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود

(١) في نسخة « أو أربعاً » وهي تخالف كل نسخ صحيح مسلم (٢) كذا معنا ، وفي نسخة أخرى « ينسى في صلاته شيئاً والذي في النسائي (ج ١ ص ١٨٤) « تأبى كم شك في صلاته شيئاً (٣) حديث سعد وحديث ابن عمر رواهما النسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥) -

ويسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله (١) ، حتى يرى يياض خده ، ورأيت أبا بكر وعمر يفعلانه » (٢) *

ورويناه أيضا عن عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم ، وعن الصحابة جملة رضي الله عنهم بأصح اسناد يكون *

ورويناه عن علقمة والأسود وخيثمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى والنخعي ، وهو قول الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والحسن بن حي وأحمد بن حنبل وإسحاق وإبي سليمان وجهور أصحاب الحديث * وقال الحسن بن حي : التسليمتان معاً فرض *

وقال أبو حنيفة : التسليمتان اختيار ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، بل إذا قدم مقدار التشهد فقد تمت صلاته *

فإن تعمد الحدث أو لم يتعمده أو تعمد العيام أو الكلام أو العمل فذلك مباح ، وقد تمت صلاته *

والأمة تعلى مكتوفة الرأس ثم تمتن في آخر صلاتها بعد أن جلست مقدار التشهد وقبل أن تسلم فإن صلاتها قد تمت *

ومن صلى جالساً لمرض ثم صح بعد أن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته وقبل أن يسلم فصلاته تامة *

ومن صلى متحيراً إلى غير القبلة ثم عرف القبلة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم فصلاته تامة * إلا في مواضع عشرة ، فانه أوجب السلام فيها فرضاً ، وأبطل صلاة من وضع له شيء منها وإن قعد مقدار التشهد ما لم يسلم *

وهي : من صلى بغير الماء بعد أن قعد في آخرها مقدار التشهد ولم يسلم ، ومن صلى وهو عريان ثم وجد ما يغطي به عورته بعد أن قعد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم *

ومن صلى الصبح ثم طلع أول قرص الشمس بعد أن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته

(١) لم يذكر اعطى السلام مرة ناذية في السائي في هذا الاسناد (ج ١ : ص ١٧٢)

(٢) في السائي «يفعلان ذلك» . والحبيب رواه السائي أيضاً (ج ١ ص ١٦٤) عن عمرو بن علي عن معاذ بن يحيى عن زهير ، ورواه أيضاً (ج ١ ص ١٩٤) عن ابن أبي النسي عن معاذ بن زهير *

وقال مالك : السلام فرض تبطل صلاة من عرض له ما يبطل الصلاة ما لم يسلم ، إلا أنه قال : الامام والغد لا يسلمان إلا تسليمة واحدة ، وأما المأموم فإنه إن لم يكن عن شماله أحد مسلم تسليمين : احداهما عن يمينه ، والأخرى يرد بها على الامام ، فإن كان عن يساره أحد مسلم ثالثة ردأ على الذى عن يساره *

قال على : وهذا أيضا قول لا دليل على صحته ، وتقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب الامام لم يقصد بسلامه أحدا ، ولو فعل ذلك لبطلت صلاته ، لأنه كلام مع المسلم عليه ، والكلام مع غير الله تعالى وغير رسوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة محمداً . يبطل للصلاة *

وبرهان هذا أن المصلى - كان معه أحدا ولم يكن - فإنه يسلم عند جميعهم كما يسلم الامام ، فصح أنه خروج عن الصلاة ، لتسليم على أحد من الناس . فسقط هذان القولان سقوطا ينأدون كافة : والله الحمد *

قال على : وبقى قول من لم يرا التسليم من الصلاة فرضاً ، وقول من اختار تسليمة واحدة ، ممن لم يضطرب قوله في ذلك ، فوجدنا من لا يرى التسليم فرضا يحتاج بمار وينا من طريق عاصم بن على : ثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن غيمرة : « أخذ علقمة يدي وحدتي أن عبد الله أخذ يده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يده عبد الله فعمله التشهد في الصلاة » فذكر التشهد قل : « فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » (١) *

قال على : وهذه الزيادة انفرد بها القاسم بن غيمرة ، ولم يها من رأيه وكلامه ، أو من كلام علقمة : أو من كلام عبد الله *

وقد روى هذا الحديث عن علقمة ابراهيم النخعي - وهو أضيظ من القاسم - فلم يذكر هذه الزيادة (٢) *

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٦٦ و ٣٦٧) والدارقطني (ص ١٣٥) والبيهقي (ج ٢ ص ١٧٤)

و (١٧٥) من طريق زهير (٢) هذه الزيادة مدرجة باتفاق علماء الحديث ، قال الدارقطني : « فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث واصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وفصله شباية عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود . وفعله أشبه بحواب من قول من أدرجه في حديث

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن جبلة قال ثنا العلاء بن هلال الرقي حدثني عبيد الله بن عمرو (١) الرقي عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن حماد - هو ابن أبي سليمان - عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «كنا لا ندرى ما نقول إذا صلينا، فقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، فقال لنا: قولوا: التحيات لله، والصلوات والعلقيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» قال علقمة: لقد رأيت ابن مسعود يلحنا هؤلاء الكلمات كما يلحنا القرآن (٢) *

ثم لوصح أن هذه الزيادة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ما ذكرنا قبل من أمره عليه السلام زيادة حكم لا يجوز تركها،

وقد صح عن ابن مسعود إيجاب التسليم فرضا كبار وينا من طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال حد الصلاة التكبير واقضواؤها التسليم *

فوضح بهذا أن تلك الزيادة إما أنها من بعد ابن مسعود، وإما أنها عند ابن مسعود منسوخة والحجة كلها فيما ذكرنا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسلام من الصلاة * وأما من رأى تسليمة واحدة وكراهة ما زاد، فاتهم احتجوا بأخبار: منها من طريق أبي المصعب عن الدراوذي من طريق سعد. والثابت من طريق سعد أنه عليه السلام كان يسلم تسليمتين. وبآثار وأهية، منها من طريق محمد بن الفرغ عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول، أو مرسل من طريق الحسن، أو من طريق محمد بن زهير، وهو ضعيف، أو من طريق ابن لمية، وهو ساقط ولوححت لكانت أحاديث التسليمتين زيادة يكون الفضل في الأخذ بها *

النبي صلى الله عليه وسلم، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود ولا اتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره. عن عبد الله بن مسعود على ذلك. والله أعلم * ثم رواه بأسانيد كثيرة بالزيادة وبدونها وكذلك البيهقي (١) في نسخة «عمر» وهو خطأ (٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٧٤) *

فان ذكرذا كحديث جابر بن سمرة : « كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده الى الجانبيين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما توهمون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ إنما يكنى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله » *

قال على : هذا إن كان في السلام الذي يخرج به من الصلاة فهو منسوخ بلا شك ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » وهذا أمر لم يختلف أحد من الأمة في أنه محكم ، ثم ادعى قوم تخصيصه في بعض الأحوال ، فاذهو كذلك فهو الناسخ لما كانوا عليه قبل من إباحة التسليم وردده في الصلاة . فصح أن ذلك منسوخ . والله تعالى التوفيق *

﴿ تم الجزء الثالث والمحمد لله وبيه الجزء الرابع أوله ﴾ (مسألة وكل من سها عن شيء) الخ ﴿

﴿ تنبيه ﴾ تركنا التنويه بذكر النسخ التي قوبلت عليها نسختنا هذه وما لبعضها من المزايا التي نخصها الى آخر طبع الكتاب لنعطى البيان حقه ولما يظهر لنا في أثناء السير في طبع الكتاب من اختلاف النسخ والأجزاء والمسائل :

وقد تفضل حضرة السيد النبيل القيود على كتب السنة محمد أفندي نصيف كبير أعيان جده بإعادة الجزء الأول من نسخة المحلى جزاء الله خيراً . وهذه النسخة أصلها من اليمن وعليها في أولها تعليقات كثيرة وأكثرها للعلامة محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني صاحب سبل السلام وللمظنون ان هذه التعليقات أوجلتها بخط العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني مؤلف تيل الأوطار ، وينتهي بمسألة « ولا يحمل لولي المرأة ولا لسيد الأمة منهما من حضور الصلاة » صحيفة ١٢٩ من هذا الجزء وتاريخ كتابتها يوم الخميس ٨ شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢١ . وقد أشرنا إليها في الهوامش بالنسخة اليمنية ، وقد امتنعنا في مواضع كثيرة منها زجوا الله أن يوفقنا لسكاكت صاحبها في الدارين لما لمن الخدمات الجليلة إدارة الطباعة النيرية

فهرست

الجزء الثالث من المحلى لابن حزم

صحيفة	صحيفة
٢	مشروعية صلاة ركعتين بعد العصر كان أبو بكر الصديق وعمران رضي الله عنهما يميزان الصلاة بعد العصر
٤	خطبة ابن مسعود بالناس وبيان انه سيحدث فيهم اشياء
٥	سر دأسماء الصحابة القائلين بجواز التنفل بعد صلاة العصر
٧	المسألة ٢٨٦ لا يجوز تمدد تأخير مانسى أو يتم عنه من الفرض ولا تمدد التطوع عند اصفراد الشمس حتى يتم غروبها الخ
٨	بيان مذهب أبي حنيفة في الأوقات التي تجوز الصلاة فيها مطلقاً أو بقيد
٩	مذهب الامام مالك في الصلاة في الأوقات المنع عن الصلاة فيها
١٠	مذهب الامام الشافعي فيما يصلى في الأوقات المنع عنها
١٠	مناقشة أدلة مذهب من قال بجواز
٣٧	الصلاة في الاوقات المنع عن ايقاع الصلاة فيها امام مطلقاً أو بقيد وقد أطال البحث المؤلف في هذا المقام بما لا يحصى في كتاب غيره فليك به المسألة ٢٨٧ لا يجوز أن يخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي ودليل ذلك
٣٧	المسألة ٢٨٨ خير الأعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله وما دبره عليه وإن قل وبرهان ذلك
٣٨	المسألة ٢٨٩ صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفرداً وكل تطوع فهو في البيوت أفضل ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٤٢	المسألة ٢٩٠ أفضل الوتر من آخر الليل وتجزي ركعة واحدة
٤٢	تقسيم تهجد الليل الى ثلاثة عشر

صحيفة	صحيفة
بما لا يجده في غير هذا الكتاب فطيك به	وجهاويانها مفصلة مع ذكر ادلتها ومذاهب علماء الأمصار فيها
٦٦ أقوال العلماء في حكم صلاة المأموم قاعد آمن غير عذر	٤٩ المسألة ٢٩١ الوتر آخر الليل أفضل ومن أوتر في أوله فحسن والصلاة بعد الوتر جائزة ولا بعيد وتر آخر ولا يشفع بركة
٦٩ الكلام على حديث اسرائيل المسألة ٣٠٠ لا يحل لاحد ان يصلي الفرض واكبا ولا ماشيا الا في حال الخوف فقط وبرهان ذلك	٥٠ المسألة ٢٩٢ يقرأ في الوتر بما تنيسر من القرآن مع أم القرآن ودليل ذلك
٧٣ المسألة ٣٠١ وما عمله المرء في صلاته مما أصبح لهن الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وادلتهم والنظر فيها بنقطة	٥١ المسألة ٢٩٣ يوتر المرء قائما وقاعدا لتعذر ان شاء على دابته وبرهان ذلك
٨٢ بيان من روى حديث «لا غرار في صلاة ولا تسليم»	٥٣ المسألة ٢٩٤ يستحب أن يحتم القرآن كله مرة واحدة في كل شهر الخو برهان ذلك
٩٤ بيان ان من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له الى دليل على ذلك	٥٥ المسألة ٢٩٥ الجمهور الاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهارا مباح للرجال والنساء ودليل ذلك
٩٨ المسألة ٣٠٢ من خرج من صلاته وهو يظن انه قد أتى فكل عمل عمله من بيع أو اقباع أو هبة أو طلاق أو غير ذلك فهو باطل مردود وبرهان ذلك	٥٦ المسألة ٢٩٦ الجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضا حسن وبرهان ذلك
٩٨ المسألة ٣٠٣ من خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها معصية أو غير معصية أو صلى مصراعا الكبائر فصلاته تامة ودليل ذلك	٥٦ المسألة ٢٩٧ يجوز للمرء أن يتطوع مضطجعا بغير عذر الى القبلة وراكبا حيث توجهت به دأته الى القبلة وغيره ودليل ذلك
١٠٠ المسألة ٣٠٤ من كان راكبا على محل أو على فيل أو كان في عرفة أو في أعلى شجرة أو غير ذلك فقد رعى الصلاة	٥٨ المسألة ٢٩٨ يكون سجود الراكب وركوعه اذا صلى إماما وبرهان ذلك
	٥٨ المسألة ٢٩٩ لا يحل لاحد ان يصلي الفرض الا واقفا الا لعذر ودليل ذلك وقد أطل البحث هنا المؤلف

صحيفة	صحيفة
١٠١	١١٥
المسألة ٣٠٥ من تصمد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبداً فلو نسيه أجنبناه ان يقضيه ابدامنى ماذ كره ولو يصد اعوام ودليل ذلك	المسألة ٣١١ من دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض في وقتها فاجتهد فأقيمت الصلاة فالواجب ان ينهى عن تكبيره ويدخل معهم في الصلاة و برهان ذلك
١٠٣	١١٦
المسألة ٣٠٦ من صلى الوتر قبل صلاة العتمة هي باطلة او ملغاة وتعليل ذلك	المسألة ٣١٢ لا يجوز له أن يسلم قبل الامام الا لمدر ودليل ذلك
١٠٣	١١٧
المسألة ٣٠٧ وقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني الى ان تمام صلاة الصبح	المسألة ٣١٣ ان كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يأتساعن ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فاقامت الصلاة فاذتنبى بدأ بها باطلة فاسدة و برهان ذلك
١٠٤	١١٧
المسألة ٣٠٨ من سمع اقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي الفجر فانه من صلاة الصبح ولو التكبير فلا يحل له ان يشتغل بهما ودليل ذلك و بيان اقوال علماء المذاهب في ذلك و ذكر ادلتهم مفصلة وتعبها المصنف بما لا مزيد عليه فارجع الى هذا البحث فانه	باب الأذان
١١٤	١١٧
المسألة ٣٠٩ من نام عن صلاة الصبح او نسيها حتى طلعت الشمس فلا فضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح و برهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك	المسألة ٣١٤ لا يجوز ان يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح فقط فانه يجوز ان يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه و ينزل من المنار و برهان ذلك و بيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك و ادلتهم
١١٤	١٢٢
المسألة ٣١٠ الكلام قبل صلاة الصبح مباح و يردّها و كرهه ابو حنيفة و برهان ذلك	المسألة ٣١٥ لا تجزئ صلاة فرضة في جماعة اثنين فصاعداً إلا بأذان واقامة سواء كانت في وقتها او مقضية لنوم عنها او لئسيان ودليل ذلك
١١٤	١٢٥
المسألة ٣١٦ لا يلزم المنفرد أذان ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن	المسألة ٣١٦ لا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة

صحيفة	صحيفة
١٤٠ المسألة ٣٣٣ لا يجوز أن يؤذن ويقم الا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والاقامة حسب طاقته ، والعدل احب اليها والصيت أفضل ودليل ذلك مفصلا .	ولا يجوز ان تؤم المرأة الرجل ولا الرجال وهذا ما لا خلاف فيه
١٤٢ المسألة ٣٣٤ لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعدا معا وبرهان ذلك	١٢٦ المسألة ٣١٨ فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن
١٤٣ المسألة ٣٣٥ يجوز الاذان والاقامة قاعدا او راكبا وعلى غير طهارة وجنبا . والى غير القبلة ودليل ذلك	١٢٦ المسألة ٣١٩ فان صلين جماعة وأمتن امرأة منهن فحسن وبرهان ذلك وبیان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٤٣ المسألة ٣٣٦ من عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمده الله تعالى وفرض على السامع ذلك أن يشتمه في أذانه واقامته ، وبرهان ذلك	١٢٩ المسألة ٣٢٠ ولا أذان على النساء ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن وبرهان ذلك
١٤٥ المسألة ٣٣٧ لا تجوز الاجرة على الاذان الا على سبيل البر ودليل ذلك	١٢٩ المسألة ٣٢١ لا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منهما من حضور الصلاة في جماعة في المسجد اذا عرف انهن يردن الصلاة غير متعلقات وبرهان ذلك وبیان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم مفصلة
١٤٧ المسألة ٣٣٨ من كان في المسجد فابتدأ الاذان لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة ودليل ذلك	١٣٤ بيان أن حديث عائشة «لورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعن المسجد كما منعت نساء بنى اسرائيل» لا حجة فيه من وجوه
١٤٧ المسألة ٣٣٩ جائز أن يقم غير النى أذن ، وبرهان ذلك	١٣٨ بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع النساء الصلاة معه في المسجد ولا الخلفاء الراشدون بعده رضى الله عنهم
١٤٨ المسألة ٣٣٠ يقول من سمع المؤذن مثل المؤذن سواء سواء عدا قول المؤذن «حي على الصلاة» حتى على الفلاح « ودليل ذلك	١٤٠ المسألة ٣٣٢ لا يؤذن ولا يقام لشيء من التوافل كالعبدین والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك
١٤٩ المسألة ٣٣١ بيان صفة الاذان وأحب البنا اذان أهلا مكة	

صحيفة	صحيفة
١٦٥ أقوال علماء المذاهب في أوقات الصلاة وأدلتهم في ذلك	١٥٠ صفة أذان أهل المدينة ، وأهل الكوفة وتخيير المؤلف لأذان أهل مكة لوجوه ذكرها مفصلة بما لا تراها في غير هذا الموضع
١٧٠ حكم الصلاة في عرفة والمزدلفة	١٥٣ مذاهب العلماء في صفة الفاظ الإقامة واختلافهم في ذلك وبيان الصواب من ذلك وقد أطنب المؤلف الكلام في هذا البحث بما لا يحده في غير هذا الكتاب فارجع إليه
١٧٨ بيان خطأ من قال إن وقت العتمة يمتد إلى طلوع الفجر	١٦١ المسألة ٣٣٣ لا يجوز تكبيس الأذان ولا الإقامة ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله فمن فعل ذلك لم يؤذن ولا أقام ولا صلى بأذان وإقامة ودليل ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٨٢ المسألة ٣٣٦ تسجيل جميع الصلوات في أوقاتها أفضل على كل حال حاشا العتمة وبرهان ذلك من طرق وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك مفصلة وأدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	المسألة ٣٣٣ إذا كان برد شديد أو مطر رش يجب أن يزيد المؤذن في أذانه بعد « سحى على الفلاح الاصلوا في الرحال » حضراً كان أو سفراً وبرهان ذلك
١٩١ المسألة ٣٣٧ وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان	١٦٢ المسألة ٣٣٤ الكلام جائز بين الإقامة والصلاة طال الكلام أو قصر ولا تماد الإقامة لتلك ودليل ذلك
١٩٢ المسألة ٣٣٨ في بيان الشفق والفجر وتعرفهما وبيان أنواعهما	١٦٣ ﴿ أوقات الصلاة ﴾
١٩٤ احتجاج من قلد أبا حنيفة في ذلك	١٦٣ المسألة ٣٣٥ ابتداء وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل
١٩٥ المسألة ٣٣٩ من كبر لصلاة فرض وهو شاك هل دخل وقتها أم لا لم تجزه سواء وافق الوقت أم لم يوافق	١٦٤ ابتداء وقت العصر والمغرب والعشاء والفجر
١٩٦ المسألة ٣٤٠ قلوا بدأ الصلاة وهو موثق بأن وقتها قد دخل فاذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضاً	١٦٥ وقت صلاة النامي والنام متماداً أبداً
١٩٦ المسألة ٣٤١ كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلاة الصبح وبرهان ذلك	
٢٠٠ المسألة ٣٤٢ من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم مختار له إذا ذكرها	

صحيفة	صحيفة
٢١٠	٢٠٢
المسألة ٣٤٨ لو ابتدأ المصلي التكبير مكشوف المودة أو غير محتجب لها افترض عليه اجتنابه عامداً أو ناسياً أو جاهلاً فلا صلاة له	أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح ودليل ذلك
٢١٠	٢٠٢
المسألة ٣٤٩ المودة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة من الرجل - الذكر وحلقة الدبر فقط وليس الفخذ منه عورة - وهي من المرأة جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ودليل ذلك مفصلاً وذكر مذاهب علماء الأئمة في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه	المسألة ٣٤٣ (في صفة الصلاة) لا تصح الصلاة إلا بتياب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر وبرهان ذلك
٢٢٣	٢٠٣
مذهب أبي حنيفة أن المودة تختلف باعتبار الأشخاص وتفصيل ذلك	المسألة ٣٤٤ من أصاب بدنه أو ثيابه أو مصله شيء فرض اجتنابه، فإن تعمد ما ذكر بطلت صلاته ودليل ذلك
٢٢٤	٢٠٦
بيان مذهب الامام مالك في حكم المودة وحدها	بيان خطأ من قال لا يعيد المصلي بالنجاسة العامد لذلك والناسي إلا في الوقت
٢٢٥	٢٠٧
المسألة ٣٥٠ المرأة بمطب أو سلب أو فقر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم يفضون أي صارهم ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته وبرهان ذلك مفصلاً	مذهب الشافعي بأن المصلي بالنجاسة يعيداً أو ناسياً كان أو عامداً، ورد ذلك
٢٢٧	٢٠٧
المسألة ٣٥١ استقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكباً وبرهان ذلك	مذهب أبي حنيفة التفصيل في قدر النجاسة وموضعها وبيان أقوال صاحبها وحججهم في ذلك والنظر فيها
٢٢٨	٢٠٨
المسألة ٣٥٢ يلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق	المسألة ٣٤٥ من كان محبوساً في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه وكان مغلولاً لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه فإنه يصلي كما هو وتجزئه صلاته
٢٢٨	٢٠٩
المسألة ٣٥٣ من صلى إلى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها عامداً أو	المسألة ٣٤٦ ستر العورة فرض عن عين الناظر وفي الصلاة جملة ودليله
	٢٠٩
	المسألة ٣٤٧ من لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة يصلي كذلك ولا شيء عليه ودليله

صحيفة	صحيفة
خلف الامام شيئا غير أم القرآن وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلتهم وتحقيق الحق في ذلك	ناسياً بطلت صلاته وبعيد ما كان في الوقت ان كان عامداً ويبدأ بدان كان ناسياً ودليل ذلك مفصلاً
المسألة ٣٦١ من دخل خلف الامام قبداً بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها وزان ذلك	٢٣٠ مذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما فيمن صلى لغير القبلة المسألة ٣٥٤ التنية في الصلاة فرض وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك
المسألة ٣٦٢ فان جاء الامام راكع فليركع معه ولا يعتد بتلك الركعة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مقصلة	٢٣٢ المسألة ٣٥٥ ان انصرفت نيته في الصلاة ناسياً الى غيرها أو الى تطوع التي ما عمل من فروض صلاته وبنى على ما عمل بالنية الصحيحة وأجزاء ثم يسجد للسهو
المسألة ٣٦٣ وفرض على كل مصل أن يقول اذا قرأ «أعوذ بالله من الشیطان الرجيم» وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام في ذلك	٢٣٢ المسألة ٣٥٦ الاحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك
المسألة ٣٦٤ من نسي التعمودا وشيئا من أم القرآن حتى ركع أعاد من ذكر فيها وسجد للسهو	٢٣٣ المسألة ٣٥٧ يجزى في التكبير الله أكبر والله الأكبر والأكبر والله والكبير والله الرحمن أكبر وأى اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ومذاهب العلماء في ذلك
المسألة ٣٦٥ من كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن ان كان يعلمه لاحد في ذلك ودليل ذلك	٢٣٤ المسألة ٣٥٨ رفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك
المسألة ٣٦٦ من كان يقرأ رواية من عنده من القراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من القرائن لم تجز الصلاة إلا باليسملة وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٢٣٦ المسألة ٣٥٩ قراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماما كان أو أماسوما أو منفردا والفرس والتطوع سواء والنساء والرجال في ذلك سواء ودليل ذلك
المسألة ٣٦٧ من قرأ أم القرآن أو شيئا منها أو شيئا من القرآن في صلاته مترجما بغير العربية أو قدم كلمة أو	٢٣٦ المسألة ٣٦٠ لا يجوز للمأموم أن يقرأ

مذاهب و بیان مذاهب	صحیفة
۲۶۸ المسألة ۳۷۱ من كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه ان يسجد عليه ودليل ذلك	آخرها عامداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق
۲۶۸ المسألة ۳۷۲ الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية فرض في كل صلاة والدليل على ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك	۲۵۴ المسألة ۳۶۸ ليس على الامام والمنفرد ان يتعمد للسجدة التي مع أم القرآن
۲۷۱ المسألة ۳۷۳ يلزم المصلي فرضاً ان يقول اذا فرغ من التسهّد في كاتى الجلستين اللهم انى اعوذ بك من عذاب جهنم الخ وبرهان ذلك	۲۵۴ المسألة ۳۶۹ الركوع في الصلاة فرض والعلمائنة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه فرض ويرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
۲۷۲ المسألة ۳۷۴ يستحب ان يقول اذا فرغ من التسهّد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ	۲۵۷ كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
۲۷۳ هل تجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المعمررة أو متى ذكر	۲۵۷ مذهب ابي حنيفة ان الصلاة تجزى وان لم يقم ظهره في ركوعه وسجوده ودليله في ذلك والنظر فيه
۲۷۴ المسألة ۳۷۵ التطبيق في الصلاة لا يجوز لأنه منسوخ ودليل ذلك	۲۶۰ ما كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجوده وركوعه
۲۷۴ المسألة ۳۷۶ إذا أتم المرء صلاته فليسلم وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به ودليل ذلك	۲۶۰ تفريق الامام مالك بين من اسقط تكبيرتين وبين من اسقط ثلاثاً والنظر فيه
۲۷۶ الأمة تصلّي مكشوفة الرأس	۲۶۲ تفريق ابي حنيفة رضي الله عنه بين الامام والمأموم فيما يقولانه في الركوع والرفع منه
۲۷۶ مسائل تناقض العلماء فيها وهي فقيسة جدا	۲۶۲ مشروعية قول آمين في الصلاة بعد الفراغ من قراءة الفاتحة
۲۷۷ مذهب الامام مالك في حكم السلام في الصلاة	۲۶۴ تفريق الامام مالك بين الامام والمأموم في قول آمين
۲۸۰ بيان من رأى ان التسليمة واحدة وكره ما راد ودليله والنظر فيه	۲۶۶ بيان أن من اسبل ازاره في الصلاة أو من لا يتم ركوعه ولا سجوده لا ينظر الله اليه
تم الجزء الثالث من المحلى	۲۶۷ المسألة ۳۷۰ من عجز عن الركوع او عن السجود خفض لذلك فدر

